

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر باتنة -1-

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا



البناء والوظائف الاجتماعية للأسرة الجزائرية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية

دراسة ميدانية لأسر جزائرية بمدينة مروانة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع التنظيم والعمل

تحت إشراف الأستاذ :

الدكتور بوذراع أحمد

من إعداد الطالب :

- قنفود محي الدين

السنة الجامعية: 2016/2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر باتنة -1-

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا



البناء والوظائف الاجتماعية للأسرة الجزائرية

في ظل التحولات السياسية والإقتصادية

دراسة ميدانية لأسر جزائرية بولاية باتنة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلمية في علم الاجتماع التنظيم والعمل

تحت إشراف الأستاذ :

– الدكتور بوذراع أحمد

من إعداد الطالب :

– قنفود محي الدين

لجنة المناقشة

رئيساً	جامعة باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	يشتلة مختار
مقرراً	جامعة باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	أحمد بوذراع
عضو مناقش	جامعة باتنة 1	أستاذ محاضر	بن بعطوش احمد عبد الحكيم
عضو مناقش	جامعة الجلفة	أستاذ محاضر	زيري حسين
عضو مناقش	جامعة برج بوعريج	أستاذ التعليم العالي	قرزیز محمود
عضو مناقش	جامعة سطيف	أستاذ محاضر	بوطة عبد الحميد

السنة الجامعية: 2017/2016

الإهداء

إذا كان هناك شخص من هذا العالم الذي نحياه يستحق أن يذكر على صفحات هذا العمل العلمي إهداء ، اعترافا واعتذارا وتواضعا فهو الوالد الحاج سي السعيد أودراجي المجاهد الذي انتظر هذا العمل ربما أكثر من صاحبه وكان حلمه يتأجل في كسل ابنه وصعوبة إنهاء هذه الدراسة فله مني خالص المحبة والتقدير والإعتذار

عرفان

قائمة الاعتراف بالدعم والتشجيع طويلة طول سنوات إعداد هذه الرسالة فلذلك أعتذر للمناقشين على طولها ولأصحاب الفضل إذا نسيت بعضهم وإذا ما رتبت أسمائهم بخلاف ما ظنوه وحسبوه .

– الزوجة وبناتي وزوجة والدي وجميع إخوتي .

– طلبتي في جامعتي الجلفة وباتنة خاصة دفعات علم الاجتماع الحضري و العائلي .

– أساتذة علم الاجتماع بالجلفة خاصة زوبيري حسين ، سلامي لعجال ، بوكربوط عزالدين ، بلقماري هدى ، صفاصن سعيدة ، مفتاح نادية ،

– السادة :محمد سي أحمد ، بوطة عبد الحميد ، سميرة لغويل ، قرزیز محمود .

– الزملاء : مصطفى عوفي ، بن سعدي إسماعيل ، بن بعطوش عبد الحكيم ، بوقرة بلقاسم ، بن ساهل لخضر ، عياش حمادي ، مومني فؤاد ، عبد الحكيم أعراب ، علي ثابت ، انس عرعار

الشكر

الحمد لله أولا وأخيرا الذي لا يتم إلا بشكر عباده في عالم شهادته وشكره لا يتم إلا بذكر من كانوا سببا في قدرته على توفيق خلقه إلى غايته ومقصده .

لذلك كان واجبا ودينا عليا أن أحمد الله بشكر الأستاذ الفاضل

الدكتور :بوذراع أحمد شكرا خالصا مفعم بالمحبة والإعتراف

والإعتذار لما وجدته في شخصه الكريم من ميزات الصفاء والطيبة

والترفع وفي معارفه من خلاصات وإجادة تجعل الصعب عنده سهل

ممتنع عند غيره وفي إشرافه من مرونة وتفهم وصبر .

فلك مني أستاذي الفاضل أقوى شكر وأصدق اعتراف وأخلص تحية.

الجانب النظري

المقدمة :

إن الأسرة في ميدان العلوم الإجتماعية عموما تعرف بأنها الخلية الأساسية للمجتمع الإنساني ، وتوصف بأنها اساسه وقاعدته . ويل قال المصلحون والمفكرون والمشتغلون بهذه العلوم : أن صلاح المجتمع متوقف على صلاحها وكل خلل يلحقها يهدد المجتمع في كل مكوناته .

لقد عمل المؤسسون لعلم الاجتماع بكل ما أتوا من قوة وذكاء وصبر على إثبات استقلالية الظواهر الاجتماعية عن باقي الإدعاءات النفسانية والاقتصادية والتاريخية لغرض رسم حدود العلم الجديد الذي كافح للإثبات استقلالية ميدانه الخاص ، والذي يجب أن يحدد قبل نقاش المنهج وتجربة البحث والدراسة . حقا الأمر كان صعباً في بدايته مع أولئك المؤمنون بعلمية واستقلالية الميدان والظواهر الإجتماعية .

و منذ البدء لم يناقش أحدهم تابعة ومركزية ومحورية الأسرة داخل النطاق الإجتماعي . التي أخذ علم الاجتماع يحتكرها ، شيئاً فشيئاً ولأنها دوما نواة ومركز ذلك الموضوع الاجتماعي الذي يمكن ممارسة السوسيولوجيا عليه ، هذا المحور الأساسي الذي بقي محافظا على تعريفه ما قبل السوسيولوجي من حيث أنه :

- الخلية الأساسية للمجتمع .
- أساس المجتمع وقاعدته .
- صلاح المجتمع متوقف على صلاحها .

أن علم الاجتماع أستحضرا كبدئية أو مسلمة لا يناقش إحتكارها أساسيتها وبالتالي حضورها المتكرر والمتعود والمألوف إلى حدود عدم الإنتباه إليها. إلى حد نسيانها مثلها مثل الهواء ، والضغط الجوي ، وآلية التنفس، وحركة الدم في الشرايين .

وكان تلك الألفة والبداهة نفسها تجعل الإهتمام يتمحور بعيدا حول موضوعات تبدو بشمولية تأثيرها متحكممة في سلسلة المتغيرات الاجتماعية الأخرى بقوة جر وتشكيل وسحب ودفع وحتى الكسر مثل الإقتصاد والقيم والتكنولوجيا ووسائل الإتصال والموصلات والحدثة والحضرية والإنتشار الثقافي والهجرة ... إلخ .

فتمحور إهتمام ما يعرف بالنظرية السوسيولوجية الكبرى حول أسبقية تلك المتغيرات واستقلاليته في عملية تبرير كبرى لتغيير والتغير الاجتماعي وتفسير العلاقات والتفاعلات والوظائف والنظم الاجتماعية سواء بإحداها أو بكلها معالجة التخلف والتقدم والمشكلات الاجتماعية في ضوء سلسلة النتائج المترتبة عن هذه التأثيرات والإلزامات وبعد ذلك مراجعة لبعض العلاقات أو كلها في عملية حسابية مستجيبة أو متكيفة مع الإطار الأيديولوجي ولو بتجاوز الحدود العلمية نفسها وهكذا تظهر الألوان والأنواق والروائح العقائدية بأشكالها الدفاعية الهجومية النقدية والمعارضة المحافظة أو الثورية بلعبة مفاهيم يصعب حصرها فيترتب عن ذلك ملاحقة للمتطلبات وملزمات الإستقرار وكذلك تقادي بذور التناقض في كمية الوعي الزائف المعطل للفعل الثوري وتوقف حتمي أمام عقلانية الفعل الاجتماعي لتبرير البيروقراطية والرأسمالية ولما لا ملاحقة كميات المساوات والتسلط وكذلك العقائدية والتقليدية والجمالية والإقطاعية والإستبدادية الشرقية مقابل الأنانية النفعية والطوعية الغربية.

هذه العملية في تعقدها المتراكم لم تجعل الأسرة فقط مغيبة عن دورها الأساس والأولي الذي عرفت بهما. وإنما أدخلت هي نفسها كإستدراك تابع على ما فات . فهي كتلك الشجرة المتفرجة على الرياح والأمطار وحرارة الشمس وحتى تصرفات العصافير والحشرات فوق أغصانها .

لقد اعتبرت دوما مردد صدى في عملية التغير حيث كل تحرك وتبدل في سعر الخضر والوقود يؤثر على تفاعلها وحجمها وعلاقتها ، ومحيطها ، وكل إختراع تكنولوجي سوف يبدل علاقات السلطة وقواعد تجاورها ومجموعة الأدوار والوظائف داخلها. لقد أتسمت كل

التعليقات وتقريبا في كل اتجاهات النظرية الاجتماعية بمسلمة تابعة الأسرة في لعبة المتغيرات حيث تتلون بلون محيطها ، وسرعة حراك بيئتها وكثافة مجتمعها ، وحجم ولا تجانس مجالها . وعلى هذا أصبح من اليسير على المختص كما المهتم ، وحتى المطلع فقط إن لم نقل المتطفل تفسير وتأويل وربما حتى التنبؤ بالتحولات الأسرية حجما وكثافة كما وكيفا بإسترجاع وترديد بعض الجمل المنتمية إلى الحقل المفاهيمي للعلم الاجتماعي في عمومته .

إن المتخصص في علم الاجتماع الأسري بهذا المعنى يكتسب إحدى الصفتين لا أكثر .

إما أن يحرص النموذج الذي يعتقد جازما أنه معرض دوما لموجة التحول والتبدل التي قد تأتي على موضوعه المحروس بالنفي والموت .

وإما أن يصبح نفسه مكبر صوت الآخرين الذين جزموا فهمنا وتقنيانا تابعة الأسري وأبدية تحوله الغير المنتهية .

هذا الفهم جعلنا نستعيد ملاحظة الأسرة الجزائرية في مقاومتها لظروف التحويل والتبديل ولزمن طويل وبطرق واساليب ليست عفوية طبيعية بمنطق اجتماعي إقتصادي ثقافي ولكن أمام إرادة إبادة ونفي بالمعنى العسكري للكلمة في حقبات سبقت الإستقلال الوطني وكذلك مع كل الأساليب الواعية لعملية التنمية أو تلك المشوشة الممارسة سياسيا واقتصاديا في شكل تخطيط أوإرادة إصلاح سواء بالإنقلاب أو بالمقاومة أثناء ما يسمى بالدولة الوطنية من الإستقلال إلى اليوم ، حيث جرت على بيئتها ومحيطها ونظمها تحولات كبيرة إن لم تكن راديكالية ، ومع هذا بقيت هذه الأسرة واقفة هناك تحافظ على محدداتها الموروثة وعلى شخصيتها تكافح للإبقاء أبنائها في محيطها وتجعل الزوجة حرمة وشرفا وإن خرجت من بيتها وأبتعدت عن دورها الأسري بسؤال بسيط لماذا تقاوم ؟ ما الذي يتغير ؟ هل هي

الوظائف ؟ أم الذي يتغير هو البناء ؟ كيف لعاملين بحجم الاقتصاد والسياسة ان لا يغيرا بتغيرهما تابع خاضع مثل الأسرة ؟ .

فموضوعنا البناء والوظائف الاجتماعية للأسرة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية المقدم كدراسة ميدانية على أسر من مدينة مروانة للإستكمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع ، أستوجب فحص لمجموعة من المفاهيم والوثائق والمبحوث للخروج بنتائج تجيب عن فرضيات مقدمة في فصل أول وضعناه لصياغة وبناء وتحليل مفاهيم الدراسة بإشكالية بحث مزودة بأهداف وتساؤلات وبعملية تحديد وضبط للأهم مفاهيم الدراسة .

ثم إقترحنا جانبا نظريا بفصلين خصص الأول لمناقشة التراث السوسيولوجي حول موضوع الأسرة مع تخصيص حيز ضروري لمقاربة الوظيفية البنائية لما تحمله من تقارب مع عنوان رسالتنا ، وفي الفصل الثاني أرخنا للمجتمع الجزائري في تحولاته الاقتصادية والسياسية للنتبع المحددات التي تنتج ما يسمى بالشخصية الوطنية والأسرة الجزائرية .

أما الجانب الميداني فقد قسمناه إلى فصلين تناول الأول مجتمع البحث وهو مدينة مروانة مروراً بتاريخها ومميزتها وخصائص مجتمع بحثنا واساليب إختيار العينة والأدوات والإجراءات المنهجية . وفي الفصل الثاني قدمنا تبويبا مضبوطا إحصائيا ومكملا في جداول مرقمة متنوعة بتحليل سوسيولوجي لكل جدول على حدى ونفس الوقت اتبعناه بحصر للنتائج عموما مع قراءة نهائية للفرضيات في ظل تلك النتائج وختم كل ذلك بملاحق ضمت وسيلة البحث وقائمة المراجع وبعض الوثائق الإحصائية والخرائطية .

الفصل الأول :

البناء المفاهيمي والمنهجي للدراسة

- الإشكالية وتساؤلات الدراسة

- الفرضيات

- الأهداف الأهمية

- المفاهيم

الإشكالية وتساؤلات الدراسة :

هناك تأكيد سوسيولوجي يقترب إلى الإسقاط البديهي في العمليات الرياضية والمنطقية مفاده: أن الأسرة جماعة إجتماعية أساسية ودائمة بل هي أساس وجود المجتمع ، حيث لا يوجد من بين التنظيمات التي يحتويها المجتمع (الكبير والصغير) ما يفوق الأسرة في قوة أهميتها الاجتماعية .

إن أهمية التأكيد الأولى مفيد لإستمرار البحث السوسيولوجي نفسه من خلال عمليات تحليل أكثر صرامة غير متماشية " طبعاً" مع العمليات الرياضية التجريدية أو المنطقية الصورية المكثفة بمبدأ عدم التناقض وإنما بتكيف واقعي مبني على مبادئ الصيانة والفائدة والفهم . لأن هناك وقوف "خطير" ضروري أمام الاستعمال الاصطلاحي للألفاظ التي تفهم من خلالها الأسرة ، أساسية ، ودائمة ، وأساس ... وما يفوق ... في قوة أهميتها " تعتبر في مجملها عن خطر انهيار كلي للمجتمع حالة انهيار هذه الخلية الأساسية " الأسرة " ، أي بتعبير آخر: انهيار موضوع السوسيولوجيا. هناك إذا إحالة ضرورية أكثر من مجرد تخصص وإنما حالة موضوع كامل تتبني عليه مشروعية هذا العلم " الاجتماعي " المكافح لأجل أن يكون موضوعياً وإمبريقياً وواقعياً . وكذلك مفيداً بالفهم والصيانة " تجنباً للفظ محافظاً " .

إذن فالدراسة السوسيولوجية لموضوع الأسرة التي يحتكرها أكثر فأكثر تخصص " علم الاجتماع العائلي " رغم أنها بديهية أساسية تنطلق منها عملية التحليل السوسيولوجي لكل الوقائع الاجتماعية بالأوصاف السابقة الذكر ، هي كذلك دراسة موسومة بالارفاقات السابقة المترتبة عن خطر الانهيار وفوائد الاستمرار لهذا النسق الأساسي في البناء الاجتماعي . ورغم ذلك فقد لوحظ " على الأقل بما هو متوفر بين أيدينا " إغراق في اعتبار الأسرة كنسق له بناء ويؤدي وظائف مجرد مردد صدى لما يحدث في البناء الاجتماعي الكلي أو باقي الأنظمة الاجتماعية خاصة منها الاقتصادية والسياسية . ويمكننا أن نرفق موضوعاً خاصاً لهذا الشأن خصوصاً ما تعلق بمجهودات تصنيف المجتمعات وأبرزها على الإطلاق أعمال

ماركس وانجلز المستندة إلى مقولات الحتمية الاقتصادية القائلة بالارتباط الكلي بين النظام الاقتصادي والنظم الاجتماعية الأخرى " بما فيها الأسرية والقريبة"(*) والمدعمة بأعمال أخرى ذات قيمة سوسيولوجية أكيدة في نواحي خاصة " كالتطور والتمايز الاجتماعيين " مستعينة ومؤكدة إلى تلك النظرة المستندة إلى مبدأ الحتمية الاقتصادية وكذلك السياسية كعاملين أساسيين ومحددتين تماما لكل الأشكال التي ينطوي عليها المجتمع دينية وثقافية وقريبة وعائلية وطائفية وقرابية وحضرية... إلخ نذكر منها أعمال هوبهوس وهوبلر wheeler وجينزبرج Gins Berg في مؤلفهم " الثقافة المادية والنظم الاجتماعية عند الشعوب البدائية أو أعمال ماكس فيبر في دراسته للفروق بين الحضارة الشرقية والحضارة الغربية وظهور الرأسمالية (**).

حقا لا يمكن في الظاهرة الاجتماعية خصوصا عزل عامل بذاته للقول أنه محدد نهائي لباقي الحوادث الاجتماعية ولا يمكن بنفس الكيفية نفي قدرة أي عامل مهما كانت نظرتنا الأولية إليه في كونه الأقل تأثيرا في تحديد الأشكال الاجتماعية وطريق تطورها " ولو كان حديثنا على كمية الملح التي يحتويها طعام جماعة أو عائلة بالتحديد . ولكننا عندما نتحدث عن الأسرة فإننا نوفق بالضرورة خصائص تميزها عن باقي الحوادث والنظم والبناءات ، والوظائف الاجتماعية " بل تجعلها متفردة فخاصية العمومية التي تحيلنا إلى كونها " كبناء ووظائف" موجودة في كل المجتمعات وفي النمو الاجتماعي ، كما أنها توجد تحت المستوى الإنساني ، ويكاد يكون كل إنسان منتمي على الأقل إلى أسرة واحدة سواء أسرة التوجيه أو أسرة الإنجاب ، ودونا عن باقي الأشكال الاجتماعية تبني الأسرة على مركب من أكثر

(*)- يمكن الرجوع إلى الجزء الرابع لكتاب رأس المال لمؤلفه كارل ماركس ، وكذا كتاب أصل القرابة لمؤلفه فردريك أنجلز .

(**)- يمكن العودة ل: ت.ب بوتمر : تمهيد في علم الاجتماع ترجمة ، الفصل السابع تحديداً ، سنة 1969.

النوازع غورا في الطبيعة العضوية للإنسان " التزاوج وتكريس الأبوة والأمومة والإنجاب إضافة إلى عمليات متطورة عن ذلك مثل التفاخر بالسلالة والحماية الاقتصادية ، والرغبة المحيرة في إحراز الديمومة ، مضاف إليها قدرة أساسية على تشكيل الأفراد حيث يصعب على أي مؤسسة اجتماعية أخرى معاكسته بالكامل ، وأهم تلك الخصائص على الإطلاق هو القدرة على الديمومة كبناء ووظائف رغم طابعها الخاص المتمسم بالمحدودية " المؤقتة " المنتهية بوفاة أو انفصال الأعضاء المشكلين لها واستمرارها في التواجد رغم كل الهزات والتبدلات والتنوعات الاجتماعية التي يدخل تحتها بالطبع العاملين الإقتصادي والسياسي (*) .

وبالتالي ونحن نقر أنه ليس هناك أدنى شك في تطور هذا " البناء والوظائف " لهذه المؤسسة الأساسية في البناء الاجتماعي لأي مجتمع ، فإننا بالمقابل نشك قليلا أو كثيرا في قدرة عوامل بذاتها في تشكيل كلي لهذه " الخلية الأساسية " ، فيمكننا بذلك الإستعانة - على سبيل المثال وليس الحصر بقول لوي Lowie : " بصرف النظر عما إذا كانت العلاقات الزوجية دائمة أو مؤقتة ، وما إذا كان الزواج تعدديا بالنسبة للأزواج فإن الحقيقة الهامة التي تكمن وراء ذلك كله هي أن الزوج والزوجة والأطفال الصغار يشكلون وحدة مستقلة عن بقية المجتمع المحلي " (1) .

أي بتغيرنا الخاص هناك بناء ووظائف خاصة لا يمكن أن تتنازل عنها هذه المؤسسة الاجتماعية في أي فترة زمنية كانت وفي أي مجال جغرافي كان ، وتحت سرعة أي تغير كان وبقوة أي عامل مهما كان ارتباطه المباشر ، أو عن المباشر تتيح لها هذه الخصائص المذكورة سالفا وتجعلها بتلك الصفات من عمومية وديمومة رغم طابعها المؤقت والقدرة نهائية في تشكيل الأفراد ، وكذلك إحتلالها موضع النواة في الهيكل الاجتماعي ، ونحن إذ لا

(*)- يمكن الإستزادة من : ر.م ماكيفير في كتابة المجتمع مترجم إلى العربية في الجزء الثاني عن مكتبة

النهضة المصرية 1971

1- علياء شكري : الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة ، دار المعارف ، ط1 ، 1979 ، ص32 .

نقدم حكما مسبقا لنية الدراسة السوسيولوجية هذه ، فإن الشك المعلن عنه سابقا بقوة وضعية هذا لبناء ، وأساسية الوظائف المؤدات من قبله ، ومكانة المفهوم السوسيولوجي لهذا النسق كمقدمة بديهية تتبني عليها كل عملية التحليل والفهم السوسيولوجي المنحاز إلى خصوصيات تبعده قليلا عن الارغمت الابستمولوجية المتاحشية لإرادة الصيانة والمحافظة ، وكذلك الخوف من انهيار الكيان الاجتماعي لحظة إنهيار أساس إنبنائه ووجوده كواقع اجتماعي وهدف معرفي يمنعه الحياء كذلك من التمظهر ، وكما يقفز إلى الذهن خطر آخر يتعلق بالواقع المعرفي السوسيولوجي متمثلا في إنهيار مشروعية علم الإحتتماع نفسه تجعلنا هذه الإرغامات نقبل بالمغامرة "الأساسية" لإعادة النظر إلى هذا الأساس ومعالجة المقولات التبسيطية التي تجعل من أنظمة معينة خاصة الاقتصادية والسياسية قادرة على البرمجة والأخراج والتطويع الحتمي لكل الأنظمة والأبنية التي يحويها الكيان الاجتماعي .

إننا سنحاول من خلال الاقتراح المقدم لدراسة البناء والوظائف الاجتماعية للأسرة الجزائرية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية القبول بمغامرة "إنقاذ" لإعادة ضرورة لمكانة الأسرة كمسلمة أولية تنطلق منها عملية التحليل والتفسير السوسيولوجي ، وذلك من خلال تساؤل أولي مفاده : هل التحول في البناء والوظائف الأسرية تابع تماما للتحولات التي تطرأ على باقي الأنظمة الاجتماعية (الاقتصادية والسياسية) ؟ .

تمر الجزائر بفترة تحول هامة خاصة في النظام الاقتصادي حيث إنتقلت من الاقتصاد المبرمج أو الإشتراكي المركزي إلى نمط اقتصادي ليبرالي يوصف بأنه رأسمالي وخاضع للسوق ، والنظام السياسي حيث التحول مر بسرعة فائقة من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعدد الحزبي ، ومن نظام الاستفتاء إلى نظام التنافس الانتخابي . واعتماد الأغلبية في ممارسة السلطة ، إضافة إلى انفتاح مجالات هامة للتعبير الحر السياسي والنقدي سواء في وسائل الإعلام أو التشكيل الجماعي أو الممارسة اليومية للأفراد والجماعات .

فيصبح من غير شك هذا النمط " التحول السريع " متيح لفرصة رائعة وتكاد تكون غير قابلة للتكرار لدراسة التغيرات الأساسية التي تطرأ على البناء والوظائف الاجتماعية للأسرة للتأكد ما إذا كان حقا تابعين مرتبطين تماما بالتحولات الاقتصادية والسياسية الحادثة في المجتمع ؟.

كما يمكننا مع صعوبة مثل هذه الدراسة من المحاولة في تتبع تداعيات التساؤل في حالة التحول والتغير في البناء والوظائف الاجتماعية للأسرة الجزائرية ما إذا كان هذا التحول يحصل فيهما بصورة متناسبة ؟ أم متفاوتة ؟ وما إذا كانت تلك التحولات تتسم في تفاوتها أو تناسبها بنفس السرعة التي تحدث بها في النظامين الاقتصادي والسياسي ؟ .

أي بتحديد أفضل : هل تحدث هذه التحولات في البناء والوظائف الاجتماعية للأسرة بصورة أسرع ؟ أم بصورة أبطأ ؟ أم أنه لا توجد أصلا اي علاقة بين التحولات الاقتصادية والسياسية في المجتمع الجزائري والبناء والوظائف الاجتماعية للأسرة الجزائرية؟

وبحديد أكثر دقة اقترابا إلى الطموح الرياضي: هل أن علاقة الترابط التي بدت وكأنها بديهية بين استقلالية العوامل الاقتصادية والسياسية .وتابعة البناء والوظائف الاجتماعية الأسرية لهما "كسبب او كحتم " هي في الواقع الاسري الجزائري لا تحدث إلا ضمن الحدود المسموح بها ضمن القانون الكوني عموما والاجتماعي خصوصا ؟.

فرضيات الدراسة :

يمكن تقديم الفرضيتين الآتيتين كإجابة مؤقتة للأسئلة السابقة وكدافع لعملية البحث للإثبات صحتها أو خطئها بما يتماشى مع الأهداف الأساسية للدراسة المقدمة

الفرضية الأولى :

تشهد الأسرة الجزائرية الراهنة تحولات طفيفة في بنيتها مقارنة بقوة التغيرات الاقتصادية والسياسية .

الفرضية الثانية :

تغيرت بعض وظائف الأسرة الجزائرية الراهنة بواقع طبيعة مسيرتها لقوة التحولات الاقتصادية والسياسية .

أهداف الدراسة :

- 1- الدراسة مقدمة أساسا للحصول على شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع .
- 2- محاولة جادة للكشف عن التغير الحاصل في البناء والوظائف الاجتماعية للأسرة الجزائرية بالنظر إلى التحولات العميقة التي شهدتها المجتمع في الفترة الأخيرة خصوصا في المجالين الاقتصادي والسياسي .
- 3- محاولة أكثر وعي لترتيب أولويات البحث السوسيولوجي في الجزائر من خلال إدراك ضروري لعوامل التغير الأساسية التي لها تأثير على بنية ووظيفة الأسرة الجزائرية لمسايرة أغراض الصيانة والإصلاح للإحداث التغير المنسجم مع أهداف التنمية الحقيقية وتجاوز المعوقات الحقيقية لهذه العملية .
- 4- الإضافة " الطموحة " من خلال محاولة تقييم ونقد موضوعي لبعض المسلمات "السوسولوجية" المبنية على حتميات "خصوصا " الإقتصادية والسياسية التي تجعل تقييماتنا للظواهر الاجتماعية مبرمجة مسبقا بإلزام غير مؤكد العلاقة فما بالك بالإرغام السببي الحتمي خاصة في مجال الأسرة وفي ما تعلق ببنيتها ووظائفها.

أهمية الدراسة للموضوع :

لا ترجع أهمية الدراسة المقترحة إلى تقديم وصف دقيق للبناء والوظائف الاجتماعية للأسرة الجزائرية والتغيرات التي حدثت لهذه المؤسسة في ظل التحولات التي تعيشها البلد منذ أكثر من عشرين متسمتين بالتأزم السياسي والاقتصادي وانقلاب ثوري على جملة من الثوابت السياسية والاحتكارات الاقتصادية ، رغم ما لهذا الوصف والضبط من أهمية تبعا لضرورة قيام عمل بهذا الغرض .

وإنما الأهمية الأساسية بالنسبة لنا على الأقل هي محاولة المغامرة " والتوفيق من الله " في كشف مواقع الضعف في النظريات المستندة إلى حتميات الاقتصاد والسياسة في تشكيل جميع الأبنية بحسب طابعها ونمطها وكذلك توظيف بعض النظريات الغربية بصياغة " لما لا " جزائرية لإعادة قراءة الوقائع الاجتماعية المحلية " الخاصة " قراءة أكثر موضوعية وأكثر قدرة على كشف المعيقات الحقيقية لعمليات التنمية .

ضبط المفاهيم الأساسية لدراسية :

1- البناء الاجتماعي والبناء الأسري : مع صعوبة وضع لائحة كاملة لتفسيرات معاني

البناء أو البنية الاجتماعية في علم الاجتماع ، فإنها في الغالب لا تخرج عن الآتي :

بالنسبة لموردوك (Murdock) هو التمسك المؤسساتي ، فالمؤسسات الاجتماعية ليست تجمعا اعتباطيا أو عرضيا ، وهذه الفكرة يستعملها البنائيون الوظائفيون في تحليلاتهم لفهم تماسك المؤسسات الاجتماعية وإظهار تبعيتها المتبادلة ، كتوضيحات باسونز في كون النمط التقليدي للأسرة متلائم قليلا مع النية الصناعية والزراعية (وحدة الإقامة وكثرة العدد)⁽¹⁾.

كما يستعمل مفهوم البناء لتمييز الأساسي من الثانوي أو الجوهرية من غير الجوهرية والأصلي من المشتق ، فيعتبر مانهايم البناء الاجتماعي "نسيج القوى الاجتماعية في نشاطها المتبادل والذي تخرج منه مختلف نماذج الملاحظة والفكر " ⁽²⁾.

كما تدل على أنظمة الإكراه التي تشكل معالم الفعل الفردي ، أي أنها لا تترك لشخص في الحالة العامة أي هامش من الاستقلالية ، كما يشير كذلك إلى عملية توزيع داخل المؤسسة الاجتماعية ⁽³⁾.

أما بالنسبة للبناء الأسري وهو إسقاط لمفهوم البناء الاجتماعي سواء في عملية التماسك أو التمييز بين الأساسي والثانوي ، أو عمليات الإكراه المشكلة لمعالم الفعل الفردي "قيم " ، أو توزيع الأفراد " الأدوار والمواقع الاجتماعية داخل النسق فإننا نفضل " مبدائيا " التفريق بين أساسية الأسرة كوحدة أولية تكون تابعة بخط عمودي " لأسرة الأب أو الأخ أو الأعمام ...

1- فرنسوا بوريكوا ، وريمون بدون : المعجم النقدي لعلم الاجتماع مترجم سليم حداد المؤسسة الجامعية للطبع والتوزيع ، بيروت 1986، ص 99.

2- سامية محمد جابر : علم الاجتماع المعاصر دار النهضة العربية ، لبنان ، 1989 ، ص 181.

3- المعجم النقدي ، مرجع سابق ، ص 101.

" أو الأفقي " مع أسرة الزواج الثانية والثالثة والرابعة " أو الأسرة الشاملة لعناصر غير أساسية " أخت الزوج غير المتزوجة أو أحد الأباء كبار السن أو أبناء أحد الزوجين من علاقة سابقة ... " لننتحدث بالتالي عن صفاء الإسقاطات الأولى بعمليات التماسك والتشكيل الإكراهي للفعل وتوزيع المواقع في الأسرة النووية ، ليكون حديثنا مقتصرًا على جوهر العلاقات والقيم والأدوار والقربة داخل هذا البناء الأساسي الذي يمكنه أن يرتبط أو لا يرتبط بتشكيلات أخرى.

2- الوظائف الاجتماعية للأسرة :

إن لفظ اجتماعية الذي يتوسط العبارة هو ضروري للتفريق بين الوظائف الأخرى للأسرة " وما أكثرها " والتي لا يجب على علم الاجتماع ادخلها في حسابه إلا بما هو ضروري جدا لعملية التفسير ، وإذا كان هذا المفهوم " الوظائف الاجتماعية للأسرة " يؤدي معنيين في اتجاهين متعاكسين خارجي وداخلي وفي الحالتين لا يمكننا فصل البناء الاجتماعي للأسرة عن العملية كونه المنوط واقعيًا ونظريًا بأداء هذه الوظائف .

وعلى هذا يمكن سوسيولوجيا تحليل أي بناء اجتماعي أو أي عنصر في التنظيم الاجتماعي أو حتى أي معيار اجتماعي من ناحية إسهامه في بقاء النسق الكلي وتوازنه ، ووظيفته في المحافظة على استقرار وتوازن النسق (1).

وبالتالي وكأنه يمكننا أن نتحدث عن وظائف اجتماعية للأسرة متعلقة بالمجتمع الأكبر خارجيه أو كبرى ، ووظائف متعلقة بها كأسرة أو كنسق أصغر نقول عنها داخلية ، ويمكن بالتالي التمييز مثلا بين التربية والتنشئة الاجتماعية وبين وظيفة الاستقرار خاصة للشيوخ والأطفال الصغار والمتوافقة تماما مع الضرورة الوظيفية الرابعة لتالكوت باسونز المتعلقة

1- سناء الخولي : الزواج والعلاقات الأسرية ، دار النهضة العربية ، 1983 ، القاهرة ، من ص 121 إلى ص 130.

بالإلزام الداخلي للنسق في خفض التوترات⁽¹⁾ . فالوظيفة الأولى التي تشير إلى غرس وتشريب الأطفال قيم وثقافة المجتمع (الدينية والأخلاقية والعرفية ... إلخ) وتشير إلى الإلزام بالسلوكيات الشرعية والمرغوبة والمستحسنة هي بالأساس مفيدة للمجتمع في ترميم سلوك أفرادها ، وإذا كانت لها فائدة على النسق الداخلي للأسرة فهي بصورة أقل وضوحا من الأولى ، أما الوظيفة الثانية فهي متعلقة أصلا بالكيان الأسري الداخلي الذي ينتفي لحظة عجزه عن أداء وظيفة ضبط التوترات الداخلية الناجمة عن الحياة اليومية وبالتالي فهو متماشيا مع الإرادة الإلهية المتمركزة حول مبدأ السكينة في ترتيب غايات الزواج وتكوين الأسرة

3- التحولات الاقتصادية والسياسية في الجزائر : ويقصد بها دون إستشهادات " غير ضرورية " تلك النقلة التي شهدتها الاقتصاد والنظام السياسي الجزائري في فترة التسعينات بعد التعديلات الهيكلية والقانونية المترتبة عن دستور 1989 والمصحح بدستور 1996 والمتضمن بعض التعديلات المتعلقة أساسا بطرق الممارسة السياسية والهيكلية للسلطات التشريعية والتنفيذية بالخصوص أي الانتقال النوعي في المجالين السياسي " من الأحادية إلى التعددية أساسا " والاقتصادي " من النظام الاقتصادي المبرمج أو الموجه أو الاشتراكي إلى النظام الإقتصادي الحر أو الليبرالي أو الخاضع لتوازنات السوق (اقتصاد السوق)^(*) " ولما صاحبه من حل للمؤسسات الاقتصادية العمومية وبرامج الاستثمار (الشباني ، والجواري ...) .

1- محمد عارف : تاكوت بارسونز رائد الوظيفة المعاصرة في علم الاجتماع ط1 ، 1962 ، المكتبة الأنجلومصرية ص 304.

(*)- مصطلح تستعمله الصحافة الوطنية بكثرة وهو عندها يشير في الغالب إلى تحرير الأسعار التي كانت محددة من قبل سلطة مركزية مراقبة .

مضافا إليها التحول الذي صاحب إرتفاع سعر البترول وبدايات حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وتحسن مستويات الأجور وتحسين ظروف الحياة بما فيها الإستهلاك والحالة الأمنية الأخيرة التي صاحب إجراءات العفو والوئام والمصالحة الوطنية المترجمة في خطاب "العزة والكرمة "

الفصل الثاني :

الأسرة في التراث السوسيولوجي عموما والبنوي الوظيفي خصوصا:

- إشكاليات التعريف السوسولوجية للأسرة
- النظرية السوسولوجية الأسرية وأيديولوجية التبسيط
- بعض الإتجاهات النظرية في دراسة الأسرة
- المقاربة بالوظائف والبناء الاجتماعي للأسرة
- التغير الأسري

تمهيد: حتى ونحن نتجنب التضخيم المعتاد لموضوع البحث من قبل المشتغل فيه هروبا من تنميط مرضى يجعل الكون متعاطفا من اهتمامتنا الخاصة وحتى بعض مشاعرنا. ورغم ذلك فإن موضوع الأسرة سواء تعلق بالسوسيولوجيا أو غيرها من مجالات المعرفة الانسانية يصر على أن يتضخم أكثر من إرادة الباحث (حتى وأن اجتهد في تقويض مقولات دوركايم ذات طموح الهيمنة السوسيولوجية للتفسير) و (أو في تضخيم مقولات آدلر وفرويد المبسطة والمستمرة في الدوارن حول كلمات العقدة والتصعيد ومشاعر الدونية)، وحتى وإن اهتدى إلى مساحة كافية للوقوف بين حقيقة الانسان صنيعة المجتمع والحقيقة المقابلة المجتمع صنيعة الإنسان.

فالأسرة كموضوع للدراسة والبحث هي دائمة الحضور سواء رغب الباحث أو لم يرغب ، فهي من جهة تفسر مشروعية علم الاجتماع بإعتبارها أساس موضوعه وخليته الأولى وأولى صور الاجتماع و أكثره بدائية وأكثره تعقيدا و أقدمه على الإطلاق ، وأكثره قدرة على الاستمرار . وهي كذلك منطلق كل محاولة ثورة او إصلاح وإعادة ترتيب للنظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

1- التعاريف السوسيولوجية للأسرة :

مشكلات التعريف :

يبدو أن أكثر الموضوعات غموضاً هي تلك الأكثر ألفة واعتيادية ، وإلا كيف نفسر ذلك التنوع والتعدد والتضاد وعدم الاتفاق على تعريف واضح وواحد ونهائي للأسرة التي هي في ذات الوقت الأكثر حضوراً سواء بالواقع والمادة أو بالفكرة والروح في حياة أي فرد من المجتمع ومهما كان انتمائه العقائدي أو الطبقي أو التقني . ويل مهما كان موقفه المدافع أو المناهض لهذه المؤسسة للأسرة ؟ !

أنها أولى صعوبات البحث أن نتعامل مع موضوع جد مألوف وجد حاضر بصفات التكرار والاستمرار . وجد ملموس ، ولكنه بنفس القوة يطرح مشكلة عدم الاتفاق على تعريف موحد لنقل بالتعبير اللغوي ، جامع ومانع ، فأصبحنا (ومع بعض القدامى خاصة) يخيل لك أن حدود الفصل والتوضيح بين القبيلة والأسرة منعقدة وهكذا يتجلى مصطلح العائلة بين مفهومين مختلفين ولكن متداخلين ، وبالعكس في مرات أخرى يضيف تعريف الأسرة إلى نواة مشروع الأسرة نفسها ... الذكر والأنثى ... وكأنهما عنصران كيميائيان كلما توفر لهما شرط الاقتراب بدرجة مغلق إلا وحصلنا على عنصر كيميائي آخر مثل الماء ($H_2O = H + O_2$) (ماء)) وإذا توفرت بنفس الطريقة ولكن بالعكس شروط الابتعاد بدرجة مفتوح جداً ، كلما عادة العناصر المركبة للمادة إلى طبيعتها مجرد ذرات في محيط كبير هو المجتمع يسميهم أفراد فقط . الم يجمع تقريباً كل علماء الاجتماع خاصة أولئك المشتغلين بالعائلة على اعتبار أن التعريف الأنسب للأسرة هو ذلك الذي يعتبرها الخلية الأساسية في البناء الاجتماعي بكونها : ذكر زائد أنثى سواء بأبناء أو بدونهما تجمعهم روابط جنسية ثم قرابية قد يعوضها التبني تقوم بوظائف اقتصادية وتربوية ونفسية ودينية وثقافية . تزيد أو تنقص بحسب التقدم والتخلف الاجتماعي ، أو قلة ووفرة البدائل الحضارية لمجتمع ما في زمن ما وبيئة ما . وكأنه اجماع منهم بداية بدوركهيم وبرسونز إلى اوجبارن وماك مهاو 1 بدرجة

مؤسسين . أوبرجة مهتمين محليين في صورة باحثين واساتذة عرب قدامى ومعاصرين 2 . انه نوع من الاتفاق السلس المسكوت عنه الى رتبة الاعلان الذي لايتجاوز الحد الفاصل بين الزواج المشرعا اجتماعيا والزنى المرفوض اجتماعيا .نوع من الدوران حول تلك المشروعية الاجتماعية الحارسة والراعية للعلاقة الجنسية بين الذكور والاناث في مبرر سوسيو ثقافي خاص لا يعطينا الحق في متابعة الثقة الزائدة التي نسبنا بها صفات للأسرة الانسانية وهي بالعادة **الخلية واللبنة والمؤسسة الاساسية للمجتمع** التي تبرر لنا الكثير من اشكالات التنوع والتبدل والجوهري والحادث والطارئ والاساسي والعارض التي تتجاوز ثنائية العلاقة والاداء في شكل معطن واضح أو اقل وضوح .لذا علينا توضيح بعض من المشكلات التي جعلتني اتحفز قليلا على التعريف الاولي للأسرة بالتبسيط السابق عن كونفوشيوس الأسرة رجل وامرأة وأولاد تؤدي وظائف تنتقل من الجنسي المدنس الى و وصولا الى الديني المقدس

1-1 المشكلة الأولى : الأسرة من أنواعها .

واحدة من الحيل التي جعلنا نتأكد أن التعريف مشكل هو ذلك الهروب المتكرر من الخوض في ماهية الأسرة والتمادي حد الاسترسال في تعداد أنواعها ، لقد خاص جورج بيتر ميردوك رحلة أنثروبولوجية واسعة " 250 مجتمع بشري " (1) في محاولة الإجابة وبصورة نهائية على سؤال ماهي الأسرة ؟ وأنتهى بعد كل ذلك إلى أنها : إما أن تكون الأسرة النواة وهي تساوي بالتحديد رجل + امرأة + أبناء أو أنها تكون الأسرة الممتدة وكذلك نستطيع ندعوها مركبة لأنها أسرة نواة + أسرة نواة قد تكون في صورة ثالثة كذلك يسميها بالأسرة البوليجامية بمعنى زوج + n زوجة + أبناء أو زوجة + n زوج + أبناء .

1- معجم الأنثروبولوجيا والأنتولوجيا : بياوننت ، ميشال إيزار :ترجمة زإشراف مصباح الصمد ، معهد العالي العربي للترجمة ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت الحمراء ، الطبعة الأولى 2006 ، ص 16.

لقد انتهى ميردوك من رحلته . حقا لقد جمع شتاتا كبيراً من الأسر في ثلاث خانات وكفانا بالتالي هم السؤال في ماهية الأسرة لأنه يبدو أن الحيلة قد انطلت على من سايروا منطقهم خاصة وليام أجبرن ونماكوف وهارس وبيرقد ومورقن وثورمان بل وفوجل وكنجزي ديفز ، وبوجين لتواك .. والقائمة طويلة ولم أستثني أن استحضر الأستاذ بارسونز وماك غير ، كمحطتين مهمتين في النظرية السوسيولوجية ، ولكنهما لم يعيرا المشكلة قدرها من الأهمية ماهي الأسرة ؟ قبل الخوض في أنواعها.

1-2 المشكلة الثانية : الأسرة والعائلة في لغة العلم ولغة الواقع .

واحدة من المشكلات المفهومية التي يتجنبها علم الاجتماع الأسري خصوصا في العالم العربي ذلك الاستعمال المزدوج لموضوع التخصص مرة عائلة وأخرى أسرة الأولى بمعنى الإعالة في معنى الكفالة أو الإطعام فقط والثانية بمعنى الأسر " الإحتجاز بالمعنى الحربي " ، ولما كانت الأمثلة كثيرة على هذا الإستعمال المزدوج سوف أختار منها فقط التالي : عنوان دراسات في علم الاجتماع العائلي للأستاذ مصطفى الخشاب وعلم الاجتماع العائلي لسمير العطار الذين يقاربان 1000 صفحة في مجموعهما لم يستعملا أبداً لفظ عائلة واستمر في إستعمال أسرة إنها دون شك تعني نفس لفظ عائلة واستمر في استعمال أسرة إنها دون شك تعني نفس الشيء ، رغم أنها في التمثلات الواقعية هي على خلاف ذلك ، فالأسرة مثلا تساوي في كثير من الأحيان مصطلح الدار (نقول بالجزائرية دار فلان أي اسرته ، أو يقول "اليوم جاونا دار فولان "بمعنى اليوم زارتنا عائلة فلان " وبالمثل تعني الزوجة أو الحرمة كما يقول بوتفنوشت : العائلة لفظ جدي لا يجوز معه المزح ، إنها تساوي المرأة الحرمة "جاء عوايلو لطبيب " بمعنى أتى بنسائه إلى الطبيب إننا في الواقع قليلا ما نستعمل لفظ أسرة ونستبدله أما بالعائلة أو الدار أو الأهل "المالي" وتكاد هذه التسمية أسرة منحصرة في الاستعمال السياسي الأسرة الحاكمة أو الأسرة الثورية ، أو الأسرة الجامعية .

يبدو أن اللفظين يؤديان إلى نفس الصورة عند المشتغلين بعلم الاجتماع في وطننا العربي ليس لأننا نترجم بها كلمة Family ولكن لأن صورة خاصة لأسرة خاصة مألوفة وواضحة وبديهية تقفز إلى أذهاننا كل لحظة تصل فيها مسامعنا ترددات الحروف ع.ا.ل.ة أو أ.س.ر.ة ، وبالتالي لا نحتاج إلى عملية تفتيش وضبط ، وبالتالي تصفيه إما للغة أو للعلم أو لأذهاننا لنكون قادرين أن نتكلم على شيء واحد إذا ما تعلق بالدفتر العائلي أو قانون الأسرة المعدل .

نعم الأسرة أو العائلة ، يجب تحديد ما نقصده بالخلية الأساسية للمجتمع لأننا في عصر يطلب منا ذلك وفي مجال ينبنى على الوضوح (العلم) إن تمثلات اللفظين في أذهان المشتغلين بالسوسيولوجيا أو أي قارئ للجرائد أو حتى صانع الأحذية قد تعطينا مجالا خصبا من التناقضات ، وبأن كل الأدلة (التي لن نعتمد عليها أكاديميا) تقول : أن العائلة أكبر حجما من الأسرة ، إن البحث قد يستخرج مجموعة كبيرة من النكت البديلة .

إننا بهذا التسامح نكرر الخطأ نفسه الذي يعجزنا اليوم في البرهنة للآخرين أن ابن خلدون كان يتكلم عن الموضوع نفسه الذي يتكلم فيه دوركايم . أليس من المؤسف أن يتكلم العالم عن مصطلح غير معرف ؟ ولا هو محدد ؟ ومتروك للتمثيل والإسقاط المسلم به بالتعود والألفة . كمثال مفهوم العصبية والعمران ، والأعراب التي استعملها عبد الرحمان بن خلدون منذ ما يزيد عن 6 قرون بنفس التساهل وعدم التوضيح ، وقد يصعب توضيح ما هو مفهوم عند الجميع ؟! لكن العلم الصارم والصامد والواضح والمحدد والمبني . هو طموح السوسيولوجيا المكافحة لأن تكون كذلك بصفات العلم غير المبني على التمثيل والتسليم والعامي وعلى بداهة التكرار والألفة .

1-3 المشكلة الثالثة : العائلة أم الأسرة أيهما أكبر ؟

عندما يصبح الاستعمال اللغوي بين جمهور المنشغلين بعلم الاجتماع غير مبالي باليقظة الضرورية لتفريقية عن الاستعمال الحياتي أو لنقل الجماهيري بما فيه الإداري فعلينا الانتكاس بعيدا إلى بيكون فرانسيس لاستحضار تحذيره الموجه للعلوم الإنسانية غير الطبيعية مما أسماه " الخلط اللغوي أو أوهام العامة " ⁽¹⁾ ووجوب التحديد الصارم لمعاني الكلمات حتى لانتوه في خضم التراكمات اللغوية المتداولة وتفقد قيمتها .

ولنسأل أنفسنا الم يجرنا سؤال غير متخصص لمتخصص : ما الفرق بين العائلة والأسرة ؟ وأيها أكبر العائلة أم الأسرة ؟ .

أحيانا تبدو الأسرة أكبر حجما خاصة إذا ما اقترن استعمالها سياسيا كالأسرة الحاكمة ، أو الأسرة الثورية ، وخاصة إذا ما كان دفتر الزواج لا يحمل إلا صفة "عائلة " وهو الذي يتضمن أوراق لا تتسع لأسماء الأب والإخوة والأعمام والأخوال ، فقط زوجة والأبناء ، لكن ما ينغص علينا هذا المنطق ، وقبولنا بأن الأسرة أكبر حجما من العائلة ذلك التمييز الإداري نفسه باللقب العائلي للزوجة وفي الاستعمال اليومي للسؤال ، ذكرنا بإسمك العائلي؟. إذا للعائلة اسم يسبق تشكل عائلة الصغيرة نفسها . ولأسف يضم كل الخط القرابي الذكوري من الأبناء وتصاعداً إلى أقدم أجداد ، كلهم تلك العائلة بدليل هذا الإسم .

إذا أيهما أكبر الأسرة أم العائلة ؟

(1) - محمد سمير حسانين : مشكلات الأسرة والتلوث والإدمان والإرهاب ، جامعة القاهرة ، الطبعة الأولى 1995 ، ص 42.

1-4 المشكلة الرابعة: الأسرة بالأبناء أم بالزواج ؟

رغم أن هناك تخصص متأخر في الانفصال عن علم الاجتماع ورغم أمتاعه وطرافته إلا أنه كثيرًا ما ينسى عندما نتحدث عن علم الاجتماع الأسري . هو علم الاجتماع الثنائي La sociologie des Couples إنه من غير شك علم دراسة العلاقات الثنائية بالشرعية القانونية أو الدينية أو الاجتماعية أو بدون ذلك في أشكال أخرى لنسجها قواعد معايشة ومساكنة ، وفي كل ذلك رابطة مؤسسة وفي نفس الوقت مربكة لعلم الاجتماع الأسري بالتحديد ، إنها لعبة أخرى للمصطلحات صعبة ومربكة يجب إتقانها أو تناسيها تماما للاستمرار في تصوير قدرتنا على التحكم في لعبة الأسرة بعيدًا عن قواعد أخرى خارج لغتنا المعتادة والبسيطة (أب + أم + أبناء) ، لأنه يظهر أن عناصر المؤسسة ناقصة. وماذا لو توقفت في (أب + أم) من ذلك الذي سيسمح لنا بتسميتها كذلك بماذا ؟ و لماذا ؟ . الأنهما مشروع ؟ أم لأنهما شريكان في مؤسسة شرعية ستتج بمجرد اشتغال الآلات المولدة للأبناء؟ أم لأنهما مرتبطان بوشائج أخرى نستحي من مناقشتها ؟ لأنها قوية الحجة ؟ أو لأنها سيئة المدخل (الشرطي الزنا) و (الرومانسية "الحب" بالأيديولوجي) أو فقط (بالنظرة الأولى)؟.

أنها ترجمة أخرى لإرادة الله " وجعلنا بينهما مودة ورحمة " (1).

الزوجين إذا هما نفسيهما مؤسسة الزوجية التزاوجية التعايشية التساكنية التواعدية وبالتالي الأسرية . ولا أبالغ إذا قلت أنني أود إنهاء الأمر بسرعة وببساطة وأقبله على ما هو قائم إلى يومنا ، حيث يرتخي تعريف الأسرة إلى حدود الإسهال، فلا يظهر إعجاز ولا كلكل ، حيث يلتقي العبيد، والأخوال، وأبناء الزوجة الثانية بمحددات غير كمية ولا رؤية الرومانسية الحب وكذلك كفاءات يقينية المودة والرحمة ، تجعلني أتكلم في كل هذه الشساعة والاتساع المكاني والزمني والفكري كذلك عن مجرد الأسرة .

(1) - قرآن الكريم : سورة الروم ، الآية 21 .

2- التعريف بالفهم لمؤسسة الأسرة

بالمحصلة التي تكونت من تراكم إشكاليات التعريف لمؤسسة الأسرة في التراث السوسيولوجي، والذي كثيرا ما أسر على أنها موضوعه الأصلي والمحتكر بما تم وصفها به من أساسية ، ومركزية ، وأولية ، وإنهاء بالقول إنها المؤسسة الدائمة بالبناء والوظائف والمؤقتة بعناصرها وتفاعلهم . وهي الخلية التي حولها يربوا الجسم الاجتماعي في شكل إنقشامي خلاق للأنسجة والنظم الاجتماعية والأعضاء والوظائف التي ترجع في الأصلها إلى هذه الخلية ذات النواة المتشابهة والبلازما المختلفة والشكل الخاص بكل منها .

إن هذا التحديد الأخير (الخلية) المتشبه بفكرة المماثلة العضوية التي طالما كانت هاجس الرواد ، والمبرر الفكري والعملي الذي يسهل بالمقارنة لمس المجرّد وملاحظته دون خدشه ، أو إرهاب الجهد بالبذل والتوقف والفحص للسوسيولوجيين الجدد . نفسه هو هو سيعطينا فكرة سريعة عن تعريفنا الذي يفرق بين النواة والبلازما والغشاء بنمط التشبيه ذاته .

إن كلمة خلية هي نفسها المستعارة من النبات والحيوان وإن كان الأول يتميز بالشكل الهندسي الحاد فإن الثاني يقبل بالإستدارة وعدم التعيين ، ومن ثم تبدأ الفروق من سللوزية الغشاء أو بروتينيته ، ثم كمية الحلول والإنتشار التي تجعل المراقب فوق قسبة المجهر جازما أنه أمام هذه أو تلك الخلية الحيوانية أو النباتية . الواضح والمؤكد والذي يجعل الجزم المفرق بين الحيواني والنباتي ليس هي النواة وإنما مجرد الغشاء ذا الشكل الهندسي أو بنوعية مواد البلازما أو القابلة أو المانعة للحلول أو الإنتشار . ما يجعلنا بنفس القدر متأكدين أن نفس المراقب فوق نفس قسبة المجهر سيحتار وبل سيعجز عن إصدار الحكم القطعي بين النوعين من الخلايا أمامه ، إن كانت نباتية أو حيوانية في حالة ما إذا سحبنا الغشاء والبلازما وأبقينا على النواتين .

الأكيد بالنسبة لنا وجود طريقة لتفرقة وإن لم تكتشف بعد ، وإلى حين إعطائنا للمثل فمراقب عاجز عن التفرقة . ولن يستطيع إلا بالاحتمال أو التخمين . إذا هناك نواة ، وهناك بلازما، وهناك غشاء ، وإذا كان الأخيران متميزان فإن النواة هي نفسها في النوعين النباتي والحيواني فمابالك بالفصائل والأجناس داخل نفس النوع .

ما يهمنا هو إعادة إستحضار هذا التشبيه الذي طالما تغذى منه علم الاجتماع بالعموم ولم يرد تفصيله إلى المجزء . حيث أن الجواهر تختلف عن العوارض ، إن هناك جوهر عائلي أو أسري لا يمكن أن تتخلى عنه هذه الخلية الموجودة دوما في قلب الجسم الإجتماعي سابقا ولاحقا وحاضرا . هو هو ولا يمكن أن يكون إلا هو كما لا يمكن أن يكون غير هو ، باللغة الفلسفة لنسميه الجوهر الأسري الذي لا يمسه التحول والتبدل وبدونه لا يصح لفظ أسرة الذي يصح في غيره في الأخوة وفي التأسيس والتشبيه ، كما في الحالات الأسر الكثيرة من حاكمة إلى ثورية إلى جامعية ... وغيرها، تعاطفا أو أملا أو إسقاطا لبعض الشبه بها، كالتعاون ، و الإنغلاق ، والتوارث . لكن ما نسميه نحن أسرة أو حتى عائلة يجب أن يليق بمستوى علم الاجتماع الطامح للضبط والدقة وعدم التناقض ، فالأسري العام هو مستنبط من خاص جوهري أصلي بدونه لا أسري عام ولا أسري خاص .

لنقل أن الأسرة هي تلك العلاقة الأصلية التي تجعل المتفرع منها ممكنا ، في صورة وظائف مثل الإطعام والحماية والتربية وحتى الترفيه . وتجعل الناقص منها محطما ونافيا لها مثل الوالدية التي تستوجب التزاوج والتي توجب التعاطف .

إننا لن نتشدد بنص ديني وأن كان حال الأصلي والجوهر يوجب هذا الإستدعاء فالوالدية لو تحققت بدون تزاوج للأصبحت إستتساخا أو أمرا آخر ، كما أن التزاوج دون تعارف هو واحد من أنواع الاغتصاب الذي تنتفي معه طبائع المودة والرحمة والتي تجعل مجمل الحياة ممكنا بما في ذلك المضغ والبلع بستاغة الحلو والمر والحامض مدعات للهضم ثم لبناء الأنسجة وتوفير للطاقة فالذة هنا نوع من التعارف الحسي الممهد لعملية بناء وتزود . كما أن التعارف

بالمودة والرحمة مسيغ لتوالد في إطار من الرضاء الذي يجعله غير مرغما ولا مغتصبا ولا مستبدا ولا مخجلا ، حيث يقع هنا التزاوج المشرعن والمقبول بدوافعه البيولوجية والنفسية والاجتماعية ، ثم التوالد الذي يتحقق منه الإنتماء المستدعي للديمومة والإستمرار في ذهن وواقع الأباء تجاه مواليدهم كما يحقق الإنتماء والحصانة بشكليها المحلي والثقافي والأمن والقبول للأبناء لذلك هذه العملية تستدعي التواصي الآخر " ولا تقل لهما أف وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي أرحمهما كما ربياني صغيرا"(1) .

إذا الأسرة هي تزاوج المشرعن المحقق للوالدية في إطار المودة والرحمة المستدعي للإستقرار والإستمرار والانتماء والأمان . إن تفضيلنا للفظ أسرة "مع وجوب تدخل جهاز كامل للغة وعلم اللسان أو لهيئة خبراء لنحت المفهوم وتوحيده" على لفظ عائلة بكونه أكثر إنضباطا وتمركزا حول مفهوم الوالدية والشرعية الديمومة والإنتماء ، فهو جذر لا يشتق من غيره ويشترك منه غيره بينما الآخر مشتق من الإعالة التي هي إطعام في صورة وظيفة خارجة عن أصل البناء أو هي تشبها بها في مرحلة حيث يحتاج الناشئ لغيره في تربيته وحمايته .

(1) - قران كريم : سورة الإسراء ، الآية 23 .

3- النظرية السوسيولوجية الأسرية وأيديولوجية التبسيط :

قد يكون علم الاجتماع هو أكثر فروع المعرفة إغراقا في تتبع ودراسة وتحليل الحياة الأسرية، من بين باقي الفروع المعرفية ، سواء الاجتماعية أو الفلسفية أو الطبيعية ، لكن وبنفس الدرجة علينا أن نحذر من البداية هذا القلق الذي جعلنا نقبل بـ "قد يكون " لأننا غير متأكدين ،وبل كثير ما يصعب علينا وضع الحد الأولي الذي بدأ منه علم الاجتماع متخلصا من الرؤى غير السوسيولوجية حول موضوعة المحتكر منذ القرن التاسع عشر ، اننا لم نستطع إلى يومنا (مثلا) إرجاع مقولة : "الأسرة الخلية الأساسية في المجتمع "، إلى صاحبها ، هل هو كونفوشيوس؟ أم أفلاطون ؟ أم أرسطو؟ أو إسم آخر .بالتأكيد ليس واحد من الرواد المؤسسين لعلم الاجتماع لكن علينا أن نسلم بجهد إدراج الأسرة من قبل أميل دوركايم كنظام إجتماعي مثلها مثل النظام السياسي والنظام الديني والنظام الإقتصادي ، (ربما) فقد يكون فقط موافقا على آراء سان سيمون وأنجلز ربما هي أفكار رسو أو مونتيسكيو أو غيرهم.المهم اننا لاسرة كموضوع أقدم من علم الاجتماع كمنهج مستند إلى نظرية (*).

لن نسكت عن الإعلان أن النظرية نفسها تستند إلى الإيديولوجيا ،رغم أن الحث الدراسي والتقليد الأكاديمي دائما ما يلزمنا بالقول: "أن النظرية تستند إلى قضايا ودراسات ورؤى علمية خالصة"⁽¹⁾. لكن يبدو أن هناك ليس القليل فقط ولكن الكثير من إيديولوجيا الإرغام على تقبل مقولات ورؤى أولئك القادرين ليس على الإثبات والاستدلال، ولكن على الكلام و الإقناع بصوت وإمكانات أعلى واقوي.

*- يمكن الرجوع إلى مقالات الأسرة ، القرابة ، الزواج في المعجم النقدي لعلم الاجتماع .

(1) - محمد عبد الكريم الحواراني : النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ، دار الشروق للنشر والتوزيع ،

2016 ، ص 23 .

ميدان الأسرة قد يبدو محايدا في عملية الايديولوجيا هذه ,بكونه بسيط ومفهوم ومكرر ومعمم ,وكانه بسهولة ينتقل كواقع إجتماعي إلى كونه سوسيولوجي دون عناء , وكأننا أحيانا لا نحتاج إلى النظرية العلمية(السوسيولوجية) فما بالك بالنظرية المشبعة بالأيديولوجيا , فقط نحتاج إلى الأمبريقا . الأمر الذي جعل التسرع في احتكار هذا الموضوع الأساسي في البناء الإجتماعي بمعيار السهولة التي تحقق له النجاح السريع , والذي سيخلصه كذلك وفي نفس الإن من الإيديولوجيا , وكأنها الغريزة التي خلقت هذا الفهم وهذا التوقع بسهولة ميدان الأسرة وببساطته وكأنه الصيد الأنسب لتدريب المبتدئين من هوات القنص الجدد .

"عمد الناس العاديون والعلماء الإجتماعيون كذلك، ولفترة طويلة جدًا إلى تغذية الفكرة التي تقول بسهولة فهم المجتمع ، أما أنا فلم أسلم بذلك أبدًا ، فعندما ينظر المرء إلى الاختلافات والتشابهات بين الأطفال والشركاء والأباء يكون أشبه بمن يراقب الملايين من حبات زهر النرد ، وحبات الزهر هذه لا تقدم فقط عددًا لا يحصى من النتائج المختلفة بل هي أيضا مختلفة" (1) .

" إن النظريات تمارس تأثيرًا عميقا على ما نعرفه حول الأسرة "الكلام لسميث(2) ، الم يقل مورغي " إن ما تفعله الايديولوجيا في الواقع هو أن تختار مجموعة الوسائل المتوفرة التي يمكن للمجتمع أن يعالج بها العلاقات بين البيولوجي والثقافي ، وخصوصا في إطار الولادة الوالدية ،والاعلان عن الوسيلة التي أختبرت على اعتبارها وسيلة طبيعية وحتمية "(3) إنها بشكل آخر ليست فقط أفكار إنها ممارسات وتتعرز يوما بعد يوم .

(1) - جون برنارد : دراسات عائلية ط1 ترجمة أحمد رمو ، دار علاء الدين ، دمشق 2002 ، ص 42.

(2) - المرجع نفسه ص45.

(3) - نفس المرجع ص46.

الم يفرق مانهايم بين المستوى الخاص من الإيديولوجيات وهي فقط تلك الأفكار التي يتشبث بها المعارض للتعبير عن الريبة والشك للنقد ، وبين المستوى "العام" أو الإيديولوجيات الكلية التي هي افكار عصر أو مجموعة إجتماعية تاريخية ولذلك فالتعبير عن الشك أو الريبة في هذا المستوى أكثر صعوبة (1).

لنحاول ملأ رؤوسنا بمنطق المساوات بين الجنسين الذي يتغذى وينمو بعيداً عن الأفصاح المباشر في مجتمعنا وندعو بما يسكت عنه إذا ما رغب الرجل الزواج بثانية فعلى الزوجة أن تختار ما بين القبول أو الرفض أو التفاوض على إمكانية زواجها هي كذلك من رجل ثاني (كلام مقزز) لا يمكن قوله ولا حتى تصوره في مجتمعنا فما بالك في أسرنا الخاصة ، يجب طي الصفحة لأن الشك أو الريبة في هذا المستوى أكثر صعوبة .طبعاً هذا الكلام وهو نفسه يكشف الإيديولوجيا .وهو كذلك ينطوي على أيديولوجيات ،لذلك يجب على المشتغلين بالاجتماع العائلي تجنبه كي تسير الأمور على منوال ما هو متفق عليه وهو محدد في ثنائية . معرفة النظريات السوسيولوجية والقدرة على تصنيفها وترتيبها على الأقل زمنياً وحصر رواد كل منها على حدى أولاً. وثانياً والأهم تجنب احتكاك تلك الأفكار التي تحملها تلك النظريات مع الأسرة الخاصة او المتصورة (النموذجية) بمؤشراتها المعروفة الشرف ، الرجولة ، الطاعة ، التضامن ...إلخ .

يبقى التلاعب ممكن في قياسات رقمية لا تسقط على أي أسرة في الواقع ،متماشية مع افتراضات التغير وتأثير التصنع وأضرار التكنولوجيا ، ومقارنة الأسر الريفية بالحضرية وتتبع أوضاع المرأة في الأسرة الحديثة بتكرار " أصبح بعد ان كان" دون المساس بأيديولوجية الأسرة النموذج .صحيح نستطيع في نقاش أن نقول أن الأسرة الحديثة أفضل من الأسرة التقليدية وأن وضع المرأة أحسن في الأسرة النووية لكننا وكذلك بنفس اللغة نتحدث عن

(1) - جون برنارد : مرجع سابق ص 607.

انحلال وتفكك وفقدان لمعنى الحياة والعاطفة (البنة - اللذة) القديمة ، إن وضع كهذا لايؤثر بالطبع على سير النظرية السوسيولوجية التي نقصدها ، وسوف نأتي إلى تفصيلها ولكنه يوضح بعض الشيء من الإيديولوجية التي طغت على منطقة بأكملها ، وكيف تمارس احتكارها لأدوات ومقاسات واهداف العمل السوسيولوجي ؟ والذي كثيرًا ما يكون من الصعب تفريقه عن النظرة العامة لرجل الشارع ، ولا نبالغ إذا قلنا أن تحليلات كثيرة في مجال الأسرة العربية الإسلامية بمنطق كانت وأصبحت وانحلت ، وتأثرت سواء بالتكنولوجيا أو التصنيع أو بالهجرة أو السياحة لاتختلف عن أي كلام لسائق سيارة الأجرة ، أو لحلاق كثير الكلام .

إن كثير من الدراسات المكثسة في المكتبات الجامعية خاصة في المشرق العربي وكأنها تكرر كلام محفوظ عن معلم واحد مشبع بأيديولوجيا "ما يجب أن يكون دون الاستماع إلى الواقع "الم يكن علم الاجتماع وخاصة فرعه العائلي على الأقل كطموح في بداياته ولازال وضعيا بالمقارنة التقليدية الطبيعية المسلمة بوجود الوقائع شبيهها بالحرص الملزم الذي وضعه دوركايم نفسه كطقس علمي يشبه الإغتسال للشروع في العبادة " على الباحث السوسيولوجي أن يعتبر الظواهر الاجتماعية أشياء وأن يدرسها كذلك "(1).

الم يكن علم الاجتماع طالبا وساعيا للموضوعية ولعل أقل شروطها الافتراض بأن كل شيء موجودًا خارجا "فالعالم خارجي وموضوعي وواقعي ويتطلب منا فقط أن نتمتع بخبرة تقنية لفهمه ، وتحليله ووصفه وتعليقه"(2).

(1) - أميل دركايم : قواعد المنهج ، ترجمة محمود قاسم ومحمد بدوي دار النشر والمعرفة الجامعية ، مصر ، ص 53.

(2) - د.م. ماك فيفر : المجتمع ، ترجمة : دكتور سمير نعيم أحمد ، الجزء الأول ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1971 ، ص 104 .

أليس شرط كل ذلك بتأتي برفض التحيز بلغة التقريب الأبعاد عن الذاتية (أخرج الموضوع بعيداً عنها) وبلغة التكرار الإيديولوجيا لأنه لاتعرف الذات إلا من خلال الإيديولوجيا ولا يكون التحيز إلا بحسب ما تفترضه الإيديولوجية .

لكن ماذا حدث حتى يصبح كل مقال إعادة حديث بشكل بكائي عن عملية علم باحث " لنقل مناظر جداً " من اجل الموضوعية والوقية ولتخصص كان الأقرب إلى البساطة والوضوح من باقي الموضوعات أو التخصصات الأخرى ، إنه لم يسعفنا الحظ إلا أن نقول هي الأيديولوجية التبسيطية لموضوع الإجتماع وخاصة منه الأسري من باقي الفروع المعرفية الكثيرة إلى حد الذي لم يعد لأي من المشتغلين بعلم الإجتماع القدرة على تصنيفها تصنيفاً جيداً ، إنه على الأقل مقلق لنا أن نحترق بين مداخل تارة تسمى بالإنقاص وتارة بالزيادة ونحترق كثيراً في إدراج كتاب محددات في اتجاه بعينه فتارة يصنفونه تطوري ، وأخرى وضعي وأخرى وظيفي ...إلخ.

حقاً هناك كثير من المحاولات التي أتت على التراث السوسيولوجي بإرادة الترتيب والتوضيح كأعمال هبرماس ، وسوروكين وماكس فيبر والخشاب وعلى محمد علي وعبد الله إبراهيم المغربي ، ورغم اضطرارنا إلى إعادة تدوينها في كل عمل أكاديمي سوسيولوجي ميداني إلا أن هناك دوماً ريبة وقلق من الجدوى ومن عقدة الشعور بالذنب وكذلك النقص بالذنب الخط وممارسة التعكير في المحتوى والنقص أمام الكم الهائل والمفاهيم الرهيبة التي يصبح فقط إتقان نطقها جهد وكذلك دليل إنتماء لدائرة السوسيولوجيا ، إن النظرية التي لا تمثل فقط طقساً يجب العبور منه إلى مرحلة أخرى هو بالنسبة لنا وفي هذا العمل بالذات نقطة توقف ضرورية لتوضيح رغبتنا في كشف إيديولوجيا الإنتماء والتبسيط لموضوع بالفعل مشبع بالإنتماء وغارق في وهم البساطة وعكس ما في العلوم الطبيعية حيث يصنع الباحثون والدارسون مخابريهم لممارسة تجاربهم فإن الباحث الإجتماعي المتخصص في العائلة هو صانع مخبرة وهو نفسه ناتج تجربة هذا المخبر الذي ليس أكثر من الأسرة التي تمارس

تضليلها من خلال حضورها كنموذج ليس بالضرورة الأفضل أو الأسوأ ولكنه المقنع على الأقل بداية في القبول به كمثل لباقي الوحدات التي إن لم تشبهه فهي مثله من نفس البنية والوظيفة ، والأخطر من ذلك أن يتحول هذا إلى معيار للقياس هذا من جهة الإنتماء إلى ميدان الدراسة وقد قيل لا بد أن ينتمي الإنسان على الأقل إلى أسرتين أسرة التوجيه وأسرة الإنتماء ، ولنتصور كيف تزداد الصعوبة بين غسل دماغ الباحث عن تأثير هذا الإنتماء ، ولكن فقط أن يستمر زمن الملاحظة أو القراءة على ولأسر الأخرى أو وجهات النظر حول طبيعة العلاقة الزوجية وطاعة الوالدين ووضعية اليتيم من ذوي القربى وإمكانية الزواج ثانية وثالثة ورابعة كذلك إذا لزم أمر الوصاية ذلك ، وحق "الأرحام" و "منع التبني" و "إرجاعهم إلى آبائهم لأنه الأقسط" و "حقوق المرأة في الميراث الناقصة عن حقوق الذكر" . و "القوامة المرتبطة بالإنفاق" و "ركنية المهر المدفوع من الرجل للمرأة كمقابل إنفاق" ... إلخ التي لم يتعرض لها واضعو النظريات التي يلزمنا الدور بها وتوضيحها ، حقا للسياسي أو الديني أو القانوني أن يتشبث بهذا الإنتماء وبأخذ في تفصيله وتحليله ومن ثمة ممارسة عملية البرمجة والإقناع على أفضلية وأهمية وقيمة السعادة التي تتبعه كما له الحق في ممارسة عملية الإنفاء بالانقاص والردم والحرق حتى لإقناع من يرغب (وما السياسة إلا وعود تلزم المؤمن بها) بوجوب تحويلها وتبديلها أو حتى الثورة عليها ، لكن العالم Le scientifique وخاصة في علم الاجتماع ليس من حقه ذلك وعليه أن يتأكد في كل خطوة يخطوها إلى ألام وهو يلاحظ أو يقرأ . أو يتحقق من أنه يقضى من غفلة الاستسهال والإيدلوجيا التي يمارسها عليه انتمائها ليس فقط العائلي في حالة المتخصص السوسيولوجي ولكن ذلك الاتجاه العام أو إيديولوجيا الجماعة والعصر أو العقائد أو حتى إيديولوجيا العلم المستسلم إلى الثقة الزائدة في قدرة جدلية العقل الحواسي الواقع فقط في إبراز الحقيقة وبالتالي السيطرة عليها كما توهم التنويريون ولأزال وأرثورهم خاصة في العلوم الاجتماعية ولعل المشتغلين بالنظرية السوسيولوجية أكثرهم إنتماءً ، الم تكن النظرية مفاهيم مسبقة في قضايا مرتبة ومنظمة بشكل متناسق مرة مع الواقع ومرة مع المنطق .

ماذا لو توقفنا فقط عند مفهوم الأسرة أو العائلة قبل أن نستمر في إستخراج المفاهيم الأخرى من أب وأم وزوج وأخ ، وإنجاب وتربيته وإنشاء... إلخ

أليس بإمكاننا التوقف إلى الأبد لماذا يستخدم بهذا الشكل؟ ولماذا يقبل بهذا المستوى؟ ولماذا فقط بهذه الزاوية؟ ، أليست العائلة إعالة؟ وبالتالي إطعام وإيواء وبالتالي وظائف تستمر من الإنجاب إلى البلوغ فقط ، أم أنها الشرف؟ والحرمة؟ الآن العائلة مفهوم لا يقبل المرح أو التلاعب إنه يعني مباشرة المرأة وبالتحديد الزوجة .

قد تكون العائلة هي الأكبر لأن الأسرة هي الأصغر أو قد تكون هي الأصغر لأن الأسرة هي الأكبر بدليل الدفتر العائلي وليس الأسري الذي لا يحمل أسماء السلف ... وهكذا يمكنه تبني المفهوم من الزاوية التي تشعر فيها بالراحة التي تتأثر أولا من الإنتماء الأولى قد تكون عائلي الموجهة التي تفككت في سنوات عمري الأولى هي فعلا المعلية المطعمة والمسكنة والملبسة لأن كل ذلك انقطع بعد زوالها وكم ترسخ بيان هذا المفهوم في كل لحظة جوع وساعة برد ، وضربة حصى واشواك تحت القدم وصفعة إبن عائلة أخرى تدفئه وتحميه وتطعمه وتلبسه ليقوى على ضربي كم من الجهد أحتاج على نزع هذا المفهوم الواحد والبديهي والسهل والسطحي للعائلة وكم يلزمني من الوقف أن وجود أيديولوجيا عامة في أشكالها التي تحدثنا عنها لا تكفن ولا تتهيني فقط عن هذا التصور أي دون تشجيعي سوف أبقى للأبد محلقا بهذا الواهم خاصة إذا ما تمكنت من خاصية الإقناع لأن الإثبات شيء آخر لا يمكن للعقول أن تختلف عنه أوعليه لكن الحاصل أنه ليس ولن يكون هناك إتفاق على النظرية السوسيولوجية حول الأسرة .

4- مداخل واتجاهات في دراسة الأسرة :

يهدف هذا الفصل تحديداً إلى إبراز أهمية الأسرة في المجتمع الإنساني دوماً وأبداً من خلال إبراز (ليس ما كتب عنها) القرار الكافي من الدراسات والتأويلات معرفياً وعلمياً لإثبات حيثية الحضور الدائم لهذه المؤسسة فقط في ميدان السوسيولوجيا ولكن في جميع فروع المعرفة كانشغال يومي يكاد يكون حتمياً في أي تناول لما هو اجتماعي ونفسي سوسيولوجي وفلسفي وأيديولوجي وديني والأدبي .

إذا لم تخلو كتابات ما قبل القرن التاسع عشر خاصة الأدبية والفلسفية من فصول وأبواب حول الأسرة كما هو بارز أكثر عند كونفوسوس الصيني وأفلاطون وأرسطو الإغريقي ، وجون لوك الأوروبي ، وكذلك كتابات شكسبير والذابات براونتيج ، ووالتهوايتمان ، وجان جاك روسو ومونتسكيو⁽¹⁾ لكن يبدو أن جهود داروين في إثبات التطور للكائنات العضوية البيولوجية بداية من أشكال الحياة الدنيا وصولاً إلى العضوية المركبة والمعقدة الانسان ، قد شجعت وبل وضعت المبرر العقائدي الذي كان ينقص حيل ما بعد التنوير الأوروبي للأستناد إليه في تكيف الحالة البيولوجية مع الحالة الاجتماعية خاصة في تفسيرات تطور الزواج والأسرة بداية من هيرت سبنسر وباخوفين ولويس مورجان ، وتايلور وفريدريك أنجلز .

ويبدو أن هذه الدراسات الأكثر إغراقاً في الفلسفي والأيديولوجي بدأت شيئاً فشيئاً تتخلص من الميتافيزيقا الجديدة إنسحاباً إلى العلمي أو تنقل الواقعي والأكثر منطقي (عقلاني) تقريباً من دراسة لوبلاي أي في المنتصف الأخير من القرن التاسع عشر وبعد نهاية الحرب العالمية

1 - معجم الأنثولوجيا والأنثروبولوجية ، إشراف بياربونت ، ميشال إيزار ، ترجمة مصباح الصمد ، المعهد العالي العربي للترجمة ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، طبعة الأولى ، بيروت 2006 ، ص 43 .

الأولى بدأت أعمال أكثر جدية تظهر إلى الوجود خاصة من قبل ادلر فرويد ويونغ علماء النفس وكولي وتوماس ، وبارك وكومار .

لكن يبدو أن دراسات ما بعد الحرب العالمية الثانية خاصة في أمريكا قد أخذت منحى آخر متعلق ليس فقط بتتبع التطور والتغير وبالمشكلات النظرية ، ولكن راح التركيز أكثر على المشكلات الأسرية ، كما سيبدو لنا من خلال تناولنا للإتجاهات النظرية السوسيولوجية في دراسة الأسرة (1).

4-1 مداخل معرفية غير سوسيولوجية في دراسة الأسرة :

ليس من شك في سيطرت الأسرة على الدراسات العلمية بسبب أهميتها الاجتماعية والنفسية والدينية والاتلافية والإقتصادية والأحادية إلخ فهي بلا تبرير آخر أهم الكيانات الاجتماعية التي تشكل نسيج المجتمع ومقوماته وأنشطته وتراثه الثقافي والاجتماعي وباعته للوجود الإنساني وقد تعددت بالتالي الرؤى المختلفة لقضاياها ومشكلاتها واحتياجاتها تبعاً لتحديد العلوم المختلفة وحتى تتضح الصورة بشكل مقبول فقد إعتدنا الفصل بين هذه الرؤى بداية من النفسية والطبية والإقتصادية والدينية ... وصولاً إلى الرؤية السوسيولوجية التي تحمل بين طياتها رؤاً كثيرة ومتنوعة نفصلها في حيثيتها .

4-1-أ- المنظور الديني للأسرة : من المؤكد أن هذا المنظور قديم قدم الإنسان ولكنه يتطور كذلك بتطور أدواته ومناهجه وإن كان أكثر التصاقاً بالتصورات الدينية للمجتمع نفسه الذي تنبثق منه ، وهكذا فهو يجعل شروط وواجبات الأفراد وكيفيات مواجهة المشاكل وطرق إشباع الحاجات فمثلاً البوذية في شرق آسيا تعتبر الأسرة وحدة دينية راعيها الأكبر سناً يعتبر "الإله" بوذا على الأرض يهيمن على كافة أمورها وشؤونها وكل الحياة الأسرية تدور

(1) - فايزة محمد عبد المنعم ، محمد الجوهري وآخرون : الأسرة المتغيرة بين الإنتاج إلى الإستهلاك ،

كلية البنات جامعة عين شمس ، القاهرة ، 1984 ، ص33.

حوله من خلال الطاعة الكلية التي تبدأ من الأكبر سنا وعادة هو الجد الذي يمثل الاله إنتهاءً إلى الأخ الأكبر سنا مروراً بالأب ثم الأم ، والطاعة هنا بالتسلسل من الأصغر سنا إلى الأكبر ، والعبادة في طقوسها وشعائرها مؤدات داخل البيت الأسري فكلما كانت طاعة الزوجة لزوجها أكثر كلما اقتربت من رضا بوذا لذلك اعتبر المنزل عند الأسويون مكان مقدس لا يجوز دوسه بالأحذية أو الإستمرار وقوفا إذ يعتبر الجلوس عبادة والأكل على الأرض جماعة عبادة والإنحناء للأكبر سنا عبادة إن أعمال كونفوشيوس هي بالتأكيد الحاح دائم على ضرورة استمرار النظام الأسري باعتبارها نواة الحياة الاجتماعية ولا يستقم المجتمع إلا بإسقامها ، والأم راعية والأبناء مسؤولية والتربية السليمة هدفها والفضيلة عنوانها الأكبر⁽¹⁾.

وعلى نفس القدر الأهمية اشتغلت الكنيسة المسيحية بداية من سانت أوجستين إلى حناكليفين مروراً بتوماس الاكوينى الذين اشتغلوا بعملية توفيق كبيرة بين روح المسيحية ومتطلبات الحياة (مدينة الله ، والمدينة الأرضية المليئة بالشروع) على اعتبار إنغماس المسيحية في أصولها في تجريم العلاقة الجنسية التي لا تزال محرومة في صورة منع الزواج على المنتسبة للكنسية ، لذلك كان الجهد الأكبر هو ترغيب المريدين المسيحيين في الحياة الزوجية وتكوين أسر بإظهار فوائدها ومساوؤ غيابها لذلك الإتجاه الكنسي في أعماله الاجتهادية تحريم الطلاق وتشبيه الزواج بالعقد الرباني⁽²⁾.

أما في الإسلام الذي كان واضحا من البداية ومن خلال النص القرآني تحريمه للزنا وتشجيعه للزواج وحرصه على توضيح الأبوة والأمومة من خلال المعاشرة والارضاع في

(1) - محمد محمد الطاهر آل شويبير الخاقاني: علم الاجتماع بين المتغير والثابت ، ج2 ، الطبعة الأولى ، مركز الإسكندرية للكتاب ، سنة 1999 ، ص 54.

(2) - مصطفى الرفاعي : نظام الأسرة عند المسلمين والمسيحيين فقها وقضاء ، الشركة العالمية للكتاب ، دار الكتاب العالي ، الطبعة الأولى 1990 ، ص 112.

أرقى المنطق والعقل ، فقد شغل المجتهدين على النص والسيرة والتاريخ الإسلامي ، وفي مؤلفات كثيرة وتكاد لا تحصى توضيح المسائل الأسرية بداية من الخطبة وشروطها إلى محددات الطلاق وساعات العدة ولباس الزفاف وحتى الأغاني المسموح بها وبل راح الأصوليون إلى مراجعة حتى وضعيات المعاشرة الزوجية وتقنين حتى طريقة النظر إلى الزوج .

إن الإجهاد الإسلامي في كل فرقة وخصوصا في شقه السني بداية من أعمال الأئمة الأربع وصولا إلى الافغاني ومحمد عبده ومحمد الغزالي والشيخ القرضاوي . وبل تجاوز ذلك إلى حدود الجامعات سواء في كليات الشريعة أو كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية في الأوطان الإسلامية التي أخذت شيئا فشيئا نبتني المدخل الدين الإسلامي في دراستها للأسرة من زاوية المباح والمسموح والحلال والحرام وما يجب أن يكون .

وهكذا فالمدخل الديني في كل المجتمعات وإن حاول تجاوز منهجه اللاهوتي بالأخذ من المناهج المعاصرة في دراسة موضوع الأسرة لكنه في الغالب كما يسقط في متهات الإرغام أو النصيح ولا يتجاوز في الغالب نظرة التوفيق بين متطلبات الواقع ومفروضات الأصول .

لذلك فهذا المدخل هو بالتأكيد مفيد ولكنه من النظرة السوسيولوجية يلزم بعض شروط اللاعلمية كالإيمان واللاعقلية والأسطورية لذلك كان المطلب الديني هو التسليم أولا بذلك الدين أو المعتقد فكل ما يأتي بعد ذلك "أي الإيمان" يصبح منطقي وعقلاني. فالمسيحية ورغم نظرتها الإزدرائية للجنس وللمرأة إلا أنها أمام الواقع ومنطقه سلمت بالتوفيق الاضطراري مع الإصرار على تحريم الطلاق من الزواج الكنسي وأمام نفس الواقع تسكت عن تسمية الزواج الإداري الموازي الذي يحدث يوميا ويحدث بنفس الكيف الانفكاك منه ، مع الإستغراب في نفس الوقت من منظمات مناصرة المرأة وحقوق الإنسان غير إسلامية غالبا من تعجبها لقبول الرجل والمرأة المسلمة تعدد الزوجات وعدم قبول مبدأ التبني وهكذا

ستستمر العملية والمواقف مادام هذا المدخل متمسك بروحه اللاعقلانية ومنتمي إلى دائرة أخرى غير العلمي الذي يفترض الإيمان بقدر ما يفترض الإقناع .

4-1-ب- المنظور الأنثروبولوجي للأسرة : رغم الرفض الكبير الذي يلاقيه هذا المنظور خاصة في شقه التمييزي أو الترتيبي للجنس البشري بحسب العرقيات ورغم الادعاء بحدثة هذا المنظور إذ عادة ما يرجع إلى القرن الماضي وتحديداً الأعمال سبنسر إلى توضيحات داروين والمنتعشة أكثر في ما يعرف بألمانيا النازية خاصة في العهد الهتلري ، إلا أننا نعتقد كذلك بالقبول الواسع وبالقدم لهذا المنظور ، ليس فقط اجتماعيا ومنذ القدم وعند أمم كثيرة ربما الأمة العربية واحدة منها خاصة في حقبة بذاتها (الجاهلية والدولة الأموية) .

إضافة إلى مجتمعات أخرى كالرومان والإغريق والفرس والهنود البراهما والفرعنة الأوائل وغيرهم الذين أكتفوا بمقارنة التميز الجنسي المفسر للتفوق والتخلف وحتى التأله والمبرر كذلك في الإبداعات الأدبية الشعرية والقصصية والأسطورة بداية من أعمال هوميروس إلى أفلاطون مروراً بابن خلدون نفسه انتهاءً بنظرية لمبروزا الإيطالي التي تعتبر مقياساً جيداً لهذا شعورياً على الأقل لا نقول الإتجاه السائد منذ القدم . إن الأفلام الأمريكية سواء في بدايتها أو يومنا هذا تعطي بشكل فاضح صورة للتفوق الجنس الأشقر على نظرائه ، إن بعض الديانات نفسها تستمد تواجدتها من خلال هذا الشعور كما هو مجسد بوقاحة في الديانة البوذية والماسونية واليهودية على وجه التحديد⁽¹⁾.

ومع هذا الواقع وهذا الاعتقاد فإننا نسوق هذا المنظور لغرض الإلمام بتنوع وتحدد التأويلات وزوايا التفسير للحياة الأسرية ، فهذا المنظور يعتقد في إمكانية تحليل الحالة الأسرية سواء في بنائها أو وظائفها أو مشاكلها ، وعلاقاتها فهي بداية تعرف الأسرة بكونها جماعة عرقية

1- فاييزة محمد عبد المنعم : الأسرة المتغيرة بين الإنتاج والإستهلاك ، مؤسسة فرانكين للطباعة والنشر

2004 ، ص 121 .

تحكمها رواسب سلالية تحدد تكوينها وعلاقاتها وأنشطتها ومشكلاتها معايير عنصرية جامدة فرضتها الطبيعة الخاصة لهذه السلالات وجذورها الثابتة⁽¹⁾.

وهكذا تصبح خصائص الأسرة بحسب هذا المنظور الأنثروبولوجي .

- كيان دينامي متغير في إطار الإنتماء العرفي .

- تمارس سلوكيات قد ترفضها سلالات أخرى مثلا كثرة المرح والرقص كما يقول ابن خلدون عند الزواج ، أو التزاوج المختلط والمتعدد أو حتى عدم الإهتمام بمسألة الشرف أو العكس .

- مشكلاتها خاصة بها وليس علامة

- تتحدد الأدوار داخل الأسرة بحسب الأصول العرقية مثل سيادة المرأة في المجتمعات الزنجية والمنافي لحالة الأسرة اليابانية مثلا.

4-1-ج- المنظور الاقتصادي للأسرة :

حقا يعتبر علم الاقتصاد الأكثر تخصصًا بالحقائق الاقتصادية من انتاج واستهلاك وطلب وعرض... إلخ والأسرة من هذه المنظور لا تعتبر تجمعا طارئا ولكنها وحدة متكاملة تحدد مستويات المعيشية ومستويات الإستهلاك ودرجات الطموح ، وهكذا أصبح واضحا اليوم إعتداد الدول على حساب ميزانيتها على عدد الأسر كوحدات أساسية للإنتاج والإستهلاك ، كما أن المؤسسات الانتاجية أو الخدمية تحدد تصوراتها المستقبلية لمشروعاتها القادمة بناءً على عدد الأسر المتوقعة في مجال نشاطها التسويقي طبعًا ، بتوقع حجم الأسر ومستوى المعيشة وحتى ثقافة الإستهلاك لهذه الأسر ، فمستوى إستهلاك الزهور والأثاث المنزلي كلاهما يجب أن يعتمد على حساب مثلث الحجم ومستوى الإنفاق وثقافة الإستهلاك . ليقرر

1- عبد الخالف محمد عفيفي : الأسرة والطفولة ، الطبعة الثانية ج 1 ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ،

1998 ، ص 18.

فتح محله في وسط أو أطراف المدينة أو بجانب أحياء جديدة أو في مدن داخلية أو ساحلية رعوية أو سياحية... إلخ⁽¹⁾.

إن مقياس ALFA في الولايات المتحدة الأمريكية المعتمد من قبل معاهد ومراكز بحثية كمعهد جالوب للإحصاء عادة ما يقدم للراغبين من المؤسسات في افتتاح أو مزولة نشاطات اقتصادية إنتاجية أو خدمية في مناطق معينة وفي أحياء سكنية بذاتها ، حيث تحسب متوسطات دخول الأسر واستهلاكها لأحتمالات مستقبلية تمتد إلى عشر سنوات⁽²⁾.

إن علم الاقتصاد المتخصص اليوم أكثر فأكثر قد استحدث فروع علمية لدراسة الأسرة ذاتها كعلم الاقتصاد المنزلي واقتصاديات الأسرة والتنمية الأسرية ، وبل ظهرت نظريات اقتصادية أسرية أبرزها النظرية الرباعية الاقتصادية الأسرة (المال ، الزمن ، الطاقة ، العادات) لأستون هيل HILL أو نظرية النموذج المثالي للأسرة الاستهلاكية وكذلك للأسرة الانتاجية لمقرت ميد Meead وهكذا يصبح هذا المنظور العلمي الاقتصادي قادر على توضيح قدرته وطموحاته وأهدافه من دراسة الأسرة وذلك بتقسيمها إلى دراسات للأسرة كطاقة إنتاجية من خلال إمكانياتها ، إحتمالات المستقبل ، مستوياتها ومعوقاتها كذلك دراسات للأسرة كوحدة استهلاكية وكيفية تحديد لها للطلب على سلع والخدمات المطروحة في السوق⁽³⁾.

وننتج عن ذلك ما يعرف بمفاهيم الاقتصاد الأسري كمفهوم الأسرة المنتجة والأسرة الاستهلاكية بإحتوائها على معولين غير قادرين على الانتاج أطفال شيوخ معوقين بطالين

1- جلييلة القاضي : التحضر العشوائي ترجمة البتراوي ، دار العين للنشر ، الأسكندرية ، 2009 ، ص 118 .

1- أحمد أنور : الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية ، برعاية السيدة سوزان مبارك ، إشراف مصطفى غنائم ، وسمير سرحان ، 2008 ، ص 38

1- فائزة محمد عبد المنعم : مرجع سابق ، ص 203

...إلخ ، والأسرة المدخرة القدرة على استيعاب جزء من مدخولها كإدخار والأسرة المدينة التي تواجه عجزاً في الإيرادات ولذلك تلجأ إلى الاستدانة لتغطية المصروفات .

وبالتالي هناك مفهوم الأسرة المتوازنة التي يكون المحصل فيها بين الاستهلاك والدخل أو الإيراد والمصروف مساوي للصفر .

بلا شك هذا المنظور مفيد لتدعيم الدراسات الأسرية لكن يجب أن لا نغفل استتاده الكبير على الدراسات السوسيولوجية حيث أن ثقافة وتقاليد الأسرة لا تتأتى من علاقة اقتصادية صرفة إذا ما أردنا ضمها إلى عمليات التأثير على الإستهلاك مثلا .

من خلال ما يظهر من تأثير للأذواق واتجاه صعود وهبوط الطلب في المناسبات والمواسم وبحسب تنوع واختلاف إنتماء الأسر إلى ثقافات أو مجتمعات فرعية أو محلية وكذلك مسألة تمدن وتقدم وتخلف الأسر ، بإنتمائها الريفي أو الحضري أو البدوي وحجمها والتركيبية العمرية لأعضائها ومدى تأثير كل ذلك على المستوى الاقتصادي في شقيه الإستهلاكي أو الإنتاجي للأسرة .

4-1-د- المنظور النفسي للأسرة :

أولا يجب التفريق هنا بين النظرة الطب نفسية والنظرة العلم نفسية ، فالمنظور الأول الذي ربما يمتد في جذوره إلى ما يعرف بالعلاج النفسي الميتافيزيقي أو علم الفراسة الذي قد يكون أبيقراط مؤسسه منذ 300 سنة قبل الميلاد .

لا نزيد عن القول أنه تجاهل الأسرة في تفسيراته وتحليلاته بداية من التصنيفات لما يعرف بالإنسان الهوائي، والمائي، والترابي، والناري، أو تقسيم الدموي والبلغمي، والحشوي والهوائي إلى غاية ما يعرف بأنصار الكيمياء الدماغية ، حيث الفرد حامل لوحدة لمرضه النفسي .

ولم تبعد كثيرًا المدرسة التحليلية والسلوكية لكن يبدو أن تفاقم العجز في تفسير الحالات المرضية النفسية قد سرع إلى تبني ما يعرف بالسيكوسوسيال ، وكذلك مدرسة التفاعل والعلاج الحر، غير أن الخضوع للضرورة لإشراك المحيط في عملية العلاج النفسي قد جعل الأسرة كميدان دراسي تأخذ جانبًا مهمًا من الاهتمام عند الأطباء النفسيين في شكل مدارس العلاج الاجتماعي والعلاج بالدور والعلاج المحيطي ، الأخير الذي يعتمد على المناخ العلاجي إلى حد وصف الأسر نفسها بالعصابية والذهانية والسيكوباتية والسوسيومانية⁽¹⁾.

هكذا بات اليوم متعارف عليه عند أصحاب المكاتب المظلمة أن الأسرة هي مركز الاهتمام قبل المريض نفسه. وبات واضحًا ذلك الكم من الدراسات حول طبيعة العلاقات الأسرية وعلاقتها بإصابة أفرادها بالعصاب أو الذهان أو أي اضطراب نفسي⁽²⁾.

أما المنظور الثاني فهو ربما الأكثر احتكارًا لموضوع الأسرة وتحديدًا ما تعلق بالتنشئة الاجتماعية في علاقتها بالنمو العمري ولما يتطلبه ذلك من معاملات وأحاسيس وصولًا إلى مرحلة النضج العقلي والنفسي أو الجسمي وحتى الاجتماعي، وبل ظهرت تخصيصات جديد كعلم نفس بسكولوجيا الأسرة⁽³⁾.

فالأسرة بمنظور علم النفس ليست جماعة مصطفة فقط ولكنها تمثل أولاً المناخ المعنوي وليس المادي فقط لأعضائها ، وثانيًا قدرتها على الأشباع للغرائز الإنسانية وأهمها؛ الحب والجنس، والوالدية ، الإنتماء الاجتماعي ، وثالثًا قدرتها على اكتساب الذات العليا وهي الضمير الإنساني، كما أنها مصدر تكوين الأحكام والاتجاهات والأذواق وكما تكون قادرة

1- محمد سمير حسنين : التربية والمجتمع إزاء مشكلات الأسرة والتلوث والإرهاب والإدمان، جامعة طنطة الطبعة الثالثة ، 2007 ، ص 87.

2- علياء شكري وآخرون : الأسرة والطفولة ، دراسة اجتماعية وأنتروبولوجية ط1 ، دار المعرفة الجامعية الإزارية ، مصر دون طبع ، ص26

3- المرجع نفسه ، ص 27

على إنتاج المبتكرين والمبدعين كما قال ديلان Dilone " توجد أسرة خلافة وأسرة خاملة " أو كما قال كاكيلان "Makilane" أعطني أسرة طامحة و مشجعة ودافئة ومثيرة أمنحك أطفال أذكاء وعابرة " (1).

فإنها كذلك تكون مساعدة ومؤثرة جداً في اكتساب السلوك العصابي والذهاني والدافعة للمرض النفسي ، وبل الدفع للاكتئاب والتقلب المزاجي وعدم الاستقرار النفسي .

إضافة إلى ذلك فقد أفاد علم النفس المنظومة المعرفية بإضافة مفاهيم أسرية : كالأسرة العصابية ، والذهانية ، والأسر المنطوية المغلقة على نفسها ، والأسر المنبسطة ، والأسر المدللة ، والأسر المتحكمة الآتوقراطية ، والأسر الهوائية (2).

وبالتالي فالأسرة في المنظور النفسي : هي مناخ نفسي وكيان عاطفي لجماعة صغيرة تكونت إراديا لأشباع الإحتياجات النفسية والسيكولوجية والسلوكية للإنسان لتحقيق أفضل مستوى ممكن من الصحة النفسية لأفرادها (3).

4-1- هـ-المنظور البيولوجي والطبي للأسرة :

يفترض أن لا نجمع بين المنظورين على اعتبار الشوط الكبير الذي قطعه كل علم بعيداً عن الآخر في الجانب التخصصي البحث ، لكن يبدو أنه غير ممكن التفريق بينهما خاصة في ما تعلق بموضوعنا ، فكما ينظر البيولوجي للأسرة بوصفها "وحدة بيولوجية مميزة تحقق

4- علياء شكري وآخرون : الأسرة والطفولة المرجع السابق ، ص 28

1- ، المرجع نفسه ، ص 29

2- المرجع نفسه ، ص 29

مستوى معين من الصحة العامة أو الأمراض الخاصة وتحدد طبيعة بعض الأمراض وأصولها ، وتبعث على نشوء أخرى خلال حياتها الزوجية " (1) .

فإن الطبيب ينظر كذلك للأسرة بوصفها كيان بيولوجي تحكمه علاقة الرحم والمعايشة الجسدية المتبادلة وكأن الطبيب يعرف بالبيولوجي والبيولوجي يعرف بالطبي أو الصحي. على كل إن علم البيولوجي بوصفها الجرافة التي تشق الطريق أمام العلوم الطبية المختلفة لم يكن بوسعها أن تدخل عالم الأسرة بوصفها منطقة نفوذ باقي الفروع العلمية الإنسانية والاجتماعية إلا بعد الاكتشافات الباهرة لباستور وكوخ وهارفي عن عوالم البكتيريا والجراثيم ويبدو أن الثورة العلمية التي فجرها علم الوراثة هو الذي ساعد على تبني مفاهيم بيولوجية وطبية ساهمت أكثر في زيادة الاهتمام بالعوامل الأسرية في شقها الجسدي الصحي . وهكذا برزت إلى الوجود مفاهيم الطب الوقائي والعلاج المنزلي والأسرة المهيئة للمرض ، أو المسببة للمرض .

إن زيادة ما يسمى بالأمراض العصرية كالضغط والسكري والسرطان والإيدز جعلت الاهتمام البيولوجي والطبي لا يكتفي بمتابعة الأسرة بعد تشكلها ولكنه يتدخل حتى في مراقبة صلاحية أو عدم صلاحية انعقادها خاصة مع وضوح صورة الزمر الدموية وتأثيرها المستقبلي على عمليات الإنجاب من حيث التسبب في المرض للمواليد أو الوالدين وكذلك بتوفير الحماية اللازمة في حالات حدوث المرض أو تسبيق الوقاية منه مثل إجراء تزويد الوالدة بـ لقاح (Onti D) بعد ساعات من الولادة ، إذا ما كان هناك تعاكس بين زمري الوالدين بالموجب والسالب ، إن العلوم الطبية لم تبقى داخل مكاتب الفحص الطبي داخل العيادات لكنها

3- محمد سمير حسانين : التربية الأسرية ، كلية التربية جامعة القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1994 ، ص

أصبحت ملزمة بمتابعة دقيقة للأسر بتخصص (الطبيب العائلي) والنصائح الطبية التي تصاحب كل استعمال وكل علاقة وكل تفاعل داخل المحيط المنزلي⁽¹⁾.

إن فرشات الأسنان وشفرات الحلاقة ومواد خياطة وألبسة ، وقطع الصابون ، والمنشفة والإنارة والتهوية هي إنشغال طبي بحث يدوم التركيز عليه فيما يعرف بالطب الوقائي والمفهوم الواسع للصحة ، وهكذا لم يعد ممكنا للبيولوجيا والطب الذين أستمررا قرون وقرون بعيدين عن محيط الأسرة والتعامل مع الأمراض كحالات شخصية ، تغييها في كل تدقيق للمرض وفي كل قرار ترميضي وبل حتى بعد إنتهاء الحياة للمريض نفسه إن قرارات بتر الأعضاء ونقل الأعضاء ، والجراحات الخاصة ومصير المرضى الميؤس من شفائهم هي قرارات أسرية لا يمكن للطبي إلا تنفيذها كما أن علاجات كثيرة يجب أن تدخل الأسرة فيصبح الطبي ضمن الأسري⁽²⁾.

أن مريض السكري عليه بقياس نسبة السكر في دمه وضغطه وعليه تحديد نسبة الدواء التي يأخذها ، وعليه تحديد نوعية وكمية الطعام اللازم بعد كل تغير كل هذا يستوجب ثقافة طبيب انتقلت سريعا إلى المريض داخل الأسرة التي تكون أكثر من مراقب خاصة في حالات الأبناء الصغار ذوي الأمراض المزمنة وعليه أصبح على الطب ليس فقط ممارسة التطبيب ولكن ممارسة عملية التثقيف والتوعية وكذلك الإهتمام بكل حالات المناخ الأسري ، وحالات الفقر وطبيعة المسكن ومهنة الأفراد والعادات والتقاليد وبل الطبقة والأصول الجغرافية لمرضاه .

1- محمد سمير حسانين ، المرجع السابق ، ص 48.

2- محمد سمير حسانين ، المرجع السابق ، ص 49.

4-2- الاتجاهات النظرية في دراسة الأسرة :

تتعدد الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع عموماً إلى حد لا يمكن حصرها لكن في علم الاجتماع العائلي تحدد أكثر وفق توجهات في الغالب أيديولوجية فلسفية تنزع إلى إسقاط سياسات وطموحات جموعية على موضوع يراد له استعمال داخل تخطيط في الغالب منافي للواقع ومحاولاً تجاوزه أو تغييره كطموح منغلِق على ذاته ، لذلك وجب علينا إسترداد التوجهات الأكثر موائمة لغرض البحث السوسيولوجي الأسري .

4-2- أ- الاتجاه النظري التطوري في دراسة الأسرة :

عادة ما يسمى كذلك بدورة حياة الأسرة أو حتى الاتجاه التنموي في الأسرة لكن يبدو أن التطورية هي سمتة على اعتبار التشبيه المعلن بين الحياة الأسرية وحياة الكائن العضوي ، فهي مثله تولد وتتضج تهزم وتموت مثلها مثل الكائن الحي ، المؤكد كذلك أن هذا الاتجاه الذي ارتكز في تبرير أيديولوجية التبسيطية على الأسرة منتمي إلى مذهب العضوي أو البيولوجي وإلى النزعة التطورية عموماً التي ألهم داروين المترددين والمحتشمين الحذرين حماساً وتشجيعاً . لقد كان هيربرت سبانسر أول المبشرين الاجتماعيين بها لكن يبدو أن الأنجليزي روانتري هو أول من اعتمد عليها كلياً في تقديم فهمه لحالة الفقر وتطور الأسرة بتشبيه مبسط . مفاده أن الأسرة الفقيرة تبدأ مدقعة لتحسن ظروفها الاقتصادية عندما يكبر الأبناء ويستطيعون المساهمة في زيادة الدخل العائلي ويتوقفوا عن مجرد كونهم عبئاً يستدعي الإعالة التي تزيد من حالة السوء وبالتالي الفقر الذي سرعان ما يعود مخيماً على الأسرة بعد مغادرة الأبناء لها .

لقد كان هذا العمل التصويري بداية فقط لإغراق أكبر في وهم إخضاع الواقع للفكرة وبالتالي الإيديولوجيا ، ومنذ 1906 سنة صدور عمله هذا كان الإنتظار طويلاً إلى غاية سنة 1931 وبالولايات المتحدة الأمريكية تحديداً حيث أنكب زمрман وقابلن وزميلهم الروسي الأصل

الأمريكي الجنسية بترم سوروكين على مقارنة تطورية للحياة العائلية بالطبع الأمريكية حتى لا نقول أسرهم الخاصة أو التي في محيط حواسهم ، حيث قدموا تقسيما متماشيا مع وضعية المقابلة بالإصاق ممتدا إلى أربع مراحل: (1)

- 1- مرحلة بداية الحياة الزوجية
- 2- مرحلة زوجين مع طفل لهما أو أكثر .
- 3- مرحلة زوجين مع ابن لهما (أو أكثر) يعول نفسه بنفسه .
- 4- مرحلة زوجين في سن الشيخوخة بعد مغادرة جميع الأبناء .

حقا هذا العمل التبسيطي قد استعمل فيما بعد من قبل سوسيولوجين وأنثروبولوجين أهمهم مايرفورتس في أواخر الخمسينيات لتبسيط الضوء على أنماط السكن والطلاق والقرابة في كتابه الدورة التطورية العائلية المنشور عام 1958⁽²⁾ ، لكنه يبدو ليس فقط مليئ بالايديولوجيا العائلية المحلية إن قبل منا هذا التعدي ولكنه متخم بها إلى حد النقيض على واقع الأسرة وعقول المهتمين بدراساتها.

أليس واضح اليوم وربما بالأمس أيضا وفي زمن إخراج عملهم ذلك أن مرحلة الشيخوخة التي رتبوها رابعا وأخيرا قد تكون مرحلة إنشاء وبداية للأسرة سواء جديدة أو مؤسسة ، إن الأزواج كبار السن والفاقدين لزوجاتهم عندنا وربما في الولايات المتحدة الأمريكية عادة ما يبدون رغبة ملحة في إعادة الزواج ومن امرأة في بعض الحالات قادرة على الإنجاب وبالتالي رغبة ثانية في ممارسة غريزة الأبوة . أليس كذلك وبالأرقام واسعة الانتشار أن سن الزواج ليس فقط في المجتمعات الغربية ولكن حتى في المجتمعات الشرقية أخذ ينحاز إلى الخمسينيات . لا أعلم إن كان سن الخمسين يصنف كطفولة أو شباب عندهم أكثر من كل ذلك عادة ما يقال "وهو صحيح" إن الرجل يلد مرتين حين تتجب زوجته مولوده وحين ينجب

1- معجم الأنثروبولوجيا والأنتولوجيا ، مرجع سابق ، ص 61

2- المرجع نفسه ، ص 115

أحد أبنائه مولوده ؟. أليس حرص الأباء على تزويج أبنائهم في سن مبكرة مبرر في الغالب بمقولة " حتى أرى أبنائك وأساهم في تربيتهم " ؟

لو كان دقيقا هذا الترتيب لدورة حياة الأسرة لأمتنع كل الأباء على الإنجاب ولأجتهد الطب جهده لأجل إبقاء الأبناء صغاراً دوماً كما يجتهد في تحويل الذكور إناث وأسود بيض وفي مكافحة التجاعيد . قد يكون تسرعا منا الشروع في نقد هذا التوجه لكن مبررنا هو هذا الاستسهال ليس فقط في ترتيب حياة الأسرة إلى مراحل وجبة المرور والتوقف عليها وفيها ، ولكن حتى في التعريف الذي يقدمه فورتنس للعائلة "إن الجماعة العائلية في كل المجتمعات الإنسانية هي مكان الإنجاب الاجتماعي، وهذه الجماعة يجب أن تبقى عاملة غير فترة زمنية تمتد بقدر كاف يسمح برعاية النشئ حتى مرحلة الإنجاب الفيزيقي والاجتماعي ، إذا ما أراد المجتمع أن يحافظ على بقائه وأستمراريته " (1).

لا يمكننا أمام تعريف تطوري وظيفي ومحافظ إلا أن نقول أنه تعريف أيديولوجي لا تمارسه العائلة المستقرة في ذهن من صور الأفلام وقصص المجلات وحكايات الجدة في ساعات الليل المتأخرة ، إن لفظ كل المجتمعات الإنسانية بالتعميم الغليظ وبالتقرير أنها المكان الوحيد للإنجاب الاجتماعي وبالرجوع إلى دور الفيلسوف المتقصد لدور رجل الدين في خلاصة وتوصية " يجب أن تبقى وفي زمن كاف لغرض إتمام مهمة الرعاية " (مثل فترة حضن البيض في عدة أسابيع) لمصلحة الوطن الذي اختفى ليترك مكانه للمجتمع حتى يبقى عزيزاً كريماً مستقراً ... إلخ .

قلت هو تعريف أيديولوجي لا تمارسه العائلة ولكن تمارسه نمطية تبسيطية عجيبية للحياة الاجتماعية سائدة خاصة عند أولئك الليبراليين المنتشرين في زوايا الفكر الغربي وبتسميات عديدة لعل أبسطها حتى نستطيع الاستمرار في الترتيب التطورية ولكنها معرفة بشكل واضح

1- أحمد سالم ، علم الاجتماع الأسري بين التنظير والواقع المتغير، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص 31

لمن أراد وغير واضح لمن أغمض عينيه إلى الوظيفة ومنه ليس فقط إلى المحافظة بتعبير سياسي يميني أو رجعي ولكن إلى الاتجاه إن لم يصل التيار الرومانسي الذي مازال ينبعث ليس فقط فنيا ولكن حتى علميا لأنه ونحن نسلم بهذا المنطق أن العائلة مكان الإنجاب وهي كذلك عملية متطورة لا يمكننا بحسب كلام فورتس المقارنة بين عائلة بدون أطفال وعائلة لها أطفال مراهقين وعائلة أخرى بلغ أطفالها سن الزواج أن نقبل ونحن نصاب مراقب عداد الكهرباء لشركة (Sonlgaz) وفي عمارة واحدة أن كل العائلات بهذا التصنيف إما أن تكون في المرحلة أ أو المرحلة ب أو المرحلة ج ... إلخ .

لننتبه إلى بيوتنا إلى جيراننا هناك من العائلات من هي في جميع هذه المراحل فيما الرضيع والمراهق والمتزوج الذي لم ينجب وربما المتزوج الذي ينتظر تزويج أحد أبنائه قد توجد من هي خارج هذا التصنيف عائلات بدون أبناء وعائلات متعددة الأقارب وعائلات متعددة الأشقاء ... إلخ لا يمكن لهذا التصنيف أن يلائم كل الحالات وحتى وإن أفترضنا صدق القبول بمقارنة عائلة مع عائلة من نفس المرحلة أ أو ب هل يقبل أن تكون متطابقة في مشاكلها وعلاقتها عجا ؟ ! ، وليس الذكر كالأنثى ، وليس عدد 02 كعدد 07 وليس المعوقون كالأصحاء ، هل يستوي الأعمى والبصير ؟ !.

إن الواقع يفرض ليس فقط أن نزنه بحذر ولكن أن ندقق في المادة التي نزنها على اعتبار أنها من نوع واحد ومألوف واقعا . ليس سائل لكن إذا أفترضنا أنه سيقاس بقيمة الحذر العلمي ، فالمطلوب أن نراعي في كل مرة ما إذا كان فعلا غير سائل ويجب أن نتهيا لقبول العكس حتى لا ينسكب على الميزان أو على ثيابنا أنه الحذر العلمي الذي ينمي فينا القدرة والصبر في تتبع التفاصيل والشك وعدم التبسيط ، وهكذا وكأنه ليس علينا فقط أن نراقب عدد الأولاد وسنهم ونوع ثيابهم إذا ما أردنا حصر ظروف أسرة أو ملاحظتها بدقة ولكن كذلك أن نعرف كمية الملح ومقدار الزيت وعدد أكواب الماء التي يستهلكها الواحد والمجموع لأن هذا التفاصيل قد يجيب على سؤال معكر لوضوح الأشكال ويرفع من سبب المشكل ، لم

يتوقف فورتنس عند هذا الحد بالطبع ولكنه قدم لنا إضافة إلى ما سبق نموذجاً تميزياً بين ثلاث مراحل في ما سماه دائرة حياة الأسرة طبعاً هذا النموذج أبعد ما يكون عن ذلك الذي عرف به ماكس فيبر لأن الأخير كان مؤكداً ومحذراً من مغبة إعتباره واقعياً أو مثالياً إنما هو من صنع الدراس لأجل انتاج فروض الدراسة وكلمة انتاج هذه تقترب إلى الخلق لأنه بالتحديد عصر للعقلانية واستقصاء للواقع في أرقى صور العقلانية كذلك لأجل إخراج أفضل ما تكون فيه السلوكات المنتقات أو المتصورة ممكنة حتى وإن لم تحصل بالفعل للحصول على هذا النموذج المثالي الذي لا يكون هدفاً بقدر ما يكون خطوة نقارن بها الواقع لإستخراج الفروض التي تعجل بالسؤال الجيد حول المعوقات أو المشكلات الحقيقية وليس أكثر من ذلك . أما دورة حياة الأسرة كنموذج فهي نهائية أي نتيجة للعمل المؤدلج .

- ففي المرحلة الأولى التي يسميها التوسع ، تمتد من زواج شخصين حتى اتمام أسرتهم الإنجابية.

- المرحلة الثانية : وتبدأ بتزويج أكبر الأبناء حتى يكتمل تزويج آخرهم أو أصغرهم يقول " تقتضي العادات بقاء اصغر الأبناء مع الأسرة لكي يرث ممتلكاتها ، فإن زواج هذا الأصغر يعتبر علامة بداية المرحلة الثالثة والأخيرة"⁽¹⁾ .

- المرحلة الثالثة : مرحلة الاستبدال وتنتهي بموت الوالدين واستبدال الأسرة التي أوجدها بأسر أبنائها ويقول " وبدقة أكثر بأسرة وريث الأب من بين أبنائه "⁽²⁾.

المؤكد أنه يتكلم عن أسرة يعرفها جيداً وهذا حق لكن المؤسف أننا أو على الأقل من أعرفهم لا يعرفون عائلات تورث أبنائها الصغار فقط ، أو عائلات تتحل ليحل مكانها أسر أبنائها لعله يقصد البيت العائلي وبالضرورة ليس البيت عائلة وإلا كانت عائلات تمقاد الأثرية أكبر من عدد عائلات تمقاد البلدية .

1- أحمد سالم : علم الاجتماع الأسري ، مرجع سابق ، ص 32

2- المرجع نفسه ، ص 32

لن أزيد كثير من أعمال فورتس لأنها مفصلة بشكل جيد في كتابة " The developmental cycle in domestic groups " وفي كتاب علم الاجتماع الأسري بين التنظير والواقع المتغير للدكتور أحمد سالم .

لكن عليا أن أضيف بعض الأسماء الأخرى ومنهم كير كباترك ، وايفلن دوفال ، الأول ربما لم يعجبه الأساس الذي قام فورتس بتقسيم دورة حياة الأسرة وقدم لنا اقتراح ثاني حسب سن الأبناء وطبعا للمراحل الدراسية التي يبلغونها (1).

1- أسرة أطفال ما قبل المدرسة .

2- أسرة أطفال المدرسة الابتدائية .

3- مدرسة أطفال بالمدرسة الثانوية .

4- أسرة الأبناء الراشدين .

لعل أصغر قارئ سنا أو المبتدأ في علم الاجتماع سوف يقترح إضافة مرحلة المتوسط ومرحلة الجامعة ودور الحضانة وما بعد التدرج ليس الكلام للتهكم لكنه حد مبالغ فيه التبسيط المؤدلج بسيطرة نموذج معروف فقط للباحث فالأكيد أنه في الولايات المتحدة في الأربعينات من القرن الماضي لم يكن هناك مستوى متوسط وقليل ممن يعرفهم الملتحقون بالجامعة (ربما) أما إفلن دوفال ربما لم يسغها العدد الذي لم يزد عن أربعة مراحل فأضافت أربعة مراحل أخرى (2).

1- أسرة مبتدئة : بدون أطفال وطولها سنتان .

(1) - عفاف بنت حسن الحسيني : دور الأسرة التربوي في استتباب أمن الفرد والمجتمع من خلال التنشئة الاجتماعية والظبط الاجتماعي ، دار المحمدي ، الطبعة الأولى ، السعودية ، 2005 ، ص 92.

(2) - المرجع نفسه ، ص 112.

- 2- مرحلة الحمل والولادة : طبعًا أكبر الأبناء حتى بلوغه 30 شهرًا طولها سنتان ونصف
 - 3- أسرة أطفال لم يبلغوا سن المدرسة وطولها ثلاث سنوات ونصف .
 - 4- أسرة أطفال في السن المدرسة (من 06 - 13 سنة) وطولها سبع سنوات .
 - 5- أسرة أطفال المراهقة (من 13 - 20 سنة) وطولها 07 سنوات
 - 6- أسرة نقطة انطلاق : تبدأ من مغادرة أول الأبناء إلى آخرهم من بيت الأسرة للعيش بعيدًا عنها وطولها ثماني سنوات .
 - 7- أسرة منتصف سنوات العمر : من بداية فترة العش الفارغ إلى التقاعد وطولها يزيد أو ينقص عن 10 إلى 15 سنة .
 - 8- أسرة الشيخوخة : من التقاعد وحتى وفاة الزوجين والعجيب أن طولها كذلك محدد وبنفس الكيفية من 10 إلى 15 سنة .
- إن العملية البسيطة ولا أدري ما لداعي لها هو أن عمر الأسر هذه 49.5 سنة إذا افترضنا أن الزواج يتم عند 20 سنة كانت أعمار الأمريكيين لا يتجاوز 70 سنة وأعتقد أنهم حتى يطيلوا أعمارهم فالأفضل هو تأخير سن الزواج والممتاز هو الامتناع عنه تمامًا ، ليس هذا النوع من الاعتلاء أو التكبر عن الواقع ورؤية الآخر فقط من ثقب العقل المشوش بأوهام التشابه والبساطة والانتماء لأنه يبدو وأن هذا النموذج المعطي من قبل أصحاب "تطرف" دورة الحياة الأسرية لم يتقبلوا حتى واقعهم الذي قدرت إحصائيات قديمة سنة 1994 أن أكثر من 80 % من الأسر الأمريكية هي النوع الناقص حيث تعيش مرهقات مع أبنائهن بدون أب ليس بسبب الموت أو الهجرة أو الطلاق ولكن لعدم معرفة من هو⁽¹⁾ ، حقا هذه النظرة

(1) - عفاف بنت حسن الحسيني : المرجع السابق ، ص 113.

أو هذا التوجه مليئ بالتجني والتبسيط والايديولوجيا لكن ليس هذا الاتجاه إلا واحد من كثير ولعل الاتجاه ألصراعي الماركسي واحد منها (1).

4-2-ب- الاتجاه الصراعي في دراسة الأسرة :

ليس من شك أن هذا الاتجاه الصراعي أو المارك ساو المادي أو النوري الراديكالي أشهر اتجاه على الإطلاق ليس في علم الاجتماع العائلي أو العام ولكن في جميع فروع المعرفة الإنسانية والاجتماعية وبل حتى الفنية الفلسفية ، أكثر من ذلك فهو شبيه بالعقيدة أو الدين الجديد وإن كان مبدأه يتنافى مع كل ما هو لاهوتي وحتى ميتافيزيقي إنه علماني حد النخاع ومادي حد المبالغة وحتمي جدا حد الموت . ينطلق من مسلمات بسيطة ومفهومة كانت كلها نتائج طبيعي لما عرف بصراع الكنيسة مع العقلانيين لما عرف فيما بعد بعصور التنوير ولما عرف فيما بعد بالثورة الصناعية المصاحبة للثورة السياسية والفكرية والفنية التي كانت مثل مخاض سريع وقوي أنجب مولودًا مغايرًا لكل الآباء الذين تشاركوا في أنجابه ، لقد كانت ملامحه الأولى تنويرية علمانية اشتراكية ثم شيوعية ثم كانت كتسلسل طبيعي ما عرف بالماركسية فهي وإن انتمت طبيعيًا لهذا التراكم الجدلي الأوروبي في كل مكوناته العقائدية خاصة والفلسفية ثم المادية الإبداعية ، فإنه كان كذلك بمثابة الانقلاب على تلك الإيديولوجيات التي ولدته وتلك الرؤى والفلسفات التي مهدت له فما هو ماركس نفسه يعلن انسلاخه من أفكار معلمه هيكل ، ويصفها بالمخلوق المقلوب على وجهه لمواصلة السير على غير هدى ، وما هي فلسفته الجديدة إعلان عن تفاهة كل ما سبقه " إذا كانت الفلسفة تحسن التحليق جيدًا ، فإنه ليس بوسع الإنسان الصعود إليها عليها أن تنزل إليه " (2)، وما هو بوضوح تام وإعلان صريح يغسل يديه من كل الأفكار الخجولة والغير قادرة على

(1) - عفاف بنت حسن الحسيني : المرجع السابق ، ص 113.

(2) - كارل ماركس وفريدريك أنجلز : كتاب رأس المال ونقد الإقتصاد السياسي ، ترجمة : فالح عبد

الجابر ج 1 ، الطبعة الأولى لدار الفرابي ، 2013 ، ص 67.

الإعلان عن نفسها بصريح العبارة كما كان يتموه فولتير وجان جاك وهيقل ... إلخ " على الآلهة أن تنزل إلى شوارع باريس ولندن لتحارب البؤس أو أن تختفي لتتركنا نعمل لأجل رفعه " (1).

حقا هذه النظرية تحاول أن تفسر بشمولية موسعة كل الحياة الاجتماعية وفي كل جوانبها سواء الاقتصادية أو السياسية أو الدينية أو الثقافية أو التاريخية بناء على مسلمة الصراع الذي مبعثه التناقض في المصالح الشخصية والجماعية في مقولات خاصة جدًا كمقولة البنية التحتية والبنية الفوقية وحتمية وأزلية التغير وأولية المادي على الفكري وخارجية العوامل المسببة للتطور وأهمها العامل الاقتصادي ، لذلك وهي تعالج الأسرة لا تغير من تكتيكها الخاص حيث تعتبرها واحدة من أجزاء الكل الاجتماعي وما ينطبق على الكل ينطبق على الجزء لذلك هي تؤكد على الطبيعة الديناميكية للحياة الأسرية ، وكذلك الأحوال الاقتصادية المتغيرة ، وكذلك تغير البنى الاجتماعية وعلاقات السلطة في المجتمع مسببة وبطريقة مباشرة للتغيير الأسري لإعادة توازن جديد على أنقاض التوازن القديم الذي أصبح متناقضا مع المصالح الفردية داخل المؤسسة الأسرية ، وبطبيعة الحال يعتبر هذا التوازن الجديد مؤقت إلى حين قلبه وهكذا .

ولأن الأسرة تخلق ظروفًا خاصة ملائمة لتضارب مصالح أفرادها ومشجعة على صراعاتهم والأكثر من ذلك أن هذا الصراع الواضح هو فقط مؤشر عن أصل التناقض والإغتراب الموجود في البنية الاجتماعية الكبرى. فمشكل عدم المساواة الاجتماعية والاستغلال السائدة دوما في الحياة الاجتماعية في كل مراحل تطورها تنعكس بصورة صراع داخل الأسرة بين الأزواج مثلا في توزيع الموارد ، وتوزيع العمل ، وممارسة السلطة .

(1) - د. فولقين : فلسفة التنوير، ترجمة : هنريت عبودي ، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر مصر ،

إن أعمال أنجلز فريدريك خاصة تلك المشتركة مع كارل ماركس كالأسرة المقدسة 1845 والإيديولوجيات الألمانية 1846 ، وحتى البيان الشيوعي 1848 أو بأكثر دقة في عملة المنفصل " أصل العائلة" عن الملكية الخاصة والدولة (L'origine de la famille de la propriété privée et de l'état) L.H.Morgan حاولت كلها صياغة نظرية تاريخية عامة للأسرة بصياغة قريبة جدًا للمفاهيم الاقتصادية والسياسية التي اشتغل وزميله بها مستعملًا قضايا المساوات بين الرجل والمرأة والاستغلال والملكية الجنسية (حراسة الملكية الجنسية بنفس طريقة حراسة الملكية الاقتصادية) في خلاصة مفادها أن الأسرة هي موروثة راسمالي يجب التخلص منه فهو أولاً يجزم بأن الأسرة الحالية وفي حالتها الغربية ليست هي الشكل الطبيعي وهذا بالطبع بناء على فرضية مورغان لويس هنري التي تقول بالتطور عبر مراحل ثلاث : (1)

1-المرحلة الوحشية

2-والمرحلة البربرية

3- والمرحلة المدنية

وهي مراحل افتراضية مستندة إلى بعض الملاحظات على الأسر الأمريكية خاصة الهنود الحمر وبالطبع كانت هذه مطابقة للتصور الماركسي الذي صاغه فريدريك بشكل جيد حين إتمامه لكتاب رأس المال لماركس نفسه حيث تعبر المرحلة الأولى أي الوحشية عن البدائية أو الشيوعية الجنسية وتطابق المرحلة البربرية مرحلة العائلة الأمومية وتطابق المرحلة المدنية مرحلة العائلة الأبوية التي توافق الزواج الأحادي المواقف لروح الملكية الخاصة التي تستدعي التوريث وبالتالي حراسة الموضوع الجنسي لأجل التأكيد من صفاء النسب الذي ستحال إليه الملكية .

(1) - إدوار ويسترمارك : تاريخ الزواج دراسة أنثروبولوجية ، ترجمة : مصباح الصمد ، ط1 ، مؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، 2001 ، ص 17 .

وهكذا كان الزواج الأحادي في ظل تركيز الثروة عند الرجل في جهة المرأة فقط أما من جهة الرجل فله أن يعدد لتحسين نسله ، وكذلك أدائه وكذلك مكانته ، إن التحسن الذي طرأ على وضعية المرأة في المجتمع الاقتصادي هو تحسن زائف لأنه لم يطرأ أي تحسن في وضعها الاقتصادي حتى وإن أصبحت تستشار في تزويجها لأنه لم يعد لها إلا متاجرة بأفضالها الجنسية وخضوعها العائلي مقابل الإنفاق عليها وحمايتها ، وهكذا يصبح التبشير بعصر التحرر مصوغاً إذا يبشر المرأة كما يبشر في مواضع أخرى العمال ، وكذلك المفكرون والأطفال والعجائز والمعاقين في مشروع إيديولوجي تبسيطي مضمونه ما دامت الملكية هي المسبب لكل هذه الآلام والأوجاع والاستغلال والظلم والإغتراب فإنه بتحطيمها سيزول كل ما هو ناتج عنها وتحل بدلها السعادة وهكذا يمكن للمرأة أن تتحرر من سيطرت الرجل وهكذا يمكن أن نضع الأسرة كما نضع الدولة في متحف التاريخ ليعتبر الجيل القادم من ظلم الماضي وبالتالي السلف . هكذا ببساطة وبشكل ربما لم يتوقعه لا ماركس ولا أنجلز أخذ السوفييات بهذه الطموحات وأنزلوها ميدان الحياة لقد كانت كالنار التي تأكل الهشيم أو كأنفلونزا الطيور أو الخنازير تنتقل عدواها بسرعة كأيدلوجية تعطي كل شيء وتجب على كل الأسئلة من الذرة إلى الخلية إلى بداية الخلق إلى مصير العالم إلى الإنجاب إلى التجارة إلى التعليم إلى الدين إلى الفن لكن الأسئلة المحرجة التي لم يستطع الحزب الشيوعي السوفيياتي الإجابة عنها : هل فعلا ستختفي الأسرة ؟ ومتى يبدأ إختفاؤها ؟ وإذا كان كذلك ماذا على الحزب فعله حتى يسرع من هذه العملية ؟ .

إن أول قراءة جدية لأفكار ماركس وأنجلز حول موضوع الأسرة كشفت الغموض وعدم الصراحة فأطلقت بذلك العنان للتأويل ومنه بدأت بوادر الإنقسام فيما يعرف باليسار الشيوعي واليمين الشيوعي ؟ ! كما كان كذلك الاختلاف حول تأويل في أي مرحلة يمكن تصنيف المجتمعات الشرقية ومنها المجتمع الجزائري ليبدأ الإسغال الإيديولوجي فمنهم من سماه الآسيوي ومنهم من سماه الجملي ومنهم من سماه الإقطاع القيايدي والهندي وغيره ...

وهكذا أوجد نفسه هذا المجتمع المتخيم بأيدولوجية نزع الصمام للإنطلاق المارد أمام عاجز ومتردد هل يجهز على هذا النظام الأسري أو يحافظ عليه مقابل خطئية الكفر بالمبادئ الشيوعية؟ وتحت أقدام هذا التردد كانت الحياة تسير في ظل التوصيات التسهيلية إلغاء الميراث حرية التطليق ، حرية الاتصال الجنسي ، حرية الإجهاض فقدان السيطرة على الأبناء لمنع تأديبهم ، التغيير المسمر للشريك .

إن أخطر ما في الأمر هو ليس اضمحلال النظام الأسري ولكن بقاءه صامد ومستمر ولكنه مشوش عليه من خلال قلة المواليد لعدم الاطمئنان وكثرة الجريمة وتفشي الفوضى وعدم القدرة على الإنتاج والإبداع وبالتالي مقارعة نظام آخر مقارع ومترصّد من خلال ما عرف بالحرب الباردة في أقصى صور التنافس العسكري التقني والعلمي ، لقد انتهت القيادة السوفياتية لأهمية الأسرة بأيدولوجية أخرى حماية النظام لا يكون إلا بجماعة الأسرة ، وهكذا تحولت الدعاية إلى إبراز أهمية الأسرة وسنت لها قوانين الحماية ورصدت لها ميزانية كبيرة وبل كان لزاما على رجال الحزب أن يقدموا المثل على الاهتمام بأسرهم ، وأصبحت فجأة "الأسرة قاعدة أساسية للأخلاق الشيوعية" (1).

لقد كان من نتائج هذه الأيدولوجيات التبسيطية المستندة إلى فلسفات مغرية وممتلئة بالإعجاب والإبهار باستعمالها للمفاهيم العلمية كالتطبيقية والصراع والتغير والتغيير والوعي الحقيقي والوعي الزائف والبروليتاريا والتناقضات الرأسمالية وحتمية الرجوع إلى الحالة الشيوعية .

أن قلة المواليد وتقريبا في كل الدول الاشتراكية خاصة أوروبا الشرقية ليس طبعا لانقراض الأسرة ولكن لتحاشي الإلتزام القانوني والاجتماعي والتقليدي بها في شكل "زوج Cpuple "

1- Vladimir Federovski : Le roman de la Perestroika , Du Rocher- Paris- 2013 , p 19.

الذي يستوجب في ظل توفر الوسائل الطبية تعزيز أكثر لفوائد التبادل الجنسي والتعاون الاقتصادي وتأجيل مستمر للإنجاب لأنه سيكون مدخل للإرتباط الأبدي إلى حين الأقتناع الذي قد يتأجل كذلك للأبد .

أعتقد أنه ليس هناك من دعم آخر يساند قولنا في الاستناد الزائد للنظرية السوسيولوجية للإيديولوجية والتبسيط خاصة عند المؤسسين ، أليس قبولنا وهو كذلك التدرج من الحديث عن الروافد الفلسفية للاتجاه الماركسي مروراً برويته للمجتمع والأسرة تحديداً من خلال أعمال ماركس وفردريك أنجلز المستندة إلى دراسات هنري مورغان ثم الإنتقال للحديث عن واقع وتغير الأسر السوفياتية وشعوب أوروبا الشرقية وبالتحديد عن رجال الحزب الشيوعي ، هذا التدرج نفسه من الفلسفي إلى النظري إلى السياسي وفي أوضح صوره " رجال الحزب " هو دليل انغماس في الايديولوجي والتبسيطي الم تكن نفسها نظرية أنجلز حول الأسرة من الوحشية إلى البربرية إلى المدينة وتحديد بما سماه البدائية والبدائية المتوسطة ثم المتقدمة او حتى البربرية الأولى والثانية والمتأخرة بإعتماد على المبدلات الإستاتيكية النار ثم الفخار ثم السلاح ثم الاستئناس ثم الزراعة هي تأويلات غارقة في وهم استخراج السبب دون تقديم الدليل اللهم إلا أيديولوجية التطور الدارويني وبعض الملاحظات حتى لأقول النزعة الاستكشافية لمورقان وربما حتى دوركايم ⁽¹⁾. ثم أن العلة حتى وإن صدقت فمن ذا الذي يؤمن مثلاً أن النار كاختراع محرك لما يليه من استقرار وتخزين يلزم بالضرورة عن تعلم صيد السمك؟ وكيف لنا ان نؤمن أن كل المجتمعات في شساعة الأرض وتنوع الحضارات الحالية التي تستوجب تطوراً منطقاً بذلك الشكل عليها أن تصطاد السمك لتهدي إلى النار؟ وبل كيف لنا أن نفسر تدجينها للحيوان وترويضه ليس فقط لإحضاره لحظة الطهي ولكن لحلبه وجزه وركوبه والتمتع به؟ أليست هذه الايديولوجيات تستدعي استبدال منا بما هو

¹ -FRIEDRICH ENGELS , L'origine de la famille de la propriété privée et de l'état ; editions du progrès noscom , 1979 , Page 29-34. -

أفضل منها "زينة لكم ولتركبوها"(*) لأنه ببداية لم تكن عبقرية الاستثناس هذه لتتفوق على أضخم الحيوانات وأصحابها الجمال والخيال والبقر ولا أصغرها وأقدرها على الإيذاء كالنحل ودود القز وبل لتتهدي كيف يكون أصل السنبلة حبة ومن الحبة يصبح العجب حقا نؤمن بالتراكم وبقدرة الإنسان وذكائه في تبديل كثير مسارات الحياة وإخضاع الطبيعة إذا ما اعتبرها خصمًا وريفا له إلى رغبته وشهوته وهوئه لكن ونحن نتكلم عن الإيديولوجيات فإنه من ايدولوجية الانتماء الشخصي والاجتماعي لما يعرف بدائرة الشرق يمكن نفي هذه الإيديولوجيات الأخرى ورفضها بمثل ما هي فاعلة ، لكننا أمام العلمي والعلماني نكشف فقط لا نقول شيء عاجز عن ما يعرف بالنظرية أو الإتجاه أو مدرسة الصراع في دراسة الأسرة.

4-2-ج- الاتجاه التفاعلي الرمزي في دراسة الأسرة :

بالعودة إلى البراغماتية والنفعية الرأسمالية المستندة إلى التبريرات الفلسفية للويس جيمس والمنتشية بالفتوحات النفسية المتخلصة من فكرة الروح المسيطرة على الجسد بتقليص الانسان في جسد + نفس +بيئة تحديداً في أعمال فرويد وإدلر كان مستساغا تماما وبداية من عشرينيات القرن الماضي ومن خلال تدخل جديد لما يعرف فيما بعد مدرسة شيكاغو وبمساعدة من أتوا ، أن يتم القفز على ما يسمى ثنائية النظرية السوسيولوجية المخلصة في محافظ/ردكالي ، أو وظيفي بنيوي /ماركسي صراعي .

وإذا كان المبرر التراكمي لنمو أي علم قد أثبت جدواه بداية خاصة إذا ما فهمنا ذلك الأغراق المكثف بحجة ابعاد ميدان السوسيولوجيا عن الفلسفة في ما يعرف بالقبولية خاصة المنهجية العلمية الناقلة بإعجاب واغراء وذوبان في التصورات الطبيعية التي كانت آن ذاك حقائق لا يعلو عليها ، لقد كان حلما إن لم نقل نضالا لأجل تطبيع وتدقيق الدراسات السوسيولوجيا. قد يغرينا هذا المنطلق في تقبل أعمال ماكس فيبر كمدخل لهذا الانقلاب على المسار

*- القرآن الكريم ، سورة النحل ، الآية 08 .

المعرفي الذي التزمه المؤسسون من حيث رغبته في إستدعاء جهود النفسانيين والفلاسفة لغرض فهم دوافع وأغراض ما سماه موضوع السوسيولوجيا "الفعل الاجتماعي" الذي يفترض العقلانية ولأنه واقعا ليس دائما كذلك فإنه يستدعى استنهاض يقظة السوسيولوجي للإجابة عن لماذا هو ليس كذلك ؟ أي غير عقلاني.

قد يظهر أن فيبر بتركيزه عن الفعل وعن كيفية تفسير دوافعه وغاياته بناء على فهم بطريقة أخرى للوسائل التي يستعملها الفاعل هو مؤسس هذا الاتجاه التفاعلي الرمزي لكن الحقيقة أن الأمر قد فلت تماما من بين مقولاته : "إن مجموعة الدفوعات التي وجهت للموقف المنهجي جعل علماء الاجتماع يطرحون مجموعة من البدائل المنهجية مثل الفينومونولوجيا، والاثنوميتودولوجيا وما بعد الحداثة وما بعد البنيوية والتفاعلي الرمزي"⁽¹⁾

"إن تأويل الفعل الإنساني بعيداً عن فهم النظريات الكبرى وخاصة الفهم الفبري ، يجعل من علم الاجتماع علما للدلالة الاجتماعية والأسباب الرمزية التي من خلالها يمكن فهم ما هو خفي وظاهر معاً ، في ضوء تأويل السلوك الفردي ... إنها نوع من الوعي أو الإدراك اليومي الذي يمكن من خلاله أن نصف الأوضاع التي تنتج فيه"⁽²⁾.

وهكذا يمكننا تقبل هذا الإتجاه كنأي عن النظريات الكبرى أو لنقل بدلا من الإغراق في التتبع والتحليل والتفسير الكلي الشمولي الذي هذب فيما يعرف بالماكرو إلى تبسيط يستجيب للرغبة المستعجلة التي تفرضها العقلية الرأسمالية البراغمية النفعية من خلال الاقتصار على التحليل الميكروسيستم من خلال إعادة إنتاج للموقف الاجتماعي بما يقابل التمثيل المسرحي الذي أعلنه "إرفنج قوفمان" المستفيد دون شك من أعمال جورج هوبرت ميد الذي أخذ على

(1) - السيد الحسيني : الإتجاهات الفينومينولوجية الحديثة في علم الاجتماع ، تحليل نقدي ، علم المعرفة العدد الثاني ، المجلد 25 أكتوبر ، ديسمبر 1996 ، ص75.

(2) - جوفاني بوسينو : نقد المعرفة في علم الاجتماع ، ترجمة محمد عرب المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط1، بيروت 1995، ص 21 إلى ص32.

عائقه التفرقة بين العقل والذات والمجتمع وذلك بإستدعاء مشبوه للإفتراض السيكلوجي الواطسوني - يبدأ النشاط النفسي الملحوظ - بالفعل وبالتفاعلي الاجتماعي ، وهكذا لما يكون الفعل هو وحده الدراسة يصبح وحده التفاعل مولد للمعاني ولأنها تتطور فهي كذلك تطور العالم من حولنا ، ولذلك يصبح المجتمع مجدد فكرة تعبر عن تنظيم إجتماعي يظهر في العقل والذات ، وبالتالي في أنماط التفاعل فهو يمثل مجموعة من الاستجابات لوضعيات معينة ينخرط فيها الفرد ، وهكذا كذلك لا تصبح المؤسسة إلا مجموعة من الاستجابات المشتركة.

إن كتاب تقديم الذات في الحياة اليومية (1959) لجوفمان الكندي الأمريكي هو بمثابة إعلان تأسيس للتيار التفاعلي الرمزي خاصة من خلال هذا التقسيم الجديد للذات الإنسانية التلقائية والذات المتأثرة . الأولى طبيعية والثانية اصطناعية تخلقها التنشئة الاجتماعية التي تسهر العائلة كمخرج لها . وكلنا بالتالي في أي موقف إجتماعي يجب أن يتحسس هذا الصراع بين التلقائي والمتأثر ، وعليه أن يدرك قبل الاستجابة للتفاعل أن لا يبقى متردد بين الأول والثاني ويقرر بسرعة لنيل إعجاب المراقب لنقل المشاهد لأن المجتمع والفاعل عبارة عن مسرح فيه أدوار ومخرج ونص والأهم جمهور يجب طلب رضاه وإعجابه إلى ذلك فالذات ليست ملك لمؤدي الدور وهكذا تصبح وهي نتاج للتفاعل الدراسي بين مؤدي الدور "الممثل" و "المشاهد" وعليه يكون صاحب الدور ملزم بالتوفيق مع الحاجة لضبط المتلقين وخاصة العناصر التي ربما يكون لها دور تعطيل أو إرباك لإستكمال الدور .

هذا بالطبع دون الحديث عن ملحقات أخرى هي نفسها مستعارة من عالم المسرح كمثّل الاستعارة القديمة من عالم البيولوجيا التي سبق الانقلاب عليها .

هذا بالطبع دون الحديث عن ملحقات أخرى هي نفسها مستعارة من عالم المسرح بنفس طريقة الإستعارة القديمة من البيولوجيا . لقد كان هربرت بلومر أكثر رفضا لمنطق الحتميات سواء الماركسية أو الفيبيرية التي تعتبر السلوك الفردي مجرد ريشة لا وزن لها ومدفوعة في

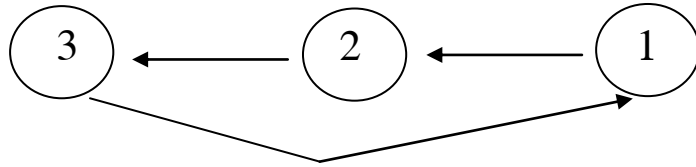
كل حركة أو تحول بعوامل خارجة عنها . " يجب النظر إلى المجتمع الإنساني على أنه مكون من أناس فاعلين ، والنظر إلى حياة المجتمع على أنها مكونة من أفعالهم"⁽¹⁾

وتصبح بالتالي البنى الاجتماعية الواسعة النطاق ليست أكثر من أطر يحدث بداخلها الفعل والتفاعل فالناس لا يتصرفون داخل هذه البنى كمجتمع وإنما كوضعيات محددة ، وهي كذلك لأنها تزود الفاعلين بمجموعة ثابتة من الرموز التي تمكنهم من التصرف ، لأنه وحسب رأيه يمكن تتبع السهام بالشكل التالي :

1- البشر يتصرفون حيال الأشياء على أساس ما تعنيه بالنسبة لهم .

2- هذه المعاني هي نتاج التفاعل الاجتماعي في المجتمع.

3- هذه المعاني تتناول وتعديل من خلال عملية التفسير الخاصة بكل فرد أثناء تعامله مع الاشارات والأشياء التي تصادفه.⁽²⁾



وهكذا يصبح لدى هذه التوجه جملة من المفاهيم الرئيسية كالتفاعل والفعل الاجتماعي والدور، والمركز ، والذات الاجتماعية والمفهوم الذاتي والجماعة المرجعية ، وتقليد الدور ولعب الدور والذات التلقائية . والذات المفروضة ، والموقف الاجتماعي ...إلخ .

فعندما تطبق على التخصص الأسري كما فعل هيل Hill وهانس Hansen تصبح دراستها هي فقط تحليل للتفاعلات العلنية والصريحة (تفاعل القيام بالأدوار بين أعضاء الأسرة) القائمة في هذا البناء وهي بحسب ارنست برجرس E Bnrgrrs الموقف الذي ينظر إلى

(1) - شحاتة صيام : النظرية الاجتماعية مصر العربية للنشر والتوزيع ، 2009 ، ص173.

(2) - علم الاجتماع الأسري ، مرجع سابق ، ص 76.

الأسرة كوحدة من الشخصيات المتفاعلة ، وهو يعني بذلك شيء حيا متغيرا ناميا أو كما قدمها W.Waller في كتابه الأسرة تفسير ديناميكي حيث تصبح عملية التنشئة الاجتماعية محورا هاما لما لها من أهمية " انتقائية " في التنظيم الأسري لأنها المدخل المفضل لاستنتاج واستنباط القيم الاجتماعية⁽¹⁾ .

4-2-د - الاتجاه الأنثوي في دراسة الأسرة :

وكذلك يسمى بالاتجاه النسائي وحتى اتجاه المساوات بين الجنسين وفي حالاته المتشددة يسمى بالاتجاه الرفض للأسرة كمكان سيطرة وممارسة الاخضاع الذكوري على الأنثى ، إننا هنا تحديداً أمام رؤية نقدية وأيديولوجية ما يعرف بالحركة النسوية والدفاع عن حقوق المرأة حقا هذا التيار السياسي والفلسفي تشكل خارج دائرة علم الاجتماع ولكنه وجد تحديداً في علم الاجتماع الأسري ضالته ومنبره الأفضل لتبرير أطروحاته إن لم نقل أهدافه انطلاقا من المسلمة الدائمة " عدم المساوات التاريخية بين الرجال والنساء " حيث يبرر موغان ذلك بقوله " لا شك في أن واحداً من التحديات الرئيسية التي تواجه التيار الرئيسي لعلم الاجتماع الأسري جاء من المادة المكتوبة المترافقة بحركات تحرر النساء أو الحركات الراديكالية التي تتنادي بالمساواة بين الجنسين "⁽²⁾ .

حقا تتغذى هذه النظرة من ينباع الليبرالية القائلة بتمتع النساء بنفس قدرات الرجال وبالتالي إمكانية المساواة بينهم حين إتاحة الفرص ذاتها ، والاتجاهات الاشتراكية والراديكالية المركزة على ضرورة التخلص من النظام الأبوي والحاحها على الأصول الاقتصادية لظاهرة عدم المساوات بين الجنسين لكنه يظهر في الغالب كتيار جديد متحديا كل النظريات السوسيولوجية القائمة بما في ذلك النظرية الماركسية ذاتها ، وإن كانت مركزة اهتمامها على

(1) - سناء حسنين الخولي : الأسرة والحياة العائلية ، مرجع سابق من ص 155 إلى 157.

(2) - جون برنارد : دراسات عائلية ، ترجمة أحمد رمو ، ط1 ، علاء الدين للتربية الأطفال ، 2002 ص61 .

إكتشاف أهم الطرق التي يمكن أن تساعد في إنشاء وتأسيس عالم جديد يتساوى فيه الرجال والنساء حتى ينتهي الظلم والإضطهاد وتزول التفرقة بين الجنسين ربما كانت البدايات من عشرينات القرن الماضي خاصة مع الحركة النسوية الأمريكية التي إنتزعت حق التصويت والنضالات الأخرى في مايعرف بالحركات الطلابية في الستينات خاصة في فرنسا والاحتجاجات النقابية التي راحت تساند تلك المطالب النسائية.

هذا أصبحت اليوم بمثابة موجة إن لم نقل موضة عالمية تلاقي الدعم والاسناد في قطاع كبير من المنظمات العالمية وجمعيات حقوق الإنسان وحرية التعبير كما أن الموجة الديمقراطية أرغمت كثير من الأنظمة المتحفظة على إيجاد صيغ تكيف مع مطلب الاندماج العالمي فيما يعرف بالنظام العالمي الجديد. فالتعديلات الدستورية الجزائرية الأخيرة سنة 2009 وإن كانت تحتل قراءات أخرى فإنها كانت مدعمة لهذا الإرغام ليس فقط بتدعيم الحقوق السابقة التي كان أبرزها حق الخلع في القانون الجديد للأسرة ووضع العصى في دولب تعدد الزوجات من خلال ارجاعه إلى رغبة الزوجة السابقة واللاحقة ، ولكن كذلك بإرغام التشكيل السياسي على إظهار التمثيل النسوي ونسبة 30% وبالتبادل العادل مع التمثيل الرجالي والجميل في هذا أن الحركات الاسلامية نفسها لم تعترض وبل سارعت إلى تبني مثل هذا الحق .

يبدو أن تراكمات ذلك قد أسس لما يعرف بالنظرية النسائية التي هي جزء من البحث الحديث المتعلق بالنساء ، والذي يخدم نظرة ورؤية موسعة حول الحياة الاجتماعية والتجربة النسائية وتذكر الباحثتان بتريشا لنقرمان وجل نيبروق برانتلي أن الدافع للنظرية النسائية المعاصرة هو محاولة الإجابة على سؤال بسيط ، وماذا عن النساء ؟ الذي تتفرع عنه الأسئلة التالية :

- أين يكون النساء في أية وضعية ؟ ، وإن لم يكن حاضرات فلماذا ؟ وإن كن حاضرات ، ماذا يفعلن بالضبط ؟ ، بماذا يساهمن فيها ؟ وماذا تعني لهن ؟ (1).

يبدو أن خلاصة الإجابات تركزت حول الحل السحري البسيط الذي مفاده أن كل ما كتب وما عرف وما أعتبر نظرية اجتماعية وتحديداً أسرية هو فقط تجارب وخبرة قطاع قوى في المجتمع هو قطاع الرجال "كأسياد" وهذه المعرفة تصبح نسبية إذا ما نحن أعدنا اكتشاف العالم من وجهة نظر مفضلة لقطاع سفلي غير معترف به هو قطاع النساء اللاواتي يقمن بأدوار خدمية تابعة للأدوار الرجالية ، فلا عجب إذا مع هذا الإكتشاف التتوري أن تطلق عليه عالمة الاجتماع الأمريكية جيسي برنارد 1987 " عصر التتوير النسائي " (2) .

لا يمكننا بالطبع نفى هذا الطرح لأنه حقا يمارس هذا الإنتماء إلى دائرة ما سموه القطاع الأقوى الذكوري إلى تثبيت على الأقل الذي لم يقع حوله خلاف كتابعة المرأة للرجل ، وإعتبار العمل المنزلي أنثوي وحصر دور الإناث في الإرضاع والتربية .بداية من مقولة - لا أدري إن كذبت تماما- "التفوق البيولوجي للذكور على الإناث" لأنني وأنا أقرأ قائمة الأرقام القياسية لرياضة العاب القوى للإناث مقارنة بالذكور يراودني هذا الشك لأنه وفي حالة هذه لن تتحقق مقولة مسار التطور البيولوجي التي تحدث عنها داروين للإشارة إلى عنق الزرافة وخرطوم الفيل لأنه المؤكد أن الإناث والذكور في كل جنسي يتطوران بنفس الكيفية فليس هناك فيل ذكر بخرطوم وفيل أنثى بدونه أو بقرون ، إذا علينا أن نقبل على الأقل الآن وإلى أن يثبت العكس - إلى لحظة رفع وزن كرة الجلة من 03 إلى 05 كلغ عند الإناث - أن الذكور أقوى (بالمعنى البيولوجي الرقمي) من الإناث لأنه يقال أن آلام الوضع لا يتحملها عشرة رجال مجتمعين ، طبعا لسنا هنا في جدال حول من يتفوق على من لأننا لسنا مرغمين وليس من أهداف عملنا الاستمرار في ذلك ، لكن للتذكير الضروري للاستمرار لأن

(1) - أحمد سالم : علم الاجتماع الأسري بين التنظير والواقع المتغير ، مرجع سابق ، ص 131

(2) - المرجع نفسه ، ص 134 .

الطرح النسائي أو المساواة الجنس يكاد في معظمه معقد على هذه الجزئيات حيث يشن حملة عتاب إن لم نقل فضح للكتابات التقليدية التي وإنطلاقاً من مقولات التبعية والخضوع والتفوق للذكور على حساب الإناث رسخت المقولات والممارسات التي توافقه وتعززه أو على الأقل لا تخدشه وهكذا يصبح من الرجولة والفحولة لما يكون الضرب للأنثى طبيعياً وبديهي أن يترفع هذا الفعل الرجل عن ذلك ، وتصبح الأدبيات التقليدية هي توصية بعدم الضرب ، وحسن المعاملة وعدم الغدر بالأنثى في كبتها ، والانفاق عليها وإسكانها وإلى ذلك من صنوف الوصايا التي تعزز من دور الذكور على حساب الأنثى الشيء الذي جعل وربما صحيحاً تماماً أن تتغاضى الدراسات التقليدية أو لنقل الرؤى الأولى لعلم الاجتماع عن مشكلات ومنغصات العيش الأسري ، كالاغتصاب ، والعنف والخيانة ، لكن يبدو أن ردت الفعل المناهضة تعطل هي كذلك كل مشكلات الأسرة لتحصرها في قضيتي العنف الممارس على المرأة والاغتصاب الذكوري ، حيث كانت أعمال جيرمن غريز " الخصي المؤنث 1971" و " دياكتيك الجنس 1972" لـ شولاميث فايرستون إلى حد إنشاء ما يعرف بملجأ ضحايا العنف الأسري المذكور وظهور ما يعرف بنظرية الاغتصاب المصاحبة للنظام الأبوي⁽¹⁾ لكن يبدو أنه إلى ذلك الزمن أي السبعينات كان لازال التسليم جار حول وجود مؤسسة الأسرة لأنه فيما بعد قد أنتقل النقاش إلى مستوى آخر بداية من طرح مسألة تحرير ربات البيوت التي تقول بجدوى الأسري وضرورة إلغائها إلى ما يعرف بمسألة الأسرة موضع نقاش لتصبح كل مقولات الأسرة مظلمة جداً على اعتبار أنها لا توجد.

وهكذا سائر البحث الاجتماعي هذه الموجه إلى درجة إلغاء مصطلح الأسرة واستبداله بمصطلحات " العيش المنزلي" أو أهل البيت Household حتى ينحصر مفهوم الأسرة فقط كمجموعة قرابية لا تفيد المعنى المتداول عليها بكل المعايير رؤية ايديولوجية ومبسطة لأنها

(1) - جون برنارد : دراسات عائلية ، مرجع سابق ، من ص 60 إلى ص 65 .

أولا تقف موقفا معاديا لما اعتبرته رؤى ذكورية مستهلة ومعبرة عن حالة التعود وبالتالي الاستفادة .

وثانيا كونها معتمدة على تبسيط لا أقول سخيـف ولكن غير مؤسس حول المساواة بين المرأة والرجل، إنها بلا شك ضرورية ومفيدة لتطور المعرفة الإنسانية عموما والدراسة السوسيولوجية خاصة وتحديدًا التخصص العائلي الذي كثيرًا ما وجد معوقاته في هذه المسألة سواء شقها التقليدي أو المعاصر (الأنثوي أو النسائي) حيث يمكنه كذلك ممارسة التعبئة المضادة ، كما يحدث في أيامنا وفي عالمنا العربي أين تنشأ ما يعرف بجمعيات حماية الرجال من التسلط الأنثوي(*) . ولا يمكننا كذلك أن ننصب أنفسنا كمتحدثين رسميين عن نظام أسري بغية تبرير حالات اللاعدالة والظلم الممارس فيه أو تنصيب أنفسنا كمعادين جدد للطرح الجديد ، لكن علينا باليقظة للتنبيه على الأقل إلى نهاية الغرض البحث هذا ، من أن الحقيقة العلمية والمعرفة السليمة لا تتأتى من ثورة رفض في شكل موضى مستهزأة من القديم بتشبع أيديولوجي تبسيطي لتطور يطرح نفسه غموضا وكثير من نقاط الظل كالتطور الحاصل في الفكر الليبرالي أو الماركسي أو ما يعرف في دوائر أخرى بالفكر الغربي ، كحالات القلق المستمر من حالات التشويش والاضرار ليس فقط على الطبيعية الإنسانية ولكن عن سنية الكون في مائه وسمائه وخضرته . يكفي أن نستمر أمام قفص عصفور لا يعرف البر ولا يلتقي والديه كيف يتصرف مع أنثاء وكيف تتصرف هي معه؟ كيف يبدع لها من الجمل الموسيقية ما يرفع الأبدان؟ وكيف يبني لها عشها؟ وكيف لا تكثر معه النقاش حول من يضع البيض ومن يحضنه ؟ ، ربما هي الطبيعية لكنه الأكيد هو دقة الخالق الذي يرغما كما يرغم أشرس الحيوانات على اعتناء الأنثى بأولادها...

(*) - الشروق اليومي حول خبر تأسيس جمعية تونسية لحماية الذكور من العنف الأنثوي ، العدد شهر

مارس 2016 .

5- المقاربة بالوظائف الاجتماعية للأسرة من منظور بنائي ووظيفي :

لقد بلغت النظرية الوظيفية أوجها خلال سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي وساد الاعتقاد أن البنائية الوظيفية مرادفة لعلم الاجتماع خاصة عند علماء الاجتماع الأمريكي ، ورغم أنها تعرضت لنقاش حاد كانت نهايته تأخرها واضمحلالها في عملية التفسير السوسيولوجي خاصة في نهاية السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي إلا أنها عادت بما يعرف " بالوظيفية الجديدة " إذ أن دراسات حول المؤسسة الأسرية بالذات لم تستطيع الهروب أو غض الطرف عن فوائدها المحققة خاصة عندما يتعلق الأمر بتتبع الناقص أو المضاف من تلك الوظائف الأسرية في ظل التحولات المتسارعة في عالم متسم بسرعة التبدل والتقدم ، حتى قال أحدهم " يبدو أن الأسرة والوظيفية مفهومان متلازمان إلى حد بعيد بغض النظر عن مدى التزامها بالنظرية الوظيفية للمجتمع ككل" (1) .

والواقع كذلك فلا تفهم الأسرة إلا من خلال وظائفها ولا تفسر وظائف إلا بصعوبة خارج حدود النظرة الوظيفية سواء كانت بنائية أو جديدة مع ضرورة التنبيه إلى استحالة قيام تلك الوظائف الاجتماعية في معزل عن البناء ، ومع هذا يجب على عالم الاجتماع وهو يتكأ في تفسيره على هذه النظرية بالذات (ولا شك في فوائدها) أن يدرج في حسابه الرقابة الالبيستومولوجية وخاصة من خلال منطق كارل بوبر (لا تكون النظرية صادقة إلا بالقدر الذي تصبح فيه قابلة للتكذيب) (2).

لقد إستمرت المقاربة الوظيفية البنائية لوقت طويل في قلب معظم المقاربات الحديثة المتعلقة بتحليل الحياة الأسرية من خلال فكرة " الوظيفة " أو النشاطات الضرورية للمحافظة على

(1) - أحمد سالم الأحمد ، مرجع سابق ، ص 40

(2) - كارل بوبر : مائة عام من التنوير ، ونظرة العقل ، ترجمة : عادل مصطفى ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، 2002 ، ص 202.

النوع أو المجتمع أو المجموعة الاجتماعية ، وتتضمن هذه الوظائف أمور كالتناسل الجنسي، والإنتاج الاقتصادي ، والثقافة والدين والاستجمام وصولاً إلى حياة مستقرة .

هذه المقاربة القديمة جداً والمستمرة دائماً في كل التحليلات السوسيولوجية للحياة الأسرية ، ورغم التنقيحات والتعديلات التي مارسها أمثال موردوك بارسونز ومورغون إلى أنها كثيراً ما تعلن عم وجهها الإيديولوجي الضارب في أصول المحافظة أو بالتعبير الماركسي الرجعي فهذا هو سميت يعلن دون تورية " يظهر المجتمع من خلال هذا المنظور كعضوية تكافح لمقاومة التغيير والمحافظة على ذاتها بنوع من التوازن أو التعادل ... فيعتبر الاستقرار والنظام طبيعيين ومرغوبين بينما يعتبر الصراع والفوضى دليلاً على انحراف "(1) .

إنها بهذا الشكل شرح جذاب وكذلك بسيط جداً للمجتمع ومنه الأسرة فالتعرف على المكونات الرئيسة لنظام ما وتسجيل وظائف تلك المكونات يخلق نموذجاً بسيطاً جداً للمجتمع إلى حد أن تصبح الشروحات الوظيفية جزءاً من المعنى اليومي العادي والشائع كما فعل بارسونز حين يربط بين التصنيع وضرورة الأسرة النووية المتوافقة تماماً معه بما أنه حتمي ، وهكذا يكون التبرير الوظيفي مرتكزاً إلى تحديد البنى (كان مؤسسة ، وظيفة ... إلخ) ثم تتبع الوظائف التي يظهر أنه يؤديها أو يجب عليه القيام بها وهكذا لما كانت الأسرة النووية هي الشيء البارز في كومة الحياة الاجتماعية الغربية الصناعية والغارقة في الحداثة كان على الموظفين تتبع فوائد هذا الشيء بمنظور الملزمات والضرورات من الجنس التناسل ... إلى الاستقرار تصبح معدلة للأهمية الجديدة : التربية الاجتماعية في الطفولة والمحافظة على الشخصية الراشدة ، وإذا كانت وبالشائع هذه الوظائف محققة سواء بالجملة أو بالتعديل وهي ذات أهمية فإنه كذلك ، وبنفس الأهمية عليها أن تضع في حسابها جميع وظائف الأسرة حتى وإن كانت خارج حدود السوسيولوجيا لأنه لا يمكن رسم حدود بجدران اسمنتية لما يكون الحديث عن مؤسسة اجتماعية ، واي مؤسسة اجتماعية كذلك التي تتبني في أساس تشكيلها

(1) - جون برنارد : مرجع سابق ، ص 55 .

وربما في أهدافها (تجنبنا لقول غايتها حتى نبتعد قدر الممكن عن الميتافيزيقا) على دواعي غير اجتماعية وقد تضرب في أعماق الكنه الإنساني والحياتي ، كالغريزة التي يصعب علينا تجنبها كما يصعب علينا بنفس الدرجة تفسيرها لأنها وبالظاهر من منطقها تضرب في اللامتناهي الذي يصعب على العلم وحتى يخرج عن امكانية تتبع أصوله الضاربة في السالب غير المنتهي ولا في غاياتها التي تشوش المنطق المتواضع للعلم السببي ، لهذا كان علينا ونحن نخوض في عرض هذه النظرية إدراج تلك الوظائف حتى وإن رأى متتبعون أنها تقع في دائرة المظلم وحتى المحرم على السوسيولوجيا .

5-1- العاطفة والمشاعر المتداخلة :

ليس غريبا عندما نتكلم عن الأسرة بمفهومها البنائي أباء وبناء وباقي التساندات القرابية أن ندرج مجموعة من الأحاسيس والعواطف الرومنسية ولعل أهمها الحب ، وهو بامتياز مفهوم شاعري جميل ولكنه يثير كثير من الخوف العلمي لصعوبة تحديده وتوقعه وبتعبير آخر حصره كما وتقدير مسبباته وبالتالي التنبؤ به ، أنه تيار جارف يشبه المخدر الذي يطول مفعوله أو يقصر بحسب الحالة والكمية ونوعية الجرعة ، إضافة إلى عوامل أخرى صعب حصرها ، اللهم إلا إذا ما ركبنا غرور الماديين أو الشعراء ورحنا نحصره إما في معادلة كيميائية بسيطة تستطيع تفسيره بنفس طريقة حدوث النوم والجوع ، والتبول أو مجموعة الصور غير المفهومة عن حالة من الهستيريا والرضى والرغبة في الإنكماش وحتى الانفجار في أركان الكون ، كما يفعل الشعراء بحسب تجاربهم الخاصة وما يظهر لهم في تلك اللحظات من أحاسيس ومشاعر لا تفهم رغم وجودها وفي النهاية لا نستطيع مدحه أو ذمه ولكن فقط الإشارة إلى أنه موجود هنا إما في علاقتنا أو تفاعلنا أو في إحدى أجزاء تركيبنا العضوي أو الكيميائي ، ويفعل مفعول مع جملة أخرى من مشاعر المساندة ومنها الخوف وإحراز الديمومة والعطف والشفقة والمودة والإعجاب والرحمة والألفة مع أحاسيس أخرى تبدو متناقضة لكنها لا تفعل فعلها إلا عندما تكون متساندة كالغيرة والكراهية والأنانية والذل

والجميل في هذا أننا لا نجد ما نستند إليه إلا بعض أحاسيسنا أو قراءتنا أو سماعنا لشعر أو أغاني ، فلا يكتمل الحب إلا بالغيرة وهاهي أكثر من أغنية تقر الأنثى بالطبع أكثر من الرجل على أنها " مغيرة " (*) وغيرتها دليل حبها أمثلة أخرى لا تقر بالحب إلا بعد الكراهية كما لا تحصل اللذة إلا في قلب الالم وهاهو شاعر آخر لا يصبح الحب عنده وقعا إلا إذا رافقته الذلة (*)¹ بالتأكيد نستطيع المغامرة في جر تفسيرات مادية تطمح إلى رفع الغموض عنها كتفسير الغيرة مثلا في تبسيط يصلح لتفسير آخر متناقض كما يفعل فرويد أو أدلر ، إما بحب الملكية وتراكمات عقد صراع الأنا الاجتماعي والأنا الذاتي أو ملأ الأحاسيس بالنقص وهي نفسها تصلح لتفسير ليس المتشابهات ولكن كما سبق المتناقضات وبالتالي غير قابلة للتكذيب أبداً وبالتالي لا يمكن للعلم الإستناد إليها⁽²⁾.

إلا في حدود التنبيه لها وإدراجها على الأقل في دائرة المظلم إلى حين توفر إمكانية الدراسة في ظل توفر شروط أخرى غير متحققة الآن ، ومع هذا يجب أن ندرج بعض محاولات الإحصاء والضبط التي قامت بها بعض الدراسات حول الأسرة حين ضبطت بالتحديد نسبة 27.6% أن الأسر الإماراتية تقوم على أساس خوف أعضائها على بعضهم البعض ونسبة 20.7% تقوم على الحب والرومانسية ونسبة 13.8% تقوم على التضحية⁽³⁾ وهي احصائيات بالتأكيد تقع خارج اهتمام العلم ولا يمكننا إدراجها إلا في زاوية الوهم والسخافة ، لأن الأرقام هي لغة نكتية تمارس التشويه كما تمارس التظليل وبعيداً تماماً عن الضبط

(*) - مغنية مغربية وأخرى جزائرية تقران بإفتخار وللاثبات كمالهن الأنثوي بصفة الغيرة كمرادف للحب.

** - أشعار الأمير عبد القادر الجزائري : ما أنت حقا لو رأيت صبايتي --- لهان عليك الأمر من شدة الوجد

و أرى المسكين عذبه النوى --- و أنهاه حقا إلى منتهى الحد

و إني و حق الله دائم لوعة --- و نار الجوى بين الجوانح في وقْد

ومن عجب صبري لكل كريهة --- وحملني أثقالاً تجلّ عن العد

(2) - كارل بوبر : مرجع سابق ، ص 38.

(3) - ليلى محمد حسن ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية ومستقبل النظام الأسري في مجتمع الإمارات

رسالة دكتوراة ، 2001، عين شمس ، ص214

الكمي علينا أن نستحضرها في كل تحليل وظيفي وبنائي وبالتالي سوسيولوجي لفهم ولو من الداخل أو بالإسقاط لعملية التماسك والتفاعل والتساند داخل المؤسسة الأسرية سواء قبل انعقادها أو أثناء تطورها أو لحظة تفككها لقد قال أكثر السوسيولوجيين تطرفاً " قد يضحى أحياناً بعضنا لأجل مبدأ أو عقيدة أو فكرة لكنه يستمر كل حياته مضحياً من أجل أبنائه" (1)

الجنس والأمومة والأبوة

أنها مسألة أخرى ومؤكدة أنها تسبق الاجتماعية حتى وإن غضب دوركايم مؤسس علم الاجتماع ومخلصنا من عقدة التخصص وإمكانية الدراسة العلمية لموضوع الاجتماع ، ولكنه نفسه الذي يحررنا (كما أخرج قبله داروين عندما ركن للتطورية في مجموعة من المقابلات والمقارنات التي تتلاشى تماماً عندما تصطدم بالغريزة).

عندما يلزمنا بالنزعة السوسيولوجية التي تلزمنا بمعتقد وطقوس التفسير الاجتماعي للإجتماعي ، ولكن أظن أن أرسطو نفسه كان يدرك بمقولته الإنسان اجتماعي بطبعه أن غريزة الاجتماع تسبق المجتمع وبالتالي ربما يمكننا البحث في هذه الغرائز ، الجنس ، الأمومة ، الأبوة ، فالأكيد أن الحيوانات المنوية والبويضات الأنثوية تنمو وتتشكل بمعزل عن المجتمع وكذلك تعرف طريقها إلى بعضها البعض خارج إرغامات التنشئة الاجتماعية وعنفها الرمزي الممارس على الخاضعين لها ، كم هو سهل أن نلاحظ بصفاء وبعيداً عن أي تفسير أو أي نظرية ، كيف أن أبسط الحيوانات (الخلايا الواحدة) وحتى الأقل امتلاك للجملة العصبية ، وهي تتجذب إلى بعضها البعض دون أن تخطأ جنسها ولا نوعها ، وهنا كذلك علينا أن لاندراج العلم بتواضعه النسبي والسببي والعلائقي ، ونرغمه على الإجابة عن سؤال ماذا يحدث ؟ اللهم إلا بالوصف أو المقارنة ، وهو عمل يشبه الرسم ولا يجيب عن كيف ولماذا وما هو السبب؟ .

(1) - ماك كيفر : ج 3 ، مرجع سابق ، ص 321،

إن المجتمع وهو يقوّل الإنسان من خلال الثقافة والقيم والقوانين ويخرجه إخراج متكيف تمامًا مع تصورات الوظيفيين أنفسهم في الاستقرار والبقاء والدوام والحفاظ على النمط لا يضع في حسبان الغريزة الجنسية وغرائز الأبوة والأمومة المزروعة في الكائن الحي الإنساني إلا كمعطي بيولوجي أو على الأبعد معطى بيئي يستغله إما بالتحريض أو الكبت لتحقيق تلك الأهداف الوظيفية ولكنه لا يستطيع إنتاجه أو إنهائه بمطلق فقط بشكل صعب وفي ظروف معينة في توجيهه أو حتى تشويبه بعمليات وحالات كالأخصاء والختان والتبني والاستبدال والتحريض أو التثبيط كما يفعل في إنشاء الأسرة بليلة الدخلي وفسحة شهر العسل أو عكسه في اللباس والتعبّد أو حتى في الأماكن العامة حيث ينصاع الغريزي وكذلك البيولوجي للإرغامات الاجتماعية التي تتوصل إلى حد التشويه حيث يتحول في مراحل معينة وظروف معينة إلى المثلي أو حتى الذاتي (الاستمنا). .

إن هذا الكلام بالمؤكد لن يجرأ أحد على دعمه بأرقام وكذلك المغامرة برفضه ، لأن جميع الملاحظات إن لم نقل المعاشية تعطينا الأدلة على هذا القول فعملية الضبط الاجتماعي للغريزة خاصة الجنسية وبشكل تعسفي سواء كان ذلك بمبرر قيمى أو اقتصادى ورغم فوائده الضبطية الآتية إلا أنه يخلق مشكلات أخرى متعلقة أكثر بدواخل هؤلاء البشر الخاضعين لتجاذبات الغريزة والضبط الاجتماعى وكما سمينها فهي صحيحة إلى حين توفر شرط التقنين اليقيني ، فقد تكون إغتربا ، وتكون كبت وتكون إفساد... إلخ

رغم فصلنا بين العواطف والغرائز لرغبة التوضيح فإن الداعي نفسه يلزم توضيح آخر ولغرض مناقض هو ضرورة الدمج وصعوبة الفصل بين العاطفي والغريزي سواء كان جنس أو أمومى أو أبوي فالخط الفاصل في الواقع جد هش فالأمومة كالغريزة هي كذلك أرقى صور العاطفية (الإيجابية) الحب وإذا أمكننا رسم هرم لهذه العواطف فإن عاطفة الام اتجاه ابنائها تحتل القمة ولا تتباعد عنها الأبوة بكثير ولا غرب أن تجعل الأديان باتفاق رضى الوالدين من رضى الله والملفت بالموازات إن الأمومة أو الأبوة خاصة الأولى لا تتعلق بوجود

موضوع ممارسة العاطفة وهو الأبن لأنها سابقة وربما بكثير حيث تتجسد في صور أولية مشوشة ولكنها معبرة عن طريق اللعب الأنثوي المائل لتجسيد هذه العاطفة المتسمة بالحنان والعطف والخوف.

كذلك وهي تكبر بتقدم السن وكأنها تتحول إلى الجنسي فقط للحصول على الأمومي وبكثير من الإيحاءات الجسمية والتعبيرية (1).

كما أن استعجالنا في الحديث عن هذه الوظائف الأسرية التي تسقط من التحليل السوسيولوجي خاصة بمنظوره الوظيفي البنائي رغم المحاولات الاستيعابية التي لا تخرج عن منطق الإشراف أو الذكر أو التنبيه بها كما فعل وليام قود في مؤلفه " التنظير لأهمية الحب" والذي لم يسعه الحظ إلا في تتبع ما يكتب عنه أي الحب إما في الشعريات والروايات ، أو في كتب النصائح الزوجية أو الكتب الإباحية ، أو بعض الدراسات الأنثروبولوجية المكتفية بالظنية التطورية القائلة بالبدعة الغربية للحب والرومانسية في إطار ما سموه العائلة الديمقراطية (2).

أما سيدني قرينفيلد في المؤلف " الحب والزواج في أمريكا الحديثة تحليل وظيفي " ولأعراض تبريرية ربما تقع في دائرة الايديولوجيات الأنثوية حيث تصبح الأسرة مؤسسة غير عقلانية يصبح جيداً من وجهة نظر استغلالية للأفراد حتى يقوم بأفعال غير عقلانية تورطهم بالتواطؤ على تأسيس سجن أو قفص بقضبان جميلة ولكن متينة يصعب التحرر منها .

قلت هذا الاستعجال لا يهدف بالطبع لإحلال الوجه مكان الأقدام ولكن لضرورة استمرار التخصص العائلي أو الأسري كمنطقة نفوذ سوسيولوجي ليس بتضييق الدائرة عليه إلى حدود

(1) - سناء خولي ، الزواج والعلاقات الأسرية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت د.ت ، من ص 30 إلى ص 58.

(2) - المرجع نفسه ، ص 75 .

الاجتماعية ولكن لتوسعتها إلى ما يسبق لها ولكن لا ينفىها ، فربما تلك الغريزة أو العاطفة هي عنوان جيد أو لنقل تأهيل ممتاز للشرع في الاجتماعية بمنظور وظيفي بنائي علمي نعم ولكن ضمن رؤية أشمل تضع الاجتماعي في إطاره الكوني الكلي . حياة وموت وتشارك لأدق الأجزاء مع أكبرها وأوسعها في صنع أبسط وأدق القرارات الإنسانية وكذلك الأكثر تأثيراً على بقاءها واستمرارها بمنظور تخصصي نعم لكن دون إغفال للنسبي الذي يحتم الالتفات إلى وراء لفهم القادم وحتى الآن ... وهكذا (ربما) ينسجم خطابنا العلمي مع انتمائنا العقائدي للدائرة الإسلامية التي تحتم علينا العودة إلى مسلمة وبديهيات قبولنا بالحياة " ومن آياته إن خلقناكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها وبث منها رجالاً ونساء وجعل بينهم مودة ورحمة "(1)

5-3- الوظائف الاجتماعية للأسرة كمبرر للتحليل البنائي الوظيفي :

رغم أن الوظيفية البنائية قد رافقت التحليل السوسيولوجي من بدايات تأسيسه وأخذت أكثر انتعاشاً في ستينيات القرن الماضي لتصبح مرادف تماماً لعلم الاجتماع وعادة إلى بعض مجدها بعد طول نقاش ورفض لها ، من خلال ما يعرف بالوظيفة الجديدة لكننا ومع هذا التصاعد والهبوط نعتقد جيداً أن ميدان العائلة كان وسيستمر ميدانها المفضل حتى يمكننا القول أنه ميدان خصب للتحليل البنائي والوظيفي وفيه يطبق بإمتهار كل الفروض والتصورات النظرية المستندة إلى الرواية النسقية التساندية ، وتعبير آخر الأسرة ميدان الإبداع والتصرف المريح للوظيفية ، وقد يعود هذا بنسبة كبيرة منه إلى وضوح وصفاء صورة الوظائف الاجتماعية للأسرة وسهولة تميزها ، وهي تعمل داخل النسق الكلي .

فعندما نتحدث عن التنشئة الاجتماعية أو تزويد المجتمع بالأعضاء أو الإستقرار الفردي أو الجماعي ، فإننا وبدون عناء نتحدث عن ما سماه بارسونز بالمتطلبات الوظيفية للنسق الكلي

(1) - القرآن الكريم ، سورة الروم ، الآية 21 .

والتي تكاد الأسرة الوحيدة القادرة على الأداء (الطبيعي) لهذه الوظائف ، لذلك فإنه ضروري أن نتسلسل في إبراز هذه الوظائف التي لم تكن غائبة عن ذهن أقدم الاجتماعيين وعن محتوى الأديان والتشريعات المختلفة وفي جميع الحضارات والمجتمعات ، وكذلك تصبح مادة جيدة للبرهنة وكذلك التحليل الوظيفي البنائي .

مع ضرورة الإلحاح على النظرة الشائعة والتي يكاد يكون حولها إجماع (غريب) في ميدان علم الاجتماع مفاده أن هذه الوظائف الأسرية تأخذ في التناقص من الواسع جدًا إلى الواسع إلى الضيق إلى حد الضيق جدًا تناسبا مع الزمن المتقدم دائما إلى الأمام ⁽¹⁾.

وبالطبع هذا التناسب غير مبرر فقط بزيادة أرقام العدد التاريخي بل هو متكأ على أيديولوجيا أخرى مفادها التطور والتقدم من حالة إجتماعية أدنى أو لنقل بدائية بسيطة أولية أو تقليدية إلى حالة إجتماعية أخرى أعلى أو عصرية معقدة أو حديثة وكأن الأسرة بالتعبير الملازم لها الخلية الأساسية للمجتمع كانت هي كل المجتمع وبالتالي كل بناءه وكل وظائفه ولكن تمدد هذا المجتمع من مجرد خلية إلى كائن عضوي متوازن ثم بالغ التعقيد ولا يعمل إلا بالتساند العضوي الذي يبقيه مستقرًا يحتفظ بنفس الوظائف ولكنه لا يبقى على نفس المؤسسات المكلفة بتلك الوظائف وها هي إذا الأسرة في هذا الكل الأكبر الأكثر تعقيدًا ولا تزيد المترادفات الأخرى بمرور الزمن تعطي للمؤسسات الحديثة الولادة تناسبا مع التقدم الاجتماعي في بعض وظائفها بداية من الوظيفة السياسية والدينية ثم الاقتصادية ثم التربوية ثم الترفيهية وبهذا المنطق لا نستغرب تمامًا أن تسلم هذه الأسرة وفي القريب العاجل وظيفة التناسل إلى مؤسسات أخرى مادام المجتمع من هذا المنظور الوظيفي المستند إلى الإيديولوجيات التطورية مستغرق في التقديم غير المنتهى ومادام مالك دومًا لآلية التوازن (التضامن) التي تبقيه مجتمعًا وليس شيئًا آخر. وهكذا يمكننا ترتيب وظائف الأسرة بناءً على هذه النظرة وبل على حسب ما تعودت عليه الكتابات العربية تحديدًا في هذا المجال "

(1) - مجموعة من المؤلفين ، علم الاجتماع العائلي ، ط2 ، دار المسيرة ، 2011 ، ص 79.

لقد كانت الأسرة قبل التطور الصناعي متوافقة تماما مع الظروف الزراعية ، حيث سيطرت على الإقتصاد والتعليم والدين والحماية والزواج... إلخ ومن نتيجة ذلك أن المشاكل الأسرية وعلى رأسها الطلاق كانت في حدها الأدنى " ، الكلام لـ أوجبارن يردد تقريبا في كل الكتب التي موضوعها الأسرة (1).

5-3-أ- الوظيفة الاقتصادية :

يمكننا إدراج هذا المقطع " كانت الأسرة قديما تنتج كل احتياجاتها حيث يقوم كل أعضاء هذه الوحدة بالتعاون في كل الأنشطة الإنتاجية ولكن الإنتاج انتقل تدريجيا من المنزل إلى مؤسسات أخرى خارجية "(2).

وهو كلام معمم وأصبح بالتكرار حقيقة رغم أن الأخير ليس أحد أوجهها بالمرّة ، أولا لا نعترف بقيام الوحدة أو المؤسسة إلا بوجود الدور ولا يقوم الدور إلا بوجود الوظيفة والوظيفة هنا واضحة (اقتصادية) ولكنها كانت وهي لأن خارج هذه الوحدة إذا هي وظيفة ولكنها قديمة والتذكير هنا فقط للتأكيد أنها إحدى الوظائف القديمة التي لا تستجيب لحالة التطور الحالي ومع هذا التقصير الأغرب هو حصر الإقتصادي فقط في الإنتاجي وحصر الإنتاجي نفسه فقط في الزراعة (كل الأعضاء يشاركون في إنتاج الحاجات) مع أن الإقتصادي كما هو متعارف عليه عند أسوء طبلة السنة أولى اقتصاد هو مجموعة أخرى من الأركان لعل أبسطها الإنتاج الذي يعد التوليد أحد أشكاله لأن هناك التحويل ولعل عملية الطهي هي إحدى أوجهه فطبق الشكشوكة لا يبيعه الخضار وإنما يركب بالسلع المقبوضة منه ومهما كانت قيمة وجودة حبة البصل أو الطماطم فإنهما لا يساويان لوحدهما أو مجتمعتين أرداء

(1) - علم الاجتماع العائلي ، مرجع سابق ، ص 82 .

(2) - عبد الفتاح الشنتاوي : التحول الاجتماعي والإقتصادي في الجبل الأخضر وآثاره في تركيب الأسرة الليبية ، رسالة دكتوراة ، عين شمس القاهرة ، 1989.

طبق شكشوكة منتج (مركب أو محول ... إلخ) داخل مطبخ المنزل الذي يصبح في الأبجديات السوسيولوجية العربية مرادف للأسرة (خارج المنزل) بالمؤكد لا نحاول أن نقول أو نرغم باقي الاقتصاديين أن الأسرة مصنع أو على الأقل معمل للتركيب أو التحويل (وبالتالي الإنتاج) في شكلها المعاصر ، ولكن حتى ننبه إلى استمرار ما أعتبر منقرضا في وظائف الأسرة .

حقا هناك بعض الأسر في مجتمعنا وربما الكثير منها في المجتمعات الأخرى خاصة الأكثر حداثة ، تلجأ إلى السوق للحصول على أطباق الإفطار والعشاء وبل لا يسعفها الوقت والمكان حتى في غسل الأواني اللازمة للأكل لذلك تلجأ للمعبل أو المحمول في أواني واحدة الاستعمال (Jetable) لكن ومع ذلك فإن إصرارنا على استمرار هذه الوظيفة يكبر ويتعزز ببرهان استحالة وجود بيت مهما كان نوعه وحجمه دون مكان مخصص للطهي نسميه (المطبخ، Cuisien) ⁽¹⁾.

إننا هنا لا نؤكد على هذا الأمر الأولي في العملية الاقتصادية وهو الإنتاج بالطبع ، ولكن حتى ننتهياً لقبول الأهم في المسار الاقتصادي الذي لا يكون إلا بوجود الأسرى ولعل أهم ما فيه هو الاستهلاك لأن السلعة غير المستهلكة أو غير القابلة للاستهلاك هي سلعة فاسدة وبالتالي خاسرة أو أنها بالمطلق لا تحمل معنى السلعة فهي شيء آخر غيرها لأن أهم شروطها وبل الشرط الذي يجعلها سلعة هو قابلية الاستهلاك . حقا الأسر لا تستهلك الطائرات والآلات الحربية وقطع السلاح والبوارج وآلات الأرصاد الفلكي ... وغيرها بطريقة مباشرة ، ويجب التأكيد على ذلك لأنها بطريقة غير مباشرة نعم تستهلك وهي موجهة لها بعملية تبريرية قد تطول عن قصدنا ، لكن باقي الصناعات بداية من الإسمنت إلى أبسط قطع الشكولاتة هي موجهة للاستهلاك الأسري وحتى وإن كانت مؤسسات أخرى تفوقها في ذلك مرات كثيرة لكنها بدون استمرار الاستهلاك الأسري تغلق أكبر وأغرق المصانع وبالتالي

(1) - سناء خولي: مرجع سابق ، الزواج والعلاقات الأسرية ، ص 79 .

البنوك وبالتالي حدوث ما يعرف بالأزمة . إن الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية والتي أدت خاصة في أمريكا وأوروبا إلى إعادة الاعتبار لتدخل الدولة في العملية الاقتصادية وعدم الرضوخ للمقولة الليبرالية " دعه يعمل أتركه يمر " حيث كان للرئيس الأمريكي أوباما ومن خلال حملته الانتخابية استشعار للضرر الذي يحدثه عجز الأسر عن الاستهلاك عندما يتغالى الاقتصاد أو النقل النظام الاقتصادي في تضيق الخناق على رنتيه الحقيقية وهو الاستهلاك الأسري من خلال عمليات القروض المسهلة الربوية التي تتصيد الدخل العائلي وتقيمه بشكل نسب وعلى فترات زمنية متناسبة . أن سهولة الحصول على السلع نفسه سيثير حاسية الاستهلاك أو ما يعرف "شهية التسوق" « plaisir d'achat »⁽¹⁾ الذي يغفل حسابات نسب الدخل مادامت مؤجلة الدفع أو ميسرة التحصيل ... إلخ . أن هذه الطريقة التي بدأت تدخل مجتمعنا خاصة مع شركات السيارات ووكلائهم امتداد إلى التأثير المنزلي وغيره جعلتنا نقرب ربما إلى الحالة التي وصلها الاقتصاد الأمريكي خاصة لكن دون مغالات لأن الواقع عندنا ليس قابل للمطابقة بهذه السهولة ، ومع ذلك جعلنا قادرين على الفهم بالمقاربة فعمليات الإفلاس الواسعة للبنوك ثم للمؤسسات والشركات الكبرى ثم سماعنا بالأرقام الخيالية التي تحقن بالدولار أو الأورو من الدول الغربية لإنقاذ نظامها الاقتصادي لا يعود بالمؤكد إلى أخطاء في التسيير أو أخطاء في إنتاج السلع أو أخطاء في الإشهار لها أو في طريقة توزيعها وإنما لوجود حالة انسداد في القدرة الشرائية للأسر وبالتالي استحالة الاستهلاك ، وهنا يجب أن تضرب كل العملية في الصفر لأنه مهما كانت قيمة السلعة وبراعة تسويقها فإن عدم استهلاكها يجعلها ليس فقط مساوية للصفر ولكنها غارقة في السلب لأنها لا تعوض رأسمال إصالتها للمستهلك وبالتالي تخسر مرتين قيمتها الأصلية وقيمتها المضافة ، فهي بالتالي خسارة ، والنظام الاقتصادي الغربي أو الحر العالمي الحالي لا يمكنه تحمل أبسط صور الخسارة لأنه موجود بالربح وبالربح فقط وبالتالي وكأننا اليوم أقوى من الأمس وفي ظل التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي جعل كثرون يبشرون بنهاية الوظيفة الاقتصادية للأسرة الحديثة يتأكدون أكثر فأكثر من هذه الوظيفة الأساسية للأسرة وهذا بالتأكيد لا يتعلق فقط بفوائده على النسق الأسري الداخلي ولكن بالفائدة لنقل بلغة مارتون الضرورة والملمز الوظيفي للنسق الاجتماعي حيث لا يمكن في حالنا المعاصر وبالظروف

(1) - علم الاجتماع العائلي ، مرجع سابق ، ص 85 .

التي أنتجته وأنتجها كذلك استمرار النسق الإقتصادي بدون بقاء الوظيفة الاقتصادية للأسرة طبعاً ليس بالتطابق الذي يدعيه وليام أجبرن المتشائم والمبشر باضمحلال وظائف الأسرة و أوضحها الوظيفة الاقتصادية " كانت الأسرة في الماضي وحدة إقتصادية مكتفية ذاتياً وليست في حاجة إلى بنوك ومصانع "(1).

ولكن بإستمرار الأداء الاقتصادي ليس الكلي ولكن في شقه الاستهلاكي الذي يشبع حاجة النسق الإقتصادي وكذلك يوفر الأشباع الذي به تستمر حياة مفردات النسق السري مع ما يتبعه من اكتفاء مادي حقيقي متيح لحياة وصحة وراحة أفضل وبالتالي أداء أحسن .

5-3-ب- التنشئة الاجتماعية التربية أو "و" التعليم :

يعرف أحدهم التنشئة الاجتماعية بأنها " عملية تعلم وتعليم وتربية " (2).

كان من الممكن أن أجزاء هذا المبحث إلى ثلاث حيث أتكلم عن التنشئة منفصلة عن التربية وعن التعليم كما هو معمول به في الكتابات الاجتماعية والنفسية العربية عند كل حديث عن الوظائف الاجتماعية والنفسية للأسرة لكن يبدو أن هناك أرغام على التجزئ ربما للتفصيل فقط . فهو واضح من كلام زهران أن التنشئة الاجتماعية هي نفسها تعليم وتربية وبالتالي التعليم هو كذلك تنشئة وتربية والتربية كذلك هي تنشئة وتعليم . ربما للتداخل ربما للتشابه ربما لاستحالة قيام العمليات الثلاث دون تساند حتى لا نقول تداخل .

المؤكد أن الأسرة كانت ولا زالت وستظل وفيه لهذه الوظائف وهي موجودة ومنفصلة حتى وإن بدت مترابطة ، فالأكيد في علم اللغة التنشئة لا تساوي التربية والتربية لا تساوي التعليم وإذا ما أردنا الاستجداد بلغة الأوروبيين في إن التنشئة Socialisation هي تحويل للاجتماعية

(1) - علم الاجتماع العائلي : مرجع سابق ، ص 81.

(2) - حامد عبد السلام زهران : علم النفس الطفولة والمراهقة ، ط 5 ، دار عودة ، 1991 ص 73.

"الاستجماعية" أو "جعل إجتماعي" بتعبير آخر تحويل البيولوجي إلى إجتماعي قابل لإرغام الحيواني الفطري الطبيعي للضبط الاجتماعي الذي عادة ما يتطلب الكبت والحد والتأجيل ، فالطفل الطبيعي هو كائن بيولوجي مثله مثل جميع الكائنات غير الثقافية ، لا يتوقف عن الضحك إلا بزوال سببه ولا يعبر عن ألم الجوع إلا حين يحس به ولا يتوقف عن الأكل حتى يحدث الإشباع ولا يمتنع عن التبول حين يداهمه... إلخ .

لكن الطفل الاجتماعي الثقافي ، فهو نعم كائن بيولوجي لكنه يخضع الأخير إلى الاجتماعي وبالتالي الثقافي من خلال عملية تمارس عليه باستمرار وبمراقبة وإرغام وحتى قال بورديو بعنف "رمزي" حتى يتوقف عن الضحك ليس السبب فقط ولكن لوجود شخص آخر مقرر أو حتى لا يسمع الجيران أو حتى يكمل الطبيب فحصه أو حتى تتم مجاملة الأم في عزاء بخير... إلخ وكذلك عليه أن لا يعبر عن جوعه إلا في أوقات معينة فإذا ما طلب الأكل على الثانية صباحاً عدا مجنون أو غير طبيعي ، وكذلك عليه أن يتحكم في تبوله حتى لا يتبول في ثيابه أو في مكان نومه وبالتالي الانتظار إلى حين الدخول إلى مكان المخصص له ، فالتنشئة التي نتحدث عنها إذا هي تحويل الفطري على اجتماعي فالجوع فطري والمضغ كذلك والضحك والنوم والبكاء ، والتبول ، لكن الاجتماعي أن يضبط كل هذا الفطري حتى يستجيب لمتطلبات الثقافة المحلية وقد تتسع العملية بعد الضبط للبيولوجي بعملية التنشئة الاجتماعية التي تستوفيها الأسرة حقها بداية من لحظة الولادة إلى حين القدرة على قبول المجتمع به لأنه في حالات العجز عن ذلك عادة ما تلجأ الأسرة إلى إخفاء مصيبتها أو خيبتها في حالة الأطفال المعتوهين وأصحاب الإعاقات الذهنية ، ولعل الأخبار التي تصلنا تباعاً عن أطفال ماكثين (محجوزين) لسنوات في اقبية أو زوايا مظلمة لدليل على قولنا.

حقاً إن هذه العملية لا يمكن فصلها عن التعليم والتربية في إطارهما البديهي العامي نقل المتعارف عليه وتحسين الأداء ، وحقاً كذلك أن هذه العملية تستمر خارج الإطار الأسري ، وبل لا تتوقف عند سن بذاته فهي مستمرة إلى حين قدوم لحظة الموت للأفراد ، فكم من

عروس تستمر امها أو إحدى الخبرات في تلقينها قواعد وآداب وربما حيل ليلة الزفاف على آخر لحظات غلق الباب الزوجي ، وكم من كبير سن ومصنف جيداً في الترتيب الاجتماعي مرغم في حالات متعددة على مراجعة تعليمه أو تربيته أو تنشئته حين مباشرة لطقوس جديدة أو قديمة أي تقليدية أو حديثة (ما يجب قوله في موكب عزاء ، أو ما يجب التصرف به في عشاء بروتوكولي ... إلخ) .

أنها مستمرة والأكثر من ذلك أنها لا تتوقف فقط عند ضبط الفطري مقابل الاجتماعي (أو لعدم نرفزة الاجتماعي بل الأكثر من ذلك أنها تخلق حاجات جديدة تماماً لم تكن من الفطرة ولا من الطبيعة ولا من الغريزة إنها تنمي أشياء أخرى مثل التلذذ للقطع الموسيقية ، أو الإدمان على الكحول وغيرها ... إلخ .

إنه في المجموع العام أو النسق الكلي نسميها كما سماها الوظيفيون بالحاجات التكاملية التي تزيد عن الحاجات الأصلية للأنساق الفرعية ربما لكن الأكبر أن التنشئة Socialisation هي القدرة على الإدماج الاجتماعي أو ما يعرف بالتطبيع الاجتماعي فالأسرة لا تصنع مستلزماته من لغة وأدب وقواعد وأعراف ... إلخ لكنها الوحيدة القادرة خاصة في السنوات الأولى على تشريب الفرد هذه المستلزمات بطريقة سلسلة وإذا (قبل منا) بطريقة الطبيعية وبالتالي لا يمكن لأي مؤسسة أخرى وهي مكلفة بذلك سواء كانت مدرسة أو مؤسسات دينية أو مصالح إعادة إدماج أو إعادة تربية مقارعة الأسرة في ذلك . إن تنشئة الطفل فقط على نطق حرف الرء - غاء ، لا يمكن تعديله إلا بمصاريف وجهد يستحيل على المجتمع تحمله إذا ما زاد العدد عن بضع عشرات كما أن المعتقدات الأولى المأخوذة بعملية التشريب هذه يكاد يكون من المستحيل تعديلها حتى في حالات الانقلاب إلى معتقد آخر . لقد سخر الغزالي رحمه الله من ملحدين لا يستطيعون تسمية أبنائهم بالله أو الشيطان كما ورثنا عن

نبينا محمد (صلى الله عليه وسلم) يولد الطفل على الفطرة فأبواه يهودانه أو يمجسانه أو ينصرانه " (1).

إن إصرارنا على بقاء هذه الوظيفة الاجتماعية للأسرة وضرورتها كلازمة اجتماعية لم يكن مناكفة للمتشائمين خاصة من من ينتمون إلى المدرسة البنائية الوظيفية لأن غيرهم خاصة التيارات التأنيثية أو الأنثوية تتحاشا كل ذلك وتتفيه أمثال أوجبران وليام "الذي يؤكد فقدان الأسرة لوظائفها نتيجة التخلف الاجتماعي العام الذي تقع فيه الأسرة وراء التقدم التكنولوجي المادي الذي يميز المجتمعات الصناعية الحديثة" (2)، وسوركين الذي يرى أن الأسرة آيلة إلى الزوال بسبب تسارع تناقص وظائفها أو حتى بارسونز الذي يغطي تشاؤمه بإعادة بلورة الانحلال والتفكك الأسري في بوتقة إعادة التكيف لمتطلبات الاقتصاد الصناعي.

أن هذا الإصرار لم يكن حركة رد فعل أو تسجيل حضور ولا هو كذلك تصور ميتافيزقي للحياة الاجتماعية بمقولة ما يجب أن يكون بترتيب ما يبقى وما ينقرض وما يجب إعدامه كما يفعل الفلاسفة ورجال الدين وحتى الساسة ولكن من خلال تقصي حقيقي للدراسات وللواقع وهذا ما سيأتي أكثر تفصيله أكبر في الشق الميداني ، عند التعرض إلى هذه المسألة.

أكثر من إن عملية التنشئة رغم أنها تعالي عن الفطري في المحصلة ولكنها توظيف لهذا الفطري نفسه من خلال قدرة الوالدين على الاستمرار في المتابعة والمراقبة ليس فقط بصبر ولكن بلذة من خلال ما سميناه عاطفة الأبوة التي فيها ما يكفي لتستمر الأم في إرضاع ابنها وهي في حالة الإحتضار وفيها ما يكفي أن يبقى الوالد مشغولا على قفل الباب الذي يمكن ابنه من التسلل إلى الشارع الذي يصبح في لحظة تلك مليئ بالآشوار والمخاطر متناسيا كل مشاكله الحقيقية التي تملأ محيط حركته هو نفسه.

(1) - حديث نبوي متفق عليه

(2) - سناء الخولي : مرجع سابق ، ص285

إن هذا التركيب الطبيعي الاجتماعي لا يمكن أن يحدث إلا في الأسرة التي تتحقق فيها الوالدية الحقيقية التي تعطي دائما مزيداً من القدرة في الاستمرار والمحاولة وإعادة التكرار التي تؤدي بشكل سلس لا ينتبه إليه لا المنشأ ولا الناشئ إلى نتيجة ما سميناه تشريب وتطبيع وتكيف اجتماعي وأكثر من ذلك أن عملية التنشأة هذه التي قلنا أنها تستمر حتى بعد الخروج من الأسرى إلى المجتمع المحلي بمؤسسات المختلفة تعود إلى الأسرى ليس بمقولة إعادة الإنتاج ولكن بحركة التنشئة العكسية فالأباء وهم يمارسون ذلك على أبنائهم يتلقون كذلك كما معتبراً من المعلومات ومن التصحيحات التي تجعلهم متكيفين هم بدورهم ومندمجين ومتطبعين مع الثقافة والمجتمع المنتمين إليه ، لقد أثبت دراسات على الأسر المهاجرة خاصة إلى أوروبا أن الأبناء يساهمون بشكل كبير في إدماج آبائهم سواء بتعليمهم لغة المحيط الجديد أو عادات وأعراف وقيم وسلوكات ذلك المجتمع ، إن المجتمع المتغير في حالة المساكنة نفسه يحتاج إلى هذه العملية الضرورية من خلال إعادة تعويد للأباء على متطلبات جديدة ، لنلاحظ مثلاً ممارسة احتفالية عيد الزواج وعيد الميلاد في الأسر الجزائرية، وكذلك سرعة تقبل الأباء للأدوات التكنولوجية الحديثة تناسبا مع قدرة الأبناء على الاشتغال بها واستعمالها إن ثقافة العطل في أسرنا هي بالتأكيد حديثة ولكنها متسارعة دائما بإقتراح من أجيال جديدة غير الأجيال القديمة التي كانت ترى في البحر مجرد بركة كبيرة عار كبير أن يدخلها الرجل فما بالك أن تسبح فيها المرأة .

6- التغير الاجتماعي والتغير الأسري :

عادة ما يكون استعمال مصطلح التغير الاجتماعي شامل لكل ما يحدث في حدوده سواء المعلومة كالقيم والثقافة والاقتصاد والدين والسياسية وباقي الأنظمة بما فيها الأسرة ، أو غير المعلومة كذلك طبعاً في حدوده الاجتماعية تلك كالتكنولوجيا والمناخ .

وبل كثرًا ما يستعمل في شمول آخر يمارس الأحتواء لكل العمليات المنبثقة عنه أو التي تصنعه أو المصاحبة له أو حتى المشابهة فقط له كالنمو والتطور والتقدم إضافة إلى مصطلحات أخرى تعرفه كالتبدل والتحول هذا من ناحية الميدان نفسه أما من حيث تفسيراته ومساراته وعوامله ونتائجه ومشاكله ... إلخ فالأمر يكاد يخرج عن السيطرة ولك أن تستفتي أي كتاب أو مقال في علم الاجتماع أو في باقي التخصصات المعرفية التي يؤرقها هذا الموضوع ، لتلاحظ كثافة استعماله وتعدد وتنوع وتضخم كذلك طرق الحديث عنه أو فيه .

يبدو أن التغير ولد مع ولادة الكون وربما كان هو نفسه سبب ولادة الكون ، لذلك لا عجب أن يولد كموضوع للإهتمام والدراسة قبل التخصص الذي يدعى هيمنته واستحواذه عليه "السوسيولوجيا" لنتذكر فقط أن هيراقليدس آمن أنه لا يمكن عبور النهر مرتين وأنه صاح منذ قرون قبل بداية التاريخ الميلادي أن كل شيء يتغير لا شيء ثابت ربما هو نفسه من قال : " الثابت الوحيد هو التغير " طبعاً علينا كمسلمين الاستغفار لأن هناك الثابت الأوحد فوق كل ثابت الله عز وجل.

إذا علينا كسوسيولوجيين وتحديدًا عند كل شروع في دراسة أكاديمية وبنفس التقليد الأكاديمي وحتى المنهجي أن نستوعب الغموض ونعيد ترتيبه تبعاً لأغراض البحث نفسها وللمشروع الذي يستدعيه التخصص والإطار الذي يقدم فيه (وعند هذا الحد علياً أن أصارح الذين سيقع بين أيديهم هذا العمل أنه ورغم استمراره في التباهي أمام الطلبة أنني ممسك بزمام الموضوع وقدرتي على توضيحه وبل الإجابة عن كل ما يخطر من سؤال أو غموض فيه

وأجد نفسي الآن أكثر اضطرابا وأكثر شعورًا بالغموض وبل ترهقيني كثير من الأسئلة التي لا أجد لها جوابا)

أولا : لأن كل كلام سوسيولوجي عن التغير هو بمثابة فرع أخضر فقط من جذع كبير وجذور متشعبة ضاربة ليس فقط في القدم ، ولكن في ترب متنوعة ومختلفة تماما عن ميدان الذي أحسن مراقبته .

ثانيا : أن هذا الميدان نفسه وفي لحظة البروز التاريخي أو لحظة نزاع اللثام في مجتمعات الغرب الأوروبي زمن ما يعرف بالثورات العلمية والصناعية والسياسية أو ما يسمى كذلك باللحظات التنوير العقلية ، لم يعد التغير خبرا عن تأويل فلسفي يكثر حوله النقاش بالرفض أو القبول كما حدث بين الفلاسفة الإغريق ، وإنما أصبح واقعا دعنا نبالغ بالقول مشارك له حضور يسبق حتى الحواس فما بالك الإدراك والوعي به ، قلت هو نفسه بحضوره وبتأثيره وبقوته وبالزلزلة التي لم تخفى على أي مبصر كان هو نفسه سببا رئيسا في نشأة علم الاجتماع.

ثالثا : أن أي متابعة وكذلك ملاحظة لتراث السوسولوجيا وكذلك الدراسات -خاصة الأكاديمية - توحى أول ما توحى أن حتمية التغير أدت إلى تبديل ليس فقط المجتمعات وليس فقط السلوكات والطباع الإنسانية بل ستأتي على طبيعة الإنسان بزيادة طوله أو حجمه وتحول بشرته وبل حتى وظائف أعضائه طبعاً بالمنطق المختفي وراء كل حكاية عن التغير في شكله الدارويني المستسلم لحكاية " كان الإنسان قرداً " وكان " القرد زاحفا " وكان " الزاحف سمكة "

رابعا : أن الأسرة كمؤسسة صانعة للمجتمع على الأقل في كل المقولات السوسيولوجية التي إن لم تعتبرها الخلية الأولى للاجتماع فهي أولى جماعة اجتماعية يفرضي لها أي تجزئ للمجتمع أو تحليل له ، ورغم هذا فهي بالمنظور التغيري هذا لا تكون في كل مشهد أو

إخراج نظري إلا كمردد صدى كما يحدث في باقي أنظمة ومؤسسات المجتمع في شكل المتأثر الحساس جداً لأي تغير لإستعابه ثم التكيف معه مما يحيلنا إلى منطق آخر ولماذا بقيت دوما هي هي رغم تغير الأديان والثقافات والاقتصاد والسياسة... إلخ؟! .

فهكذا وتحديداً عندما نستدعي الفلسفة أو التاريخ منفصلين أو نركن إلى ما يعرف بفلسفة التاريخ المتأخرة قليلاً طبعاً بمصاحبة للتغيرات العنيفة والسريعة التي شهدتها المجتمعات الأوروبية في القرن الثامن والتاسع عشر نجد أن المؤرخون والفلاسفة سواء الفرنسيين أو الألمان أو الانجليز بداية من فرجسون Fergnson وميلار Millar وروبرتسون Robertson وفوليتير Voltare وتيرجو Turgvt وكندرسى Condorcent إلى هيردر Herder وهيجل Hegel ، كلهم أهتموا بشرح وتفسير ثورات عصرهم الاجتماعية والسياسية وذلك في إطار نظرية عامة للتاريخ تفسر التغير وعوامله وبالتالي كانت دفعاً لآخرين أمثال سان سيمون وباكل Buckle وهوبهوس Hobhomse وأوجيست كونت أمتداداً إلى ماركس هريزت سبنسر وحتى ماكس فيبر وإن نأى عن هذا الموضوع بصيغه مباشرة لكنه سرعان ما تورط فيه من خلال بحثه عن ما يعرف بالأصول الرأسمالية الغربية ، وحتى دوركايم المشغول بتخليص علم الاجتماع وموضوعه ومنهجه من تدخلات الآخرين بما فيهم النفسانيين والإقتصاديين فقد تورط كذلك في مساندة النظرة التطورية الكونية عند حديثه أو عمله على تقسيم العمل الاجتماعي⁽¹⁾.

لقد كانت جذور نظرية التغير ممتدة إلى أبعد من حدود السوسيولوجيا ، ولذلك كان هذا التصور مصبوغ بفلسفة التقدم الاجتماعي التي وجدت في التطورات الحياتية المتسارعة سنداً في القبول بها كبديهية لا تحتاج النقاش أو الفحص فالتغير حاضر ومساند بقوة التفسير الفلسفي التاريخي والواقع الاجتماعي سريع التغير يلقي بظلاله على كل الأحداث البشرية

(1) - ر. بوتمر : تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمة مجموعة من الأساتذة ، مطابع دار المعارف ،

ج.م.ع ، طبعة الثالثة ، 1987 ، ص ص 333-335

لذلك يصبح التورط في الشمولية والفلسفية والتقدمية والتطورية وبل حتى التنمية Développant دون التفرقة بينها وبين التغير وبل هي مفهوم واحد وهكذا كان تورط سبنسر وتايلور في ما يعرف بالمماثلة البيولوجية ترسيخ للتطورية دون أي إغارة اهتمام بتعريفها أو الفروق النوعية بين التطور التاريخي الاجتماعي والتطور العضوي وبين الثقافة الإنسانية والتكوين الجسماني للكائن الحي وبين الإرث الاجتماعي والوراثة البيولوجية ، فإذا كانت الثانية أي الوراثة تنتهي عملية انتقالها إلى السلالة ببداية لحظة الولادة ، فإن الإرث الاجتماعي والثقافي يبدأ في توريثه بداية من لحظة الولادة.

وكمثله مصطلح النمو الذي لا يعبر فقط عن إشارة للماضي في إشارة إلى أخرى إلى عملية نضج مستمر وبإطراد بل يعبر عن طموح فلسفي بطعم غائي حيث يقول إرنست نيجل Nagel في مناقشة مفهوم النمو "إن له مذاق غائيا قويا"⁽¹⁾ .

أنه لا يقف عند الماضي والحاضر بل يستعجل المستقبل فإذا كان نمو الصبي يقاس إلى معرفتنا المسبقة بالبالغين فإن الظواهر الاجتماعية الأخرى " ربما استثناء المعرفة " (*). يصعب ربطها بأي ظروف مستقبلية اللهم إلا وهو الحاصل بربطها على أساس تصورات أو قناعات أو بالتعبير الفلسفي بمثل أعلى وهنا يكون حديثا عن شيء آخر تماما ليس التغير ولكنه كذلك ليس النمو وربما ليس حتى التقدم الذي صبغ تلك النظرة التي مازالت تصنف عالم البشر إلى متقدم ومتخلف ونامي وعلى طريق النمو (كالعالم العربي الذي مازال منذ أكثر من نصف قرن في هذا الطريق الذي لا ينتهي) طبعا دون تحديد لدفتر شروط التصنيف هذا أو المتطلبات التي تجعلك في الطريق أو خارج عنها .

(1) - محمد عارف : تلكوت بارسونز، رائد الوظيفة المعاصرة في علم الاجتماع ط1 ، المكتبة أنجلوا

مصرية ، 1982 ، ص153.

(*) - لأنها تقاس بزيادة الدقة والوضوح والشمول

حقاً لم يخفى علينا هذا الركون الغريب إلى تمثيل المجتمعات الغربية الرأسمالية كحالة رشد دائم للحالة الاجتماعية لقول بارسوزنز هناك إفتراض بديهي مداها أن الظروف التي تمت في ظلها ظاهرة هامة من الظواهر البناء الاجتماعي ذات مرة هي نفسها الظروف الأكثر مناسبة لتكرارها في المستقبل ، وحجتي الأساسية أن هذا الافتراض قد لا يصدق بالنسبة للإقتصاد الصناعي...فالتصنيع أولاً يجب أن ينمو (كما حدث في الغرب) مستقلاً استقلالاً جوهرياً عن المنظمات السياسية الرئيسية الموجودة في المجتمع ⁽¹⁾ . ولكن علينا كذلك أن ندرج حالة الخجل التي وقع فيها السوسيولوجيون الرأسماليون عند كل عملية تبرير لهذا الربط بين التغير والنمو والتقدم ، لتختصر مؤخراً في أن حالة التغير والإرادي للإنسان تكون مقبولة ومقياساً للتقدم والنمو كلما كان هناك تغلب إلى حد كبير على الشرور الاجتماعية الرئيسية مثل الجهل والفقر والظلم والمرض " إنه يجب عليه كعلم (يقصد علم الاجتماع) أن يكون أحد مبررات وجوده الاسهام الذي يمكن أن يقدمه لتحقيق التقدم البشري ، وعلاوة على هذا يمكن أن يكون من أهم اسهامات علم الاجتماع للمعرفة الإنسانية أن يوضح طابع وإمكانات المجتمع الصناعي الحديث ⁽²⁾ .

يبدو وأن هذه الصعوبات التي أنتجت وهم الغائية الممتلئة بتصورات فلسفية تاريخية منتشية بالتطورية والارتقاء ومع المزوجة بالنسبية الأخلاقية التي وسعت من انتشار الاعتقاد بضرورة (الواجب المقدس) أن يتجنب علماء الاجتماع الاحكام القيمية الشيء الذي مهد من تنامي ممارسة الرقابة الإستيمولوجية في شكل قيد يحرم إصدار الحكم على القيم مما سرب فكرة عدم اليقين الكامل بالأهداف التي يجدر السعي من أجلها في المجتمعات خاصة الغربية أصبحت مفاهيم التطور والنمو والتقدم والتنمية تترك مكانها وتختفي كلها في تبنى جماعي وصريح لمفهوم التغير الاجتماعي الذي نفسه قد يعبر عن كل حالات التحول أو التبدل من

(1) - محمد عارف : مرجع سابق ، ص 183.

(2) - بوتومور: مرجع سابق ، ص 340

حالة إلى حالة أو من نقطة إلى نقطة أو من وضعية إلى وضعية أو من شكل إلى شكل فهو قد يكون :

أ- سيرًا طبيعيًا تلقائيًا مستمر في اتجاه معين مثل النمو الطبيعي من الوحدة الاجتماعية الأسرية إلى عشيرة إلى قبيلة ... إلخ

ب- قد يكون تقدمًا ارتقائيًا مقصودًا يهدف نحو تحقيق أغراض قائمة على الدرس والبحث كمثال التقدم الحاصل من التليفون إلى التيلغراف إلى الراديو إلى الجوال إلى الانترنت ... إلخ.

ج- قد يكون التغيير عملية تراجعية أو نكوصًا، وقد أيد ابن خلدون وسبنسر حدوث هذه الظاهرة ومثال ذلك نسب المواليد والوفيات والهجرات ومظاهر الانتاج والفن والأزياء ... إلخ.

د- وقد يكون التغيير انقلابًا ثوريًا يطيح بما هو قائم في المجتمع ما ويرسي قواعد نظام جديد مستحدث ويتميز هذا النوع من التغير بالعنف والقوة والسرعة وعدم الاكتراث بقواعد العرف والقانون والتقاليد ... إلخ .

هـ- وقد يكون التغيير محدود عندما لا يشمل جوهر الظواهر بل يكتفي بالعوارض فقد يزيد التنافس ليصبح صراع وقد يقل ليصبح تعاون ... إلخ⁽¹⁾ .

ودون ممارسة نقدية لما قدمه مصطفى الخشاب من احتمالات نكوصية ومحدودية وشمولية لما سماه تغييرًا اجتماعيًا علينا بالقبول بها كما هي لأنه في الغالب لا يوجد ما هو أكثر إقناعًا وبساطة ووضوحًا مما بين أيدينا .

(1) - مصطفى الخشاب : علم الاجتماع ومدارسه ، الجزء الثاني ، ط3 ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة 2002 ، ص ص 356 - 358.

فيبدو أنه لا يعرف التغير إلا بلفظ " التحول " فلما كان التغير وحده يعني الاختلاف ما بين الحالة الجديدة والحالة القديمة ، فإن التغير الاجتماعي هو: " التحول الذي يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة محدودة من الزمن ... وليس هناك اتجاه محدد للتغير الاجتماعي " (1).

وكما أن هناك عوامل مؤدية للتغير الاجتماعي تحفزه وتسرع منه فهناك كذلك معوقات للتغير الاجتماعي تثبطه تعطله أو تلغيه بالمرّة (!؟)

كالبيئة الطبيعية وفي الحقيقة هي طبيعة البيئة من باردة إلى ساخنة ومن مرتفعة إلى منخفضة ومن خصبة إلى قاحلة ومن رطبة إلى جافة فهي في كل حالاتها هذه تمارس نوعا من التطويع على السلوك البشري وبالتالي النشاط الاجتماعي ولما كانت طبيعة البيئة هذه غير مستقرة على حال من ليل ونهار وصيف وشتاء وحر وبرد واعتدال ورطوبة وجفاف كان للسلوك كتابع لهذه الظروف التحول بتحولها . وكما لطبيعة البيئة هذا التأثير فكذلك لعامل السكان نفسه تأثيراً على حالة التبدل والتحول تلك ويقصد به هنا حالة الحجم فكل زيادة فيه أو نقصان هو بمثابة مؤشر عن بدأ عملية تغير سواء نحو التضامن أو التفكك مثلاً ، كما يقصد به كذلك تركيب السكان وأي الفئات غالبية وما إذا كان هناك توازن فزيادة الشيوخ لها تأثير مخالف للتأثير الذي يستدعيه زيادة في فئة الشباب ، وزيادة عدد الإناث يؤثر على سلوك الذكور وحتى على شرائح وأعراف التزويج ، كما يقصد كذلك بعامل السكان الحراك السكاني والخصوبة والنمو والوفيات والتي لها بدون شك تأثير على النشاط الاجتماعي للبشر .

وكما لطبيعة البيئة وللعوامل السكانية تأثير فكذلك يمارس العامل الايديولوجي وباقي الأحداث السياسية الكبرى تأثير واي تأثير على الحالة الاجتماعية سواء الجماعة معينة أو

(1) - فهمي سليم الغدوي وآخرون : المدخل إلى علم الاجتماع ، دار شروق عمان ، الأردن 2006 ،

العدد كبير من المجتمعات وهنا يلزمنا كثير من التذكير بأحداث وايدولوجيات مارست هذا التحول وهذا التبدل سواء كانت قاصدة أو غير قاصدة له ، كظهور ديانة أو نتائج فتوحات معينة سواء كان وراءها الأسكندر أو جنكيزخان أو نابليون أو هتلر وسواء سمينا الحدث حرب عالمية أولى أو ثانية أو انهيار الإتحاد السوفياتي أو غزو فلسطين أو احتلال العراق فإن تبعات ما يلحق هذه الحوادث هو دون شك إن لم يكن عميقا فهو مؤثر على الحياة الاجتماعية وعلى المؤسسات الاجتماعية والأنظمة والبنية الاجتماعية .

هذا دون أن ننسى عوامل أخرى ذات أهمية كالاختراعات والابتكارات طبعاً دون تميز بينها سواء كانت كومبيوتر أو طريقة إشعال نار ، أو حفنة من الورق أو أضخم قمر صناعي لأن العبرة بالتأثير الذي مارسته هذه المخترعات على حياة الناس وكيفية عيشهم وتفاعلهم وهذا الحديث مرتبط مع كل الاكتشافات التي فتحت أفاق جديدة للإنسان ولحياته أو تلك التي خلصته من أوهامه وآلامه وحزنه ، كالكهرباء ، والبنسلين والطرق البحرية والبتترول والعوالم الجديدة سواء في أمريكا أو في استراليا كما أن للتكنولوجيات والتطبيقات العلمية للنظريات العلمية كالأسلحة النارية بما فيها المتفجرات ووسائل الاتصال ووسائل الإعلام ، والآلات الضخمة والبسيطة التي تدخل في عملية التصنيع والهندسة الوراثية ...إلخ .

أن العامل التكنولوجية هذا قد أوقع علماء الاجتماع في تبني مبكر للحتمية التكنولوجية التغير الاجتماعي بما كان لها من أثر لا يمكن النقاش فيه حول طبيعة المجتمعات الحالية وما أصبها من تبدل مقارنة مع مجتمعات القرن الماضي فقط والظاهر أنها نوع من الامتداد التهذيبي للحتمية الماركسية المنعقدة حول مصطلحات البنية التحتية والبنية الفوقية بما يعنى تابعة كل ما هو إيديولوجي (علائقي تفاعلي تنظيمي) إلى كل ماهو اقتصادي في بداية من وسائل الإنتاج إلى علاقات الإنتاج ويبدو أن الاستبدال وقع في إختصار كلي لمعنى البنية التحتية فقط في الوسائل الإنتاجية هذه لناخذ تسمية التكنولوجيا بعيدا عن ضرورات انتاجها هي نفسها " الحاجة " سواء كانت الأصلية أو الوظيفية أو التكاملية ، أو حتى أساليب

إنتاجها ونتائج استعمالها وطرق توزيعها وما يصدر من جدلها مع التنظيمات والعلاقات السابقة عن إصدارها طبعا كل ذلك في نظرة إغرائية ذات اتجاه واحد وماضي إلى الأمام دون النظر إلى عمليات الارتداد الأخرى وحتى ونحن نصدق تماما الحتمية والتابعية " الاقتصادية والأيدولوجية "أو" التكنولوجيا والاجتماعية" وبنفس الكيفية يجب كذلك استحضار ما يسمى بالحتمية القيمة التي تمارس نوعا من الإرغام الارتدادي يصلح لتفسير كثير من التغيرات الاجتماعية وكذلك الاقتصادية كما كان يقول ماكس فيبر هنا يجب أن نتوقف لطرح نفس السؤال الذي طرحه فهمي الغزوي⁽¹⁾ : هل نستطيع أن نحدد بأن هناك عوامل أفضل من العوامل الأخرى ؟ وهل يمكن أن تعتبر أحد هذه العوامل أهم بالنسبة للتغيرات التي تحدثها من العوامل الأخرى ؟ ربما يكفينا الآن إيراد مقولة بارسونز : " إن جميع النظريات التي تتبنى أحادية العامل التفسيري الواحد فهي تنتمي إلى مرحلة الحضارة لأنه كل عامل يعتمد ويتدخل مع العوامل الأخرى العديدة "⁽²⁾ وفي ظني أن العملية أكثر تعقيدا لأنها بداية لا ترجع إلى تنوع وتعدد العوامل المؤدية للتغير وتداخلها وصعوبة فصلها بل أكثر من ذلك تعود إلى تنوع وتبدل وحتى تغير الرؤى والأمزجة والعقليات والأيدولوجيات والقناعات... إلخ التي تحاول أن تفسر التغير لنعطي هذا المثل " الإسلام ينتشر في إفريقيا بسرعة أكبر بكثير من المسيحية رغم دخوله الثانية في عملية استنفار لجذب مؤمنين جدد وركون الأول ليس فقط إلى التغاضي ولكن إلى خلق إتباعه المتشددون مواقف جديدة أكثر تنفيرا للمقبل عليه " إنه خبر كما يمكن اعتباره مؤشرا كما أنه كذلك قضية لنتصور الآن كمية التفسيرات التي طرأت على أذهاننا وتصورات ردود فعل من يحيطون بنا ونعرف مواقفهم قد يكون العامل يعود إلى فطرية هذا الدين ، قد يعود إلى واقعيته وبالمثل قد يعود إلى تعقيد ولا واقعية الدين الآخر كما يمكن أن نتوقع كذلك تبرير أقل بكثير من هذا المستوى وربما هو الأصدق ، لأن الأول يبيح تعدد الزوجات والثاني يحرم حتى الزواج وهو ما يغري المستعدين ثقافيا

(1) - د. فهمي الغزوي : التغير الاجتماعي والتحديث ، دار الشروق ، عمان 2006 ، ص 215.

(2) - محمد عارف : بارسونز ، مرجع سابق ، ص 117 .

واجتماعيا وفسولوجيا لذلك...؟! ويمكننا الاستمرار في سرد التفسيرات والشروحات بحسب عدد تتوع تلك القناعات والرؤى وانتماءات... إلخ .

إن الأمر الآخر الأكثر إقلاقا عند تعاملنا مع التغير الاجتماعي إضافة إلى ما سبق وتحديداً في عالمنا العربي هو التنبؤ الجماعي الذي لم يستثنى الدائرة المعرفية أو الأكاديمية أو لنقل النخبة بما فيها السوسولوجين لموقف مزدوج يشجع من جهة التغير ويحث عليه للحاق بسرعة إلى مصاف المجتمعات (المتحضرة) "وغالبا ما يكون النموذج المجتمعات الصناعية الغربية مضاف إليها في حالات أخرى اليابان وكوريا والصين ويحذر من جهة أخرى من التغير ويعتبره دوماً خيانة للأجداد والتقاليد والأعراف وبتحديد آخر الاستمرار في طقس البكاء والخوف والحزن على نموذج مهدد دوماً من قبل هذا التغير وفي حالات كثير ما ينصب المشتغلين لعلم الاجتماع أنفسهم دون المخولين وظيفيا بممارسة ذلك " أي المحافظين والمقاومين " حراس متفانين لنموذج غير واضح للمجتمع أو للمؤسسات ومنها الأسرة و للقيم والثقافة ككل كثيراً ما يمازج بين الأصولية والتقليدية والرومانسية (الحميمية والحنان للسابق) وهكذا تصبح تعابير حتى لا أقول قوانين مثل " خطر انهيار الأسرة وتفككها جراء دخول التكنولوجيا عليها" ، " وجوب حماية القيم الأصلية من القيم الغربية " مباحة الاستعمال ولانقاش حولها وبل يصبح من الخطر معاكستها وبالتالي علينا تقبل ذلك وبل الايمان به فالتكنولوجيا تفكك الأسر والقيم الغربية تمارس حرب إلغاء للقيم الأصلية أكبر النقاش سيطول حول مفهومنا للتفكك والانهيار ومفهومنا للتكنولوجيا ، والعلاقة بينهما وكذلك بين القيم الغربية والقيم الحضرية والقيم الصناعية وقيم العولمة والقيم المسيحية والقيم المتحررة والعقلانية ... وما إلى ذلك من مفاهيم يصعب فرزها وتصنيفها في ذهن المؤمنين بخطر قيم على قيم .

إذا وكأننا نعود إلى بداية الحديث عن التغير الاجتماعي فهو سابق عن ميدان المعرفة الاجتماعية وسابق جدا عن ميدان علم الاجتماع وبالتالي صعب أن نفصل كل فهم

يستوجب الدراسة الاجتماعية عن الفهم المنتمي إرغاما فقط لدائرة علم الاجتماع وهو في الأصل نتاج ومضمون ميادين أخرى أكثر منها تاريخية وبيولوجية وفلسفية كالتطور والتقدم والنمو للتخلص من الطعم الايديولوجي والغائي الذي يحيلنا إلى تبني مشواه لتصورات نرغم الآخرين على القبول بها كحقائق وكذلك يحيلنا كل ما سبق إلى حذر هذه التصورات لأنها فقط لا تشوه الواقع وتضعنا أبعد ما نكون عن الحقيقة ولكن تجعلنا نفسنا منقسمين في تبني تصور على الأقل ينسجم مع باقي الفلسفات أو الإيديولوجيات التي تحيطنا أو يناقض كل ذلك بالرفض والانكفاء على الماضي المقدس والجميل والتقليدي الممتلئ بالشرف والحكمة والفحولة ، وحالة الانقسام هذه بإستمرارها لا تشوه الحقيقة ولكن تشوه العقل وتهدهد بالجنون.

إن حالة الصعوبة هذه التي أعلنها في البداية تجعلنا كذلك مصرين على وجوب إنهاء مقولة كل شيء يتغير والتغير هو الثابت الوحيد ، وبالتالي وضع جدول لما هو معرض حقا للتغير وماهو يبدو كأنه قابل للتغير وبين ماهو مستحيل التغير حتى لا نداوم على رفض مقولة دارورين من جهة أنها مضحكة ونمد لها الأيدي والأحضان من جهة أنه حقا كل شيء يتغير وبالتالي يتطور وليس عجيبا أن يتقدم ، وهذا الإصرار مستمر من وجود ما يعرف في لغتنا بالجواهر وما يعرف بالعوارض فإذا كنا نتحدث عن الفزيولوجيا فيجب أن نفرق بين الفيل وخرطومه وأذنيه ، لأنه حتى يكون فيلا يجب أن يتوفر خرطوم وأذنين وحجم كبير ولون رمادي... إلخ ولكن لا يجب أن نجعل من صغر الخرطوم أو كبر الأذنين كعوارض دليلا على تحول الفيل في لحظة سابقة أو لاحقة إلى فار أو سلحفات فالأصل أن الجواهر لا تتغير فالإنسان كان كذلك وسيستمر كذلك إلى ما شاء الله حتى وأن تغير لونه وطوله وكثافة شعره وهكذا إلى الوصول إلى بعض المؤسسات الاجتماعية التي قد تختفي بعضها في حقب معينة وتولد أخرى في حقب وضعيات أخرى وهي ما نسميه بالمؤسسات العارضة ولكن هناك ما نسميه مؤسسات ولكنها غير عارضة لها عوارض قد تتغير مع التطورات والسيرورات والتحولات كحجم والوظائف ولكنها تبقى هي جواهر لا تتحول ولا تتغير منها

الأسرة لأنها لا تتعلق بلفظ بالعارض الاجتماعي ولكنها تتبنى على أسس أخرى أبعد حتى من البيولوجي دعنا نسميه الروحاني في صورة الأبوة والحب والمشاعر الأخرى كالديمومة والانتماء والتي تستمد نبضها في شيء غامض آخر هو سبب الحياة يقرب الذكر إلى الأنثى ويقربهما إلى الوليد الذي دون عن كل الكائنات يبقى في حاجة إليهما ما لا يقل عن سنتين وإلى هنا علينا الاستهزاء بتلك المقولات التغيرية لأنه لا يمكن أن يطال التغير هذا الجانب لأن حكايات التخصيب الخارجي أو عمليات الاستنساخ وإن كانت تدل على تغير في العوارض كمثال تأجيل الحمل بالحبوب والموانع أو تسريع العادة الشهرية والحيوانات المنوية وزيادة عددها... إلخ .

إلا أنها لا يمكن أن نتجاوز الانتماء " وولد وما ولد " (*1) وضرورة الدور على المراحل الجنينية والطفولية... إلخ.

وهكذا يكون الحديث مقتصرًا على التغير الذي تحدثه عوامل محددة على جوانب محددة من الحياة الاجتماعية للإنسان ولما يكون حديثنا عن الجانب الأسري فإننا أكثر ما نركز على الجانب الاقتصادي بما يتضمنه من عوامل تكنولوجية وصحية وقيمية .

* - قسم في القرآن الكريم .

7- التغيير التكنولوجي الصناعي والتغير الأسري :

لقد سبق لنا وأن عارضنا أحادية العامل التغييري وإمكانية عزله ومع ذلك يمكننا استظهار قوة التصنيع وقوة التكنولوجيا من جهة وقوة الأسرة من جهة أخرى في أحداث التحول على كليهما بفعل متعاكس قد يكون في الاتجاه الثاني فقط شبه تلميح للوضعيات الأخرى التي يتسارع أو يتباطئ التحول الاقتصادي وفق القبول أو الرفض الموقف الأسري لمجتمع معين كاليابان والسعودية مثلا لأن هذا الشق نعتقده غير متعلق بالاهتمام السوسيولوجي بقدر انتمائه للاهتمام الاقتصادي المتخصص ، وكذلك لطبيعة موضوع دراستنا المتكيف مع حالات التأثير الصناعي على الحالة الأسرية في الاتجاه الذي استمر فيه علم الاجتماع ولوقت طويل في تنبيهه دون تقديم الدليل الواضح على هذه التبعية وهذا التحول فها هو الاجماع الذي رسخ للاعتقاد وبالتالي القبول بالبداية أن الأسرة بالموقف سواء الراديكالي أو الماركسي أو المحافظ سواء كان ماركسي أو وظيفي قد تطورات بفعل ما يسميه ماركس أساليب الإنتاج وعلاقات الإنتاج ويسميه دوركايم تقسم العمل من المرحلة الشيوعية الجنسية إلى نمط القرابة الأموية ، ثم نمط القرابة الأبوية على أساس تعدد الزوجات إلى أن وصل في نهاية الأمر إلى آخر مرحلة من تطور الأسرة وهو الزواج الأحادي والقصة التي يقدمها هيريت سبنسر لهذا التحول الأسري أشبه ما تكون كذلك مماثلة لأفلام الكارتون في البساطة والتشويق والمباشرة " المجتمع في أول عهده كان يتألف من أفراد متشابهين متماثلين من حيث طرق المعيشة ، ثم تطورت الحياة الاجتماعية وانتقلت إلى مرحلة أكثر ارتقاء من مرحلة الفطرة وهنا أخذت الفروق والاختلافات في الظهور شيئا فشيئا فاصبح للفرد زوجة وأولاد ولم يعد يقوم بشؤون المعيشة وحده بل تقاسمت مع الزوجة وأولاده أعمال الصيد والرعي وهكذا⁽¹⁾ .

(1) - محمد فؤاد حجازي ، الأسرة والتصنيع ، مكتبة وهبة ، القاهرة ط1 ، ص72.

وعلىنا أن نتقبل أول عهد الاجتماع والأفراد المتشابهين الذين يكتشفون فيما بعد أن هناك إناث يليقون كزوجات ثم ليتم التعاون على صعوبات الحياة من خلال أعمال الصيد والرعي في عملية إرتقائية تقدم هكذا كالدواء الاستعجالي لمريض يحتضر لا يجب عليه التمعن في عملية المضغ .

لنكن أكثر بساطة من هذه الحكايات التي ترغمنا على إستحضار التصورات وأعمال الخيال التشابه والمشاعية وسيطرة الأنثى ثم سيطرة الذكر... إلخ . ونستحضر الأيسر والأكثر وضوح أن الذكر والأنثى واحد ولا يكون أحدهما بدون الآخر ومنهما يكون باقي الناس بعملية التزاوج التي أساسها المودة والرحمة "خلقناكم من نفس واحدة" "وخلقنا منها زوجها"⁽¹⁾ والكلام هنا ليس للوعظ لكن كل الدلائل البيولوجية والطبية تؤكد ذلك وإلا كيف تلد الأنثى نفسها الذكر؟

وبنفس البساطة دعونا نتقبل أن الاجتماع فطرة " الإنسان اجتماعي بطبيعته " ⁽²⁾ وثم "جعلناكم شعوب لتعارفو" لنتخلص من وهم البداية لنقبل بالاجتماع وإن كان في أبسط أسسه الأسرة حضانة الشائبة الواحدة المتوالدة (كثرة) بغرائز المودة والرحمة كطبيعة إنسانية لا يعرف إلا من خلالها ، الام يقل أشد الأنثروبولوجيين تطرفا " الإنسان حيوان ثقافي " ⁽³⁾

وإذا أتفقنا على هذا الأمر أمكننا الإمعان في عملية التحول أو التغير الأسري بفعل التصنيع ، لكن دون إهمال "أو" واجب التذكير " فإذا كان القبول بصور التبسيط أن توفر الطعام في صورة صيد سهل وكثير يزيد من حجم الأسرة وربما حتى في زيادة عدد الزوجات ويغير من ساعات العمل لدى أفرادها ويزيد من أوقات الفراغ وبالتالي تحول في الأنشطة التي هي مؤشرات الأدوار قد تؤدي في النهاية إلى تحول كلي في هذه الجوانب البنائية والوظيفية

(1) - قرآن كريم : سورة النساء ، الآية 01 .

(2) - مقولة أفلاطون

(3) - ليفس تروس

للأسرة بعامل توفر الصيد الدائم والزائد والسهل ، فإنه كذلك وبنفس التصوير يمكننا القبول بأن حجم الأسرة واستعداد أفرادها (في الذوق والذكاء والقوة) دون الحديث على الانعكاسات الأخرى التي يولدها التدافع بين الموضوعي الطرائد السهلة ، والأسر المستهلكة في شكل ثقافة تولد هي نفسها حاجات أخرى مختلفة تماما عن تلك الأولى (الإشباع والاطمئنان)

الفصل الثالث :

المحددات العامة للمجتمع والأسرة

الجزائريين :

- الشخصية الجزائرية أمام تاريخها .
- الوعي بالذات الوطنية .
- النضال الوطني والمجتمع الثوري .
- مرحلة البناء وإعادة الهوية .
- الأسرة الجزائرية الخصائص والمحددات .
- التقليدية ، الحضرية ، الحداثنة .

1- الشخصية الجزائرية أمام تاريخها .

عندما نقف أمام محددات الشخصية الجزائرية فلا ندري إن كان البدء بالأمس القريب أم بالماضي البعيد ؟ هل نستحضر صفات البربري أم ميزات العربي ، هل يسبق البدوي عن الحضري ؟ أم أن المدينة مؤجلة إلى حين استكمال الدولة ؟ هل أدقق في الدين بتاريخه أم الدين بمذاهبه ؟ هل العادات القديمة بفطريتها ، أم مستحدثات الانتفاع التركي ؟ أم الاستيطان والرأسمالية الفرنسية ؟ أم السوفييتية الوطنية الثورية ؟ أم زيف الوعي في أصوليته أم في الشيوعيته أم في بعثيته أم فرنكفونيته .

لنبدأ إذا مرغمين من أي نقطة ، لتكن هذه الخلاصة التي وصل إليها أول رئيس للحكومة المؤقتة المرحوم عباس فرحات بعد جهد إدماج وبحث مضني عن الشخصية الجزائرية قبل اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954 "لا وجود لوطن اسمه الجزائر" ⁽¹⁾ وحتى نبدأ في تتبع خيط الفهم الرفيع الذي اخترناه سوف نعيد كذلك قراءة ما قاله حمدان خوجة في كتابه المرات "في اليوم الذي نزل فيه دوبرمون مع جيشه ، لم يكن تحت تصرف الأغا إبراهيم سوى 300 فارس وباي قسنطينة لم يكن مستعد لخوض معركة ، وكان باي التطري في المدينة ، ولم يتحرك إلا بعد أيام ... لقد سمعت أن نزول المارشال دوبرمون كان صدفة ، وأنه كان معرض للأخطار الجسام لأنه أنزال الرجال قبل المؤن والمدافع ... إن الجيش الفرنسي كان يمكن أن يهزم لو وقع تحضير بعد هذا النزول" ⁽²⁾.

بين مقولة عباس فرحات وتقرير حمدان خوجة أكثر من قرن لم يتغير شيء !! أم تغير كل شيء ؟؟ لنعد أبعد من ذلك بقرون إلى مقولة ابن خلدون حول صفات البربري " من خلقهم

1- زمام نورالدين : السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري ، دار الكتاب العربي ، الجزائر، ص 57

2- حمدان عثمان خوجة : المرات ، ترجمة محمد زبيري ، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، ص 88 إلى ص 104 .

عز الجوار وحماية النزول ورعاية الذمة وحمل الكل وكسب المعدوم وقرى الضيف والصبر على المكارم والإعانة على النوائب ومقارعة الخطوب وإجابة الضيم ومشاقة الدول⁽¹⁾.

انه يزيد أو ينقص عن كلام مبارك الملي استخلصه كله أو بعضه من كتابات البيروني والأدريسي والطبري ، " أنه فلاح مقيم ، عامل كزاز ، تاجر حادق شجاع متمرّدًا ، حارًا ، ينتقم ممن أغضبه بأكثر مما يستحق حر متطرف في الحرية إلى درجة أنه يكره الرئاسة عليه ويتفزز منها إلى أن تمنح له الفرصة لهدم تلك الرئاسة ... فخور بأصله وهائم بمسقط رأسه محب لجنسه ووطنه⁽²⁾ .

ماذا حدث في هذا التراب لهذا الإنسان ، كيف يقرر أنه لا يعرف أصله ، ولا يقوى على حماية وطنه ، ولا يستطيع مقاومة بعض العساكر المستعجلة في النزول قبل مؤنّها وسلاحها .

1-1 الفترة العثمانية :

لقد ورث المجتمع الجزائري وضعاً غير مستقر ولكنه متوافق مع طبيعته وبنيتة الاجتماعية والاقتصادية من جراء قيام الدول البربرية الإسلامية وصراع حول النفوذ والمذاهب والسلطان بين خوارج وشيعة ومالكية بين قبائل بربرية وقبائل عربية بين مد وجزر بين المشرق والمغرب بغداد والحجاز وقرطبة الأندلس ، ومراكش والقاهرة ، غير أن الصدفة التي صنعت كل التاريخ العثماني والتي تكررت في قصة الأخوين خيرالدين وعروج الذين انقادا إلى سواحلنا لحماية مدننا من ملاحقة الأسبان المتربصين للهاربين من الأندلس ، قد فسح الطريق للحكم التركي في نهاية القرن 15 وبداية القرن 16 في شكل سلمي توافقي جمع بين عناصر الانتماء العقائدي والمصالح الاقتصادية والتشابه العسكري الذي يعرف بالقرصنة

1- عبد الرحمان بن خلدون : المبتدأ و الخبر ، الجزء 6 ، دار التراث ، لبنان ، ص 204 .

2- مبارك الملي : تاريخ الجزائر ، ج 1 ، ص 57 .

البحرية آن ذاك ، لكن يبدو أن لهذا التغلغل السلس في العمق الاجتماعي حيث تتوازي ولا تتقاطع المصالح الدولة والإقطاع والإدارة ، ومصالح وروح القبيلة والجماعة والأعراف الجزائرية بتأثير عميق في حيادية وسلبية عجيبة في خطوط تماس بين المدن الشمالية بداية من العواصم الإقليمية كالجائر والمدينة وقسنطينة ومعسكر ووهران إلى باقي المدن الصغيرة المنتشرة تقريبا على كل تراب الشمال الجزائري الحالي ، حيث تتناقض أساليب الإنتاج والإدارة والمصالح الجماعية والفردية وروح التضحية وروح الكسب والريح والارتزاق "أرض البايك في نهاية سنة 1830 بلغت 1.5 مليون هكتار ، وأرض العرش 5 مليون هكتار وأرضي الملك 4.5 مليون " (1) كما أن : "إن البناء الاجتماعي للمدينة كان مختلفات تماما عن البناء الاجتماعي للريف" (2).

إننا إذا وفي تلك الأثناء ليس قبلا ولا بعدا نتحدث عن الطبقات داخا مدنا وعن كراهية للدولة نفسها خارجها حين تتفاقم أساليب التكبر والاستغلال والصرامة والقصاص في أشكال الاقنطاع والتملك والضرائب المبالغ فيها ، إنه حديث جديد عن عقلية جديدة نسميها كراهية الدولة ولكن بطرق ملتوية تقاديا للعقاب والتريص بمصالحها والعمل على ما يخالف إرادتها. وتنامي ما يسمى بقسدية خيانة هذه الدولة من خلال شرعنة حق انتهاك البايك ، يقول سليمان عشريني " لقد قاومت تلك القبائل بكل الوسائل مظاهر التخضيع التي شرعت الإيالة التركية في اتباعها إزاءها ، ادماجا لها في البوتقة الوطنية ... إذ ظل الحنين إلى ماضيها الإستقلالي ينزع بها إلى المخالفة ، فضلا عما كانت تحدثه لديها من نفور تلك الانحرافات

1- بلقاسم بوقرة : من الاستبداد الشرقي إلى النظام العالمي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004 ، ص 187.

2- المرجع نفسه ، ص 165.

الكثيرة التي سجلتها الإدارة التركية أو البايك ، نتيجة طغيان وازع الارتزاق والإستبداد العسكري⁽¹⁾.

كما أن هذه الفترة بالذات قد فسحت الطريق بطولة لهتك البنى التنظيمية الأهلية الأخرى في شكل الهيئة الجماعية (تجماعت) التي ظل الجزائريون يأخذون بها بشكل ديمقراطي توافقي اعجبت مؤطري الإستبداد الشرقي أمثال فالنسي وقاليسو وربما اندماج معها إلى حد ما اشتراكيون جزائريون اعتبروها استثناء .

وإذا كانت أنواع الاستغلال عند قاليسو خمسة فإنه بفهمنا لثلاثة منها نستطيع متابعة خيط الهشاشة الاجتماعية والنفسية التي أصابت الجزائري في أصعب فترات تاريخه بالذهول والانكسار وبالتالي الاجتثاث الذي سنعود إليه في حينه وهذه الأنواع هي :

- الاستغلال المباشر وغير المباشر للديات والدايات للفلاحين الجزائريين ، لقد ميز فاليسو إذا بين المستغل وهو الفلاح والمستغلين وهم كثيرون ولكنهم في الغالب أرستقراطيون "أما الأرستوقراطية (الممتازة) فقد كانت حضرية وتتكون من الحكومة التركية وأجهزتها السياسية والعسكرية ، وبسبب وظيفتها السياسية والاقتصادية فقد راقبت الأرستوقراطية الريفية رغم وجود نوع من الاستقلال لهذه الأخيرة .

هذه الأخيرة تتكون من الفرسان الذين حكموا منطقة كاملة عن طريق التدرج الوظيفي ... وإلى جانب هاتين الأرستوقراطيتين هناك أرستقراطية عسكرية تكونت في أوساط الجيش الإنكشاري وكانت دائما في تناقض مع الأرستوقراطية المحلية لتمارس في نهاية المطاف ضغطا في شكل ضرائب على المزارعين ومربي المواشي⁽²⁾.

1- سليمان عشرائي : الشخصية الجزائرية الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية ، ديوان المطبوعات الجامعية 2002 ، ص 180.

2- بلقاسم بوقرة : مرجع سابق ، ص 95 .

إننا أمام صراع استغلال تضيق فيه الجماعة ليعاد صياغتها في لعبة مفاهيم استشراقية ورأسمالية وقوالب نظرية ماركسية وتقدمية ، تتقن في مصطلحات "الجماعية الجزائرية واقتصاد الكفاف ، والانتاج الآسيوي والاقطاع القيادي ونمط الانتاج العتيق والعقاقة ... إلخ(*) .

وملخص ذلك هو فقدان للسمة للهوية وللخصوصية التي ستظهر في شكل صدمة مع الغزو الفرنسي .

1-2 الفرنسيون هنا مجتمع قديم ذاكرة مفككة :

إننا أمام موروث مقيم لا نملك قياسه يصل إلى اليوم ج G في كامل مرضه الشخصي والجماعي والتنظيمي ليستقبل عدد قليل من الجنود النازلين من سفن أطالت الوقوف على ساحل سيدي فرج وليحصل الهولائي نوع من التمدد في كل الاتجاهات وتصبح المدن والحاميات والزوايا الصوفية والقبائل الحرة المتحررة كمثّل مجسمات الرمال الصيفية تذوب في مجرى المد والجزر ، وهكذا ستقيم كل المشروع الفرنسي الاستعماري وكل المقاومة التي امتدت إلى بدايات القرن الماضي بشكل غريزي كاستجابة للقاء سرعان ما تخمد لتترك الجسد المتكيف مع مرضه قدرة مجابهة لمخاطر أكثر ، وقبول بمساوي أكبر .

إنه استعجال سوف نعود إليه في حينه عند الانتهاء من هذا الطرح الذي نستعين فيه بالأدلة الحاضرة والماضية لإعادة انتاج فهم لما سميناه المجتمع الجزائري محدداته وخصائصه مع مجيء طلائع الجيش الفرنسي بدا المجتمع الجديد يتحدد في الاندماج القسري في بنية النظام الرأسمالي العالمي ، وإن كانت المرحلة الأولى مرحلة عسكرية خالصة تمتد إلى حدود 1880 وهو ضرورة تغلغل لتهيئة الشروط اللازمة لبداية اشتغال الآليات القانونية وإرساء

* - مصطلحات كثيرا ما يستعملها المهتمون بالشأن الاجتماعي الجزائري في صورة مسشرقين وعلماء اجتماع غربيين وباحثين جزائريين أمثال بورديو ، فالنسي ، غاليسو ، جاك براك ، جغلول ، حربي ... إلخ.

القواعد الأولى للنظام الاستيطاني ثم تأتي فترة أخرى تمتد إلى غاية 1930 لتثبيت وتدعيم النظام الاقتصادي والسياسي والاستطاني .

أما الفترة الممتدة خصوصا من بدايات الحرب العالمية الثانية إلى 1962 فهي مرحلة نضوج الوعي بالذات الجزائرية وبخصوصية واستقلالية هذا المجتمع بإعادة إحياء الفعل الثوري والذاكرة المفقودة في ما نسميه الهبة الوطنية التي ستخلق جزائر اليوم بشكلها القانوني والثقافي والإجتماعي والرمزي الذي سيعطي خصوصية لما نسميه فيما بعد الإنسان الجزائري والمواطن الجزائري والشخصية الجزائرية .

1-2-1 المرحلة العسكرية " الصدمة وردات الفعل المتأخر " :

سوف أترك لنفسي حق استعمال لفظ صدمة للتعبير عن وضع أهالي غير مباشرين ومتفرجين على شرعية سلطة ناقصة ومذمومة ولكن غير محروضة على الشعور الجمعي في حدوده المقدسة والمحرمة وكذلك مذهولين أمام سرعة انهيار هذه السلطة وأعوانها وسذاجتها كذلك .

هؤلاء المصدومون أنفسهم آمنوا أن الأنزال الفرنسي سينسحب بعد 06 أشهر . " عندما يشرع المرشال دوبرومون في الانسحاب سيسلم السلطة إلى الأعيان من أمثال خوجة وأسطنبولي وبوخربة وبوقندورة الذين رفضوا الأنزال ولكنهم تعاونوا مع المحتل لتسريع انتقال الحكم إليهم " (1) .

الصدمة لم تطل هؤلاء وإنما لم يفق منها قطر كامل إلا بعد مرور ما يقارب القرن من الاحتلال الذي استدعي في يوم أغر من جويلية احتفال المعمرين ببسط سلطتهم وبحزن

1- عبد الوهاب بن خليف : تاريخ الحركة الوطنية دار طلائية الجزائرية من ص 48 إلى ص 50.

مؤسس جمعية العلماء المسلمين في قصيدته " يانشأ أنت رجاؤنا وبك الصباح قد إقترب " (*) التي تمثل بذور الوعي بالذات الوطنية المتذكّرة لأصلها والمتجددة مع واقعها وإمكانياتها .

لقد مرت المقاومة والاستعمار بزمان ومساحة وكمية طويلة وكبيرة ودماء كثيرة ، بداية بالزحف في كل الاتجاهات الغربية والشرقية والجنوبية وثانيا بإستصدار قوانين 1851-1848-1863-1873-1887-1897.

وهي تعسفية استثنائية متعلقة بطرق نزع الملكية للأرضي الخصبة في الشمال وأراضي العرش ثم البور ثم القبائل الثائرة وحتى أراضي المرور والمتركة للراحة وهي آليات قانونية لتفكيك البيئة الاقتصادية في صورة ملكية قبلية جماعية واستئثارها لأفواج من المعمرين القادمين من أوروبا وإلى جانب القتل والنفي والإبادة الجماعية .

لم يتوانى الفرنسيين الاستيطاني إلى استعمال الحيلة بإسم الدين يعلق ماركس " المذهب الشائع وسط المسلمين الذي يقر بأحقية الإمام الحاكم في أن يعلن اراضي الأهالي هي وقف قومي ...إن لويس فليب كحاكم بعد الامام في أن يعلن اراضي الأهالي هي وقف قومي إن لويس فليب كحاكم بعد الإمام في صورة الدايات المقهورين قد أعتصب ليس فقط الملكية العامة ، بل كل الأراضي المفلوحة بما في ذلك المراعي العامة الغابات والأراضي البور" (1).

في رسالة من الجنرال بيرتوزان لوزير دفاعه بتاريخ : 1831/10/29 "عندما جئت لهذه الشواطئ نصف المتمدنة فكرت في أن واجبي أن أشرف إسم فرنسا وحكومة الملك ... وكم من مرة تملكني الخجل من رؤيتي للأخلاق الفرنسية تتدهور في حضور العالم المتمدن الذي

* - قصيدة يحفظها الجزائريون عن ظاهر قلب لأنها واحدة من المحفوظات الإجبارية في المدرسة الجزائرية اليوم .

1- نورالدين زمام : مرجع سابق ، ص48.

يراقبنا من خلال قناصل دوله ، وحتى أمام هؤلاء الأفارقة الذين نحتقرهم والذين يتمتعون بروح رفيعة لقد كتبت لكم إننا لم نأت هنا الا لنهب الثروات العمومية والخاصة⁽¹⁾

لقد تم تقتيل أولاد رياح في جبال الظهرة شرق مستغانم الفارين إلى المغارة من جنود "العقيد جان جاك بيليسي" إلا أن هذا الأخير أمر بإشعال النار في كل منافذ المغارة حتى مات بإختناق ألف شخص فيهم النساء والأطفال منفذا الذي رقى لدرجة سفير في بريطانيا عين حاكم عام للجزائر سنة 1861 حتى 1864 . وبرر فعله مصرحاً "إن فعلا مثل هذا ينتمي للحرب" ومثله فعل "بيجو" وسانتارنو ، والفونس دي لامارتين الشاعر الفرنسي العظيم ودي موتطانيك وموريس هيريدسون الأخير الذي يضع 10 فرنكات كقيمة لكل زوج أذان عربية ، أما النساء فبعضهن يبقين رهائن وهن الصيد المفضل ، وبعضهن يستبدل بالأحصنة والبعض الآخر يباع بالمزايمة مثل الحيوانات⁽²⁾ .

إن هذه أمثلة موثقة وما خفي كان أعظم من قبل توجه مدفوع بقوى مبررة سياسيا بقيادة شعب الجزائر المتخلف نحو الأحسن بما أنه متوحش وجاهل ، وغير مؤهل لتجسيد قيم الديمقراطية ودولة القانون ومن الناحية الاجتماعية فهو مبرر بإدخال التحضر المدينة التي تنعم بهما أوروبا إلى الشعوب المغلوبة بثقافتها التقليدية المستبدة ، ومن الناحية الاقتصادية فالتبرير مرفوع برغبة في تطوير الآلة الإنتاجية للجزائر وإخراجها من التخلف الاقتصادي والأساليب القديمة ولا ننسى بالطبع نشر المسيحية التي هي تبشير للخلاص وإحياء لروح الصليبية وحملاتها والتي قالها صراحة المرشال دوبرمون لجنوده حين فتح العاصمة الجزائرية "لقد جددتم عهد الصليبيين"⁽³⁾.

1-علي محمد الصلابي : كفاح الشعب الجزائري ط1، 2015، دار العزة والكرامة ، وهران ، الجزائر ، ص 289.

2- نفس المرجع ، ص 290 ، 291 ، 192.

3-عبد الوهاب بن خليف : مرجع سابق ، ص41.

إن الصدمة احتاجت إلى وقت طويل من المقاومة وإعادة انتاج الذات المنسية بفعل التسليم الطواعي لأولئك المختفين وراء رداء الدين والنسب الشريف ، بداية من مقاومة بومزراق في مرتفعات الشفة ومرور بتجيش قبائل الزواوة في فصيل الزواف ثم سيدي السعدي وابن زعموم وابراهيم بك في عنابة ثم عبد القادر بن محي الدين الذي بوع ونظم جيشا من سائل القبائل الغربية وأقام شبه حكومة مركزية قسم البلاد إلى ثماني ولايات وعين بها موظفين واستحدث مناصب وأقام مجلس للشورى وسلطة قضائية وضرب لنفسه النقوذ ودبلوماسية واسس لصناعة حربية واقتصاد تجاري وخدمي ووضع أسس الدولة في مستوياتها الثقافية والاجتماعية والصحية والتربوية وأمضى مع المستعمرين عدد من المعاهدات انتهت كلها إلى معاهدة الاستسلام .

وفي الأثناء ذلك كان باي أحمد في جبال الأوراس يكافح للإتقاذ شرف السلطان ، كما دكت الجيوش الفرنسية معاقل الزعاطشة في نواحي طولقة بعد تمردهم الذي لم يجد الدعم فهدموا على رؤوس النساء والأطفال بيوت وأزقة فرفارة وحملوا رؤوس الثوار إلى فرنسا ، ثم ثورة بوبغلة ولالة نسومر فاطمة ، والشريف محمد بن عبد الله والنمامشة والصبايحية والصادق بلحاج وبوعمامة أولاد سيدي الشيخ وبوشوشة والشيخ المقراني والحداد ومقاومة التوارق بين 1877 إلى 1912 إلى انتفاضة الأولى في حدود سنة 1916 بقيادة أعمر أوموسى بعرش أولاد سلطان .

وكل واحدة من هذه الثورات لها قصتها وأبطالها ومنطقها مع جغرافيتها وزمنها وتطورات التوسع الاستيطاني الفرنسي فإذا كانت ثورة الأوراس الأولى انتفاضة على حكام محليين وأعوان موالين لفرنسا في منطقة جغرافية صغيرة جداً وهي مشابهة لانتفاضة واحة العمري فإن الإنتفاضة الثانية عام 1916 هي ضد قانون التجنيد وشرارتها المجاهد عمرو موسى الذي هاجم الدرك وحرر ما يفوق عشرين مجنّداً التحقوا به لمدة كخارجيين عن القانون ، وهو مثال يمكن تعميمه أكثر على التراب الوطني .

1-2-2 مرحلة التفكير المنظم والوعي بالذات الوطنية

وفي أثناء هذا التقتيل وهذه المقاومة كانت الآلة الاستعمارية بمنطقها الإستطاني تفكك بكل قواها القانونية والإقتصادية البنية الاجتماعية الملتفة حول القبيلة والجماعة والدين والشرف " وفي الحقيقة إن استراتيجية الجيش الفرنسي في الجزائر كانت تقوم منذ البداية على تحطيم النظام وقوانين العمل الجزائرية في كل منطقة يتم احتلالها وذلك بقصد تكسير العلاقات العائلية وإقامة نظام جديد يحل محل النظام المألوف عند الجزائريين⁽¹⁾ .

وكما أن فلسفة فرنسا تتوقف على تحويل الجزائريين من مالكين إلى أجراء فقد استمرت سيرورة تفكيك النسيج الاجتماعي لينجم عنها ولأول مرة في تاريخ الجزائر - الفرد - Lindividu - مستلبا من الناحية الاقتصادية ومجردا من الطابع الاجتماعي ، يعيش حالة أنوميا ويظهر موازاة مع ذلك التقسيم للأرضي الجماعية التي كان يصونها مبدأ جماعية الأرض المحقق للتوازن الاقتصادي ، بمبدأ جديد يسمى اقتصاد الجوع أو اقتصاد والكفاف⁽²⁾.

كما أن نوعية الضرائب الجديدة المفروضة ليس بقيمتها ولكن بنوعها النقدي "Monetaire" الذي سيسهل دخول المعاملات الربوية والاضطرار للهجرة للعمل المأجور سواء في المدينة أو على التراب الفرنسي نفسه سواء فيما يعرف منها بالزراعة التجارية الخاضعة للسوق العالمي في صورة الكروم التي غزت تقريبا الشمال التلي بمساحة وصلت إلى 110 ألف هكتار سنة 1890 ما أنجر عنه نشوء مدن بتمامها على ما يسميه شارل أجبران " براميل الخمر" وموازاة مع هذا أقيمت ما يسمى بالصناعة التجارية التي تعتمد على الاستخراج

1-علي الصلابي : مرجع سابق، من ص622 إلى ص623.

2- نورالدين زمام : مرجع سابق، ص 55 إلى 58.

والاستغلال ما يعنى القضاء على الصناعات التقليدية التي كانت تطعم 50 ألف عائلة في الجزائر⁽¹⁾.

ما زاد من البؤس والفقر الذي يفتت أكثر وأكثر العشيرة ثم العائلات ثم الأفراد الذين يستكشفون أن اعتمادهم لن يجدي في الاستمرار بمعزل عن جهاز أكبر من الجميع هو الدولة ليعيد تقيمه لعمليات المقاومة أو الاندماج التي لن تعتمد هذه المرة على الانتماء القبلي أو الطريقة الصوفية وإنما لما يسمى بالانتماء الطوعي للجمعية أو النقابة أو الحزب سوف يعيد تقيم علاقات أخرى حول قوة العمل وساعات العمل والنقل والصحة والتعليم ويبدأ عمل التوعية في إطارها الجديد الحومة المدينة والفئة والطبقة بعيداً عن التنظيم الاجتماعي القديم ولكن بإعادة انتاج وتذكير لخصوصيات الشخصية الجزائرية في إطارها البربري العربي الإسلامي الذي سيظهر لي أدبيات الحركة السياسية أو ما يعرف فيما بعد المقاومة السياسية التي ستبدأ من الأرض الفرنسية نفسها حيث تكتشف الطبقة نفسها في إطار ثقافي مغربي .

وكان الجهد الاستيطاني الفرنسي المدفوع بالقوة الرأسمالية الربحية والأطماع المصاحبة له في شكلها المباشر أو غير المباشر إضافة إلى المخططات الغربية في استراتيجيتها الأكبر من المضمون الاستعماري نفسه ، سوف تتقلب مغذية نضوج جديد لوعي جديد سيعمل في إطار هذا التأسيس نفسه مستغلا ما أتيح له من إمكانات الفهم والنشاط والتجديد ، بداية من الهجرة التي وصلت إلى رقم 65521 بعد صدور قانون 15 جويلية 1914 ونجاح الثورة البلشوفية، وتأسيس الجامعة الإسلامية بما فيها من أفكار الكواكبي وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وانفتاح المثابر الصحفية وتكنولوجيا الاتصال ، حيث ظهرت أسماء صحف كالمغرب والمصباح ، المنتقد ، والأمة ، والبصائر التي دارت منابرها حول محاور .

1- نورالدين زمام : مرجع سابق، من ص 52 إلى ص 54.

- المسارات في التمثيل وفي الضرائب والفوائد .
- التأكيد على الانتماء الثقافي العربي الاسلامي .
- مناهضة التجنيس والتجنيد الإجباري .
- مراجعة قوانين الأهالي بما في ذلك منح صفة الموطنة .
- احترام العادات والتقاليد .

وإن كانت في البداية مقصورة على الموالين والاستقرائية من أمثال الأمير خالد وابن جلول وبوضرية ، وفرحات عباس والدكتور مرسلي .

فإنها سرعان ما تتحول إلى وعي طبقي وإحياء للهوية والانتماء الذي سيتمظهر في ما يسمى بحركة الاستقلال الوطني الذي يبرز لأول مرة مصطلح الوطنيون الاستقلاليون حيث نواته في نجم شمال إفريقيا وامتداد في حزب الشعب ، وانفجاره سيكون في جبهة التحرير وجيش التحرير .

ولما كان بعيداً عن مطلبنا الإغراق أكثر في تتبع خلفيات وحيثيات نضوج هذا الوعي إلى الحالة الثورية المبهرة ليس لنا فقط كجزائريين ولكن حتى للفرنسيين أنفسهم وباقي منظري أطروحات التخلف والتقدم والتقليدية والحداثة وكان ما يعيننا هو الشكل النهائي الذي سيعتمد في إخراج النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي ستتشكل فيه البنية الأسرية بالتغيرات الوظيفية اللازمة لإحداث التكيف مع حالات التحول هذه التي تتشكل في إطار وطني مستقل ولكن ضمن مؤثرات عالمية وقوى اقليمية وأيديولوجية عسكرية واقتصادية لها مفاعيلها وتأثيرها المباشر أو غير المباشر في إنجاح وإفشال هذا الوعي الذي يبدو أنه وصل في نهاية الخمسينيات إلى قمته بالنضال البطولي سواء كان للأفراد أو الفئيات أو في مجمل الفكرة وأصالتها في حد ذاتها .

1-2-3 مرحلة النضال الوطني والمجتمع الثوري أمام تحدياته

إن اجتماع الستة التاريخيين " بن مهدي وبن بولعيد ، وخضير وكريم ، وبوضياف يوم 25 جويلية 1954 لن يكون أبداً بداية أو نهاية عملية استرجاع الوعي وتسريع عملية الجزارة التي ستتلور في مشاعر وغضب وتضحية جماعية وحالمة بطموحات مستخلصة من ذلك الماضي الكثير الغير منسجم مع واقع الحال الوطني والدولي .

وتبرز في إرادة تسيير جماعي عادل وديمقراطي وقومي في إطار الإنكار المستمر للذات لتجسيد مبادئ تتمحور حول العدالة الاجتماعية والهوية الوطنية في إطارها الأمازيغي العربي الإسلامي والاستقلال السياسي والاقتصادي الثقافي الذي يتيح القدرة على اتخاذ القرار وإعادة البناء والتخطيط الاستراتيجي وطبعاً هذا الطموح لم يكن ليتجرد أكثر من ذلك لأن الواقع لازال يحمل متناقضاته بداية من الإدارة الفرنسية وأعوانها المباشرين أو غير المباشرين ومعوقات التقدم الثوري التي أبانت وفاء الأطروحاتها بسواء الاندماجية أو الاستقلالية الملتفة حول شخصية الزعيم أو الدعوية التي تجنبت الفعل العسكري كواقع مخالف للتنظير أو للجهل والأمية الجماعية التي لم تتخذ قرارها وتحتاج إلى محركات أحيانا عنيفة لإدماجها في العمل الوطني أو ضمان حيادها ، حتى لا تعرقه أكثر بفعل التشبث الفرنسي الذي أفاق من أزمته الاقتصادية والسياسية بعد اكتشاف البترول ، وبروز أهمية التمسك بالجزائر ليس فقط القانونية ولكن لإستراتيجيات الرأسمالية العالمية نفسها التي ستعيد إنتاج مشروعها في إحداث ما يسمى بالعشرية السوداء وخارطة الفوضى الخلاقة التي بدأت بالربيع العربي وتستمر بشتاء والجماعات المتطرفة ذات التسميات المتعددة والأهداف الغامضة للمحليين والدراسين باختلاف تخصصاتهم "وفي الوقت الذي لاح فيه الأمل أمام هذا النظام بعد اكتشاف النفط التجاوز أزماته والحد من ركوده وإنهاء مسلسل الفشل الذي منيت به السياسات الإصلاحية في هذا الوقت اندلعت حرب التحرير مما دفع بالاستعمار على الصعيد العسكري بمواجهة

الضربات المتصاعدة وعلى المستوى الاجتماعي بتوفير أجواء الاستغلال للموارد الجديدة ومنها مشروع قسنطينة .

وعلى المستوى الاقتصادي النهوض بالريف وتحديث القطاع التقليدي ودمجه في العصري وإمتصاص البطالة الحضرية ، حيث كان حجم الاعتمادات 16 % لهذا الهدف من الميزانية الكلية⁽¹⁾.

ولقد كانت التجربة مع المستعمر كبيرة ومتنوعة بشكل المقاومات والتضحيات وبشكل النضال السياسي بألوانه الاندماجية والإصلاحية والاستقلالية التحررية ، وبخيبات الحرب لأجله والقهر والظلم المتعمد الذي وصل إلى ذروته في أحداث 08 ماي 1945 ورغم أن الخيبة وصلت إلى حد الإنكسار بالنتيجة التي مفادها " لا وجود لوطن اسمه الجزائر " كما جاء على لسان الراحل عباس فرحات ، لكن لم يتخلى الجزائريون في أية لحظة عن نضالهم وعن اسلامهم رغم ظهور الحزب الشيوعي⁽²⁾.

لقد كانت سنوات الحرب طويلة ومريرة وحلى بالأحداث من لحظة بدأ العمليات إلى تقسيم الولايات إلى مفاوضات إفيان إلى إعلان وقف إطلاق النار إلى صعوبات المرحلة الانتقالية إلى لحظة الاستقلال بتقرير المصير وفي كل ذلك كان جيش التحرير وجبهة التحرير جسم واحد في ذهن الشعب والثوار انفسهم لأن السياسي هو كذلك عسكري لأنهم لم يأتوا من أعلى وإنما من تلك التجربة النضالية من خلال مشاركتهم في العمل السياسي وكذلك من خلال إستفادتهم من تواجدهم في الجيش الفرنسي نفسه وفي المدارس الفرنسية وفي الكتائب جمعية العلماء ، ومن جبال وأسواق ومقاهي عموم الشعب الجزائري .

1- نورالدين زمام : مرجع سابق، من ص 56 إلى ص 58.

2- خالد عمر بن ققة : المؤسسة العسكرية الجزائرية والشرعية ، مؤسسة الشروق ، 2016 ، ص 176 إلى ص 177.

إن مقولة بن مهدي التي يحفظها أبنائنا في مدارسهم اليوم هي ملخص فلسفة ونفسية وطموح رواد الثورة ومقرريها مختصرة في الكلمات " القوا بالثورة إلى الشارع سيلتقطها الشعب " (*).

إن CRUA (***) الذي وصفه الهرماسي المغربي " تمرد عسكري لتجاوز الانقسامات الداخلية للنخب السياسية" (1).

ليس في ضمنا إلا محصلة وعي الجزائري بنفسه بعيداً عن الاندماج والاصلاح والترتيب والزعامات والتتظير النخبوي بأطروحات اليسار واليمين.

إنها ملخص نفسي فكري ، إرادي ، وعقادي . " لتخلص من الإستعمار ثم ننظر كيف نغلق دولتنا " في جهد شعبي لا ينفصل عنه السياسي والعسكري ، لا المقيم على التراب الوطني ولا المهاجر في شكل داخل وخارج ، لن نغامر في طوباوية أكثر بالقول إن الشعب كله إحتضن الثورة وإنما أرغم في كثير من الحالات على الوقوف ضد تخاذله ، ولن نقول أن النخب الأخرى المتخلفة قد اندمجت في جبهة وجيش التحرير ، إنما تركزت في الغالب تحاشيا للنخب الشعبي والأهمية اللحظة التاريخية التي ستقيم في تسارع لا يتوقف كل مسار مؤسس التيار الاستقلالي في صورة مصالي الحاج كخائن ، ويعيد عباس فرحات تمرّكه ووعيه كذلك ليرتب أكثر من صديق إنه أول رئيس للحكومة الجزائرية المؤقتة .

إن سبع سنوات تلك هي اختصار لإعادة ولادة هذا المجتمع بإعادة لذاكرته ولكن لتقييم جديد ومشروع جديد وتصحيحات جديدة حقا إن الثورة عاشت أكثر في الأرياف وفي الداخل ولكنها كذلك لم تستغني عن مدنها في معارك مذلة للعدو وعن الخارج في حركات أبهرت العالم في

* - مقولة موجودة في المقررات المدرسية والكتب التاريخية والتربوية وهي بال تكرار محفوظة كالنشيد الوطني.

** - مختصر اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

1- نورالدين زمام : مرجع سابق، ص 70.

شتى البقاع وتحديداً في العاصمة الفرنسية قلب النظام (*)، إننا أمام حركة متنوعة مبدعة نشطة والأكثر من ذلك واعية تنبذ الخيانة بكل أشكالها تمجيد التضحية تعترف بالصديق لا تفرق بين الجهات والأجناس والأعمار إن سبع سنوات تلك هي ملحمة وعلى النخب أن تعي ذلك .

لقد حفظ المجاهدين ظاهراً عن قلب مقولات بقوة القرآن مثل " أن تسأل عن اسم رفيقك في النضال عيب وأن تساله عن أصله حرام" ومثل " خيانة أن تطلب المسؤولية وخيانة أن ترفضها" . كما أن قوافل المجاهدات والشهيدات في الجبال والكهوف والأسماء التي زحرت بها ذاكرة الثورة لم تقيم بقدرها رغم أنها كانت ومازالت عضما غصا في حلق المستعمر وأصحاب الدعاوي المتطرفة والأصولية الدينية ، إنها ملحمة نعتز بها (**).

سبع سنوات وما يقارب النصف سنة قبل إعلان وقف إطلاق النار واستفتاء تقرير المصير الذي أرغم فرنسا الإستطانية على مغادرة التراب الجزائري وإعلان استقلال الدولة الجزائرية التي ستتحول بفخر واعتزاز إلى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في حركة انقلاب كبرى على تلك اللحظة المفرغة التي داخل فيها عساكر المرشال دوبرمون من بوابة سيدي فرج وتلك اللحظة التي عجز فيها عباس فرحات عن إدراك وجود الأمة الجزائرية بشكل ملتحم حول اسم الجزائر بشعار "جيش الشعب" و "من الشعب وإلى الشعب" وحول رمز العلم الوطني الذي سيصبح بالوانه ورسمه مقدسا وملهم للتضحيات والشهداء ومقترن بدمائهم التي تمركزت حول رمزية الرقم مليون ونصف مليون وسبع سنوات. وأول نوفمبر و05 جويلية وأسماء تبعث في الجزائريين بعد الاستقلال مشاعر الإنتماء والقدسية مثل بن بولعيد

* - معركة الجزائر ، وإضراب 8 أيام ، وحركت 17 أكتوبر ، وشبكات التسليح ، فريق جبهة التحرير .

** - الكلمات هذه وكثير من القصص هي من محصلات الكلام والتذكر في بيوتنا وجلساتنا نحن

الجزائريين .

وعميروش وبن مهدي وعلي لبونت ... وغيرهم كثير من الأسماء تعلو الشوارع والمؤسسات المرافق العامة.

إنها لحظة الاستقلال لحظة امتلاك الذات الجزائرية بعودتها وفي شكلها الجديد الذي يستذكر بإعتزاز مقولة ابن خلدون وصفات البربري وبطولات الأسلاف كلهم ماسينسا وبوغرطة والكاھنة ، وطارق بن زياد ، وعبد القادر ، وبوعامة وفاطمة مسومر وعمروموسى ، وبن بولعيد وجميلة بوحيرد ، وزينة مسيكة دون تميز ولا ترميز إنها لحظة الإستقلال .

1-2-4 مرحلة البناء وإعادة الهوية :

لم تكن لحظة الاستقلال نهاية إنها فقط البداية وكل ما قيل فيها من فرح وانتقام وفوضى واستغلال هو كذلك ويجب أن يكون كذلك ، قال "أحد المجاهدين المسجونين الذين اطلق سراحهم في جوان 1962 وبعد أن وضعتني الشاحنة العسكرية في المدينة التي تبعد عن دوارنا مسافة 20 كلم لم أصدق وبقيت بين الحلم والجنون مدة ثلاثة أيام لا أعرف هل أنا متوجه إلى الشمال أو الجنوب هل هو ليل أو نهار كل شيء كان مختلف وصديق وحنون زرقاء السماء زقزقة العصافير ، رائحة الأشجار صوت الرياح كل شيء أحسه ملكي أنام متى أردت أستيقظ متى شئت لم أحس بالجوع لأنني نسيت أن لي بطن وجسم كنت مثل الروح لم تسترجع انتمائها إلا بصرخات الأهل عندما رؤوني" (*).

لنقل أنه عرس كبير ولكن للأسف ليس في كل الأرجاء وليس في كل البيوت وليس في كل النفوس ، "بعد فشل سياسة الإستيطان ، وعدم نجاح خطة قسنطينة اتخذ الاستعمار أسلوبا جديداً عشية رحيله ليتسنى له الاستمرار" ⁽¹⁾. فكلما هدفت اتفاقيات إفيان على حفظ ماء وجه فرنسا فإنها كذلك حاولت أن تبقى على هيمنتها على السوق والإقتصاد وحتى التوجه

* - القصة أعادها عليا والدي المجاهد الصديق قبض عليه سنة 1959 وحرر في جوان 1962 ، أكثر من مرة ويبدو أنني استغرقت وقت طويل حتى فهمتها.

1- نورالدين زمام : مرجع سابق، ص 163.

السياسي لأجهزة الحكم بإعادة توجيههم بعيداً عن النهج الاشتراكي ، لقد كان وضع الصحراء وبترونها وبعض القواعد العسكرية وما يسمى بالأقدام السواء والمتعاونين معها والذين اعتبرتهم وثيقة الإتفاق أقلية ذات امتياز . لها بعد ثلاث سنوات أن تختار جنسيتها النهائية⁽¹⁾.

هذا مع استمرار الدعم الفني والثقافي الفرنسي بإستمرار شروط البقاء العسكري والمصالح الاقتصادية .

لقد كانت وثيقة طرابلس كذلك نوع من الانتصار الإيديولوجي على الأفكار الرأسمالية الاستعمارية وكان ميثاق 1964 بمثابة الوثيقة الوطنية الكاملة التي تمثل إشكالية التنمية الوطنية وإستراتيجية شاملة للأسراع في ذلك بشكل موجه ومحدد ومراقب وهي في مجملها وجوب تدخل الدولة لقيادة عملية التنمية ، إنه الخيار الاشتراكي الذي صاغته النخب المتحالفة في الغالب مع القوة العسكرية بعيداً عن القوى السياسية التي خفت صوتها بعد أزمة 1963 وبعد تصحيحات 1965 .

إن ميثاق 1976 سيكرس هذا التوجيه الاستراتيجي الذي يؤجل دون إلغاء بعض مطالب ما يسمى بالمعارضة إلى حين استكمال البناء الوطني في شكل الثورات ذات الأولوية الملحة بداية من معالجة الجروح ولم شمل الأيتام والأرامل وإعادة إسكان المهجرين وإطعام النازحين وحماية الحدود والاستمرار ولو بمساعدة أصدقاء الثورة في صيغتها المناهضة للاستعمار وللإمبريالية والرأسمالية لقد عبرت الجزائر بمجتمع مفعم بالتجربة وبمطالب يسيرة وبروح تسامح وبإستعداد ملائم للصبر بعيداً عن الظلم والاحتقار والترهيب والتقتيل ودون الخوض في مسألة الشرعية والأسبقية والأحقية والمعارضة والمولات التي وجدت لها مساحات عبر أجهزة الدولة نفسها فإن جهاز السلطة حفظ كرامة اللحظة ودون النظر خلفه وبقوة وصفه

1- عبد الوهاب بن خليفة : مرجع سابق ، ص 229.

بالديكتاتورية نجح في التحدي الأساسي وحدة التراب والهوية الوطنية ، والاستقلال السياسي في إطار اجتماعي اشتراكي ضم إليه كل الفئات حول الحزب الحاكم ومجلس الثوري يمارس أسبقية العسكري على السياسي دون تميز أو احتقار وإن كان الوعي في لحظة لم يمنع رغبات الاستغلال والتملك والإزاحة التي اختصرت في التسمية التهكمية أن ذلك "برجوازية الـ 404" (*).

ويبدو أن التصحيح الثوري هو إعادة صياغة التوجه في شكله المؤمم بشعارات "الأرض لمن يخدمها" "والتعليم المجاني" والمصالح الضخمة ذات بعد الأسبقية ، ولكن في عمقها هي إعادة بناء وإنتاج لنموذج التنمية المركزية وبكل جذوره النظرية خاصة في التحليل الماركسي حين يحي قطاع التصنيع لنشر التقدم التقني في النسيج الاجتماعي ، ومن ثم جر باقي القطاعات نحو تحقيق التنمية والتقدم ، بتأثيره على باقي القطاعات الراكدة وكذلك الناشئة والجديدة في شكل أقطاب تنمية أو نمو كذلك . فهي إذا تلعب دور الجاذب ودور المحرك ودور القاطرة التي تحرك كل عملية النمو والإزدهار إنه نموذج "الصناعة المصنعة" (1) .

ولما كان القطاع العام شرطا لضمان درجة معقولة من السيطرة على توجهات التنمية ، وذلك في ظل ندرة الوسائل البديلة للتأثير الفعال في مجريات الأمور الاقتصادية ، وضعف تأثير السياسات النقدية والمالية فإن وجود قطاع عام كبير ومؤثر أمر ضروري للسيطرة على الموارد الاقتصادية الوطنية ، وامتلاك هذه السيطرة مطلب أساسي وضروري موضوعي للقضاء على التبعية والاستغلال الاقتصادي (2).

* - سيارة بيجو 404.

1- نورالدين زمام : مرجع سابق، من ص 116 إلى 118.

2- ضياء مجيد الموسوي : الخصوصية والتصحيحات الهيكلية ، د.م.ج ، 2001 ، ص 15.

وبدأت عملية تنظيم الصناعة بتأميم المشاريع الأجنبية سنة 1968 وإقامة شركات وطنية وفي سنة 1971 تم تأميم النفط والموارد البترولية والمناجم وإنشاء مجتمعات صناعية تحويلية وصناعية مدمجة لأهداف معلنة هي : استرداد الموارد الطبيعية واستغلالها .

وكذا التحرر من التبعية للخارج ودعم القطاع الزراعي بالمعدات وتزويد المعامل بالتجهيزات والأهم توفير فرص العمل لتحقيق الرقي الاجتماعي ، وكل هذا يندرج في سياسية شمولية عالمية للتقني بالتعاون الدولي على حساب المفهوم الامبريالي المعرقل لجهود الدول النامية في التطور⁽¹⁾.

لقد خطب بومدين يوم 19 جوان 1975 " في فترة قصيرة وزعت الأرض وأنشئت الأف التعاونيات وبرزت القرى الاشتراكية إلى الوجود لتكون إيذانا يخلق المجتمع الجديد المتساوي لكي لا يكون في الجزائر مجتمعان مجتمع المدن ومجتمع الأرياف ، هذه القرى هي قرار المستقبل"⁽²⁾.

لقد رفع عاليا شعار الأرض لمن يفلحها بصدور ميثاق الثورة الزراعية في 08 نوفمبر 1971 لإعادة توزيع عادل لوسائل الإنتاج وإدماجهم في مجهود التنمية وتحسين ظروف معيشتهم ومشاركتهم في اختيار شكل التنظيم الأكثر ملائمة لاحتياجاتهم⁽³⁾. وتحول المئات من آلاف من المعدومين والمجتهنين والجائعين في أعماق الجزائر صحراءها وجبلها وهضابها إلى التعاونيات والمستثمرات الفلاحية وإلى المركبات الصناعية بصفة ملاك ومسيرين لا أجراء يبيعون قوة عملهم لأصحاب رأس المال ووسائل الإنتاج لقد صاح بومدين

1- محمد العيد مطمر : هواري بومدين رجل القيادة الجماعية ، دار الهدى 2003 ، ص 75 إلى 80.

2- المرجع نفسه ص60.

3- المرجع نفسه ص58.

"إذا كان علينا أن نموت فقراء لنذهب إلى الجنة فليس ضروريا أن نذهب إليها جوعى" (*). خرجت للوجود ما عرف بالدواوين والأروقة وماركات صناعة جزائرية ما عرف بـ سوني المؤسسة الوطنية في كل أنواع المنتجات والخدمات والصناعات وتم الإسناد بما عرف بالثورة الثقافية لتأكيد الشخصية الوطنية بداية من محاربة الأمية إلى الإصلاح التربوي والجامعي والتكوين لغرض بسط الطابع الوطني والأساس الاشتراكي والخصائص الحضارية لمجتمعنا وترقية اللغة الوطنية كلغة أولى وأدوات أساسية للتواصل البيداغوجي وفي الفنون والعلوم والآداب وكل ذلك في إطار ما يسمى بديمقراطية التعليم الذي جعل أبناء الأرياف والبنات وكبار السن يدمجون في هذا المسعى الذي قيل عنه أنه أخرج الأفراد والعائلات من الظلمات إلى النور بمجموعة من الإصلاحات التي اكتملت بعملية جزارة خلقت في معظم أبناء الأجيال الجديدة اعتزاز مخالف ومغاير لما سميناه خيط الاتصال بماضينا المحدد للشخصيتنا المستلبة في أثناء التواجد التركي والفرنسي أنها مرحلة إعادة بناء الهوية الوطنية.

وبتحسن أسعار النفط ذاق الجزائريون حلاوة الموز وتنوع الموائد ومباهج أغاني الثورة المسلحة والمصنعة والمتقنة والمفلحة التي يحفظها الجميع على ظاهر قلب " خذ المفتاح يا فلاح " و " يا خدام " و "ياستاذي " ... وغيرها ولنقل بلغة الوظيفتين تتحول المطالب من الحاجات الأساسية بداية من الأمن والجوع إلى حاجات تكميلية نسميها إجمالاً تحسين المستوى المعيشي في نواحي السكن الأفضل وظروف العمل الأحسن والنقل المجاني المحسن ، والعلاج المجاني المتخصص والترفيه الثقافي والرياضي والتعليم المععمق وبنهاية السبعينيات رفع شعار " من أجل حياة أفضل " التي أطلقها مؤتمر الحزب الذي يبحث بمخطط الخماسي المكمل للمخططات السابقة في شكلها الثلاثي والرباعي والتي بحسب الجدول أدناه قد حققت بالزيادة أهدافها .

* - خطاب ألقاه في باتنة وهو لأول له في الجزائر بساحة سباق الخيل بعد دخول العقيد وجنوده من جهة تبسة أثناء الحكم الإنتقالي .

المخططات ونسبة إنجازها :

مخطط	مخطط		مخطط		مخطط	القطاعات
79- 1978	1977 -1974		1973-1970		69-1967	
الإنجاز	الإنجاز	الأهداف	الإنجاز	الأهداف	الإنجاز	
3259	8913	12005	4350	4140	1605	الزراعة
66864	63100	48000	20803	12400	4750	الصناعة
106759	93200	110210	36297	27740	9121	مجمّل القطاعات

H.Benissad ,La réforme économique en Algérie OP.Cit,P17 : المصدر

لقد كان برنامج مواجهة العوز (PAP) لتحسين ظروف العيش بأشكاله الواقعية بمثابة اقلاع آخر مهما قيل عنه أنه موجه لتغليب طرف على طرف في معادلة الصراع على السلطة أو لكسب ود الجماهير أو التوجه ليبرالي لم يستطيع المجاهرة بمعارضته للمسار القديم أو غير ذلك ، ففي ضننا أنه سمح للعائلات أن تتنفس وللمطالب أن ترتفع ليرفع بعدها مباشرة مطلب نسبة النمو الديمغرافي ومشكلة السكن ، وما عرف آن ذاك بالبطالة المقنعة .

ما يهمننا أن الجزائر والجزائري تحديداً قد تعرفا على هويتهما في إطار الوطني النضالي الذي ينهي في داخل الفئات عموماً روح المواطنة بعملية قبول وبناء العيش التي جعلت كثير من المغتربين يعودون إلى الوطن وكثير من القطاعات تنتعش لدرجة أنها تبدو في أيامنا هذه غريبة أن لم تكذب أصلاً مثل قطاع السياحة الذي كان متفوقاً على الجارتين المغربيتين والقوة الشرائية إضافة إلى قطاعات التربية والرياضية والثقافية عموماً بما فيها المسرح والسينما والانتشار الواسع للمراكز الثقافية .

الرئيس الشاذلي بن جديد(*) بعد أن استلم السلطة بعد وفاة بومدين يردد في كل مناسبة أنه ضد جماعة "نعم ولكن" ونحن هنا نقلبها على رأسها "لكن ومع ذلك نعم" لا برار بذور الإخفاق التي ستقود إلى ما يعرف بالمأساة الوطنية أو العشرية السوداء التي يصير البعض على إرجاعها إلى حوادث معينة أو إلى أسماء محددة مثل شعار الجبهة الإسلامية "مسمار جحا لازم يتتحا" أو إصرار ما سمي حين ذاك بالاستتصاليين على تحميل الـ FIS وقيادته مسؤولية الإنزلاقات .

إن أهمية الأحداث سوف ترغما على القبول بالمغامرة لتتبع هذه الشخصية التي يتشكل فيها الفرد والأسرة الجزائرية ومن ثمة المجتمع الموصوف بالجزائري ، فبعد أن استرجع قواه الروحية والذاكرة التي تحي فيه عادات وتقاليد الأسلاف في صورة إعتراز واستعداد للتضحية والرضى بالقليل ، وتمجيد الصداقة والوفاء واحتقار وذم الخيانة والاستسلام(**)

فبعد أن صوت الشعب بنسبة 91.75 % ما يعني 7074904 صوت من أصل 7708954 من المصوتين على دستور نوفمبر 1976 التي يأذن بإستكمال بناء المؤسسات السياسية والديمقراطية في إطار شرعية جماعية غير مخدوش فيها ها هو نفسه وبعد أقل من 16 سنة وبداية من 1988/10/05 يهجم شباب على كل مؤسسات رمز السلطة خاصة محافظات وقسمات جبهة التحرير تحت شعار "لا قانون ولا دستور"

إن مظاهر الإستياء التي غذتها الصعوبات المالية التي أنتجتها الارتباط الكلي بالريع البترولي وهبوط أسعار البترول بداية من أزمة 1986 إلى نهاية التسعينيات غذتها كذلك

* - المرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية بعد وفاة بومدين وهو عسكري مجاهد قاد الجزائر إلى غاية استقالته في أحداث ما يسمى إضراب الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS .

** - يحكى أن المصريون أندھشو من قوة وعزيمة الجيش المحارب في الجبهة العربية 1973 وأنه اندفع غاضبا شاتما ، بعد وقف إطلاق النار دون وضوح النصر ، كما أني ناقشت كثيرين لا يستصغرون موقف الأمير حيث سلم للمعمر ، بينما يمجدون موقف العزاويين ، وصادم حسين وحزب الله سنوات الحصار ، والحرب العراقية ، وعدوان إسرائيل سنة 2006 .

مظاهر الاستقالة والسلبية وبل العدوانية للملكية العمومية بداية من أدوات ووسائل العمل والإنتاج ونهاية بوسائل النقل والتدريس والتسوق والتطبيب التي هي خدمة وموجهة للمواطن الذي كان معول الهدم الأول إضافة للعاملين والمسؤولين عليها ، إن هذا الاستياء قد تطور إلى مستوى ردي جدًا من العلاقة بين المواطن والنظام في صورة تنكيت مبرمج للرموز في صورة رئيس الجمهورية وقيادات الحزب كفاستدين أغبياء حمقى تافهين وكذلك لمكانة الوطن وصورة الجزائر في المخيال الفردي والجماعي التي تدهورت إلى درجة وصفها بالقبو والمزيلة(*) دون الحديث عن مظاهر الزوارق القاتلة ورموز الوطن المداسة ، بداية من تماثيل القادة والعلماء إلى العلم نفسه ، ما لذي حدث كيف حدث هل كان لبعض دولارات البراميل النفطية هذا الفعل حقا ؟

1-2-4- أ- المعارضة :

من خارج أجهزة الحكم كان يظهر أن الحزبين الاشتراكيين FSS و FRS اللذين يقودهما كل من أيت أحمد ومحمد بوضياف هما رأس عدم التوفيق لكننا سنكتشف أن هؤلاء أنفسهم من يقود الحكم في أصعب مراحل الدولة الجزائرية .

ويتضح كذلك أن المعارضة والصامته داخل جهاز الدولة في شكل تسلل متوافق ومسكوت عنه هو الذي يشغل بقوة أفضل سواء في جهاز الحزب خاصة أو باقي المؤسسات منها الإدارية التكنوقراطية وحتى الصناعية والثقافية ، وتمثلت في ضننا سواء في قوى الاستقلال المتريث مركزيين وتوافقين وإصلاحيين في شكل يساريين وعلماء ومتحشرين متشبعين

* - من النكت أن الرئيس الذي أمتحن بتسمية واحدة من أجزاء الهيكل العظمي لم يستطع وبعد وقت طويل من التفكير كتب أن حالته خطيرة ستعجل بموته وكذلك أن الجزائر تعرف لحظة سرقة ساعة اليد لحظة إخراجها من نافذة الطائرة. وكذلك رهان الفرنسي والجزائري حول حب الوطن قد إنتهاء بنتحار عدد كبير من الجزائريين الذين أكتشف من آخرهم أنه مقبل على الإنتحار حتى لا يحيا في هذا الوطن ... إلخ

بالتقافة الفرنسية نسميهم اضطراباً فرنكوفيلين^(*) وآخرون معربون مرتبطون بقوى عربية قومية مشرقية خصوصاً سيظهر تأثيرها لاحقاً على نوعية المناضلين الذين يستلمون قيادة الحزب خاصة وبعض المؤسسات التي ستسهل ما يسمى بالانفتاح الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية التي ستفكك القطاع العام والمركز.

1-2-4 ب- الأصولية الدينية :

مد متسلل عبر منافذ حساسة وغير مرآئية هي العقيدة نفسها تعبيداً وممارسة وفي أماكنها خاصة المسجد المغلق أصلاً على باقي أنواع المعارضة إلا على أصحاب المشروع لأخواني والجهادي فيما بعد ، إن تسلل هذا التيار الموجه مشرقياً وبقوى غير مرآية يتأكد يوماً بعد يوم خاصة بعد أحداث أفغانستان ومجاهديها والقاعدة وفروعها الجهادية المجيشة بتسميات مختلفة متفكة على التكفير والهجران لما هو خارج نطاق الجماعة التي تنقلص من الكل السني إلى ذات القائد للمجموعة نفسها سواء سميت بالجماعة المسلحة أو جيش الإسلام أو المرابطون أو دولة الخلافة .

إن هذا المد الذي كان مقبولا في مجتمعنا بما أنه لم يتناقض مع مطالبه الأولى وهي التفقه في الدين والتخلق بصفات السلف وإحياء لما نسي من أحكامه أو في مجموعة الأفكار المتعلقة بالغزو الثقافي الغربي والحرب الصليبية الخفية ، وأسلمة العلوم والمناهج التربوية ، ما جعل حتى المؤسسات الحكومية ذات التوجه الاشتراكي^(**).

* - في إحدى المدن الداخلية الصغيرة بالأوراس وبعد إعلان وقف إطلاق النار خرج إلى الشارع شيخ من المندمجين وأعوان فرنسا ، ينادي ويكي " حكمونا الرعيان حكمونا الرعيان " إلى أن لفظ أنفاسه في مفترق الطرق غيضاً وحزناً على ما فات وما هو آت .

** - لقد ظهر ذلك في ما سمي بملتقيات الفكر الإسلامي وفي تقلدهم لمسؤوليات وشرف التدريس والمحاضرات في الجامعة الجزائرية والمساجد الكبيرة خاصة وفي الدعاية لهم عبر قنوات الاتصال والإعلام.

لا تمنع في إدخال ذلك مع ما يلاقي من إعجاب واستحسان النخب المعربة والقابلة لإحياء العودة لحضن الأمة من بوابتي القومية والمد الأصولي الذي تلبس بلباس العلم والمعرفة واللسان الخطيب الذي هو قمة التمشيح في الذهن الجزائري وعلى هذا كان صوت كشك عبد الرحمان ومحمد الغزالي ويوسف القرضاوي (*) بديل لأصوات الفن والطرب في سيارات الأجرة وفي بيوت فئات تريد الخروج من الظلمات إلى النور باستغلال جهاز المسجل والكاسيت كرمز تقدم وأصالة أو حين تلقن فتاوي التحريم لأجهزة التصوير والفيديو والبرابول نفسه وأنا إذا نغامر في تعرية هذا الوضع لما يحمله من مخاطر في ظل التميع الثقافي فضلا عن جوانبيه الأمنية والتنظيمية فإنه يبقى كذلك مجرد تصور لنا عليه مؤشرات وأدلة نوردها قدر المستطاع ليس فقط في بذور الأزمة وسيرورة سنوات الدم والنار وإنما فيما هو حاصل في دول الجوار ودول المشرق كسوريا والعراق حيث أبانت الأحداث عن وجود مخطط قديم ينفذ بوسائل مباشرة وأخرى غير مباشرة للأسف تبين أن هؤلاء الأصوليون الإسلامويون هم أدواتها المباشرة التي هيئت ونفذت ما تحقق لها في دول خاصة ولكنها إن فشلت في مسعاها في القطر الجزائري اليوم فإنه لا من دليل ولا من ضمان عن بعد خطراً "التدعيش" لمجتمعنا وبلدنا.

لقد دلل الصحفي الفلسطيني مؤسس ومدير مؤسسة صحيفة القدس الصادرة بلندن عبد العاطي رضوان وهو المقرب من صانعي الربيع العربي الذي أنتج معه تنظيم الدولة الإسلامية المعروف إختصاراً بداعش " نعم الجزائر كانت هي البلد المستهدف بعد اسقاط النظام السوري وإن إفساح التراب الليبي للجماعات المتطرفة هو بمثابة قاعدة خلفية انشر الفوضى في هذا البلد"(**) كما أن المدعو المحامي جبار الذي يقدم في قنوات خليجية

* - الدكتور القرضاوي أخوني مصري الوحيد الذي لازال على قيد الحياة في دولة قطر حيث ظهر دوره في ما يسمى بالربيع العربي بارزا والدولة التي استضافته للعلم أنه تزوج من جزائرية هي الآن نائبة وأستاذة تستذكرنا بتقضاته عبر المنابر التي فتحت لها.

*** - الرجوع إلى موقع قناة RT الروسية لسنة 2016 لشهر سبتمبر.

كمتخصص ومحلل سياسي وخبير مع زيتوني وهو عسكري فار إلى لندن ويقدم كخبير استراتيجي " كان طوال سنوات الاستقرار الذي خلقه وضع قانون الوئام والسلم المدني والبحبوحة الاقتصادية يغلطان العموم بوجود صراع بين المؤسسة العسكرية والسياسية والالتهام الدائم بمناسبة ودونها لجهاز المخابرات الذي يصنع الرؤساء والمؤسسات مع تكذيب الواقع لذلك بعد إقالة كبار القادة العسكريين بما فيها حل جهاز المخابرات ، وإعادة هيكلته وانسجام النشاط العسكري مع التوجهات السياسية وقوانين حماية البلد"(*) وهما اليوم مغيبان لنقل انتهى دور هنا بعد بواذر فشل وتراجع القوى الضامنة والداعمة في صورة الولايات المتحدة وانتصارات الجيشين العراقي والسوري وفشل الرهان المباشر .

إن ما يهمننا هو فهم حالة التدهور التي أصابت الجانب الأمني والاقتصادي ومن ثم الاجتماعي للجزائر في واحدة من الأسباب دون تحميل طرف العيش في لعبة المتفرج وإنما يفهم بذور الإخفاق الممهد لعودة حالة الشك ، والذهول التي بدأنا منها في الوضعية التي خلفها الأتراك ومنها دخل الفرنسي في جزائر الأمس دون مقاومة .

1-2-4-ج-الدولة المانحة :

هذا المصطلح ساستعمله إجرائيا لتبيان تصور المواطن للدولة في ظل عملية التنمية الشاملة التي شرعت فيها الدولة طوال سنوات الاستقلال وعلى اختلاف الفترات والسياسات وموائمة أو عدم مواءمة الظروف الاقتصادية والدولية والأمنية.

* - يمكن متابعة ذلك في مواقع الجزيرة القطرية والعربية السعودية في حصص ومداخلات واستشهادات إخبارية في الفترة بين 2008 - 2011 إلى 2015.

إن مرجعنا في هذا الاستعمال هو المرحوم بن بلة نفسه عندما أجاب على سؤال الصحفيين الفرنسيين " إن المواطن الجزائري مستهلك عدواني قبل كل شيء فهو ينتظر من الدولة أن تمنحه كل ما لم تعطه أياء الدولة الاستعمارية"⁽¹⁾.

يبدو أن هذا الخطأ الذي ارتكبه حول سر أو لنقل شتم للجزائري هو نفسه الحقيقة التي ستتجلى بعد تجارب غزو المدن وممتلكات المعمرين العقارية في شكل مساكن أو مزارع أو سيارات في عملية ملئ الفراغ حتى بالمناصب والمسؤوليات والتي كانت بمثابة غنيمة حرب مبررة في وقتها ، ولكن بإغراق السياسة الاجتماعية في تحمل أعباء المأساة الاستعمارية تضخم في حقائق الوظائف المقنعة ومنح الامتياز التي طالت أغلب فئات الشعب بداية من قدامى المحاربين الذين ضخم عددهم اعتراف بجبهات ومناطق بعينها لتبرير سياسة التوازن الجهوي والوحدة الوطنية من السكن إلى القروض إلى الصحة إلى التعليم الذي تحول من المجانية والإجبارية إلى إلزامية التمدرس والنجاح إلى سن متقدمة وما جعل بالمحصلة تطابق لصورة الدولة والمواطنة في عملية المنح والاستفادة ، بالمقولة "واش اعطاتني الدولة " "ماديت والو" التي تحولت في الخطاب السياسي إلى استثمار انتخابي في عملية وعود علنية أو خاصة باستعراض لنيم لعمليات الاستفادة والتوزيع التي تأخذ من البرامج الاخبارية زمن مرهق للمتابع إنها الدولة المانحة التي توجد به وتنتفي به أو على الأقل يجب أن تسكت على التعدي حين لا تقدر على المنح في مخيلة شاغل منصب المنح أو المواطن أو المنتظر أو المتصرف في الممنوح له .

1-4-2-د- الهوية المشوشة :

كانت عملية إسكات الجراح ومداواة الآلام وحفظ النظام والحدود وبناء مؤسسات الدولة والإطعام والإسكان أولويات ما بعد الاستقلال ولم يكن من مؤشر على التدهور الثقافي الذي

1- نورالدين زمام : مرجع سابق، ص 109 (لقد اعتبر هذا التصريح خطأ سياسي عجل بالإطاحة به).

يزعج في حينه إلا بعض ما تعامل معه رجال الدولة آن ذاك في شكل معارضة ليبرالية بشعار اشتراكي تحت تسمية الفصيل البربري . القديم في جسم الحركة الوطنية ، كما أن مسألة الفرنسية المتطابقة تمامًا مع الإدارة ، وكثير من المدن الكبرى وفي فئات اجتماعية واسعة لم تطرح كمشكل في ظل اكتفاء الريف على نفسه بعمقه المعرب أو الأمازيغي ، وبالتالي كان الاسلام في فطرته المالكية وبعض الصوفية الطرقية هو الرابط والجامع للحضرين والريفين المفرنسين والمعربين والامازيغيين لأن صورة "الكافر النصراني الرومي القاوري " الذي هو نفسه الفرنسي قد خرج ولم يبق إلا المسلم "العربي وليد لبلاد" .

كما أن مفهوم الهوية الوطنية بدى وكأنه نهائي في ذهن القيادات السياسة والعسكرية الخارجة من رحم الحركة الوطنية خاصة الإصلاحية والاستقلالية ، كما سماها بن باديس تمامًا دون تعديل "الإسلام العروبة والوطن الأمة" التصور الأساسي الذي ينطبق من قناعة وهي "أن الجزائر أمة قائمة بذاتها لها من الخصائص التي لا نجدها في الأمم المغيرة لها وهو الثالث الباديسى: **الجزائر وطننا والاسلام ديننا والعربية لغتنا** .الذي سيدافع عنه الحزب كمسألة تنظيمية بديهية في إطار الأغلبية التي ستعاقب كل من يخالف هذا التوجه السياسي بإلصاقه والأبعاد والاستهجان" (1).

إن هذا التوجه ستغذيه بعض حركات التأسيس المشرقية في صورها النهضوية الفكرية والاصولية السلفية التي ستتغذى من مقولة محمد الغزالي " أنا بربري عربي الإسلام " * أو حركات الجزارة في شقيها الاسلاموي أو البربري الوطني .وسيطر فيما بعد ما يسمى بحركات الانفصال التي تبدأ في صورة فصيل قبائلي لتتحول إلى حركات جهوية ذات

1- الزاوي بغورة : الخطاب الفكري في الجزائر ، دار القصة للنشر 2003 ، الجزائر ، ص135.

* - وهو يقصد الجزائري لأنه هو مصري درس وترأس في كلية الأمير عبد القادر الإسلامية بقسنطينة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات له الكثير من المؤلفات التي تضعه في الوسطية والدعوة التي جعلته غير مقبول من الأصوليون والاستثنائيين.

امتدادات خارجية أكيدة ولكنها مبررة في العجز التنظيمي الذي سيتعدل بإدراج الآمازيغية كلغة وطنية وعنصر هوية وطنية ومادة مدرسة بالأختيار^(*)، لكن دون تعمق في اعتبار المسألة اجتماعية لها علاقة بالعنف والاحساس بالمواطنة والرابط الاجتماعي ، والإصرار فقط على أنها نخبوية أو جهوية يمكن معالجتها في إطار الحصر الذي يحاكي التحديد الجغرافي والديمقراطي بمنطق "أغلبية أقلية" ، دون الانتباه إلى مخاطر التغذية التي يستفيد منها ما يسمى بالغايبين من الدولة الجزائرية ، بداية من المستعمر القديم ، إلى دول الجوار، إلى سياسات جهوية في إطارها الجيوسياسي الذي عرف بالمشرق الكبير ، أو منظمات بغطاء حقوقي قانوني إنساني ذات اكتفاء معرفي وإيديولوجي نموذجي لم يستطع الواقع المتفرد والخاص للمنطقة وللجزائر تحديدا أن يقنعها بالاختلاف والخصوصية وعبثية التعميم.

1-4-2-هـ- الوعي الناقص :

حتى لا أقول الوعي الزائف فإنني استعمل لفظ الناقص على اعتبار أنه مبني ومتراكم في إطار كلي نسبيه توعوي في كل متضامن وظيفيا ، بداية من الأسرة إلى المدرسة إلى الإعلام ، إلى الأحزاب والمجتمع المدني إلى المؤسسات الجوارية إنتهاءً بالرأي العام ، كما يظهر أنه نتاج تاريخي يتشكل داخل اطر ظاغطة بشكل عفوي وأحيانا إرادي مستغلة كل محفزات الإنقاص والإلغاء التي تجعل عمليات التقييم مبهمة ومرتبطة إما بوهم جماهري شعبي حشدي .أو بتقمص قوالب مخالفة (معارضة) وغير محددة بدقة .

إنه نوع من الهالة الكبرى التي تبطن توجهات المجتمع ، نوع من الخلاص الوهمي الذي ترتمي فيه الشعوب البائسة من واقعها البائس⁽¹⁾، إنها بالتعبير الماركسي هذا هي حالة عامة مصاحبة لوضع معين ومؤهلة بالتسريع النضالي التوعوي إلى إستبداله بالوعي الحقيقي

* - التعديل الدستوري 1996 ، قبيل تنحي الرئيس اليامين زروال.

1- وائل نعيمة : إغتراب عند كارل ماركس ، كنوز الحكمة ، الجزائر 2013 ، ص67.

الفردية والطبقي ثم الشعبي الذي ينقل إلى حالة انعدام الاغتراب عند الأفراد في ممارساته وتنظيماته وتقييماته ويتوقف بالتالي الإستلاب والإستغلال .

لكننا في الحالة الجزائرية حيث نبحث عن محددات بذاتها لتبرير تاريخ ووقائع بذاتها ، لسنا ملزمين بهذا الشرط الفلسفي الذي يتعمق في الهيجلية وأفكار فيورباخ وإنما التوقف عند حالات تمر علينا بشكل دوري دون أن نصنفها كما لا نستطيع وضعها في خانتها الحقيقية .

فصور التناقض بين الخطاب والممارسة ليس فقط عند النخب ولكن في الشؤون الحياتية المفرقة بين الضميرين "أنا وهم " نفسه والآخرين في عملية نقد ومبالغات مقارنة بين القديم والحديث كعملية تقييم متناقضة بين الأصلي والسلف والخير والبركة التي ترتبط بالقديم وتنتفي عما سواها في صورة شر وفساد ونقص خاصة في الحديث (المعاصر) .

فيستدل حيننا بالقديم لزرع الشك وبالحديث للإستحضار الإعجاب ، ثم الإنتقال مباشرة وبالعكس تماما حيث يرمز القديم بالمعجب به والحديث كمغضوب له ، الحد هنا لا يتوقف في شأن أو سلوك أو إعتقاد إنما هي حالة عامة من التقييم المتناقض المأدلج أحيانا والموجه في أحيانا أخرى للأغراض جيوسياسية مهددة لكيان الوطني ككل إما بخضوع وإنخادع في مواعيد إنتخابية وصفت بالساذجة ، أو التوتيلارية والخرافة التي تجعل الغالبية تصدق معجزات رقم 06* وقبل مشيخة العائدين لتوهم من البغاء والجريمة والشذوذ ، ويمكن الإبحار في الأمثلة إلى حدود مشينة تصنع وعيا كليا حول أوهام . سرعان ما ظهر زيفها ، ليس فقط في المستوى السياسي ولكن ينسحب ذلك على كل المجالات ، في التدين وفي الاقتصاد وفي التعليم ...

إن المقلق في الحالة الوطنية هو انعدام الجو الديمقراطي في معظم المؤسسات إن لم يكن كلها . ابتداء من جمعيات النخب الحقوق الإنسانية إلى الأحزاب السياسية إلى المؤسسات

* - أنظر الإسلامية السياسية: الماسات الجزائرية ، مجموعة من الباحثين ، دار الفرابي ، بيروت

، 2002 ، ص 93 إلى 119.

الأكاديمية وأخير إلى جمعيات الأحياء والمساجد . فالأولى مثلا تتخبط في مسلمة بطرح دولي موجه يصور بعبعا دكتاتوريا ينخرط فيه الجيش (الشعبي الوطني) إلى حد قتل مواطنه في سؤال مقزز : من يقتل من ؟ كما أن الأحزاب الديمقراطية المعارضة التي تتشدد بالخطاب الديمقراطي بمقولات التداول والبوليسية والشرعية هي نفسها لا تستطيع تغيير قيادتها إلا بالإنقلاب أو الموت . كما أن المؤسسات الأكاديمية لا تستنكر سقوطها المبرمج خارج العلمية والحياد الأيديولوجي (*)

إن هذه الحالة الموسومة بالوعي الناقص المغرق في التقييمات المستعجلة والمبرمجة والمنقوتة بالإشاعة والسطحية والتي لم تنحصر في فئة اجتماعية بعينها ولكنها أخذت في التمدد إلى فئات اجتماعية مهمة وصفت دوما بالخبث سواء أكانوا أكاديميين أو إعلاميين أو رجال دين صنعها في الغالب التسرع نحو الجزأة والتعريب ولعبة الأرقام التي غلقها التنافس التاريخي للمؤسسات كسباق إثبات للذات من خلال النفي للأخر الشيء الذي يجعل مؤسسات السيادة كجيش والرئاسة ومؤسسات إدارية وسياسية أخرى تغرق في تقييمات في الغالب مختلفة وبل متناقضة وقائلة (**).

طبعا هذا الاختلاف الذي يصل بقنوات الإشاعة والسبق يجد دوما ممرا إلى فئات متفرجة مقارنة بين الأشخاص والكلام والمؤسسات وتعيد إنتاج فهمها الخاص المدفوع في الغالب نحو التشكيك والتخوين والتكفير إن لم نقل التمرد والتهديم كما سيظهر في حركات غلق الطرقات وحرق للمؤسسات ليصل الأمر إلى القتل والتمثيل ، كل هذا مع أزمة ندرة لسبب هبوط مداخل الخزينة العمومية وسوء التسيير ما يجعل الإندفاع واللهث وراء المواد الغذائية

* _ يمكن مراقبة ذلك بالضغط على مواقع الصحف الجزائرية في الفترة الموصوفة بالتعددية والديمقراطية، حيث الجامعة مرتع لتنظيمات وتوازنات إضافة فضائح السرقات والعجز عن مجارات الإنتاج العلمي والمعرفي ... إلخ .

** _ مثال تناقض تقييمات أحداث 05 أكتوبر أو تصنيف الطبقة السياسية في ثنائية حزب فرنسا و حركى أو نظام وموالاة وكذا قضية العنف وإدانة الإرهاب أو حتى ما يسمى باتفاقية سانت جيديو ... إلخ.

والطاقوية ثم التخزين والتحسين ما ينتج هلع عام جماعي لازال مستمر إلى يومنا مترجما لفكرة الوعي الناقص وفي أمثلة كثيرة * .

إن هذا الوصف الذي يوضح حالة إرتباك إجتماعي لطالما كان سببا وراء وصف أفراد من قبل نفس نخبه بأنه (غاشي) ** وهذه النخب نفسها لم يحصل أبدا تقييما أو تقيسها إلى الحد الذي تصير فيه كذلك حيث تنتج هكذا بالصدف والألفة لي طرح سؤالا آخر من هم النخب وكيف تحدد في الجزائر ؟.

إن الجزائريين الخارجين من حرب إبادة وتشويه للذات وللوعي وللتاريخ وبقائمة طويلة جدا من الضحايا والخسائر وبقائمة جد صغيرة من المتعلمين وبغالبية أمية فقيرة مريفة وبقائمة كبيرة من المفرنسيين وأعوان الإدارة الفرنسية وبعدد معروف ومسكوت عنه من عناصر قوات الأمن المتنقلة والرفيفة والحاملين لتسمية (حركي) (1) .

إن هذا الرديف الذي وجد في دوائر الحزب والجيش والإدارة وأعوانه اللاهثين وراء الثراء بإستغلال الجهاز والمنصب سوف يجد كذلك في إمتداده في باقي المؤسسات التعليمية والإقتصادية والإعلامية وحتى الدينية ما يروج لمصطلحات البيروقراطية والشكارة والحقرة والعروشية ، ما ينتج شيئا فشيئا أرضية مشرعة لخطاب ديني أصولي يخفي وراءه طموح

* - نستحضر أمثلة غير بعيدة كقضية التلقيح المدرسي الذي فشل في موسمه 2016/2017 بسبب إشاعات غير معروفة المصدر أو كطوابير الحصول على جوازات السفر قبل البيوميتري ، أو إشارة احترام مسافة 35م القانونية... إلخ .

** _ وصف استعمله رئيس حزب التجديد في بداية التسعينات . والعجيب أن هذا الرئيس يدعي تمثيله لفكر مالك بني النبي ، والكلمة بالدارجة الجزائرية تعني الجمهور غير المنظم الذي ينساق عاطفيا وليس له قيادة ولا هدف .

1- العدد حسب الوثائق الفرنسية 160 ألف عند الإستقلال غادر منهم إلى فرنسا عدد قليل جدا الباقون على أرض الوطن هم ما قارب 12500، الإسلاموية السياسية ، مرجع سابق ، ص 94 .

رأسمالي مدعم بقوى منتجة من الصراع الشرقي الغربي أو الرأسمالي الاشتراكي الذي كان للخليجين دورا مناسباً لزراعة ما تبقى من الدول الوطنية وكانت الجزائر أهمها على الإطلاق.

لقد شاع إذاً في جميع الطبقات الاجتماعية وحتى عند ما يسمى بالنخب في نهاية الثمانينات والتسعينات بديهية خرافة وزوال الاشتراكية وفساد ودكتاتورية الحزب الواحد وضرورة الديمقراطية التي لا تحمل إلا مشروع رحيل النظام القائم . إنه زمن الإنفتاح الذي ينفخ في نار الجهل والجهوية والبيروقراطية والحقرة ليعطي الأمل والدليل الذي يجب أن يتكرر في تدخلات تبدأ من القسم الدراسي حيث ينخرط المعلمون بصفة النخب الوسيطة ثم الحلقات داخل المساجد المروجة لفكر الإخوان والوهابية كحل لمشكلة التخلف ، ثم الجمعيات الثقافية والخيرية وحتى الرياضية ويمتد أكثر ليصل إلى حيث المتفوهين والخطباء وأصحاب القلم الذين يجدون منابر لهم في بعض وسائل الإعلام الشرقية ومن عواصم غربية كبيرة تدفع إلى إنتاج المزيد من الوعي الموجه نحو نبذ الاشتراكية بالأسلمة الجديدة كحل لكل المشكلات السياسية والاقتصادية والمعرفية ، حيث يكتب أحدهم في إحدى المجلات الشرقية "لقد فرقوا بين القلب والمخ وبين الريف والمدينة إذ حولوا الأرضي الفلاحية إلى عمران ومصانع لا أهمية لها ، فحققوا رغبتهم المدمرة في جسم إقتصادي لا روح فيه ... لم تعرف مرحلة الستينات والسبعينات إلا الفساد الاجتماعي الذي ورثته من النظام الاشتراكي فقد تشبعت هذه المرحلة بأفكار ديماغوجية سواء لدى النظام الذي أتخم الشعب بخطاباته الجوفاء وحماسة الاشتراكية ... لقد عاش العامل الجزائري في دوامة الخطابات والشعارات التي لم يستفد من كذبها على الشعب إلا هؤلاء الذين أشبعوا الجزائريون بمواعدهم العرقوبية ... وهكذا فإنه لو لم توجد لولا لا بدت هذه العشرينية أسوأ حالا من أيام الإستعمار "(1).

1- ناصر يوسف : الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الجزائري ، مجلة العلوم الاجتماعية المجلد 23 ، .

إنه خطاب النخب الذي يفهمه كل مادون النخب إنه البداة التي ستستمر أكثر فأكثر لتعيد إنتاج الأشياء حيث تخفي وراء شعارات " لا شرقية ولا غربية " " والحل هو الإسلام " مساحة من الظل الفسيح من الأسئلة ، أهمها وماذا بعد ؟

1-5- العشرية السوداء التجربة الخاسرة :

اجتمعت القوى الضاغطة خارج الحزب وداخله وخارج الوطن وداخله ، ومن الشعب وبه ، ومن قوى المعارضة على اختلافها حول بديهة الانفتاح الرأسمالي الذي سيرمز له في البداية بتحرير الاقتصاد واقتصاد السوق إلى عمليات إعادة الهيكلة ، وإلى الديمقراطية والذي سمي بالإنفتاح السياسي والتعددية الحزبية والاطلاق الاعلامي ، ولكن في كل ذلك لم يحدد ماهو العمومي وما هو الخصوصي ، أين تتوقف السياسية ومن أين تبدأ السيادة ، من هو الوطن؟ من هي السياسة ؟ من هي السلطة ؟

لقد أنتجت جميع الظروف التي ستجعل كل شيء مقبول ومباح فجأة وفي خريف ساخن من سنة 1988 وبعيداً عن ما يعرف بالجزائر العميقة حيث الأرياف والمدن الداخلية والجنوبية و فقط في العاصمة وتحديداً يوم: 1988/10/04 .

وبعد إضراب في "SNVI" الشركة الوطنية للمركبات الصناعية و "ERIAD" شركة التمويل والاستيراد للأغذية ، خرج إلى الشارع احتجاج ضد تقنين المواد الاستهلاكية الأساسية صاحبه إشاعة حول احتجاج ومظاهرات عامة ليتحول اليوم الموالي إلى أعمال شغب استهدفت المباني العامة (خاصة أسواق الفلاح) ومقرات الحزب "FLN" لتنظم مدينتي وهران وقسنطينة في اليوم الموالي 1988/10/06 ، وتعلن حالة حظر التجوال أولاً ثم الطوارئ ثانياً وتنمخض الاحداث عن 313 اصابة فيها 159 قتل وآلاف التوقيفات لقد أعلن الإسلاميون تبهم لهذه الاحداث من خلال بيان خلية الأزمة الذي وقعه أحمد سحنون والذي برز فيه مشروعهم في نقاط لم يكن لها أي تأثير في البداية منها اعتماد الشورى في

الحكم ، وطهارة العادات والمحافظة على الدين والكرامة . لتظهر فيما بعد شخصيات علي بلحاج وعباس مدني ومحمد السعيد* وأهمها على الإطلاق اسم الرئيس الشاذلي للإصلاحات السياسية والرأسمالية التي يتسرع فيها لإتخاذ إجراءات الديمقراطية التي قال عنها " أنها تحبو" ولكنه لا بأس من تجربة الاسلاميون ثم الحكم عليهم ، وفي عملية تسابق بدأت بإصلاح الدستور بإعلان 1988/10/10 واعفاء كل من مدير الأمن العسكري ، وأمين جبهة التحرير وفصل وظائف الحزب على مسؤوليات الدولة والحكومة ، وانفتاح حزب جبهة التحرير الوطني وعلى " الحساسيات" السياسية وتحولها إلى حزب ثم إعادة انتخابه رئيسا له ورئيسا للجمهورية بداية من 1988/12/22 لمدة خمس سنوات ثم التخلي النهائي عن النهج الاشتراكي في دستور فيفري 1989 .

لقد أعلن عباسي وبلحاج عن إنشاء حزبهما الجبهة الإسلامية للإنقاذ مباشرة بعد اعتماد هذا الدستور وقبل إطلاق قانون الأحزاب في جويلية الذي يجيز إنشاء الجمعيات السياسية دون أن تركز على أساس طائفي أو عرقي أو جنسي أو لغوي أو جهوي⁽¹⁾ ، وهو نوع من التسابق وسحب للبساط من تحت آخرين في صورة الشيخ الأكبر الذي أسس الرابطة الإسلامية نحناح الذي لازال يناقش مع إخوانه الأممين "هل الإسلام أكبر من الصندوق؟" والذي اكتفى بإنشاء جمعية الإرشاد ، أو جاب الله الإخواني المحلي الذي لم يفق من صدمة العلن والسر إلا بعد أن هربت العامة للإنقاذ الذي كان خليطا من تيارات متعددة اختصرت في " الوظيفة الرسولية إنقاذ الإيمان الذي يهدينا إلى الصراط المستقيم وينهينا عن الخطأ ، وبالوظيفة التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية ، إنه بإختصار انقاذ

* - اسمه الحقيقي لونيس بلقاسم ، ابن حركي ولدته 1954 ، من تيار الجزائر عضو م.ش.ج.إ.أ.مير الجماعة المسلحة ، ج.إ.م. ، بعد موت قوسمي الشريف. ، الإسلاموية السياسية ، ص 75.

Mohamed Marbi : le FLN , Mirage et realité P09, Naqd ; enal , Alg , 1993.

1- البند الخامس من قانون الجمعيات السياسية .

للجميع⁽¹⁾. إنها فلسفة تقوم على حدين لوظيفة واحدة لاهوتية ووضعية ، الأول إعادة للمصالحة بين الله وعباده وذلك بإنشاء جمهورية اسلامية لتحقيق الخلافة والثانية هي رفض للنظام السياسي الوطني بدءًا ثم كل الأنظمة دوليا وبالتالي رفض للديمقراطية والرأسمالية والاشتراكية والوطنية والبرلمانية و... إلخ ، إنه الانقاذ الذي يجب أن يكون موحدًا داخليا وخارجيا مع الجهاديين والتكفيريين والأخوان المتشددين في صورة مجموعات ذات استقلال داخلي وحرية حركة وفق منهجها الخاص مثل البوعليين* والأفغان وجزائريين

1-6 - التجربة الجديدة لنظام الحكم والتعددية السياسية في الجزائر:

إن تجربة العنف المسلح والشمولية الدينية التي تلبست بالسياسة في شكل تجنيد إستعجالي وإستغلالي لمجتمع لم ينضج سياسيا بعد وواقع تحت تأثير الأصولية المختفية وراء وعود دنيوية بجلباب ديني حتم على المؤسسة العسكرية أولا التدخل للإيقاف المسار الذي سمي أن ذاك سياسيا بتحالفات مشبوهة مع مؤسسة الرئاسة والحزب وبعض أطراف المعارضة وكان مجلس الدولة وباقي المجالس الإنتقالية الحل المستعجل إلى حين كشف خيوط المؤامرة الداخلية والخارجية وإحباط خطر التفجير المنظم لجهاز الدولة ومؤسساتها الجمهورية ومن ثم إعادة الخريطة السياسية إلى مسارها المتماشي مع الواقع الإجتماعي ومع طموحات المتمسكين بزمam المبادرة .

1- تصريح المؤسس عباسي مدني لجريدة parcours maghrébin .يوم 26مارس 1990.

* - مصطفى بويعللي : مجاهد تقلد رتبة قائد لقطاع صحراوي ، إشتراك في نضال FFS ثم إلى FLN بوظيفة منسق لناحية الشراقة ، تدريب على القاء الخطب في مساجد العاشور وبداية من 1980 وبعد لقاءه بالامام الشاب محمد دودي الملقب بعبد الهادي انخرط في اعتداءات وأعمال سميت بالتذيبية على فتيات بسبب "الميني" ومحلات شرب الخمر ، وبعد 1982 انتقل إلى المطالب السياسية ليشكل مجموعة جهادية تبدأ عملها من محاجر كان حبات للاستيلاء على الأسلحة وإقامة حاجز لرجال الدرك بين عكنون إنتهاءً بعملية الشرطة بصومعة ووادي جمعة بالأربعاء التي قتل فيها عناصر من الشرطة والدرك " يمكن الإبحار أكثر في كتيب أحمد مراح " قضية بويعللي".

لقد كانت انتخابات نوفمبر 1995 نقطة تحول كسب من خلالها النظام إعترافا دوليا وداخليا مهد لقيام حل سياسي إجتماعي لتجاوز الأزمة بأقل الخسائر مدعما بإنتخابات 1997 وتسليم السلطة لرئيس عبد العزيز بوتفليقة كأول مدني يتقلد هذا المنصب لقد صاحب مجئه موجة تفاؤل بمستقبل أفضل مناسب لشعاره العزة والكرامة وأمام هذا الوعي الناقص والأمية السياسية للأفراد الشعب استغلت مصادفات إرتفاع سعر البترول والتحولات المناخية ووعود السلم والوئام ثم المصالحة التي خلقت إلتفاف مذهلا حول مشاريعه وخطبه وأيديولوجيته التي وجدت لها مبررها ومسوقها وشراحها تطوعا أو إستعمالا .

2- الأسرة الجزائرية بنية ووظائف تحت طائلة التغيير

إن الأسرة الإنسانية ورغم ارتكازها على المبدأ الغريزي في قيامها واستمرارها إلا أنها وبه نفسه تصبح المرتكز الاجتماعي الذي تبنى عليه كل المشروعات الاجتماعية بمقوماتها الثقافية وكل عمليات التغيير والحدثة . ولما كان التحضر عملية اجتماعية يبنى في أصله على الأساس الأسري ولكنه في نفس الوقت مهدد جدي لهذا الأساس .

والأسرة الجزائرية بما تحمله من مخزون تقليدي لا يقبل المساومة تجد نفسها كذلك في وسط متغير ومتجدد ومنتفخ يتطلب من عناصره خاصة الأولية التجدد أو التبدد ما يطرح خطر الازدواجية كصورة بسيطة لما هو أكثر خطرا الإنتحار الفردي والاجتماعي والثقافي في أشكال تحتاج إلى تدقيق أكثر من الحرص والدفاع بالأسلوب الذي يكرر أساسية الأسرة الإنسانية وخصوصيتها الاجتماعية من حيث وظائفها وأصلها التقليدي الذي يتخذ من الريف مجال أفضل لفهمه . وبالعودة إلى الأسرة الجزائرية ولكن بشكلها الحديث الذي يستوجب قراءة أبعد من السوسيولوجيا لتحديد السمات أكثر مقاومة فيها لفهم كيفية إنتاج المشكلة سواء في الوسط الحضري الجزائري الأكبر الموصوف بالمدن الأولية أو المدن الداخلية الصغيرة التي تعطي الدليل على تمثيلها الأفضل للمجتمع الجزائري وذلك لغرض بدء عملية الإشارة لمخاطر الناجمة عن هذه الازدواجية. ليصبح (ربما) من أولويات علم الاجتماع المغامرة لحفظ المرتكز الأسري وتسريع التحول والتغير وإن كان الإثنان يعملان بمقولة النفي بالتناقض .

أنه بالرغم من صغر حجم الأسرة فهي أقوى نظم المجتمع فهي النظام الذي عن طريقه تكتسب إنسانيتنا كما أنه لا توجد طريقة أخرى لصياغة بنى الإنسان سوى تربيتهم في أسرة

ولذلك تعد المهة الحقيقي للطبيعة الإنسانية فضلا عن تجربة الحياة خلالها ضرورة لتحويل المولود إلى مخلوق إنساني مع الآخرين⁽¹⁾.

ويعرف "هربرت سبنسر" الأسرة بأنها الوحدة البيولوجية والاجتماعية ومن جهة أخرى ووفقا لتعريف "ميردال" ، هي عبارة عن جماعة إنسانية تتميز بمكان إقامة مشترك وتعاون إقتصادي ، ووظيفة تكاثرية ويوجد بين اثنين من أعضائها على الأقل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع تتكون الأسرة على الأقل من ذكر بالغ وأنثى بالغة وطفل سواء من نسلهما أو بالتبني⁽²⁾

كما أن "بل وفوجل" يعرفان الأسرة على أنها اتحاد تلقائي تؤدي عليه القدرات والاستعدادات الكامنة في الطبيعة البشرية النازعة إلى الاجتماع وهي بأوضاعها ومراسيمها عبارة عن مؤسسة اجتماعية تنبعث عن ظروف الحياة والطبيعة التلقائية للنظم والأوضاع الاجتماعية كما أن "أويرت وينمكون" يؤكدان على أن الزواج بلا أطفال يكون هو الآخر أسرة وفي هذا المجال يعرفان الأسرة بأنها رابطة اجتماعية تتكون من زوج وزوجة مع أطفالهما كما يشير إلى أن الأسرة قد تكون أكبر شمولا من ذلك فتشمل أفراد آخرين كالأجداد والأحفاد وبعض الأقارب على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوج والزوجة والأطفال⁽³⁾

1- راضية لبرش : نظام الزواج في الريف الجزائري بين الثبات والمتغير ، رسالة ماجستير جامعة باتنة ، 2002، ص21..

2- عبد القادر القصير : الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، ط1 ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1999 ، ص35.

3- محمد أحمد بيومي ، عفاف عبد العليم ناص : علم الاجتماع العائلي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2003 ، ص21.

وأخيرا يمكن اعتبار الأسرة هي رابطة إجتماعية بين زوجين وأطفالهما ، وقد تكون أكبر من ذلك فتشمل أفراد آخرين شريطة أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوجين والأطفال⁽¹⁾.

و من حيث الوظائف فالأسرة تقوم بشكل يكاد يكون متفق عليه بين علماء الاجتماع أو حتى أقل المهتمين بها ، في شكل بديهي بإنجاز عدد من الوظائف للمحافظة على استمرار الحياة الاجتماعية وقد اتفق علماء الاجتماع على عالمية هذه الوظائف كما أكد على عامل آخر هو أن كل مجتمع إنساني ينظم ويضبط بطريقة نظامية العلاقات بين الجنسين من خلال تنظيم الزواج بهدف الإنجاب ، حتى أن المجتمعات التي تسمى بدائية تحدد العلاقات بين الجنسين ، فقد وجه النقد الآن للأسر الحضرية المعاصرة لفقدانها الكثير من الوظائف التي كانت تقوم بها في الماضي وبتتبع التاريخ المكتوب نجد أن الأسر في العصور السابقة كانت تمثل النظام الاجتماعي الرئيسي وقد صاحب هذه التغيرات التي تعرضت لها المجتمعات مثل : زيادة التخصص ، وتعقد المجتمع الحديث وتغيرات في الوظائف التي كانت تقوم بها الأسرة من قبل ، الأمر الذي أدى إلى انتقال عدد كبير من هذه الوظائف إلى مؤسسات أو تنظيمات خارج نطاق الأسرة وأهم هذه الوظائف :

2-1- الوظيفة البيولوجية :

فالأسرة تقوم بحفظ النوع البشري من خلال إشباع الحاجات الجنسية على أساس منطقية قانونية وشرعية إلى جانب تقديم الإشباع العاطفي للأفراد أين أن تنظيم الأنشطة الجنسية والإنجاب والمحافظة على استمرار المجتمع وتربية وتنشئة الطفل على عادات وتقاليد

1- السعيد عواشيرة ، الأسرة الجزائرية إلى أين ، مجلة العلوم الإنسانية ، عدد 19 جامعة قسنطينة الجزائر ، 2003 ، ص113.

المجتمع كما أنها تقوم بتوفير الحاجات الأساسية للأفراد من مأكل ومأمن ولباس وحب ورعاية فهو إذن التفاعل المتعمق بين أفراد الأسرة في المشاعر العاطفية⁽¹⁾.

2-2- الوظيفة الاقتصادية :

حيث كانت الأسرة في الماضي وحدة إقتصادية متكيفة ذاتيا لأنها تقوم باستهلاك ما تنتجه وبالتالي لم تكن هناك حاجة للبنوك أو المصانع أو المتاجر⁽²⁾، وقد قضى الإنتاج الصناعي الكبير على وظيفة الأسرة الاقتصادية في المجتمعات الحضرية وتحولت الأسرة فيها إلى وحدة استهلاكية خاصة بدرجة كبيرة بعد أن هيا المجتمع منظمات جديدة تقوم بعمليات الإنتاج الآلي وتوفير السلع والخدمات بأسعار أقل نسبيا ، ولما كانت الصناعة الحديثة تعتمد على الأيدي العاملة المدربة ، فقد عجزت الأسرة عن تزويد أفرادها بقدر ملائم من التدريب المهني يمكنهم من منافسة إنتاج الصناعة الحديثة وهكذا أجبرت الحياة الصناعية الحديثة أفراد الأسرة على السعي للعمل خارج محيط الأسرة وأدى ذلك إلى نشأة روابط وعلاقات إقتصادية خارجية ، وبعد أن كان جميع أفراد الأسرة يعلمون تحت سقف واحد سواء في العمل الزراعي أو الحرفي ، انتشر الأفراد في أماكن متعددة واستطاع الفرد تحقيق استقلاله الاقتصادي وتسريب أمامه الحركة وفرص العمل ونمت الروح الفردية ولم تعد الأسرة هي المكان الوحيد الذي يشبع الحاجات المادية للفرد⁽³⁾.

2-3- الوظيفة النفسية :

للأسرة آثار على النمو النفسي السوي ، وغير السوي للطفل فهي التي تحدد بدرجة كبيرة إذا كان الطفل سينمو نموا نفسيا سليما أو عكس ذلك ومن أهم ما تقدمه الأسرة لأبنائها هو

1- خيرى خليل الجميلي وبدر الدين عبده : الممارسة المهنية في مجال الأسرة والطفولة ، المكتب

العلمي للكمبيوتر للنشر والتوزيع مصر ، د.ت ، ص 25.

2- سناء خولي ، مرجع سابق ، ص 73.

3- محمود حسن : الأسرة ومشكلاتها ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت ، 1981 ، ص 13-

الإشباع النفسي والثقافي والديني السليم الأمر الذي يساعدهم على أن يتكيفوا مع الصعوبات الحياتية والتي سوف تواجههم في المستقبل وينتج منهم أعضاء نافعين في المجتمع⁽¹⁾، وهذا ما ذهبت إليه سناء الخولي حيث اعتبرت أن من الوظائف المهمة للأسرة هي الوظيفة العاطفية والتي تعني التفاعل العميق بين الزوجين وبين الآباء والأبناء والأبناء في منزل مستقل مما يخلق وحدة أولية صغيرة تكون المصدر الرئيسي للإشباع العاطفي لجميع أعضائها وقد أصبحت هذه الوظيفة من الملامح المميزة للأسرة الحضرية بعكس الأسرة الممتدة في المجتمعات الزراعية حيث يتم التفاعل الأولي بين حلقة من الأقارب الذين يعيشون متجاورين وقد ترتب عن هذه الوظيفة الجديدة أن أصبحت الأسرة النواة تحمل عبئا ثقيلا لأنها أصبحت المصدر الوحيد الذي يستمد منه الأفراد الحب والعاطفة لهذا يريد الأفراد البالغون الزواج سريعا⁽²⁾.

2-4- الوظيفة التربوية :

هذه الوظيفة التي لا تقل شأنًا على الوظيفة الأخلاقية والدينية وتتلخص هذه الوظيفة في أن الطفل يظل منذ ولادته حتى سن السابعة في حضن أمه وتحت رعايتها مباشرة وفي هذه المرحلة تتولى تمرين قواه وملكاته بالتدريج وتقوم بتزويده بالمفردات والأساليب اللغوية وتغرس فيه الفضائل الأخلاقية ومبادئ الدين الوضعي الجديد ، وتهذب إلى حد كبير من غرائزه الفطرية ومن الاتجاهات الشاذة التي تظهر بوادرها في أدوار الطفولة الأولى ويجب أن تنمي الروح الاجتماعية وتروضه أن يكون مواطنا صالحا فاضلا وتحقيق ذاتيته والتوازن بين مختلف الملكات والاعتدال بين الأنانية والغيرية ومتى صلب عودة تزويده بقدر كبير من المعرفة المتصلة بتاريخه القومي والآداب العامة والفنون والتراث الاجتماعي بصفة عامة⁽³⁾.

1- سعيد حسن العزة : الإرشاد الأسري نظرياته وأساليبه العلاجية مكتبة دار الثقافة للنشر ، عمان الأردن ، 2000 ، ص31.

2- سناء خولي : مرجع سابق ، ص61.

3- مصطفى الخشاب : مرجع سابق ، ص 71-72.

2-5- الوظيفة التعليمية :

تعتبر الأسرة الأولى للمعرفة إذ يعتمد عليها الطفل اعتمادا كبيرا عليها في تزويده بمختلف المعارف البيئية والاجتماعية والعلمية كما يلعب الآباء دورا هاما في نمو قدرات الطفل الفكرية والنفسية وقد كانت الأسرة في الماضي تقوم بجميع الوظائف التعليمية والتربوية ولكن مع انتشار التعليم أصبحت الحضانات والمدارس والجامعات هي مصدر التعليم الرسمي في المجتمع فقد أخذت المدارس الكثيرة من المهارات الأسرية والتعليمية وأضافت إليها الكثير من المهارات والخبرات والمعارف ، ولكن على الرغم من فقدان الأسرة الكثير من وظائفها التعليمية والتربوية ما زالت الأسرة تلعب دورا هاما في اختبار نوعية المدارس التي يلتحق بها أبناؤهم وفي متابعتهم دراسيا ، وقد أكدت الكثير من الدراسات الاجتماعية أن تعليم الآباء والأمهات واهتمامهم بتعليم أبنائهم ومتابعتهم دراسيا ينعكس ايجابيا على تحصيل أبنائهم وتفوقهم الدراسي⁽¹⁾.

2-6- الوظيفة الدينية والأخلاقية :

لقد ما زالت الأسرة تلعب دورا مهما في غرس القيم الدينية والأخلاقية في نفوس الأبناء ، فعادة ما يكتسب الطفل الأسس والمبادئ الدينية من الأسرة التي ينتمي إليها فهي التي تحدد له الدين الذي سيعتقه في حياته والمذهب الذي سيتبعه ، والأسرة هي التي تعلم الطفل الواجبات الدينية كالصلاة والصوم وغيرها من الممارسات والشعائر الدينية . فنظرة الفرد على الدين والعبادات وكيفية تعامله مع الناس تعتمد على الأسرة التي ينشأ فيها⁽²⁾. وهذا وحسب الفكر الإسلامي أن وظيفة الأسرة الأساسية هي حماية وتربية وتعليم الطفل على أسس صحيحة دون التقصير في هذه المسؤولية ، ويأتي دور الأسرة كذلك في إعداد الطفل

1- عبد القادر القصير : الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية ط1 ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت ، 1999 ، ص72.

2- سلوى عبد الخطيب : نظرة في علم الاجتماع الأسري ، المصرية لخدمات الطباعة القاهرة ، 2007 ، ص 21- 22.

والرحمة به وتوجيهه وتأديبه على مناهج القرآن وفرض على الوالدين حماية الأبناء ووقاية الآباء لأنفسهم من خطورة التقصير في أداء هذه المسؤولية لكي ينشأ الطفل على مكارم الأخلاق والصدق⁽¹⁾ .

2-7- الوظيفة الاجتماعية :

كانت الأسرة ولا تزال سلاح يستخدمه المجتمع أو التنشئة الاجتماعية ويمكن وصف هذه العملية بأنها العملية التي تشكل من خلالها معايير الفرد ومهارته ودوافعه واتجاهاته وسلوكه، لكي تتوافق وتتفق مع تلك التي تشكل خلالها معايير الفرد ومهاراته ودوافعه واتجاهاته وسلوكه⁽²⁾ ، وتتفق مع تلك التي يعتبرها المجتمع مرغوبة ومستحسنة لدورة الراهن أو المستقبل في المجتمع وتبدأ هذه العملية الحيوية منذ اللحظة التي يرى فيها الطفل الحياة على هذه الأرض ويستقبل الحياة إما عن طريق أم تهتم بإرضاعه وتدفعته وإشباعه أو تتركه يبكي ومؤدى هذا أن عملية التنشئة الاجتماعية تتضمن مهارات الفرد من حيث ، إلى جانب قيمة ومثله ومعايير وأنماط سلوكه وهي تبدأ منذ أن يولد الطفل وتستمر مدى الحياة ، وتختلف أساليب التنشئة الاجتماعية من مجتمع لآخر ومن عصر لآخر كما تختلف داخل المجتمع الواحد باختلاف الطبقات الاجتماعية لهذا يكون الآباء في هذه العملية - التنشئة الاجتماعية - بمثابة المصفاة التي تصفي أو تتقي القيم قبل نقلها إلى الطفل ويمثل الآباء دور المعلم في عملية التنشئة الاجتماعية لدى أبناء كل طبقة⁽³⁾، وهذا ما أكدته "رنيهكونيغ" : إن ميلاد البيولوجي لفرد ليس هو الأمر الحاسم في وجوده واستمراره بل إنما العامل الحاسم هو " الميلاد الثاني " أي تكونه من شخصية اجتماعية ثقافية تنتمي إلى مجتمع بعينه وتدين

1- عبد القادر القصير : مرجع سابق ، ص 76-77.

2- مصطفى الخشاب : مرجع سابق ، ص 109.

3- السيد رمضان : اسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع الأزاريبية الأسكندرية د.ت ، ص 71-72.

بثقافة بذاتها والأسرة هي صاحبة الفصل في تحقيق هذا الميلاد الثاني ولا يوجد أي مؤسسة اجتماعية أخرى يمكن أن تؤدي هذه الوظيفة بمثل هذه الكفاءة⁽¹⁾.

2-8- الوظيفة الترفيهية والترويحية :

في إطار التنمية الأسرية لأدوارها الاجتماعية الأساسية اهتمت بتنظيم أنشطة الترويح والترفيه لأعضائها لما لهذه الأنشطة من فائدة في تسيير عملية التنشئة الاجتماعية منذ القديم اهتمت المجتمعات بخلق نماذج للترويح الأسري الجماعي الذي يتسق مع طبيعة الحياة الاجتماعية ومع نوعية العلاقات الاجتماعية السائدة بين أعضاء المجتمع ومن الأنشطة الترويحية التي يمكن للأسرة ممارستها داخل محيطها أو خارجها ما يلي :

- تزيين المنزل وتجميله وتنظيمه والاهتمام بتنظيم الأثاث⁽²⁾، والديكور.
- استقبال الأقارب والأصدقاء والجيران لقضاء وقت يتميز بالجو الأسري .
- مشاهدة البرامج والحصص التعليمية والثقافية والترفيهية .
- ممارسة بعض الألعاب المفيدة والمسلية في نفس الوقت خاصة مع توفير أجهزة الكمبيوتر لأغلب الأسر .
- إحياء المناسبات لخلق جو من المرح .
- إتاحة الفرص للأطفال باللعب مع إخوتهم أو أصدقائهم بمختلف الألعاب التي تتماشى وأعمارهم وتشعرهم بالسعادة والسرور .

1- عبد القادر القصير ، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية ط1 ، مرجع سابق ، ص72.

2- المرجع نفسه ، ص 76 - 77.

3- الأسرة الريفية خصائص وتحديات :

إن الأسرة الريفية أكثر تقليدية من غيرها ، إذ تبدو أكبر من غيرها من الناحية العددية بحيث يبلغ متوسط عدد أفرادها في بعض الدول المتقدمة 3.8 أفراد ، بينما يبلغ هذا المتوسط في مدن مثل هذه الدول 3.1 أفراد كما أن نمط الأسرة في القطاعات التي لم تتأثر بالصناعة أكثر عدد من غيرها التي تعمل في هذا القطاع أما في العالم الثالث فنجد أن متوسط عدد أفراد الأسرة في المدينة فيتراوح ما بين 4 و 5 أفراد في حين نجد هذا المتوسط لدى الأسرة الريفية في بعض الدول يفوق 7 أفراد⁽¹⁾ .

إن الأسرة الريفية تظهر أكثر عددا من غيرها من الأسر تبعا لدراسات إحصائية عديدة ، وهذا يعود بدوره إلى اعتبار المولود في الأسرة الريفية وخاصة في العالم الثالث ، قوة إنتاجية مساعدة للأهل ، وحتى في الدول المتقدمة فقد نجد العديد من الأسر الريفية أكثر عددا من الأسر في المدينة . كما تقوم الأسرة الريفية بنوع من النشاط الاقتصادي العائلي الذي يعتبر أحيانا مشروعا تجاريا ، وهذا قد يحقق وظيفة إنتاجية مهمة ، ولكن هذه الوظيفة ليست على نطاق واسع كما هو الحال في المدينة ، كما نجد أن الوظيفة الثقافية للأسرة متميزة حيث تشمل على الوظيفة التعليمية عبر تدريب الأطفال على العمل مع الأهل في المزرعة وهذا يختلف عن الأسر في المدينة وليس للسعادة الفردية للأسر الريفية أهمية كبرى بالنسبة لأفرادها ، وذلك بسبب توحدهم مع مصالح الأسر الكلية .

وإضافة لذلك فنمط الحياة الأسرية يكشف عن شكل الاقتصاد العائلي الذي لا يشتمل على الزراعة والإنتاج الزراعي فقط ، ولكن يتضمن إنتاج أنواع أخرى من السلع الاستهلاكية وبهذا تصبح الأسرة أقل اعتمادا على أسلوب تنظيم الإنتاج في المجتمع الكبير .

ولقد شهدت حدث تحول في حجم الأسرة الحديثة بحيث أن صغر هذا الحجم لا يعود إلى انخفاض عدد الأجيال التي تعيش معا داخل الأسرة فقط بل ناجم عن تنظيم النسل بصورة

1- علي وهب : المجتمعات البشرية والأنماط المعيشية والسلوكية الجامعية اللبنانية ، دار الفكر اللبناني

بيروت ، 1996 ص 120-121.

أساسية وإضافة على أن هناك خدمات عديدة تتلقاها الأسر والتي ساهمت في انخفاض معدلات الوفيات بين الأطفال ، كما أن ولادة طفل جديد لم يعد أمرا عشوائيا في أغلب الأحيان بل يكون مجيئه مطلوبا ومتوقعا ، ومن التغيرات التي طرأت على حجم الأسرة ، التغير في أهداف الزواج والتي أصبحت تتعلق في الوقت الراهن وبنسبة عالية بالحصول على السعادة الشخصية وليس الدافع وراء الزواج متعلقا بمصالح الأسرة وبرغبة الفرد في الحصول على الدعم الأخلاقي والعاطفي الذي يؤمن له الحماية من العزلة في المجتمع المعاصر التي تسود فيه روح الفردية .

وقد تغيرت وظيفة الأسرة في عملية التأمين الاجتماعي الذي اتخذ شكلا واسع النطاق ، فأصبح هذا التأمين يهيئ للناس وخصوصا للكهلة سبل المعيشة المستقلة ، وأصبحت هذه الوظيفة تتسم بطبيعة عاطفية ومعنوية ، وأدت التغيرات التي طرأت على نمط الأسرة الحديثة على ضعف التماسك في الأسرة وأصبحت السعادة الشخصية هي القيمة التي ينشدها الفرد وتتم هذه التغيرات بدرجات متفاوتة وهذه تحدث بصورة نسبية وطبقا لتقدم الأحوال الحضارية العامة في الدول والمجتمعات المتعددة ، ومن بين التغيرات أيضا داخل الأسرة الريفية نجد اهتماما كبيرا بتحقيق الرفاهية للأبناء الذين يتلقون تعليمهم بالمدارس فقد أخذوا يقللون من أعباء العمل في القرية ، رغم قيامهم ببعض الأعمال الخفيفة عما كان يؤديه الأبناء في الماضي أثناء تعليمهم⁽¹⁾.

إن الأسرة القروية تقدم على أساس أنها وحدة اجتماعية وإنتاجية والعلاقة بين أفرادها تقوم على أساس التعاون والمودة والالتزام هذه الأمور تمنح الأعضاء في الأسرة القروية الشعور بالإطمئنان وعدم القلق اتجاه الأزمات فالفرد يعتمد على عائلته دائما فالأسرة تسد مخلف حاجاته سواء كانت مادية أو نفسية أو ترفيهية ، فالعائلة القروية عائلة ممتدة وتتحول إلى نووية نتيجة لتغيرات أهمها التصنيع والهجرة وتفتيت الملكية والتعليم .

1- محمد الجوهري ،علياء شكري : علم الاجتماع الريفي والحضري ، دار المعارف القاهرة 1980 ، ص 65-70.

إن الشكل السائد في البلاد العربية هو العائلة الكبيرة بالرغم من توزيعها وانتشارها من حيث السكان ، فشبكة العلاقات والتفاعلات الأسرية ما زالت باقية من خلال أن الأب يمارس في الأسرة العربية سلطة واسعة والزواج يقوم على القرابة والمرأة تدرب على أنها ربة بيت وواجبها الأول إنجاب الأطفال وزواجها لا يستمر إلا بالإنجاب والابن الأكبر له مكانة خاصة من أجل استمرار العائلة⁽¹⁾.

لقد تأثرت الأسرة بصفة عامة بالتغيرات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي مرت على المجتمعات في مختلف أنحاء العالم فتغير بناءها ، إلا أن الأسرة بمعناها الضيق والمحدد والتي اصطلح عليها تسميتها الأسرة النواة ظلت مركز التماس ومصدر الرعاية الولية المباشرة ، ومع كل النتائج التي طرحها التغير وخاصة في مجال الاتجاه نحو الفردية أو العزلة القربانية ، إلا أنه في كثير من أنحاء العالم حتى في أجزائه الصناعية تقدما لا زال الفرد يمر خلال حياته بنمطين مختلفين من الأسرة النواة ، فهو يولد في أسرة مكونة منه ومن إخوة وأخوات (أي إخوانه من والديه) وتسمى أسرة التوجيه ، وعندما يتزوج الفرد يترك أسرته يخلق لنفسه أسرة نواة تتكون منه ومن زوجته وأولاده وتسمى حينئذ أسرة الإنجاب ، بالرغم من صغر حجم الأسرة فهي النظام الذي عن طريقه نكتسب إنسانيتنا ومن هنا فكل شخص ينتمي بشكل ما لأسرة واحدة على الأقل ولذلك تعد الأسرة المهد الحقيقي للطبيعة الإنسانية فضلا عن تجربة الحياة خلالها ضرورية لتحويل المولود إلى مخلوق يعيش في انسجام مع الآخرين.

1- سهام بن عاشور ، التكيف الداخلي للمسكن الجديد وعلاقته بزواج الأبناء ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري ، ص 21 .

4- الأسرة الجزائرية الخصوصية التقليدية في الوسط الحضري :

إن الملاحظ لدى الجزائريين هو وجود موقف مزدوج أو متناقض نحو ثقافتهم فالشخصية الجزائرية منقسمة بين اتجاهين متصارعين وهما الرغبة في التوافق مع نظام القيم المتوارثة الذي يرمز إلى هوية المجتمع وفي نفس الوقت ما يطلق عليه الثقافة الحديثة ذات الإحتمالات القوية من المنافع والمزايا التي لا يعترض الجزائريون على التمتع بها وهناك محاولات للجمع بين الهوية الرسمية المقررة وبين هوية الطموح التي تولد درجة من تحقيق الذات ، الهوية الأولى تعتمد على الموروث الذي له صفة المقدس ، باعتباره المصدر الدائم لهوية الجماعة والهوية الثانية تستخدم وسيلة لتحقيق الذات .

هذه الثنائية القيمية بين المعاصر والموروث انعكست بشكل مباشر على الأسرة والمرأة الجزائرية التي شاركت بشكل مباشر في النضال المسلح للثورة الجزائرية ومع فشل سياسة تحرير المرأة أدى بها إلى العودة إلى النمط التقليدي وعودتها إلى المنزل بالرغم من حصولها على حقوقها السياسية والاجتماعية.

لقد كانت الأسرة يشار إليها في السابق بمفهوم العائلة التي تجمع مجموعة من الأشخاص الأحياء تحت سقف واحد وتحت مسؤولية مسؤول واحد الذي يقوم بحمايتها المتمثل في الأب أو الابن البكر ، فالعائلة ليست اختزال لكلمة الأسرة النواة إنما تتوسع على عكس مجموعة المقيمين في نفس الخط إلى إمكانية عيشهم مدة جيلين ويمكن أن تكون العائلة الجزائرية في نطاق المجتمع المنزلي المسمى " عائلة " مكون من أقرب الأقارب المشكلون للكيان الاجتماعي ، المؤسس على علاقات الالتزام ، فالجماعة العائلة المشتركة أو الجماعة المنزلية في الوسط التقليدي تتطور تحت ضغط الإرغام والعصرية وتحت المراحل الجديدة للتكنولوجيا والسيطرة على البيئة .

5- المجتمع التقليدي كمفهوم أنثروبولوجي :

يفتقد مفهوم المجتمع التقليدي للدقة خاصة إذا أردنا أن نجعل منه مرحلة مميزة ومنسجمة قد تمر منها المجتمعات إلى الحداثة واختلطت هذه التسمية الوحيدة بأشكال اجتماعية مختلفة حيث رأى " جون جاك روسو" أنه في مرحلة سابقة بمجتمعاتنا الخاصة حصل انقلاب حاسم في تاريخ المجتمعات الإنسانية مع نشوء الملكية ولكنه تجنب تماما أن المجتمعات كلما كانت قد مرت في هذا الحدث للحظة تاريخية قابلة للتجديد ، في شتى الأحوال يحصل انحلال الجماعة البدائية قبل فترة طويلة من بروز الأشكال الحديثة للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي المتميز بإنتاجية عالية وتواصل اجتماعي قوي فضلا عن ذلك تظهر بين الإمبراطوريات السابقة الحداثة القادرة على إخضاع أعداد كبيرة من السكان المتنافرين إلى سلطة واحدة⁽¹⁾.

إن المجتمع التقليدي كما يذهب إلى ذلك "روبرت ردفيلد" مجتمع منعزل صغير متجانس بعيد عن الحداثة يعتمد على الاتصال على الألفاظ ليس له تراث مكتوب وذاكرتهم عن الماضي ضحلة ولا تذهب إلى أكثر مما تحويه ذاكرة كبار السن ولديهم قدرة كبيرة على الانتماء والشعور بالوحدة الاجتماعية والتمسك بالعادات والأعراف التي يظل الناس متمسكين بها رغم انتقال المجتمع إلى وضع عن حالته الأولى⁽²⁾.

والمجتمع التقليدي هو عبارة عن مجموعة أفراد يعيشون على بقعة واحدة محددة ينشطون في جميع نواحي الحياة ولهم أيضا وسائل وأساليب للاتصال يتفاعلون مع بعضهم مكونين علاقات اجتماعية يسودها طابع مميز من التعاون أو التنافس أو الصراع ، نظامهم الطبقي خاص لديهم شعور بالانتماء لمجتمعهم التقليدي وبها مؤسسات لها نظام أو بناء تنظيمي

1- فاروق مصطفى إسماعيل : التغير والتنمية في المجتمع الصحراوي ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، 1990 ، ص 19.

2- معجم علم الاجتماع النقدي ، مرجع سابق ، ص 194.

يأخذ على عاتقه مهمة القيام بدوره الفعال في النهوض بالمجتمع وتنظيمه يعتمد على اختلاف الآراء ووجهات النظر دون الاعتماد على الرأي الموحد حتى يكون له عمقه⁽¹⁾.

ولمعرفة ودراسة المجتمع التقليدي ومعرفة أهم خصائصه ومميزاته لا بد من إلقاء الضوء على البناء الاجتماعي من أجل معرفة الانساق الاجتماعية لهذا المجتمع نظرا لما يتميز به من خصوصيات ولأن هذا النوع من المجتمعات مبني على أساس قلبي فهو عبارة عن بناء اجتماعي قلبي وقد عرف "زاد كليف براون" البناء الاجتماعي على النحو التالي :

- العلاقات الاجتماعية بما في ذلك العلاقات الثنائية .

- الاختلاف القائم بين الأفراد والتمايز بين الطبقات وفقا لأدوارهم الاجتماعية والتفاوت

بين الأوضاع الاجتماعية المختلفة للرجال والنساء ومن هذا التعريف يظهر لنا أن

المجتمع التقليدي له عدة خصائص اجتماعية نذكر منها :

ويتميز المجتمع التقليدي بالخصائص التالية :

1-5 التماسك الاجتماعي :

أي تماسك أفراد المجتمع إذا يرتبط الأفراد أو الجماعات مع بعضهم البعض ارتباطا وثيقا على الرغم من التوزيع المكاني حيث نجد مثلا قبيلة واحدة تنقسم على وحدات قرابية تختلف مواقعها الجغرافية لكن هذا لا يؤثر على وحدتها حيث توجد علاقات وثيقة بين تلك الوحدات على الرغم من اختلاف مواقعها .

2-5 الشعور بالانتماء :

ذهب "دالف لينتون" إلى تأكيد أهمية هذا الشعور الفاعل في تشكيل المجتمع التقليدي المبني على أساس قبلي يقول أن هذا المجتمع في أبسط أشكاله له مجموعة من الزمر تسكن مكانا محدودا تشعر بالوحدة والانتماء نظرا لأوجه التشابه العديدة في ثقافتهم والاتصالات الودية

1- أحمد كمال أحمد : مرجع سابق ، ص 103.

والمصالح المشتركة ، وهذه الوحدة المشار إليها ليست شيئاً جامداً بل مشاعر قوية تكون مانعاً لي تغيير طارئ مكونة نسق من العلاقات الاجتماعية⁽¹⁾.

علاقات القرابة : القرابة تلعب دوراً هاماً في حياة المجتمع التقليدي فإليها تعزي التضامن من حيث أفرادها من ينتمون إليهم ومن لا ينتمون وقد ركز عديد العلماء على أهمية القرابة ويرون أن لها أهمية اجتماعية وتأثيرها عظيم على المجتمع بل ضروري ، حيث يلزم المجتمع الأصدقاء والأعداء ، ويعرف من أين يتزوج من داخل أو خارج الجماعة ، فالقرابة إذن وسيلة اجتماعية يتم بواسطتها تحديد العلاقات الاجتماعية .

5-3- علاقات الجيرة :

تلعب دوراً هاماً في بناء المجتمع التقليدي والتي تبحث عن التقارب الفيزيقي للمساكن وضيق المجال الجغرافي وبروز علاقات النسب المبنية على الثقة والنسب وهناك الجوار المكاني الشخصي ذو الصيغة الاجتماعية وتمتاز بوجود أنماط من الأنشطة الاجتماعية يتبادلها أعضاء الجوار ويصاحب هذه الأنشطة علاقات اجتماعية تتفق مع طبيعة ونوع الروابط التي تسود الجيرة ، والجيرة في المجتمع التقليدي يصاحبها تجانس يسمح طبيعة الروابط بين الوحدات القرابية أو الجماعات المتجاورة وتؤثر هذه الروابط على علاقات الجوار من حيث أوجه التعاون والمشاركة في مناشط الحياة الاجتماعية والاقتصادية وقد تظهر علاقات الجوار بين الوحدات القرابية على أنها وثيقة وقوية.

5-4- علاقات الصداقة :

هو نوع من الروابط الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد والجماعات التي تتشابه في التفكير والميول والاتجاهات والمصالح الفردية ، هذه الصداقة ترتبط بين الجماعات بحكم الإقامة وهذه الصداقة ترتبط بين الجماعات بحكم الإقامة وهذه الصداقة أخذت طابع الاستمرارية ، وتسير بين مختلف الفئات العمرية حيث يعتبر هؤلاء الصداقة جزءاً من ذاتهم يشاركون في

1- فاروق مصطفى إسماعيل : مرجع سابق ، ص 20.

الأفراح والأحزان والمشاكل وتمتد العلاقات بين زوجات وأزوج مما يتكون عنه شبكة من العلاقات الاجتماعية ، حيث يفضل الأفراد الذين يدخلون في علاقة صداقة من النوع الإستمراري ، ويؤثر الإحساس بالإقليمية في شدة وكثافة علاقات الصداقة مما يساعد أفراد الخلافات والمواقف العدائية حيث يتضامن الأفراد معا في كثير من المناسبات "زواج ، وفاة " هذا مع وجود علاقات صداقة مؤقتة مبنية على المصلحة حيث تنتهي بمجرد نهاية المصلحة وتكون هذه العلاقات نسبية .

5-5 سيادة العرف :

قدرة هذا المجتمع على حل النزاعات والخصومات من خلال العودة إلى ما هو متعارف عليه ومتوارث منذ القدم والإعتماد على الحل الودي بالرجوع على كبار السن وولادة الأمور وغياب الضبط الإجتماعي نظرا إلى الافتقار إلى سلطة مركزية واعتماد المجهود الفردي من دون انتظار السلطة المركزية لمواجهة مشاكلهم فالمعايير أو القوانين السلوكية وعلاقات الولاء القوية ، حيث لكلمة أفراد قلائل يعترف بزعامتهم فلا يمكن عمل شيء دون استشارتهم وضرورة احترام حكمهم الذاتي وهذا القانون يختلف عن القانون الوضعي وهذا راجع إلى اختلاف العناصر الاجتماعية على حد تعبير "أرسطو" وإن كان يتفقان في أنها يعملان على تحقيق الإجتماعي⁽¹⁾.

5-6 - سيادة القيم :

في كل مجتمع يوجد نسق من القيم التي تلقى نوعا من الاستجابة بقصد تحقيق التماسك بين الأفراد ، بل يمكن لها تحقيق التجانس إذ أنها ملتقى السلوك ووسيلة من وسائل تنظيمه وتحقق الضبط الإجتماعي والامتثال للقيم يكون تسرب في هذه المجتمعات منذ الطفولة من خلال التنشئة الاجتماعية⁽²⁾.

1- محمد حسن توفيق رمزي : كتاب علم السياسة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص111 .

2- إبراهيم مذكور ، معجم العلوم الاجتماعية ، ص171.

5-7- الدين :

من أهم النظم لتحقيق الضبط الاجتماعي ويلعب دورا هاما في المجتمع التقليدي ويمتد تأثيره على الحياة الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية حيث يتميز أفراد هذا المجتمع بإيمانهم العميق بالقضاء والقدر وانصياعهم التام وتطبيقها في الحياة اليومية⁽¹⁾.

5-8- انتشار العادات والتقاليد :

التقاليد هو كل شيء موروث وله جذور في التاريخ سواء كان مادي أو معنوي والتقاليد هي المحافظة على طبيعة القيم الثقافية والمادية والتقاليد هي نزعة ترمي على المحافظة على المكاسب الماضية والاعتماد على ما خلفه الأقدمون وباسمها يبقى على الكثير من النظم والعادات ، يقول "ماكس فيبر" التقاليد ظاهرة اجتماعية وهي صمام من صمامات أمن المجتمع وهي خير لا يمكن إغفاله ، وهناك من يرى أنه لا يمكن المرور إلى التحضر دون الانتقال من التقاليد.

كما يمتاز هذا المجتمع في اقتصادياته بانتمائه للبيئة الطبيعية والعادات والقيم التي تلعب دورا هاما دورا هاما في توجيه النشاط الاقتصادي ومن هنا يمكن أن ندرك التنوع الكبير في هذه النظم الاقتصادية المتطورة التي وصلت إلى هذه المجتمعات بفعل تطور وسائل الاتصال والتبادل مع المجتمعات المتحضرة وهذه القيم أساسا على ما يلي :

- الصناعات الحرفية وتربية الحيوانات .
- الرعي وهي السائدة في تلك المجتمعات وأهم رزق لأفرادها .
- الزراعة : نظرا لتمييز هذه المناطق بالمساحات القاحلة فإن الزراعة في غالبيتها تعد مصدرا هاما للرزق نظرا للظروف الجغرافية التي تسمح بنجاح العملية .

1- صلاح الفوال : دراسة علم الاجتماع البدوي مكتب غريب للنشر ، مصر ، 1974 ، ص 288.

- التجارة : نظرا لحاجتهم اليومية إلى سلع انتشرت التجارة لكن عددهم محدود مقصور على تجارة المواشي أو البقالة من أجل جلب المتطلبات من مواد غذائية ومواد استهلاكية أخرى.
- تقسيم العمل منتشر في كل المجتمعات وكما يقول "لاندبورغ" كل من يمكن أن يعمل امرأه كانت أو رجل وأن هناك عوامل ومحددات هي توزع العمل ونظرا لبدائية الحياة فإن الفرد يشارك في الإنتاج افقتصادي .

6- التحضر من عملية تاريخية إلى مشكلة سوسولوجية :

إن دراسة التحضر والنمو الحضري في الوطن العربي وبقية أجزاء العالم لم يعتمد على مجرد وصف الظواهر المصاحبة لهما والناجمة عنهما ، كما أن نمو أعداد وأحجام المدن ليست في نظر الكثير من الباحثين والمختصين مجرد تغير وتبادل عشوائي بل إن هذه التغيرات تتحكم في خصائص المدن والتجمعات الحضرية ولكن تكتسي النظرة إلى المدن وأحجامها وأعدادها مجرد دراسات وصفية قائمة على الملاحظة المباشرة ، فقد طور عدد من الباحثين مجموعة قواعد ونماذج ونظريات تفسير العوامل المؤثرة في مواقع المدن في أحجامها وأعدادها وفي الكيفية التي تتوزع بها هذه المراكز الحضرية في أقاليمها ودولها الخاصة ففي الثلاثينات من القرن استخدم مارك جفرسون "مفهوم المدينة الأولية " كظاهرة مميزة لأحجام المدن الرئيسية في ذلك العالم النامي ، ولكن ذلك لا يعني عدم وجودها في الدول المتطورة فـ"جفرسون" لاحظ في كل دولة من دول العالم توجد مدينة أولية فهي عادة أكبر مدينة في الدولة وغالبا ما تكون العاصمة وهي أكبر المدن حجما وأكثرها مكانا وأنشطة وأهمها موقعا وأكثرها تأثيرا على حياة الدولة وسكانها وتتصف هذه المدينة بأنها تسيطر على معظم الاستثمارات والاتفاقات في الدولة وتمتص معظم الأيدي العاملة والمنتجة كما أنها المدينة المسيطرة على الحياة الثقافية والإقتصادية وهي بهذا تتميز بمعدل استهلاك مال بمقارنتها مع بقية المدن وتترك تأثيرات ضارة على بقية المدن لأنها تحتكر أهم أنشطة وفعاليات الدولة والمدينة الأولية ظاهرة تميز حياة المدن الجديدة وقد برزت بشكل واضح في دول المدن التي كانت في الحقيقة تتكون من مدينة واحدة وتظهر هذه المدن في الوطن العربي في الدول النفطية الجديدة .

وهناك من يعتقد بأنه من الصعب التنبؤ بالظروف التي يمكن أن تتضاءل فيها أهمية المدينة الأولية كما أن حجم المدينة الأولية في الحقيقة هو انعكاس لحجم الدولة وعدد سكانها فليس ضروريا أن يكون فقط مدينة أولية للدولة ، وإنما يمكن أن تكون مدينة أولية للإقليم التابع داخل الدولة .

وقد حاول " براين بري " دراسة هذه الظاهرة في 38 دولة من دول العالم ، فالذي يبدو من استنتاجات "نظرية كريستالر" أن هناك قواعد وقوانين تحكم توزيعات المدن وأحجامها وإعدادها ، والحقيقة أن نظام "كريستالر" هو بناء نظري مثالي من الصعب وجوده في الواقع إلا في مناطق محدودة جدا ، تتناسب ظروفها مع افتراضات "كريستالر" .

بالإضافة إلى هذه القواعد والنظريات فقد ظهرت نماذج مختلفة لدراسة عملية التحضر ويمكن تصنيف هذه النماذج إلى المجموعات التالية :

1- النماذج الديمغرافية التي تركز على أثر التزايد السكاني والتغيرات الديمغرافية على حركة وانتقال السكان إلى المناطق الريفية إلى الحضرية .

2- النماذج الاقتصادية التي ارتبطت بنظريات الموقع التقليدية كنظرية "فيبر" في دراسة مواقع المدن في المناطق الصناعية⁽¹⁾.

3- نماذج التغير الاجتماعي التي تنظر إلى المدن كمركز لإحداث عمليات التحول الاجتماعي عن طريق خلق ذلك لأنها تعتمد على افتراضات صعبة من العسير إيجادها في الواقع ، لكنه مع ذلك استطاع من خلال مجموعة من البديهيات أن يفسر الكيفية التي تنتزع بها المدن والمراكز على سطح الأرض ، فالمدن حسب أرائه تنتزع بأشكال سداسية ويرجع ظهور المدينة كمركز لتقديم الخدمات لهذه المنطقة المحيطة بها ورتب "كريستالر" المراكز في سبع مراتب تبتدئ بالعاصمة كأكبر مدينة وتنتهي مفاهيم اجتماعية جديدة تتصارع مع المفاهيم التقليدية .

4- نماذج الأنظمة التي تؤكد على أن دراسة ظاهرة التحضر ترتبط بشبكة من العلاقات التي تشكل وحدة النظام الحضري ولهذا تدرس الظاهرة كوحدة مرتبطة مع بعضها البعض من ناحية ومع العوامل والمتغيرات التي تؤثر بها من ناحية أخرى .

1- عبد الإله عياش : مرجع سابق ، ص 133.

6- نماذج تركيب المدينة التي تنتظر إلى المدينة كمجموعات متباينة من استخدامات الأرض التي تشكل الأنماط المتميزة لها وتعتبر نماذج "بيرجس-هومرهوايت" "هاريس واولمن" أكثرها شهرة رغم التقليدية التي ميزت المفاهيم الرئيسية المتعلقة بها⁽¹⁾.

6-1- في العالم الثالث الخطر أكبر:

ينظر الكثير من المفكرين إلى مسألة التحضر كمظهر هام من مظاهر التحديث حيث يعد التحضر دلالة على التحديث وإشارة إلى النمو والتقدم الإقتصادي ، فالعالم بأكمله يتجه نحو وضع أكثر تحضرا ، في حين أصبحت عملية التحضر أكثر اكتمالا تقريبا في عدد صغير من القطار الصناعية المتقدمة وأصبحت السرعة المدهشة للتحضر في العالم الثالث مروعة لحد كبير حيث تضاعفت حجم المدن الرئيسية مرتين أو ثلاث مرات وأصبحت خلال عقد واحد نمطا له ملامحه ، حيث تتعلق بصفة عامة بالتوسع الجامع وغير المخطط وتؤكد الإحصائيات أن المدن الأكبر هي التي اتسعت بمعدلات أسرع بينما كانت المدن الصغيرة - بخاصة إفريقيا - ذات قوة جذب أقل ، ومن ثم كانت معدلات التحضر فيها أقل سرعة ، وغالبا ما تكون العاصمة هي في الحقيقة المدينة الكبرى من حيث الحجم .

فالتحضر في بلدان العالم الثالث يتجه نحو التوسع في عملية التصنيع والهجرة الريفية الحضرية بالإضافة إلى عدم وضوح عملية التحضر في هذه البلدان ، فأحيانا تشهد المدينة عمليات تزييف ، وفي الوقت نفسه تشهد تحديث القرية بدرجة ما .

ومن هنا فظاهرة التحضر في العالم الثالث تحمل بين طياتها ظواهر ومشكلات على جانب كبير من الأهمية ، ومن أهمها البطالة وعد الإستقرار وتزايد سكان المناطق المتخلفة ونمو الحياء الهامشية فضلا عن ظهور بعض المهن الطفيلية ، وعجز القطاع الرسمي الحضري عن استيعاب العاطلين عن العمل مما ينبثق عنه العديد من المهن الهامشية وما يرتبط بها من بروز العديد من المشكلات الاجتماعية .

1- عبد الإله عياش : مرجع سابق ، ص 128-133.

فالاتجاه السريع نحو التحضر في كثير من دول العالم الثالث أدى إلى اختلالات واضحة في تلك المجتمعات سريعة التحضر الأمر الذي انعكس على الأفراد والجماعات في بروز الكثير من المشكلات الاجتماعية التي أصبحت مصدر للفوضى والعنف ومشاكل أخرى عديدة في عالمنا اليوم تعني عملية الانتقال إلى حياة المدن والعيش فيها وذلك حسب تعريف المدينة والمعايير المستخدمة في التفريق بينهما وبين الريف ، وحسب نمط الحياة الاجتماعية والإقتصادية والثقافية المميز لأهل المدن ، ولما كان هناك تسارع في التحول في تلك الأنماط فقد أوضحت عملية التحضر تسير بخطى أسرع خاصة بعد الثورة الصناعية .

جدول يمثل النمو المتسارع في نسبة التحضر في العالم (1800-2000)

العام	1800	1850	1900	1950	2000
نسبة سكان الحضر	3%	6.4%	10%	29.8%	50%

المصدر : علي عبد الرزاق حليبي (1998م)

وتشير تقديرات الأمم المتحدة في العام 1970 م إلى أن نسبة التحضر في العالم بلغت 37% من بينها 66% في الدول المتقدمة و25% في الدول النامية وعند نهاية القرن العشرين قدرت النسبة بـ 50% للعالم من بينها 80% في الدول المتقدمة وحوالي 45% في الدول النامية أما الزيادة السنوية في العالم في سكان الحضر فقدرت بـ 2.8% مقارنة بتلك التي في الريف حيث بلغت 3.8% .

6-2- التحضر في الجزائر :

رغم ما عرفته الجزائر من تاريخ طويل للمدن والحياة الحضرية والذي من شأنه إرساء ثقافة حضرية بأبعادها الحياتية والمعرفية بالإضافة إلى اسهام الحضارة العربية في هذا المجال إلا أن ما عرفته المدينة الجزائرية بعد ذلك من مراحل تاريخية ولعل فترة الاحتلال الفرنسي كانت من أهم الفترات التي تركت سلبية على المدن الجزائرية .

فقد اتجه أحد الباحثين الجزائريين إلى أن الممارسة الاستعمارية ولدت حالة نموذجية لمخطط كولونيالي متكامل لنقل شعب ذي تقاليد حضارية عريقة إلى وضع شبه بدائي تمهيدا لإخضاعه وإبادته.

وما يؤكد ذلك الهجرة التي عرفتھا المدن نحو الأرياف والبوادي ونحو الخارج وذلك في أعقاب الاحتلال الفرنسي للجزائر فمدينة الجزائر لوحدها فقدت 21 ألف نسمة من سكانها وهذا ما يشير إلى تفهقر العمران الحضري لصالح العمران البدوي ، ولم يحدث تحضر في الجزائر إلا بداية 1930 من السكان الذين استقروا في البيوت القصديرية وفي ضواحي المدن.

أما التحضر الحديث في الجزائر فقد ارتبط بالاستقلال الوطني والذي ترتبت عليه حرية تنقل الأفراد والأسر ونقل الملكيات وما تبعه أيضا من تنمية عامة وتنمية صناعية بالأخص ، حيث توصلت الهجرة المكثفة نحو المدن بسبب عودة اللاجئين الجزائريين من المغرب وتونس واستقرارهم بالمدن زيادة على الهجرة المكثفة من الأرياف بسبب تواجد حظيرة السكن الشاغر في المدن جراء مغادرة الفرنسيين له من الجزائر.

كما أدت إستراتيجية الاقتصادي وسياسة التصنيع المنتهجة في سنوات الستينات والسبعينات عن طريق المخططات التنموية إلى التركيز على عملية التصنيع في المدينة وتهميش الزراعة ، مما زاد من اتجاه الأفراد نحو المدن مما أدّى إلى تشبع المدن وظهور أزمات اجتماعية كثيرة في المرحلة ما بين 1977 و 1987 والتي كان سببها النمو الحضري الكبير الذي عرفتہ المدن .

ومن أهم المشاكل أزمة السكن الحاد ، انتشار البطالة ، عدم قدرة الهياكل والتجهيزات الحضرية عن تغطية الاحتياجات السكانية المتزايدة ويلخص هذا الجدول تطور سكان الحضر والريف ما بين 1889-1998

جدول يبين تطور سكان الحضر والريف ما بين 1886-1998

السنة	السكان			معدل النمو السنوي للسكان	نسبة سكان الحضر	معدل النمو السكاني لسكان الحضر
	الحضر	الريف	المجموع			
1886	523431	3228606	3752037	-	139	-
1906	783090	3937884	4720974	1.20	16.6	2.05
1926	1100143	4344218	5444361	0.71	20.1	1.71
1931	1247731	4654288	5902019	1.62	21.1	2.55
1936	1431513	5078125	6509638	2	22.0	2.80
1948	1838152	5948939	7787091	1.50	23.6	2.10
1954	2157938	6456766	8614704	1.70	25	2.70
1966	3778482	8243518	12022000	2.81	31.4	4.80
1977	6686785	10261215	16948000	3.21	40.0	5.30
1987	11444249	11594693	23038942	3.08	49.70	5.50
1998	16966937	12133916	29100863	2.16	58.30	3.65

مجلة الباحث الاجتماعي منشورات جامعة قسنطينة العدد السابع - 2005 ، ص 18

إن حالة المدينة الجزائرية وهي تتراوح بين النمو السريع في المتغيرات الشكلية كالحجم والكثافة وبين الركود المتراكم في متغيرات القيم والتشابه حتى لا نستعمل مصطلح صناعي حديثي (لا تجانس) ، تبقي مكوناتها سواء كانوا أفراد أو مؤسسات أو جماعات أولية وطوعية مدنية مشتتة بين قوى الجذب الرهيبة بين الماضي التقليدي المعبر عنه في رموز شكلية كممارسات إحتفالية طقسية تصل إلى حد التناقض في بعض الحالات كسلوكات الصائمين والمتزوجين العصريين الحالمين بالحدثاء والمقيدين بالثقل التقليدي في شكل منتج مشوه ومشوش يعيد الجدل دوما إلى ثنائية يجوز ولا يجوز كما في احتفالية أعياد الميلاد والنجاح. أو ما يظهر في خطورة أكثر عند إعادة إنتاج نماذج مستوردة غير مكيّفة مع الحالة

الجزائرية والملاحظة الغربية هنا هي سهولة القبول بها وبأقل الوسائل تأثيرا مثل المسلسل الشرقي أو لتركبي أو في مثال آخر للداعية النجم الذي لا يحدده إلا شكله ورمزية البلد الذي ينتمي إليه .

إن هذه الخطورة قد أنتجت وهي مازالت مستعدة للقيام بذلك متى أتيحت لها الفرصة في إنتاج قوى ظلامية أصولية متشددة ومشوهة تصبو إلى تقليد ماضي مفخخ وترفض واقع ضاغط ومدجج بمعطى التحريم والعدائية إلى حد الانفجار والانتحار بشكل الإرهابي الحديث.

إن الأسرة الجزائرية الحضرية بالتسمية حديثة تنازع في شكل صراع لا يقبل بالتوافق إلا في شروط غريبة ومشوهة فهي حديثة جدا عندما يتعلق الأمر بالوسائل والتطلعات وهي تقليدية جدا عندما يتعلق الأمر بتقييم الأفعال والممارسات والأفكار بشكل غير عقلائي ملئ بالمماثلة البسيطة والقالنة عن التقييس في شكل شرف نيف رجلة ... إلخ بدون تحديد واضح وباستمرار الغموض والتشويه .

هذا الوضعية في ثنائيتها التقليدية الحداثية والمتراوحة بين هذا وذاك دون الاعتراف بانتقالية الوضع أو بمجهود لتثبيته على إحدى الحالتين الحداثة أو التقليدية ، تستمر مشكلات الطلاق ضرب الأصول جرائم الزناء الشذوذ الطلاق الأسري إضافة إلى مظاهر أخرى متصلة بشكل أقل وضوح كزيادة تناول المخدرات والكحول وباقي أشكال التعاطي الأخرى كالعصيان والتمرد وحتى الخيانة الزوجية

لقد اختصر المرحوم بوتفوشنت⁽¹⁾ خصائص العائلة الجزائرية في خمس عناصر تحليلنا إلى عصور ما قبل الحداثة ، حيث يقفز صفة البطريكية في شخص الذكر الأكبر العائل كقائد روحي برئية محافظ متحكم على تماسك الجماعة المنزلية ، يعود الذكور المهمة الأب ودوره وتغادر الاتاث حين الزواج بدون دور ولا إرث ، كما أنها معتمدة على تماسكها العصبي وفي نفس الوقت موسعة بإحتضان عدد كبير من الأسر سواء تحت سقف واحد أو دونه .

إنها عائلة منسجمة مع تاريخها وبيئتها في حوادثه وتنوعها في سرعة تغييره وحدة فصولها في قوة وفضاة مكسبه وفي قساوة جبالها ، وجفاف صحاريها وممرها ، وخصوبة سهولها وبراريها ، لذلك هي بعنوانها المقدس " العائلة " لا تفرق بين الدار ، ولانتماء ، حيث تعرف بالحرمة كحرمة صاحبها على الغريب ، ودفنها كبيت وسكن وفي نفس الوقت هي الملك والعرش والملكية والتجذر بألفاظ أيت أيث ، نتاع ، أولا الذي نعني أبناء بصيغة ملك تبع "العائلة كلمة جدية ولا يمكن أن تكون موصوعا للهلز ، يمكن أن نمزج مع بعض الأقارب ولكن العائلة مشحونة بحسابات عندما تتطرق بها " (2).

لذلك هي في تقريره النهائي مقاومة وغير مطبوعة بمسايرة التحول وتطورها يسير سيرا بطيئا جدا بحيث لا يمكن حسابه إلى على مر أجيال كثيرة وفي اعتقادنا هي مختزلة ومجبرة للحدث التاريخي ليعيد التشكل أمام بالبيت أو الخيمة (أخام ، ثدارث) ، حيث لا يجوز لغير نحن (نشنيين ، أنغ ، أنتاعنا) الدخول أو الافصاح وكأن الحرب والاقتصاد والتعليم وحتى الدين يمارسون بعيدا عن سياستها وهي بالخصائص التي يحرص الكثيرون على تكرارها وفي شكل :

1- مصطفى بوتفوشنت : العائلة الجزائرية التحولات والحداثة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1982 ، ص 35

2- المرجع نفسه ، ص 38.

1- عصبية : نوع من اللحمة الاجتماعية التي تفرض التماسك الأسري في شكل جماعة أولية منزلية يذوب فيها الأفراد إلى حد الاختفاء في ظواهر العمل والزواج ، والدفاع ، وتقفر في الفعل الفردي أمام الآخر سواء كان مجموعة أو بيئة كحقيقة تتجاوز الموقف نفسه إلى أعماق أبعد وأغور تستدعي رموز أخرى كالنيفة والشرف والاعتزاز والافتخار والحماية والحمية... إلخ .

2- موسعة : حيث يعيش في احضانها عدة أسر زواجية سواء تحت سقف واحد أو داخل حوش واحد أو ضمن ساحة واحدة محددة كحرم بحدود مرسومة وموضحة أحيانا ورمزية مرات أخرى لا يجوز انتهاكها وواجب احترامها .

3- بطريكية : حيث يأخذ الذكر الأكبر في صورة الوالد أو الجد ، مهمة المحافظ على ارث ورمز الأسرة وعلى عاتقه تتركز الجوانب الأخرى ذات الطبيعة المعاشية التي يجب مراعاة دورانها حول الإبقاء على التماسك الأسري وللجماعة المنزلية مدعما بأعراف وتقاليده وممنوح قوى الاسناد الاجتماعي التي تتيح له التصرف المطلق على أفراد وملكية الجماعة ومطالب بإثباتها المسعى للجماعة الخارجية من خلال الحفظ لهذا الدور البطريكي .

4- هي لا تقاسمية "حيث الخلق الأبناء الذكور تابعي لمهمة الأب عملا وتزواجا واسكانا وتدعيما بما في ذلك أزاحة الاناث واخراجهم من حقوق التملك سواء بالتمتع أو الإرث الذي يحفظه الدين حيث يغادرون الدار الكبيرة حين الزواج أو الإبقاء عليهن كتابعات لهؤلاء الذكور ضمن الارث الكلي الذي لا يجب أن يتجرأ الايما هو فائض عن تهديد انقسام الجماعة الاسرية .

5- الاكناتية :حيث النسب ذكوري والانتماء أبوي لا يناقش وتميز قابل للتعديل ، إنها كتلة صلبة وممتنعة على الاختراق ومقاومة للخارج المادي وكذلك حتى المعنوي فهي ببعض الملاحظة مزيج من الاخلاق والاداب في اشكال أهمها الترفع عن الرذيلة والحرام في

محصلة متراكمة عبر أجيال لا يجوز تفتيتها في شكل محمي ومدعم يوميا وغير قابل للتفاوض أو التنازل أنه الشرف الذي هو ممارسة تكتسب وتتعاظم أهميته عبر الزمن من خلال الانضمام الكامل لنظام القيم ، وهو كذلك مراقبة يومية للتصرفات حتى لا تثير حولها السلبية أو السخرية التي تؤدي إلى الفوضى ثم بتضامن مفهوم التصحية بكل ما يؤدي هذا الشرف فردًا أو عزيزًا مهما غلا.

وليس بعيدا عن هذا المعنى يقفز مبدأ الوفاء لتقاليد الأجداد وارغام مكوني الجماعة المنزلية وحتى المحيط الأسري على الرجوع إلى تركة الأجداد المحددة في الممارسات الاجتماعية والعائلية وتتميط محدد لسلوك تقليدي دقيق في مواقف محددة خاصة فيما يسمى بالموقف الجماعي الاحتفالي الخاص أو العام .

إن هذه المعاني الروحية سوف تتلاقى مع معنى أكثر ارغاما على ضبط السلوك وتوحده لهدف ابقاء معنى " البركة " المقابل لتشوم " لخلا " حيث الانتهاء والخراب . إنها استحضار حساس لحراسة فوق طبيعية تستدعي الشكر والتقدير والحذر والمراقبة ما يبقي الارتباط باللاهوت والدعوة والقيام واجب الطاعة في صورة تعبدية متوافقة مع الدين في صورته الاجتماعية أو الانتماء إلى دائرة خاصة من المشيخة والطريقة .

الجانِب الميْداني

الفصل الرابع :

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

- التعريف بمدينة مراونة كمجال للدراسة الميدانية .
- الإطار الزمني والمكاني والبشري للدراسة.
- أسلوب إختيار المعاينة البحثية .
- المناهج والأدوات المستخدمة في الدراسة .

1-التعريف بمدينة مروانة كمجال للدراسة الميدانية

1-1 تاريخ مدينة مروانة :

يرجع تأسيس المدينة إلى حقبة الرومان سنة 127م حينها كانت تسمى لامعصبة (lamasba) وهي حصن عسكري تعرضت لتخريب من قبل الوندال وأعاد بنائها البزنطيون وأضحت منطقته عسكريه لمتقاعدي الجيش البيزنطي وبشاء الله أن يخرب هذا الحصن في الفتح الإسلامي وفي عهد حكم العثمانيين ثم تم إعادة تأسيس القاعدة العسكرية وأوكلت لها مهام جمع الضرائب أما في عهد الاستعمار الفرنسي وهي حقبة التأسيس كمدينه حيث وضع حجر الأساس سنة 1909م وتأسست الدائرة سنة 1912م باسم "كورناي (corneille) ولا تزال مروانة إلى اليوم دائرة ولم تتغير سوى تسميتها. لقد شهدت المنطقة عدة ثورات آخرها ثورة عمر اموسي 1916 م بجبال مستواه ولم تذكر كتب التاريخ هذه الثورة كما شهدت أولى العمليات في الفاتح من نوفمبر بما يقارب 30 هجوم في مختلف أنحاء المنطقة، وكانت حصيلة الشهداء بالمدينة 1600 شهيد، ومن أبطال وشهداء المنطقة نذكر كل من علي النمر وزينة مسيكة.

لقد كانت منطقة بلزمة ولزمن طويل مجمع لعدة حواضر ذكرها كل المؤرخون ابن خلدون ، الإيدريسي ، وليون الإفريقي مثل قصر بلزمة 05 كلم شمال مروانة ، زانة البيضاء 30 كلم شمال شرق مروانة ، نقاوس 30 كلم جنوب غرب وطبنة في حدود 50 كلم جنوباً⁽¹⁾. وبعد إنشاء مدينة باتنة كأول مركز إستعماري في منطقة الأوس سنة 1844 وبقرار من الدراسات الإستعمارية أستحدث مركز إستعماري جديد لسيطرة على سهول وجبال بلزمة في منطقة الشمال الغربي سنة 1894 بإسم مروانة وتم استعمارها بدأ من تاريخ 1900/07/21 بإسم كورناي Corneille بمساحة 3230هـ تم إستقدام 24 عائلة من أصل 36 للإستغلال

1- العربي دحو ، حول الشعر في مروانة ، مجلة آمال الثقافة الأدبية الذكرى العشرون للإستقلال، العدد 7 .

الزراعي من جبال الأرداش الفرنسية مكون من 130 معمر أقتطعت لها أغلب الأراضي المسقية في سهل بلزمة ذات الجودة العالية وبعد إندلاع ثورة الأوراس 1916 لم يبقى إلا 11 عائلة وبقرار المؤرخ 1956/06/28 رقيت إلى مركز دائرة بمساحة 192763 هـ تابع لها أكثر من 16 دوار⁽¹⁾.

بعد الاستقلال حدثت عدة تقسيمات أدراية من أجل تنظيم هذا الإقليم ، وإلى غاية 1984 ظلت واثرة لكل أجزائها عن الإدارة الفرنسية وهي لمسيل ، ودادي الماء ، حيدوسة ، عين جاسر ، سريانة ، تالخت ، زانة البيضاء ، لزرو ، وبعد 1984 رقيت هذه إلى بلديات ولم يبقى إلا قصر بلزمة وحيدوسة ووادي الماء ومروانة .

2-1 جغرافيا :

يقع التجمع العمراني (مروانة) عند المدخل الجنوبي لبلدية مروانة تحيط به مجموعة من المرتفعات والكتل الجبلية في شكل طوق مفتوح من الجهة الشمالية عل سهل بلزمة .

ويرجع اختيار هذا الموقع من طرف الاستعمار الفرنسي لعدة اعتبارات أهمها :

- الاستفادة من ينابيع وبار وادي مروانة لغرض استغلالها في الحقول والاراضي الفلاحية المحيطة بالتجمع العمراني .
- مراقبة المنطقة وفرض السلطة الكاملة على سكان المنطقة وكذا مراقبة حركتهم .

1- تقرير عن حكم 50 سنة لمدينة مروانة بلزمة المختلطة . Contribution a l'étude de la colonisation an Algérie centre de Merouana commune mixte de Belezma, dept, Constantine ,1957

ويعد هذا الموقع ذا أهمية من حيث كونه متوسط اقليم البلدية كما أنه يعد نقطة التقاء عدة طرق مهمة تسمح بربط التجمعات العمرانية ببعضها البعض سواء على مستوى البلدية او على مستوى المنطقة ككل .

توسط مدينة مروانة إقليم ولاية باتنة يحدها شمالا بلدية قصر بلزمة ومن الشمال الغربي بلدية تالخت ومن الشرق وادي الماء ومن الغرب بلديتي تاكسلانت ولسمان ومن الجنوب والجنوب الشرقي بلدية حيدوسة. تحيط مدينة مروانة الجبال من كل الجوانب مما يجعل تضاريسها يغلب عليها الطابع الجبلي، ومن أشهر جبالها الشلعل ومستواه والرفاعه ولكل جبل اسم الشلعل وبوغيول وفاخرة وتيقلت والموثن وثيسراس وأعلى قمم جبال منطقة مروانة هي الرفاعة بتاكسلانت ثم ايليسان وتاريخت بحي علي النمر

1-3 فلكيا:

تقع مدينة مروانة في دائرة العرض 35.6286 درجة شمالا، وخط الطول 5.9117 درجة شرقا.

وبذلك نقول بأن السلطة الادارية لمدينة اثر سلبا على نفوذها اذ تراجعت اهميتها وذلك بظهور مراكز عمرانية أخرى مهمة ومنافسة كسريانة وعين جاسر الا أنه وع ذلك مازالت هناك علاقات ادارية تربط سكان المنطقة بهذه المدينة .

1-4 المحيط العمراني :

تقدر مساحة المحيط العمراني الاجمالية 410 هكتار منها 60 هكتار لصالح النشاطات و 89 هكتار عبارة عن مساحات شاغرة وأرضيات مختارة ، وعليه فان المساحة الحقيقية للنسيج العمراني تصبح 261 هكتار.

وقد سجل هذا النسيج خلال عام 1980 مساحة قدرها 74 هكتار أي انه بعد 15 سنة حقق زيادة قدرها 187 هكتار أي بمعدل 12.5 هكتار في كل سنة .

1-5 التطور العمراني :

ان نواة هذا المجمع عبارة عن مدينة اوروبية ذات خطة شطرنجية وطابع وتصميم متميزين . بلغت مساحة هذا النسيج العمراني من بعد نشأته الى تاريخ اندلاع الثورة التاريخية (1954) 15 هكتار .

اما خلال الثورة فان الحركة العمرانية تباطأت جدا الى حد التوقف واقتصرت على مجموعة من المساكن منتشرة على هامش النواة وهو أمر طبيعي ومبرر وبعد الاستقلال مباشرة انطلقت الحركة العمرانية في الامتداد والتوسع متخذة النواة كمرجع لها . وقد ازداد النسيج العمراني في هذه الفترة ب 246 هكتار أي بمعدل 7.5 هكتار كل عام .

1-6 النسيج العمراني:

يتخذ النسيج العمراني شكل "V" ويمثل المدخل الجنوبي للتجمع حد الزاوية هذا الشكل .

هذا الشكل فرضته معطيات الموضوع المتميزة ، وهو ما قلل امكانيات التوسع العمراني بأشكال مختلفة وأكثر انسجاما ، وبعبارة اخرى فان معطيات الموضوع هذه فرضت نمطا واحدا من التخطيط والتنظيم وبالتالي فانها قيدت هذا النسيج الى حد ما .

ويعتمد هذا النسيج في امتداده وتوسيعه على النواة (المدينة الاوروبية) كونها مازلت تشكل المنطقة الاكثر حركية ونشاط بحكم استحواذها على مجموعة من المرافق والتجهيزات المهمة وكذلك بحكم رصيدها التاريخي والنوسطالجي .

وبذلك فان محاور الطريق خاصة الرئيسية منها تحول ان تتغذى وان تتطلق من هذه المنطقة.

وينحصر الجزء الكبير من هذا النسيج بين الطريقين الرئيسيين : ط. و 86 المؤدي الى رأس العيون و ط. و 77 المؤدي الى قصر بلزمة -العلمة ثم تأتي في مستوى ثان محاور طرق اخرى لتربط بين الطريقين السابقين وهو ما يحقق نظام الوحدات السكنية المتجاورة " Unites de voisinag" خاصة على مستوى احياء المركز (النواة) - حي 200 مسكن -حي عربي باي -حي محمد بوضياف أي الجهة الشمالية من المركز - الا انه على مستوى هذه الوحدات السكنية يبقى النسيج العمراني في حاجة الى عمليات تدخل مختلفة اهمها :

تهيئة الطرقات ، وانشاء مساحات حرة وخضراء ومساحات للعب الاطفال وعلى عكس الجهة الشمالية من المركز فان الحي الجنوبي وحي البناء الذاتي يمثلان النقطة السوداء في النسيج العمراني فالبرغم من أن الحي الجنوبي يخضع لدراسة عمرانية الا انه جاء بشكل فوضوي وعشوائي لا يخضع لأدنى مبادئ التعمير . وهو ما أحدث حالة كسر أو تمزق في النسيج ككل سواء على مستوى امتداد الشبكات المختلفة او على مستوى نمط المباني وانتظامها و تصنيفها .

وعملا بمقياس مستويات العلاقة بين الاحياء السكنية ومركز المدينة فان الاحياء التالية : الحي الجنوبي ، حي 75 مسكن ، حي البناء الذاتي ، حي محمد بوضياف تبقى عبارة عن مراقد فقط ، لكون علاقاتها بالمركز ليست علاقات تبادل وتفاعل ايجابية (أي اخذ وعطاء) وانما هي علاقات في اتجاه واحد (حركة السكان نحو المركز طلبا للعمل أو لقضاء حاجياتهم ثم العودة الى مساكنهم) .

من أجل تحقيق نسيج عمراني متكامل ومنسجم فيما بين اجزائه لابد من تحسين وتنظيم وتنشيط العلاقات المختلفة بين هذه الاجزاء وهو ما يتطلب عمليات تدخل (تنظيم ، ادماج، تهيئة شبكات الطرق وتدعيم محاور الربط ، والتخفيف من حدة التمزق في مورفولوجية النسيج العمراني ، واعداد توزيع بعض المرافق والتجهيزات التي لها أهمية كبرى في تحقيق هذا التكامل والانسجام .

ويمكن ابراز ثلاثة (03) أجزاء كبرى في النسيج العمراني تختلف فيما بينها من حيث ظروف النشأة ودرجة التنظيم والتخطيط وكذا درجة التجهيز :

2- الإطار الزمني والمكاني والبشري للدراسة .

تمت الدراسة بمدينة مروانة على فترات زمنية متقطعة إمتدت إلى أكثر من ثلاث سنوات من سنة 2010 إلى غاية 2014 على مجموعة من الأحياء التي في الغالب أخذت تنمو خارج الإطار القانوني وبعيدا عن الرقابة ما يجعل العدد غير متضمن على وثائق إدارية كما أن كل زمن زائد هو مسكن ومواطنين إضافيين وباختيارنا لخمس أحياء وهي الأهم في مدينة مروانة والمرتبة

2-1 أحياء الوسط :

وتشمل الاحياء التالية النواة (المركز) ، الحي الجديد ،حي 200 مسكن ، حي عربي باي ، وتقدر المساحة هذا الجزء 39 هكتار ، وهو يتميز بتنظيمه وامتداد شوارعه بشكل جيد لضمان الربط الجيد بين مختلف اجزائه ، كما انه يحتوي على الجزء الكبير من المرافق والتجهيزات ، على اختلاف خدماته ومستوى هذه الخدمات ، ولذلك فانه الجزء الحيوي والديناميكي في التجمع ككل وهو ما يعرضه لحركة عالية من مختلف الجهات ويعد هذا الجزء مشغول 100% ، واكثر من ذلك فانه لا يستفد من أي مساحات حرة أو مساحات للعب الأطفال .

أما عن نمط المباني في هذا الجزء فيغلب عليه النمط الفردي بينما النمط الجماعي يقتصر على حوالي 300 مسكن جماعي يمثل الجزء الاكبر فيها حي 200 مسكن .

2-2 المنطقة الحضرية السكنية الجديدة "ZUHN" او حي محمد بوضياف :

يقع هذا الجزء في الجهة الشمالية من الجزء السابق ، وهو مشروع يندرج ضمن سياسة المناطق الحضرية السكنية الجديدة التي ظهرت في فترة معينة ، الا ان هذا المشروع لم ينجز 100٪ ولذلك فان سعته لم تتعدى 844 مسكن ، كلها سكن جماعي " A+4 " اما من حيث التهيئة و التجهيزات فيبقى هذا الحي عبارة عن مجموعة عمارات مرمية ، وبخلاف وجود متقن على مستوى هذا الحي يخلق مستوى من الحركة من جميع جهات التجمع نحو هذا الحي فانه يبقى مرتبط بشكل سلبي مع مركز وفي اتجاه واحد وعلى مختلف المستويات من اجل قضاء السكان لحاجاتهم المتنوعة .

2-3 الجزء الجنوبي:

يتمثل هذا الجزء في الحي الجنوبي وحي البناء الذاتي بمساحة 46 هكتار ، وهما يمثلان المدخل الجنوبي لمدينة مروانة ، ورغم ان الحي الاول (الجنوبي) يخضع لدراسة (تجزئة 400 قطعة) فان هذا الجزء لا يتمتع بالحد الكافي من التنظيم والتخطيط اذ يبدو في الشكل فوضى ولا يراعى اهم معايير التعمير ، ولذلك فان شبكة الطرق فيه غير مسطرة بشكل جيد وغير معبدة كما ان هذا الجزء يفتقر الى مختلف المرافق والتجهيزات ، اضافة الى ذلك فانه لا يتمتع بأي مساحات حرة او مساحات خضراء او مساحات للعب الاطفال .

معطيات هذا الوضع جعلت هذا الجزء لا يعمل ولا يتفاعل بشكل جيد و ايجابي مع أحياء الوسط ، ثم ان الحركة لا تنتم الا انطلاق من هذا الجزء الى باقي الجزئين من اجل أغراض مختلف مستويات متعددة .

2-4 حي فاخرة

يعرف بـ Lotissement 01 حي البناء الذاتي المقاطعة 041 عن المخطط الرئيسي (PUD) أو الحي الجنوبي 02 كان إلى غاية سنة 1972 مزرعة خاصة تسقى بالمياه التي يوفرها جبل فاخرة خصص جزء منها لبناء 40 مسكن ذاتي في مساحة لاتجاوز 04 هكتارات وسرعان ما قسمت المزرعة إلى أرضي بناء بشكل فوضوي بعد سنة 1980 رخص لهم سنة 1980 بزيادة أكثر من 153 مسكن وبإدخاله في مخطط العمراني للمدينة توسعت الأرضي إلى سفح الجبل لتستغل في البناء الاجتماعي في تطور مذهل للحي يتجاوز عدد مساكنه 500 مسكن سنة 2014

2-5 حي بوعزيز طريق لقصر

وهو إلى نهاية التسعينات ملكية فلاحية غير مدرجة في مخططات التوسع العمراني وبعملية إملاء غير مقنن وبيع سريع تم تعمير المنطقة على مساحة 9.7 هكتار للأكثر من 400 مسكن أغلبها في طور الإنجاز وبإدراجه في مخطط التوجيهي لبلدية مروانة أستفاد من هياكل إدارية وتهيئة عمرانية ليتحول في وقت وجيز إلى حي راقي بسكنات راقية لتعداد سكاني يصل إلى 7000 نسمة .

3- أسلوب إختيار المعاينة البحثية :

لنستذكر أن افترضنا مبني على متابعة للتغير في البناء والوظائف الاجتماعية للأسرة الجزائرية في ظل التحولات السياسية والإقتصادية وبالتالي كان علينا أن نجمع القدر الكافي من المعلومات والبيانات على أسر جزائرية تتحقق فيهم الصفة بشرط التمثيل مع معرفة سابقة للباحث وقدرة على فهم داخلها وعدم الإكتفاء بما تعطيه أدوات جمع المعلومة وأختيارنا لمدينة مروانة وترشيح أسر منها لتمثيل الأسرة الجزائرية في عملية التحول هذه نبعت من معطيات موضوعية متعلقة بالباحث وطبيعة المدينة وسكانها تحديداً.

فمن جهة الباحث ابن المنطقة وسبق له وأن أجراء أكثر من بحث على أسر مدينة مروانة بداية سنة 1992 وسنة 2000 وسنة 2007 بما يعطي قدرة أكبر على الفهم والتأقلم مع جزئيات التحول التي لا يمكن إلا لباحث بهذا الشرط ملاحظتها وفحص كل إدلاء في صدقه وكذبه ، غير أنه في هذه المرة وزع جهده على أحياء أكثر وعائلات أكثر وفي إطار زمني أكبر ، لقد تم إختيار التمثيل العشوائي الطبقي للمعاينة ومن بين 12 حي أختيرت خمسة أحياء (05) عشوائيا وهي الحي الجنوبي 1 ، والحي وسط المدينة ، وحي محمد بوضياف ، وحي فاخرة ، وحي بوعزيز طريق لقصر . وبتطبيق التقسيم المتوالي بالوثائق المقدمة في شكل مقاطعات وأرقام بنيات وبعد تقيئها إلى سكنات جماعية وخاصة قديمة وحديثة وبصعوبة التي ظهرت بإنفلات عدد كبير جدا من هذه السكنات من الحصر الإداري وغياب ترقيم جدي ما جعل الواقع مستهزأ بكل وثيقة لتتحول العملية إلى مطاردة أشباح وكادت أن تتحول إلى أحجية مثيرة للإحباط واستهزاء كثير من المساعدين في جمع البيانات ، لذلك أدمجنا مجبرين نوع من المعاينة الغير الاحتمالية ولكن ضمن الإحتمالية الأولى المراعية للأرقام المقدمة لنا في :

1-حي وسط المدينة : 300 سكن ظهر أنها تحتوي أكثر من ذلك بكثير ولكننا أبقينا

على النسبة 10% التي هي 30 أسرة لم نسترجع من الإستمارات إلا 23 إستمارة

2- حي محمد بوضياف : على الورق 874 سكن إجتماعي في الواقع هو مجموعة أخرى مضافة من عمارات ذات طابع إجتماعي تتوزع بأشكال متداخلة ومنجزة في مراحل زمنية مختلفة مع سكنات فردية تتخلل هذه العمارات بشكل مشوه وفي غياب أي تخطيط وبأسماء مشاريع تتراوح بين تسمية عمارات الرئيس بوتفليقة وعمارات الحي القزديري وسكنات الحراس البلدي (دار القرمود) وعمارات السنتيكة وحي أبناء الشهداء إضافة إلى حي 80 مسكن وما يحيلنا إلى مدينة سكنية جديدة غير مخططة عشوائية رغم أن كل مشاريعها ممونة من قبل البلدية أو OPG .

وزعنا 90 إستمارة إسترجعنا 87 إستمارة

3-الحي الجنوبي : على الورق يضم حي 75 مسكن وسكنات البناء الذاتي التي يحدها طريق باتنة وأقراوا وغابة الصنوبر إلى الغرب ، لكن واقعا هي إنفلات يصل إلى المجمع السكني الفرعي أقراوا في عمليات بناء تضم سكنات إجتماعية (نواورة) وبنائات غير مرخصة داخل الغابة نفسها ولأنه على الورق 400 سكن قدمنا 50 إستمارة حصلنا على 41 .

4-حي فاخرة : وهو محاذي للجبل الجنوبي فاخرة وممتد إلى المنطقة الصناعية للجهة الشرقية نواته سكنات تقليدية قروية تسمى بهذه الصفة وحولها تمتد سكنات عشوائية أدرجت في عملية تهيئة صعبة ولكنها حولت الحي إلى منطقة مقبولة السكن كما أدرجت فيها مجموعة من المشاريع السكنية الجماعية في صيغ مختلفة وبعض البنائات الإدارية التي نقلت الحي من منطقة متخلفة كانت محل دراسة لنا في مرحلة ليسانس بصفتها تلك أما الآن فهي واحدة من الأحياء الراقية داخل مدينة مروانة والتي بها أكثر من 500 سكن وزعنا 50 وتحصلنا على 49 إستمارة .

5- حي بوعزيز وهو في المنطقة الشمالية تماما على طول الطريق الواصل إلى بلدية قصر بلزمة وعلى مساحة تقارب 10 هكتارات بنيت أكثر من 500 مسكن تتداخل مع

أحياء العربي ساعد والحي المعلمين وحي أعراب وزعنا به 50 إستمارة تحصلنا على 44 إستمارة فقط .

إن بمجموع غطينا مجتمع بحث على الورق يتكون 2574 ولكنه واقعا يتعدى هذا الرقم بكثير ليصل إلى حدود 4000 سكن ، ما يجعل الرقم الإجمالي لسكنات المحصية لسنة 2014 غير متلائمة مع مجموع 12 حي ، وحصلنا بالنسبة المقدرة والمسترجعة على 244 إستمارة تمثل نفس العدد من الأسر ولكنها تمثل عدد أقل من السكنات حيث أتضح أن مجموعة معتبرة من الأسر تقطن في مسكن واحد كإخوة في الغالب .

4- المناهج والأدوات المستخدمة في الدراسة :

رغم أننا نتأكد بالقراءة والتجربة أن البحث في العلوم الاجتماعية عموما وعلم الاجتماع تحديدا لا يمكن أن يخرج عن شقين توثيقي وميداني ، ولكن نجد أنفسنا ملزمين بتكرار أساليب التوثيق وطرق البحث الميداني بشكل روتيني تقليدي ربما للإثبات أننا مازلنا داخل دائرة الإيمان العلمي وحتى لا نتهم بالزندقة الإبداعية في مجال مضبوط ومحدد وغير متروك للأهواء فإننا نقر أننا استعملنا كل تلك الطرق والأساليب التوثيقية والبحثية فقد أرخنا لمجتمع وللأسرة وللإقتصاد والسياسة الجزائرية في عملية تتبع حصرا ما وافقنا وما رأينا أنه أكثر منطقا من غيره أو مبررا للطرح الذي تبنيناه كما أننا قارنا بين النتائج المتحصل عليها وبين ما سميناه الأسرة الجزائرية التقليدية كما أننا وصفنا محتويات المنزل الجزائري والمطبخ والمأكولات التقليدية والعصرية التي تقدمها المرأة الجزائرية الماكثة بالبيت أو العاملة التي تستحضر طعامها من السوق ، لكن في ظننا أن عملية البحث كصيرورة متطورة عن بعضها البعض لا تتوقف عند أسلوب معين أو اداة بذاتها لنستخرج في كل مرة إستاذان ونسجل على الورق إسم ذلك أو تلك الأسلوب أو الأداة .

فهي منطلقة من إقلاق داخلي أو من إثارة خارجية للإشكالية غير متوافقة مع تنميط ما أو مع فهم ما يستوعب نفسه في صياغة ترتقي بالإشكال في شكله الاجتماعي إلى شكله العلمي السوسيولوجي وموضوعنا هو كذلك قلق من مصير ما يسمى بالبناء الأساسي للمجتمع والذي يصلح المجتمع به أو يتحطم بتحطمه ويكبر هذا المصير في إطاره البحثي ليتحول إلى سؤال ثم إلى فرضية تتبع ما إذا كان هذا الأساس منعقد المصير على تابعة جبرية إلزامية للعاملين الإقتصادي والسياسي ؟ ثم تستمر العملية بفهم كيف تولد في التراث السوسيولوجي هذا الربط التعسفي بين العارض الإقتصادي والأساس الأسري ؟ إلى حد ملزمات التمثيل الاجتماعي لعينة الدراسة حيث نحاول أن نلتزم بالقدر الكافي لتحقيق هذا التمثيل المثالي لمجتمع البحث ولكن سرعان ما نعدل من طموحنا وبطريقة منهجية لتجاوز

المعوقات الموضوعية لعملية استمرار بالحفاظ على الحد الذي لا يمكن تجاوزه رضوخا أو مجارات للواقع على حساب الأمانة والدقة وطبعا في إطارها النسبي .

إن تبويبنا للإجابات والملاحظات سوف يجعلنا في لحظتها إحصائيين مستعملين جيدين للرقم والعلاقة الرياضية الإحصائية دون إدعاء منا أننا أستاذنا المنهج أو توقفنا لتسجيل حضوره ، وإستعمالنا للرقم لم يكن إلا لغرض التحليل بالقدر السوسيولوجي الكافي لفهم تموضع الأرقام والنسب في شكلها الحاد المضخم أو المفرغ المنحاز او الحيادي . كل ذلك للإرضاء القلق الذي إنطلاق منه السؤال حتى يطمئن للإجابة في ظننا لم تكون نهائية وهي مفتوحة لكل تدقيق وإعادة التحقيق .

أدوات ووسائل جمع البيانات :

ستبرز الإستمارة وكأنها الأداة الوحيدة التي استعملناها في عملنا الميداني لجمع المعلومات وذلك لكونها موثقة تماما وأكثر تنظيما من باقي الوسائل التي أستخدمت وهي متنوعة بداية من الوثائق خاصة من مصالح التقنية للبلدية والمعلومات الشفوية من سكان أحياء المدروسة في مشاكلهم وأصولهم إضافة إلى الملاحظة التي أستمريت طوال الوقت متيقظة لكل مظهر ولكل إشارة سواء بطريقة حيادية أو مباشرة كما أن المقابلة وإن لم تكن موثقة فقد أخذت منا الوقت الكبير في ملأ الإستمارة وإقناع المبحوثين بجدوى العمل معنا بما فيهم مسؤولين وتقنيين بشكل فردي وأحيانا جماعي سواء بطريقة رسمية أو عفوية .

1- الإستمارة :

صيغة الإستمارة بإستشارة لمجموعة من الأساتذة وبتجريب خارج الولاية نفسها وإعادة صياغة مجموعة من الأسئلة بما فيها الحذف والتعويض والزيادة إلى أن أستقرينا على مجموعة 73 سؤال غطت 6 محاور من شخصية إلى متعلقة بوضع الرجل والمرأة إلى وضع الطفل إلى الحالة المعيشية والإقتصادية إلى محور وسائل الترفيه والإسترجاع إلى محور العلاقات داخل ومع محيط الأسرة مرورا بالسلطة والأدوار داخل الأسرة الجزائرية .

وبعد إن وزعنا الاستمارات التجريبية على عدد من المجربين بما فيهم أساتذة وطلبة علم الإجتماع من جامعة الجلفة تبين لنا لا فائدة من حصر أسئلة كل محور على حدى وإنما رأيئنا ونصحنا أن نعتمد التسلسل والتداعي للأسئلة حتى يحس المبحوث أنها متولدة عن بعضها البعض مع احتفظنا بالترتيب اللازم لأنفسنا إلى حين عملية التبويب والتحليل . كما حاولنا أن ننوع بين الأسئلة المغلقة ذات الإتجاهين ومتعددة الإتجاهات باختيارات أحادية أو متعددة مفتوحة أو كذلك بأسئلة كشف التوجه دون أي إختيار وترك الحرية للمبحوث ليعبر عن رأيه وقد تمت الصياغة في أبسط لغة ممكنة لجميع المستويات التي صادفتنا في الميدان

ولله الحمد كانت مفهومة وتحصلنا بنسبة كبيرة على إجابات لكل الأسئلة وفي نفس الإتجاه فهمنا لسؤال .

2- الملاحظة :

لقد كانت هذه الأداة متضمنة في شعور وسلوك البحث وتعمل بطريقة موجهة وإبرادة ومن دون ذلك وبحكم إنتمائهم لمنطقة ومعرفة لبعض أدف التفاصيل عن بعض ساكني الأحياء المدروسة وبحكم معرفته الشخصية لكثير من أشخاص داخل كل حي وأحيانا من كل بيت يعرف آبائهم وأبنائهم يحضروا أفراحهم ويعزيهم في مأتمهم ويشاركهم إهتمامتهم ويقاسمهم أسواقهم ومقاهيهم ومساجديهم ويتردد عليهم في أوقات مختلفة من اليوم نهارا وليلا صباحا ومساء يعرف أعيادهم ويدخل إلى بعض منازلهم ويأكل طعامهم لذاك فإنه وإن رغب في توقيف وسائل حسه ومراقبته التي تتدعم بألفة وفهم قد يكون ممنوعا على آخر غيره فالملاحظة هنا لا تصبح أداة مستحضرة وإنما شعورا تشاركيا يفضي وهو مرتبط بهدف وقصد ورغبة في إثبات ونفي إلى معرفة أوضح وأدق والحمد لله كانت لنا في تحليلنا للأرقام الصماء عونا في تجاوز المعلن والقدرة على فضح وكشف المستور وقراءة الإنحياز بما يعلنه حقا أو يقلده تملقا أو تمظهرًا .

3- الوثائق :

لقد أستعان الباحث بوثائق كثيرة رسمية وغير رسمية وعند مقارنتها بالواقع أمكننا تدارك نقصها وتصحيحه حتى للجهات والمصالح التقنية للبلدية إضافة إلى الجرائد والمواقع وكذلك تتبع حصص خاصة تقترب إلى الموضوع في قنوات متعددة كما تمكننا في أسفارنا لبلدان أخرى سواء في الوطن العربي أو أوروبا من جمع وثائق حول أسر لمجتمعات أخرى كل ذلك زودنا سواء في الاستعمال المباشر أو الغير المباشر من توضيح الرؤية أكثر حول موضوعنا .

4- طرق التحليل والتفسير :

لما كان عملنا وصفا وتحليلا لنتائج وللملاحظات الكمية والكيفية سواء بالتأريخ أو المقارنة أو الإحصاء والربط .

4-1 - التحليل والتفسير بالتأريخ :

إننا نستعين بتفسير التاريخي لبعض العوارض التي صادفتنا حين الحديث عن المجتمع الجزائري في تحولاته وثوراته وبنيته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تعديا إلى الشخصيات واللحظات التي صنعت الفارق في التحول الكمي والكيفي لما يسمى بالشخصية الجزائرية وكذلك صنعنا في تتبع أصول العائلة الجزائرية ومحددتها الثقافية والحضارية والعقائدية الدينية دون إغفال لتلك الممارسات التي تميز أسر فئات اجتماعية معينة وإذا كان المنهج التاريخي هو أسلوب تفكير وطرق بحث خاصة ومميزة فإننا لم نغفل أعمال ماركس المادية ولا النزعة المثالية لفيبر وكذلك بعض التفسيرات التي لا يمكن فهمها إلا بإرجاعها إلى أصولها أو إلى بداية تشكلها أو بحصر العوامل المؤثرة أو أكثر تأثيرا في خروجها بهذا الشكل الذي يطرح في حضرنا حالة الدراسة كما أن أدتنا البحثية الإستمارة قد استعنا فيها بما هو تاريخي لربطه بممارسة حاضرة .

4-2 - التحليل والتفسير بالوصف :

لا نتكلم هنا عن المنهج الوصفي بوحدة من المحددات التي يدرجها مؤلف الكتب المنهجية على إختلاف مشاربهم ومدارسهم .

وإنما عن واحدة من طرق التحليل والتفسير التي اعتمدناها ، لقد كان عملنا وصفا للممارسة وصفا للسلوك ووصفا للمجال وساكنيه وخصائصهم ووصف لنتائج والكميات ومجمل كيفيات التي يختلف فعل عن فعل وتوجه عن توجه وممارسة عن ممارسة وبموازاة كنا نحلل ما نصفه بإرجاعه إلى أصوله العقائدية أو النفسية ووظائفه داخل أفراد الأسرة أو خارجها سواء

على الأطفال أو أهمهم أو على أبا الأزواج . لقد استخدمنا الوصف ولكن بمنطق التحليل الوظيفي للأدوار والمكانة والسلطة والتمدرس والتنشئة والترفيه في ممارسات معينة لتحقيق تفسير يليق بمستوى الأسرة ومكانتها في بنية المجتمع إذن كان تحليلنا الوصفي مفسراً لتساند الوظيفي .

4-3 - التحليل والتفسير بالإحصاء :

إن البيانات الإحصائية تفيد بإستكمال بعض مراحل البحث أو عملياته ويمكن الإستفادة منها لسد الثغرات الموجودة في المادة الأساسية في بعض البحوث ⁽¹⁾. هي واحدة من الإحالات التي تجعل البحث الاجتماعي يعود إلى هذا النوع من التحليل وقد رأى آخرون أنه الدليل القاطع على علمية هذا العلم ورغم أن بحثنا يعج بالأرقام والنسب والإحصائيات فإننا لا ندعي أنه أسلوب قائم على هذا الغرض وإنما هو مرحلة تفسير ضرورية حين التعامل مع الأرقام والكميات التي تم جمعها من الميدان ، وهذا الأسلوب في ضننا هو أكثر فائدة في تتبع العلاقات وشرح تمركز بعض النسب وظهورها بمظهر الغالب الغير قابل لتأويل دونه ، وكان كذلك هذا الإستخدام ملزماً لنا منهجياً لتحويل تلك المعرفة المؤلفة والمفهومة لنا إلى معرفة عملية أكثر تكميماً وتقنياً إحصائياً ورقمياً .

¹ - سامية محمد جابر : منهجية البحث في العلوم الاجتماعية دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، ص 280 .

الفصل الخامس :

تبويب وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

- محور خصائص مفردات العينة .
- محور الحالة الاقتصادية المعيشية للأسر الجزائرية.
- محور العلاقات والروابط الداخلية ومع المحيط للأسرة الجزائرية .
- محور السلطة العائلية ووضعية الرجل في الأسرة الجزائرية.
- محور وضع الطفل في الأسرة الجزائرية مكانة وتربية واهتمام
- محور الوظيفة الترفيهية التثقيفية للعائلة الجزائرية الحديثة
- نتائج العامة

الجدول رقم : 01

جنس ومكانة ممثل الأسرة أمام الباحث

المجموع	النسبة %	آخر		زوج		إبن		ذكر
		نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	
229	%93.8	%04	10	%64.7	158	%25	61	
15	%6.1	%00	00	%4.9	12	%1.2	03	أنثى
244	%100	%04	10	%69.6	170	%26.2	64	المجموع

إحصائيات نسبة الذكور الذين مثلوا أسرهم أمام الباحث بالإجابة على أسئلة الاستمارة كبيرة جدًا إلى درجة استحالة التقريب أو المقارنة بينهما ، وفي النسبة نفسها حيث يمثل الأزواج نسبة 64.7 % مقابل نسبة 25 % من الأبناء الذكور الذين مثلوا أسرهم ، مقارنة للنصف إذا ما أصبحت لها نسبة 4 % من القارب الآخرون وهم إما أخ الزوج أو أبوه وفي حالة واحدة أخ الزوجة قلت في النسبة نفسها حيث تفوق كبير للذكور المجيبين على الإناث المجيبات على أسئلة الاستمارة يتفوق الأزواج بأضعف 4.9% مقابل 1.2% للأبناء وباقي الأقارب الذكور ، قد يغرينا هذا بإرجاع ذلك إلى طبيعة نمطية للأسرة الجزائرية على أنها ذكورية بطريكية ، لكن يبدو أن عامل جنس الباحث نفسه قد تدخل في تحديد النسبة دون قص منه كما أن أماكن توزيع الاستمارة قد عجل بهذه النتيجة التي ربما كانت مخالفة تماما لو توفرت إحصائيات دقيقة على أرقام البيوت المبحوثة التي توضح أنها إما مبنية بطريقة فوضوية أو غير مأهولة تماما ، وأخرى غير مكتملة رغم وجودها على ورقة الإحصاء والترقيم ، مما جعلنا نتوجه إلى أماكن عامة كالمسجد والمقهى حيث تعتبر مجالات ذكورية بامتياز.

إن هذا التنبيه مهم بالنسبة للباحث لتوضيح صعوبة التحقيق من مصداقية الرقم والإجابة كذلك في الجداول القادمة ويبقى مهم له كذلك إستدعاء الفهم المستحلب من المعاشة اليومية لميدان البحث ، إننا بالنسبة ذاته نؤكد على أنه كان من الممكن أن تجيب الإناث بنفس الكيفية وربما أكثر لو توفرت شروط أخرى ومع هذا فإن استنادنا إلى الرقم يرغمنا على القبول بطغيان التمثيل الذكوري للأسرة الجزائرية وللأزواج تحديداً كأرباب لهذه الأسرة .

الجدول رقم 02:

السن والمستوى التعليمي لممثلي الأسر المبحوثة

المستوى السن	دون المستوى	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع	النسبة %
أقل من 20	00	02	00	00	00	02	0.81%
[21 - 30]	00	04	02	15	07	26	10.7%
[31 - 40]	07	12	08	22	42	91	37.3%
[41 - 48]	13	07	03	40	17	80	32.8%
[49 - 54]	21	03	01	04	10	39	15.9%
أكبر من 54	03	01	00	00	02	06	2.4%
المجموع	44	29	14	81	78	244	100%
النسبة	18%	11.9%	5.7%	33.2%	32%	100%	

أولا من حيث الأعمار : ممثلي الأسر الذين قابلوا الباحث يتركز نسبهم بين 31 سنة و 48 سنة بتكرار 171 أي نسبة 70% أما يخوفون أو يخلون عن ذلك فيكاد بتقارب عددهم 45 للذين يفوق سنهم 49 سنة 18.3 % و 28 للذين يقل سنهم عن 30 سنة مع ملاحظة أن صغار السن الأقل من 20 سنة لم يتعدوا 02 نسبة ضئيلة 0.8 % والذين يفوق سنهم 54 سنة لم يتجاوز 06 أي نسبة 2.4 % وهي كذلك ضئيلة أي أنه من مجموع 244 مبحوث تركزت أعمار 236 بين 21 سنة و 54 سنة وهو سن جد مقبول للوقوف في تصريحات هؤلاء الممثلين نظريا أو لنقل منطقيا على اعتبار أنه سن الإكتمال العقلي وكذلك سن تحمل المسؤولية .

ثانيا من حيث المستوى التعليمي : يعتبر المستوى التعليمي المقبول للمبحوثين في أي بحث من المؤشرات القوية على سهولة التعامل من حيث تقبل فكرة المساعدة للباحث وقبول المشاركة أو كذلك من حيث فهم وحسن التعامل مع الأسئلة المنتظمة في الإستمارة وهو ما لمسناه تقريبا مع معظم المبحوثين بما فيهم أولئك الذين لم يتحصلوا على أي مستوى والذين لم يتعدى عددهم 44 أي نسبة 18 % من مجموع 244 مبحث ، لكن يجب الإشارة مع ذلك إلى رفض ملفت للإجابة على بعض الأسئلة خاصة من الفئة التي يرتفع فيها المستوى التعليمي الجامعي تحديداً مما أضطر الباحث على الرجوع إليهم في كل مرة عندما تعاد الإستمارة له وهي صعوبة أخرى جعلتنا نستهلك وقتنا كثيراً وإضافياً ، مع التنبيه إلى أنه في الغالب كانت الإجابات غير دقيقة وبل روعي فيها الإختصار وعدم البوح على الآراء والاتجاهات .

إن الرقم أعلاه في الجدول الثاني هذا يوضح أن نسبة الحاصلين على مستوى أكثر من الثانوي هم 159 أي نسبة كبيرة 65 % ، ولا يمثل المتحصلين على المستوى الابتدائي والمتوسط إلا نسبة 17.6 % أي 43 منهم فقط 19 مبحث تحصل أو درسو في المتوسط. إن مجمل الحديث في هذا الشأن يجعلنا نثق في المستوى التعليمي للمبحوثين الذي يتجاوز المستوى المتوسط بنسبة 70.9 % .

ثالثا : من حيث تقاطع المستوى التعليمي والسني للمبحوثين ، يلاحظ على عكس المتوقع ارتفاع نسبة للحاصلين على مستوى تعليمي مقبول ، حيث كنا نفترض العكس أو لنقل كنا ننتظر على حسب إطلاعنا التشاركي وحتى التنظيمي للحالة التعليمية في الجزائر التي توصي بزيادة المتمردين من سنة إلى أخرى حتى كدنا نجزم بإنعدام فئة غير الملتحقين بالمدرسة في المستويات العمرية الأقل من 40 سنة لكنها من خلال إطلاعنا غير المخصص لهذا الغرض بالطبع ، فوجدنا بوجود 07 مبحثين ما يمثل نسبة 2.86 % من مجموع العينة وهو رقم قابل للتوسع في الوسط الأنثوي ، ورغم تسجيلنا للإرتفاع في نسبة

عديمي المستوى ترابطا مع السن حيث سجلنا 13 من أصل 44 أي بنسبة قريبة 30 % في فئة 41 إلى 48 سنة وكذلك 21 من أصل 44 أي بنسبة قريبة من 50 % وهو ما يمثل في المجموع 80 % فإن المخالف للتوقع كذلك هو النسبة التي تقل عن 18 % للفئة الأكبر سنا والتي تفوق 54 سنة لنقل رغم أنه خارج غرضنا من هذا البحث مفاجأة توثق استقلالية الكيدان عن أفكار الباحث وتوقعاته ، أنه مع ذلك يجب الإشارة بالايجاب والقبول التمرکز سن الذين يحوزون على مستوى تعليمي مرتفع في الفئة السنة 31- 48 سنة حيث يمثلون 59 وحدة أي نسبة 44.4 % مع أفضلية للأقل سنا الثلاثينات ما يمثل 42 من أصل 244 وبالمثل يتجاوز أصحاب المستوى الثانوي في نفس الفئة 31 إلى 48 النسبتي 62 مبحوث منهم 40 مبحوث في الأربعينات من العمر ، وكذلك من أصل 45 مبحوث يفوق سنهم 49 سنة أي في الخمسينات وبعد ذلك يوجد 12 أي ما يقارب 25 % منهم متحصلين على مستوى جامعي.

إن هذا الترابط القوي بين السن والمستوى التعليمي من المفترض أن يقدم لنا قبولاً ووثوقاً في الإجابات اللاحقة على اعتبار أنها يؤشران إلى المعرفة وكذلك المسؤولية ، وبالتالي النضج.

يمثل الجامعين من المبحوثين كلهم نسبة 32 % وهي جد مقبولة ومؤكدة كذلك لمعرفة الباحث لمعظمهم معرفة شخصية وهم في الغالبية أساتذة ومعلمون . إن نسبة 5.7 % من أصحاب المستوى المتوسط ونسبة 11.9 % من أصحاب المستوى الابتدائي يمكننا ببعض التحفظ إحالتها مع عديمي المستوى أو الذين لم يدخلوا المدرسة أصلا لأنها في الواقع لانؤهل لي وظيفة وأصحابها يشتغلون في المهن وحرف حرة كتجارة والبناء أو دون وظيفة أصلا .

الجدول رقم 03 :

عدد أفراد الأسرة و أقدميتها

النسبة	المجموع	أكثر من 20 سنة		من 13 إلى 20		من 07 إلى 12		من 02 إلى 06		أقل من 02 سنة		الأقدمية
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	العدد
%4.9	12	%2.04	05	%0.4	01	%00	00	1.6 %	04	%0.8	02	02 فقط
%5.3	13	%2.4	06	%1.2	03	%2.04	05	%0.8	02	%00	00	4 – 3
%61	114	%32.78	80	%20.9	51	% 6.5	16	2.8 %	07	%00	00	7 – 5
%21	55	%8.2	20	%12.3	30	1.6%	04	0.4 %	01	%00	00	11 – 7
%2.8	07	%00	00	%2.8	07	00%	00	00%	00	%00	00	أكثر من 11
%100	244	%45.90	112	%37.60	92	%10.2	25	%5.7	14	%0.8	02	المجموع

إن الرابط الحاصل في الجدول أعلاه بين أفراد الأسر المبحوثة مع عمرها أو أقدميتها بالطبع لا يريد أن يؤكد قانون الترابط بين كمية وزمن الإنتاج لغة الإقتصاد أو بين الخصوبة ومدة الزواج لأن ذلك لا يعد هدفا مقصودا في بحثنا خاصة إذا ما علمنا أن الأمر متعلق بعدد أفراد داخل أسر لم نتأكد بالفعل من عددهم عدى التصريح المقدم فما بالك بالتأكيد من قرابتهم الفعلية إذا يمكن أن تضم الأسرة عدداً من الأقارب يعلنون فقط لأنهم متسائلين في ذات العنوان وإذا ما تعاوضنا على هذا الأمر فإن الفائدة ستكون كبيرة حين تقرأ بالربط المقدم الأرقام المعلنة حيث يفهم أن :

أولاً: أقدمية الأسر المبحوثة فهي بنسبة كبيرة 93.7 % تفوق 07 سبع سنوات وبنسبة مهمة جداً 83 % تفوق 13 سنة بمجموع 203 وهو رقم كبير جداً لا يستثنى إلا 41 عائلة. إن نسبة 45 % ما يعادل 111 عائلة أقدم من 20 سنة جد مرجح لهذه الأقدمية وهو ما يعزز رضانا عن عينة بحثنا وتجعل الأرقام والإجابات الآتية أكثر مصداقية وأكثر تجاوبا مع طرحنا وافتراسنا .

ثانياً : تركز عدد أفراد هذه الأسرة في عدد أفراد يدور في حدود 05 إلى 11 وهو رقم مؤكد في الجدول أعلاه بـ مجموع 154 مضاف إليها 55 عائلة تفوق 07 أفراد وتقل عن 11 فرد أي مجموع 209 وهو ما يفوق نسبته 85 % وهو مؤشر مطمئن لنا ولو بمستوى معين من مصداقية الإحصاءات الرسمية التي تدور حول الرقم 07 أفراد للأسرة الجزائرية عموماً.

ثالثاً : هو هذا الميل السريع للأسرة الجزائرية إلى الإنجاب إذا ما قبلنا بالأرقام وجزمنا أنها بالفعل تتحدث عن الأباء والأبناء ، فأقدمية سنتين إلى 06 سنوات فقط زواج كافية لجعل رقم العائلة إلى يقفز على 07 أفراد أقل أو أكثر بقليل حيث تكرر 08 عائلات من مجموع 14 عائلة يفوق 57 % .

المحور الثاني : الحالة الاقتصادية المعيشية للأسرة الجزائرية**الجدول رقم :04****مصادر دخل الأسر ومتوسطه عموما**

النسبة	مساعدات أقارب	مصادر أخرى		الزوجة + الزوج	الزوجة فقط	تكرار	طبيعة الدخل متوسط الدخل
		فلاحة	تجارة				
1.2%		00	00	00	00	03	أقل من 10000 دج
4.5%		00	00	00	00	11	من 10000 إلى 20.000 دج
39.3%		00	00	03	00	93	من 20.001 إلى 40.000
41.8%		00	00	06	12	84	40 إلى 80 ألف
9.1%		00	00	07	08	07	80 إلى 150 ألف
4.1%		01	01	00	05	03	أكثر من 150
100%		01	01	17	25	201	المجموع
	00%	0.4%	0.4%	07%	10.2%	82%	النسب

العينة المبحوثة من الأسر التي وضعت نفسها تحت مراقبة الباحث ، خرجت كلها عن توقعه من وجود مساعدات رسمية للدولة أو غير رسمية من قبل الأهل والأقارب . ورغم أنه ليس هناك من وسيلة لا ثبات هذا التوقع الذي أصر عليه الباحث فإنه عليه أن يخبره ويؤكدده خارج الأسناد المنهجي للفحص المرغمين عليه سؤال وجواب يعتقد المبحوث أنه تحت رحمة جهاز غير معروف ومفتوح على كل الاحتمالات ما يبقى لديه مساحة ظل كبيرة تجعله أكثر حيطة حتى وإن بالفعل لا يحتاج لهذه المساعدات.

إن كمية التأكيدات التي لم أجد طرق إدراجها غير القسم عليها بأنها ليست فقط موجودة بل تشكل أغلب مصادر الدخل الأسري ، سواء كانت رسمية أو غير رسمية ، يكفي استحضار منح التمدرس لذوي الدخل الضعيف ، وقفة رمضان وبعض الاسنادات التي لا يليق كشفها . أما المساعدات القرابية فإنني وقفت وسمعت أن العائلات المبحوثة تعتمد إن ليس كليا ففي أغلب معاشها على تلك المساعدة .

إن مبلغ أقل من 10.000 آلاف دينار لعائلة من 05 أفراد لا يمكنه أن يلبي أبسط متطلبتها من ماء وكهرباء وإيجار وغاز ، فما بلك بالألبسة والأجهزة خاصة الهاتف الذي لم تخلو أي أسرة من وجوده وبالضرورة .

لقد وقفت على ذلك حين كان صاحب الإجابة المرتب في الخانات الأولى يرد من هاتفه الذي لا يقل ثمنه عن 40.000 دج حين استلام الإستمارة ؟ !.

إذا هذا الرقم 3 مضاف إليه 11 أي (14) ما نسبة 5.7% أقل من 20.000 ألف بمعدل 7 أفراد أي بمبلغ 2850 دج شهريا أي ما يعادل 95 دج يوميا ، بسعر الدولار أي ما يمثل 0.7 دولار يوميا وهو أقل من الحد المصنف لخطوط الفقر .

لذلك علينا دوما في قراءات الإحصائيات أن نفرق بين الدخل والمستوى المعيشي لأن هذه الأسر المصنفة بحسب دخلها دون خط الفقر بكثير هي عائلات قادرة على الترفيه وعلى إعطاء الصدقة والتمتع بكماليات كثيرة وأجهزة الكترونية جد متطورة .

إن باقي الأرقام في الجدول أعلاه تحيلنا على رفض آخر إدراج الزوجة كمعين إلا في حدود 10.2% أي 25 مرة وهو رقم مقارب للحقيقة على اعتبار أن تلك المشاركة رفعت من مستوى دخل الأسر بداية من 40 إلى أكثر من 150 ألف لكن مع تركيز آخر لوجود الأبناء في 13 مرة يتحسن فيها الدخل مع ملاحظة أنهما لم ينفردا مطلقا في الإعالة الأسرية .

كما أنه يلاحظ أن مصدري التجارة والفلاحة لا ينطبق إلا مرتين للدخل الأسري وفي كلتا الحالتين يتجاوز الدخل 150 ألف دج ، مع وجوب التذكير أن المعرفة الجيدة للباحث تجعله يؤكد هذه المصادر في أكثر من حالة سواء ببراء عقاري أو استغلال فلاحي ، أو مشاركة تجارية لم يعلن عنها المبحوثين وإختفت حتى في أرقامهم ما يجعلنا أكثر تحفضا في قبول هذه الأرقام والإشارة إلى وجود تحسن هائل في دخول هذه العائلات وإن غابت عن الأرقام فإن حالتهم المعيشية تبين بما يسمح للباحث إعطاء أرقام أن الدخل لا يقل عن 50 ألف وفي المتوسط يتجاوز 70 ألف ويصل على ما يفوق مليون دينار جزائري عند بعض العائلات شهريا .

الجدول رقم: 05

طبيعة ونوع مسكن الأسرة

	تقليدي	عادي	عمارة	فيلا	أخرى	المجموع	النسبة
خاص	21	102	05	02	/	130	53%
إيجار	00	07	27	00	/	34	14%
احتمالي	00	16	64	00	/	80	32.8%
أخرى	/	/	/	/	/	00	00%
المجموع	21	125	96	02	00	244	100%
النسبة	8.6%	51.2%	39.3%	0.8%	00%	100%	

الأرقام هنا تبين لنا طبيعة ونوع المساكن التي تقطنها العائلات المبحوثة وهو ما سيساعدنا على فهم الحالة المعيشية والاقتصادية لهذه الأسر بالمجتمع مع مستويات الدخل السابقة .

إن تصنيفات الباحث لنوع المسكن المقدم في الإستمارة كان يعتمد على تدرج من المهترء إلى الأحدث أو من الأقل قيمة إيجاريه إلى أعلاها . و تم على ذلك تصنيف تقليدي إلى فيلا لكن يبدو أن المبحوثين قد رتبوا هذا التصنيف بحسب أسلوبهم في التعايش ، أو لنقل بحسب ثقافتهم المحلية " درق شمعنك تضوي" أو الهاربة للالزامية التقليل والتصغير ، في كل الممتلكات الدار تصبح "دويرة " الإبن يصبح "لوليد" القطيع يصبح "شيوهات" والسيارة تصبح "كريريسة "

وعلى هذا يصبح التصنيف فيلا الأقل حضورًا بـ 02 ما يعادل 0.8 % بينما تصنيف عادي بـ 125 أكثر من النصف 51.2 % و 102 من هذا العادي هو خاص ، وقد أمكن للباحث التقاط صور لهذه الأبنية العادية التي لا تقل في شيء عن اسم فيلا .

ما يلاحظ كذلك أن الملكية استقرت في رقم معتبر وهو 130 وحدة 53.2% مضاف إليها الطابع الاجتماعي 80 أي 32.8 ما يعني 86% خاص بـ 34 حالة فقط إيجابية وهي 14 % منها 27 موجودة داخل المساكن الجماعية الاجتماعية ولا نعلم هل المجيب فهم وفرق بين كلمتين خاص ومؤجر لأنها في العادة مؤجرة من مؤسسة OPG خاصة ولكنها خاصة في ذات الوقت قابلة للتنازل وغير وارد المرة طرد ساكنها رغم وجود إشعارات التهديد عن عدم تسديد تلك المستحقات .

إن هذا الجدول كذلك بأرقامه لا يعرّينا في تسويد الحالة المتضمنة والرقم 146 مسكن تقليدي وعادي وكأن مدنا كومة من المساكن العشوائية الريفية التقليدية والحال أن هذه المساكن وإن لم يكتمل بنائها في الغالب فهي مقبولة وكلمة عادي وتقليدي هي إحالة لما هو غالب "كي الناس" لكن علينا أن ندرج ذلك الغلاء الكبير في سعر العقار بالمنطقة الذي يجعل هذه المساكن الموصوفة بالتقليدية والعادية يصل سعرها إلى عمارات عشرات الملايين من الدنانير .

الجدول رقم 06:

طبيعة الحالة المعيشية للأسرة ونوع المشاركة فيها كما يراها المجيب

نوع المشاركة الحالة المعيشية	التكرار	النسبة	مشاركة الأبناء	مشاركة الزوج	نشاطات إقتصادية وتجارية	تكرار ونسبة المشاركة
جيدة	52	21.2 %	10 19.2 % 4.1 %	05 9.6 % 2.05 %	02 3.8 % 0.8 %	17 32.3 %
عادية	168	69 %	03 1.8 % 1.2 %	08 4.7 % 3.28 %	00 0 % 00 %	11 6.5 %
مزرية	24	9.8 %	00 0 % 00 %	00 0 % 00 %	00 0 % 00 %	00 0 %
المجموع	244	100 %	13 5.32 % 5.32 %	13 5.32 % 5.32 %	02 3.8 % 0.8 %	28 11.5 %

إن الجدول أعلاه الذي يكمل إجابات ممثلي الأسر المبحوثة حول سؤال متعلق بالحالة المعيشية للأسرهم من وجهة نظرهم أو حتى إحساسهم فقط في لحظة الإجابة ، والذي وضعه الباحث لمراقبة بعض الصدف في الإجابات السابقة أكثر من التأكيد من الحالة المعيشية ، ثم إن حالة التفاؤل أو الإحباط من الوضع المعيشي سوف يجعل من التوقع أكثر تدليلا عن وجود حالة التبدل في الوضع الأسري عموما وإحساس أفراد مجتمع البحث بذلك هو مساندة جيدة للتوجه الباحث سواء كان التوقع جيد أو مزري .

الأرقام المتحصل عليها تتمركز أكثر في خانة العادي أي تقرير المبحوثين أن الأمور المعيشية عادية ولم يلمسوا فيها تحسنا ولا تفهقرا . إن هذا الفهم هو مرتبط كذلك بالحالة الثقافية للمجتمع الجزائري عموما والمبحوث خصوصا ليس فقط صعوبة التقييم والنأي عن إقحام النفس في اجابة تبدوا مقلقة أو ستثير متطلبات أخرى للإجابة ربما على أقل تقدير عن

لماذا هي مزرية أو لماذا هي جيدة ، بالتعبير الفرنسي On dit Bien pour évitez Pour quoi نقول حسن لتفادي لماذا. أو عقدة للمقولة المتداولة بكثرة خير من ناس وعر من الناس ، أو خير الأمور أوسطها ، فالرقم 168 يمثل نسبة معتبرة جدًا 69 % هي إن لم يكن معظمها فمجموع مقبول جدًا لا يرغب في إسماع الآخرين بتحسين حالة أسرته المعيشية وإن كان هناك ما يعاكس هذه التبريرات في عمومها بمنطق (تحسبهم من التعفف) إلا أن وجود أرقام داخل الإجابات الكلية تجعلنا أكثر تمسكا بطرحنا ، وهو وجود التغير الإيجابي الذي جعل الأسر أكثر قدرة على التحسين معيشيا بمؤثرات أخرى خارج المعلن عنه في الجدول السابق المتعلق بأرقام الدخل الأسري التي أبانت عن تحسن كبير للدخول الأسرية المعلن عنها وتحسن أفضل بكثير من ذلك في حالات التكتّم التي لمسها الباحث من خلال مؤشرات أخرى خارج أسئلة الاستبيان ومع ذلك علينا التذكير بالرقم المذهل المتمثل في 134 من 244 أي ما نسبته 55% من العائلات صرحت أنها تحوز على دخل يفوق 40 ألف دينار إلى حدود غير واضحة بداية من رقم 150 ألف دينار فما فوق .

إن المصرحين بالحالة الممتازة لأسرهم معيشيا هو كذلك رقم جديد ، ومتفوق عن المعلنين صراحة أن حالتهم سيئة إلى درجة المزري . 52 مقابل 24 أو بنسبتي 21.2% مقابل 9.8% فقط ، ومع هذا يجب الإشادة بالتعاون الأسري الذي يؤدي إلى تحسن الحالة المعيشية داخل الأسر وذلك بتظافر جهود المكونين لها في شكل أزواج وأبناء ، وبوجود نشاطات غير ثابتة الدخل وفي الغالب هي إقتصادية ، مع قلتها في نسبة لم تتعدى 4% من مجموع ذوي الحالة الجيدة ، وما يمثل 0.8% من المجموع الكلي للمبحوثين ، أي ما يعني أن هذه النشاطات وإن كانت بالفعل مربحة ومطورة للحالة الاقتصادية المعيشية للأسر الجزائرية بدليل وجودها في الحالة الجيدة أي ارتباط كلي لها بتحسين الحالة المعيشية إلا أنه في العموم فالتحسن أو الرضى الذي سجلناه ولاحظناه مصدره فقط الدخل الشهري الثابت المنافي عادة من عمل حكومي في الغالب ضمن ما يعرف بقطاع الوظيف العمومي والذي

يبدو أنه بعمليات التحسن المستمر للدخل الفردي والرفع المستمر للحد الأدنى للأجور إضافة إلى بعض المزايا في شكل منح قد ساعد على هذا التحسن.

الجدول رقم 07 :

توقعات الأسر حول تحسين حالتهم الاقتصادية مستقبلا

النسبة	تبريرات	التكرار	التبرير التوقع
30 %	الدخل / الاستهلاك	72	نعم تتحسن
70 %	الغلاء / الفساد	172	لا تتحسن
100 %	الدخل / الغلاء / الفساد	244	المجموع

لقد طلب الباحث من أفراد عينة البحث تصنيف توقعهم من الحالة المعيشية لأسرهم هل ستتحسن أم لن يطرأ عليها أي تغيير ، لقد ظهر للباحث بعد جمع وتكميم البيانات أن هناك نقص في صياغة هذا السؤال نظراً لأهميته ونظراً كذلك للحالة المزاجية والمعرفية والثقافية للمبحوثين ، وذلك لما ظهر من نقاط ظل في إجابات المبحوثين المتمركزين بقسوة في خانة التشاؤم أو فقدان الأمل في وجود أي بادرة للتحسن المستوى وحالة عائلاتهم معيشيا واقتصاديا أن الرقم 70% يمكن أن يغرينا بهذه القراءات وببساطة لكن الانتباه والملاحظة قائمة على النقائص التالية:

1- أن نسبة 21.2 % من نفس النسبة هي للعائلات ذات المستوى الجيد معيشيا والتي سجل أفرادها رضا عن حالتهم وإذا توقع التحسن هو إضافة حسدية وتبترية (تبتر) عن ما أعم عليهم الله من بركة .

2- أن نسبة كبيرة من المبحوثين المتشائمين لم يجيبوا بطريقة مباشرة عن وضعيتهم الخاصة (أي لعائلاتهم) وإنما بالحالة العامة للبلد ، بدليل ربط توقعهم في الغالب ، بالفساد المالي والتسيير للحكومة وأعوانها المحليين ، وبالحالة الغلاء المصاحبة لظاهرة اقتصادية بالتضخم

وهبوط سعر الدينار ، وهذه الحالة بالذات يجب التنبيه إلى نسبتها الواقعية ولكن إلى حقيقتها الإعلامية وتوجهات الرأي العام الذي يبدو أنه تكتل حول مسلمات وبديهيات غير قابلة للمناقشة رغم ممارسة الواقع والحال لها .

وهي حالة من اليأس والرفض وعدم الاكتراث وكذلك التبسيط والتساهل في إصدار الأحكام . ويبدو أنها كسبت من أدوات الدعم ما يجعلها حقيقية غير قابلة للنقاش في صورة تحليلات بما يعرف بالخبراء ، ونخبة سياسية تستثمر في كل الوجوه وخطاب متكرر في وسائل الإعلام ، ومواقع التواصل وعند إنصاف المثقفين خاصة في قطاعي التربية والشؤون الدينية في شكل خطب متشائمة .

إن لم نقل مسودة للحالة ، هذا بالطبع مضاف إليه لحالة العربية والعالمية عموما ، التي تمركزت على فكرتي التغيير والتحويل الديمقراطي ، في شكل تدخلات أو تشجيعات أو بخلق نماذج مقابلة نافية ومعاكسة وثائرة على الحالة المحلية التي تصبح بكل ما فيها غير قادرة على إظهار لجوانبها السلبية والباعثة على الرفض والازدراء ، في أذهان المعرضين الدائمين لهذه الوسائل وهذه الحملات ، دون وجود المقابل الذي سوف نتعرض له في عملية أخرى مليئة وباللوم واللوم والإصرار على تشويهه إن وجد إما بالخيانة الوطنية أو الإرتداد الديني ، أو الفساد الأخلاقي .

إن هاتين الملاحظتين إن قبلتا في قراءة الباحث تجعل من الرقم 70% أقل بذلك بالكثير إذا ما حسبنا 21% التي تحيله إلى 49% وقد تزيد نسبة الإنقاص إلى حدود 10% أو أكثر، حتى لا يتعدى من وجود يأس حقيقي في نسبة تفوق بقليل 20% وهي لعائلات في الغالب متراكمة العدد أو شهد إخفاقات إقتصادية ، أو بنائية بفقدان المعيل أو عدم قدرة تكوينها على تحسين حالتهم المعيشية مثلا في حالة الأبناء والإناث أو الإعاقة أو تدني المستوى التعليمي أو عدم توفر المساعدة والمساندة المالية التي تنبأ بإمكانية الإقلاع عن الحالة المزرية التي لم تتعدى أصلا نسبة 9.8% في الجدول السابق .

إن أهمية هذا السؤال ونقاط الظل التي ظهرت بعد تدوين نتائجه سوف تظهر كذلك فيما بعد عند تحليلنا لنتائج الأسئلة اللاحقة والتي تعيدنا إلى قيمته التقييمات للحالة التي يظهر أنها تعتمد على مقارنة وليس عن تحول داخلي أو خاص إن العائلات التي تمتلك اليوم مساكن واسعة وأثاث راقي وسيارة أو قدرة جيدة على الإستهلاك هي نفسها التي كانت قبل سنوات قليلة تسكن مناطق عشوائية في بيوت قصديرية دون تأثيث ودون سيارة وباستهلاك يكاد يكون متكرر حول منتجات بسيطة لا تخرج عن الخبز والحليب وبعض البقول هي اليوم بمقارنة حركية هي بلا شك أحدثت ثورة وليست مجرد تغيير في حالتها المعيشة ولكنها عندما يطلب منها تقييم ذلك فإنها ترجع إلى عملية مقارنة سواء مع باقي الجيران أو الأهل ، أو حتى مع طبقات أخرى توفرت لها ربما شروط أفضل وحظوظ أحسن.

إن التلميذ الذي يحصل على معدل 9 من 10 دون شك جيد لكن تبرير حالة بكائه وغضبه لا يفسر بانتقاله الجيد من 08 من 10 إلى 9 من 10 ولكن من تفوق زميله عليه الذي ربما تحول من 10/10 إلى 9.5/10.

المحور الثالث : العلاقات والروابط داخل الأسرة الجزائرية ومع محيطها

الجدول رقم 08 : طبيعة الرابطة بين الأزواج ومستوى العلاقة الزوجية داخل الأسرة .

النسبة	مظطرية	النسبة	ممتازة	النسبة	مستقرة	النسبة	تكرار	مستوى العلاقة طبيعة الرابطة
00	00	%13	15	%87	98	46.4 %	113	قريبة عموما
%03	01	%18	05	%79	22	11.5 %	28	جارة سابقة
00	00	%75	03	%25	01	%1.6	04	زميلة سابقة
%12.12	12	%18	18	%70	69	40.5 %	99	أخرى
%5.00	13	%17	41	%68	190	100 %	244	المجموع

الجدول أعلاه الذي يربط بين طبيعة الرابط بين الزوج وزوجته قبل انعقاد الزواج ومستوى العلاقة الزوجية بعد الزواج وكيف يقيّمها المجيب الذي كما أكدنا سابقا قد لا يكون أحد الأزواج بل ممثل عنهم ابن أو آخر مراقب ، نعتقد أنه مقيم جيد إن قرر الحالة كما هي ولم يخفي حالة الإضطراب لأن في توقعنا أن الحالة المستقرة والممتازة لا فائدة من إخفائها إن هذا الجدول وإن كان لا يهدف إلى رسم الرابط الذي يؤشر على متغير الرابط وقوة العلاقة فإنه لا يغفل هذا الهدف في خضم القراءة الأوسع لمستوى العلاقات الزوجية داخل الأسر الجزائرية .

وقد ظهر من خلال الإجابات المبوبة تمركز قوي في خانة المستوى المستقر للعلاقات الزوجية بنسبة 70% وهي عالية جداً ويجمع التصريح بالمستوى الممتاز الذي فاق 17% فإنه ظهر مبدئياً ضعف المستوى المضطرب للعلاقات الزوجية داخل الأسر المبحوثة بنسبة

قريبة من 03% فقط أي يكاد الرقم لا يذكر إن الرابط هنا يوضح أن روابط القرابة والزمانة السابقة هو مستقر إلى ممتاز كليا . وهو إن كان يشير إلى قوة ربط لا فائدة من قياسها كون الهدف لا يذهب إلى هذا المطلب والحادثة في ظن الباحث هي مجرد مصادفة لأنه لم يثبت أن هاذين الرابطين مدعمان لمتانة العلاقة الزوجية .

الملاحظة المنسجمة مع مقصدنا البحثي هو التمرکز الآخر للإجابات في خانة الأزواج القرابين دمويا وعموما 113 مقابل 04 فقط من 244 مبحوث في شكل زمالات عمل أو دراسة ، وهي أرقام نوعا ما مقلقة للإتجاه المتبني حول تغير وتطور العائلة الجزائرية إذ مذهبه أن الزوجات القارية الداخلية هي في إضمحلال مقابل تعارفات أخرى يصنعها العالم الحداثي بوسائله وبكثافة تنشيطية للعلاقات الثنائية سواء في مجال العمل والدراسة حيث أصبح مكان مختلط دون حاجة لتدليل أو بوسائل اتصال دائم في الأماكن العمومية ووسائل النقل وحتى الأماكن المغلقة إضافة إلى التنقلات التي تساهم خارج أرقامنا المقدمة على وجود ميل إجتماعي إلى الاختلاط القرابي والزواج بعلاقات كثيرة أقلها دون شك العلاقة القرابية .

الأرقام التي يضمها الجدول وإن كانت خاصة بعينة بحثية عمل الباحث ما بوسعه حتى يكون ملتزمة بشروط الحياد والتمثيل المطابق لمجتمع البحث وحتى لمقياس العائلة الجزائرية.

وقد ثبت لباحث أن التنوع الحاصل من عائلة جزائرية إلى عائلة جزائرية أخرى هو بمستوى التمايز الذي يوجد بين العائلة السعودية والعائلة الأمريكية ، أو أي من العائلات المتناقضة ثقافيا لقد وقف الباحث داخل عينته وفي مجتمع بحثه على مجاورات متناقضة إلى حدود مدهشة بين زوجة لا تخرج من بيتها ألا وهي مجلبة مبرقة وفي أوقات قليلة ومظلمة ولزيارات ومحسوبة جدًا ، وبين زوجة بلباس متحرر تقود السيارة التي تملكها دون زوجها وحيث يصبح البيت مكان نوم وأكل ليلي فقط له ولأبناءه ، إضافة إلى تناقضات مفرقة تماما لما كنا نظنه غريبا أو مستحيلا في مجتمعنا ، هذا الموقف وبملاحظات أخرى تضع الباحث

في موضوع العائلة الجزائرية ملزما بجمع التشتت وتقبل دائم للمفاجئة التي تصله في شكل أرقام أو توجهات أو ملاحظات وهكذا يمكننا قراءة الرقم المكرر بـ 28 من أصل 2440 مبحوث ربط علاقته الزوجية بجارة سابقة ، وهو رقم جيد إذا ما عندنا إلى مجالات الاختيار للزواج حيث تبدو هذه النسبة 11.5 % استقراراً للوضع حيث ورغم التطور الذي أقرته الدراسة والملاحظات وباقي الدراسات السابقة وفي مجالات أخرى فإن وجود هذا الرابط مدعم لنوع من الثبات ، والمسألة هنا تحتاج إلى إبداء رأي ربما هو خاص بالباحث .

إن النسبتين 46.4% زائد نسبة 11.5% تقاربه 58% من الروابط التزوجية بين متغيري القرابة والجيرة يكاد يكون مستقرًا إن لم يكن قد تطور على ما حصلت عليه دراسات أخرى في سبعينيات القرن الماضي* وهذا بحسب هذا الرأي راجع إلى مقولة يرددتها أدبانا التقديمات العربي يجب بعواطفه ويتزوج بعقله .

وبمقولة أخرى لحكيم قديم مفادها : أن الزواج جده جد ومزحه جد وأن المسألة الزوجية والارتباط الزوجي المتمحور حول مقولة النسب والحسب هي مسألة كبيرة في حياة الفرد والمجتمع خاصة الرجل الجزائري الذي قد يفكر مدة حين إختفاء شيء لنفسه لباس أو سيارة لكنه يفكر عشرات المرات لشراء وبناء مسكن ويستحضر كل قواه التجريبية والميتافيزيقية ، ويسأل كل الخبراء البناء والمهندس والإمام والسمسار ، وأهله وأعمامه وباقي المتدخلين تجاراً لمواد البناء ومهنيين آخرين وقد لا يفعل بسبب الجار أو جهة الانفتاح ، أو زاوية المراقبة ... إلخ .

هذا عندما يقتني بيته إنه عندما يتزوج فإنه يصرح بقرار فكر واستشار فيه ومنذ أن كان صغيراً لم يبلغ الحلم بعد كل عمره يفكر كيف وبمن سيتزوج ؟ .

* الاختيار الزوجي مذكرة ماجستير للطالب بلخير كمال إشراف بوزراع أحمد جامعة باتنة ، 2003

إذا ما قبلنا هذا الباحث قلبنا أهمية وجدية ومفصلية الأخير للزواج ومن قبل الرجل خاصة ، واستمرار هذا المنطق هو مدلل عليه في باقي ملاحظتنا وبالأرقام أعلاه . إنه لا يقدم إلا بعد تدبر وحتى بفعل ذلك فإن عليه التأكد وحتى يتأكد يجب أن يعرف ويلمس ويشاهد وقال أحدهم من المبحوثين " لو تسن لي أن أضع زوجتي داخل علبة زجاج أكوربوم ، وأرببها تحت نظري لما تأخرت" .

إذن القرية والجارة هي إستجابة جيدة لهذا الهاجس وهذا الفهم ، وهذا الخوف ولهذه العقلانية الجزائرية كذلك .

الملاحظة الأخرى للأرقام أعلاه أن الحالة المستقرة والممتازة في العلاقات الزوجية داخل الأسرة بقوتها في كل مستويات طبيعة الروابط هي أكثر ما تكون عند رابط الزمالة السابقة لكن ضعف التكرار 04 مرات فقط 1.6% يجعل الجزم في القراءة مستحيل ، بعذر معرفتنا السابقة أن التصريح بحالة الاضطراب الأسري لا تعلن هكذا في كل مقام فهي الحالة الجزائرية بمثابة زلزال لا يعرف الا حين يحدث ومع ذلك إننا يجب أن نسجل 00 حالة اضطراب كما أن الارتباطات الآخرين التي لم تحدد في الاقتراحات الثلاثة الأولى تدعمت ب 99 تكرار وبنسبة 40% وهو رقم كبير مقارب للقرابة وهذه الأخرى التي تتراوح بين تزوج إرغامي وتعارفات بعيدة أو بوسائل أخرى هي نوع من التصريح المبدئي عن وجود اضطراب أو على الأقل قبول باستقرار نسبي حيث أن العلاقة الممتازة لم تتجاوز 18 % مقابل 70% للاستقرار وما يفوق 2 % حالة اضطراب بلغة الزلزال .

الجدول رقم 09 يوضح إمكانية وطبيعة المناقشات الزوجية في موضوعات الحياة

والأهداف

موضوع وطبيعة النقاش الحالية		التكرار		الموضوعات		الإستشارة		للمشاركة		لتحمل المثولية		من باب العلم	
نعم: تتم المناقشة	184	75%	184	موضوعات النقاش	164	100%	164	100%	164	30	18%	08	4.8%
لا: ليس هناك نقاش	60	25%	60	أسباب عدم النقاش	38	63%	38	لا جدوي من ذلك		عدم اهتمام الطرف الآخر		الثقة في القرارات	
								18		30%		60	
المجموع	244	100%	244	/		15.6%		7.4%		25%			

الأرقام المدونة في الجدول رقم 09 مفرغة من سؤال كان هدفه أولاً معرفة ما إذا كانت عملية الحوار الأسري وخاصة الزوجي تقليد عائلي جزائري وتنشيطه بالرقم لمناقشة فكرة العائلة الذكورية والسلطة الأبوية ، من جهة ومن جهة أخرى الإقتراب ولو بشيء من التسطيح لنوع وطبيعة هذه المناقشات لرسم موضوعاتها وتبيين أهدافها عائلية أو إجتماعية أقتصادية أو في كل الجوانب .

أولاً : رقم 184 بنسبة 75 % والذي يمثل $\frac{3}{4}$ من حجم العينة مقر بوجود وبديهيّة المناقشات الزوجية داخل العائلة ، يعتبر أمام رقم 60 بنسبة 25% والذي يمثل $\frac{1}{4}$ فقط من حجم العينة النافي قطعاً ودون تردد وجود نقاش ، ورغم فارق الدلالة الرقمية إلا أن هذا العدد وعلى قلتته الإحصائية للتمثيل المجتمعي فإنه يقلل بعض الشيء توجه الباحث الذي يفترض حدوث التبدل على الأقل في الجوانب التشاورية نتيجة التحولات الإجتماعية والاقتصادية التي تعجل بتطور في جوانب ثقافية يعتقد أنها غير ملائمة للحالة الإجتماعية والسياسية التي تعيشها العائلات الجزائرية في ظل كمية النجاحات للمرأة الجزائرية وكذلك في تحطم كثير من

المخاوف حتى لا نقول الممنوعات التي توارثها الذكر الجزائري حول قيمة وأهمية موقف الأنثى في صورة الزوجة المرأة التي بتعبير شائع عن الدين أنها ناقصة عقلا ودينا .

ثانيا : أن نسبة 25% هذه تجمع كلها على ثقة الزوج في نفسه وقراراته وصوابها حتى في الحالات التي أجاب فيها غيره وهي معتبرة وكذلك يمكن إدراج ملاحظة أن نسبة 63% من هؤلاء لا يرون أي جدوى من مناقشة زوجاتهم وأخذ رأيهن وهي نسبة على قلتها فهي هناك ومجودة بالنسبة الكلية 15.5% أي من 244 مبحوث و38 يمتنعون تماما على إدراج هذه المناقشة ضمن الواجبات أو المستحسنات وبل يجعلونها لا جدوى منها . أي عبث وقد قال أحدهم معلقا " إذا كان ولا بد فشاورها ثم خالفها " .

وكذلك ما يجب الإشارة إليه هو وجود ما نسبة 30% من النافين لوجود النقاش داخل العائلة أي 18 من 60 مقابل إجماع 60/60 أي 100% بالثقة التامة في القرارات الفردية الذكورية حتى في الإجابات الأنثوية أو لأبنائهم .

إن نسبة 30 % الأولى تؤثر إلى رضوخ وعدم مقاومة الأنثى لهذا الإهمال الذي سوف نسميه للتسهيل فقط بالتسلط الذكوري في مقابل فراغ غير مصرح به يمتد في كل الباقي وهو 70 % من حالة لا تبين بالقبول .

مما يجعلنا نتوقع أن هناك مقاومة ورغبة في الاستشارة لنقل بتسهيل آخر إنه كذلك إستبداد في ظل وجود قدرة ورغبة في المناقشة وكذا مقاومة التعنت فيه ، ومن ثم الإصرار على عدم الأخذ به إذا هو كذلك 30 % تسلط بالرضوخ و 70 % منه استبداد بالاسكات والإرغام.

ثالثا : الدمج بين القراءتين للأرقام المقدمة سوف تحيلنا إلى مشروعية اعتبار نسبة 75% من سلامة طبيعة الحياة الأسرية في ظل وجود النقاش وبنسبة 100 % في الجوانب الاستشارية وكذلك المشاركة في إتخاذ القرار وبل يوجد 30 من المبحوثين الـ 184 أي ما نسبته 16.3 % حيث يتخلي الأزواج الذكور بهذا النقاش عن كل مسؤولية لتحميلها

للزوجات كليا . وهو رقم مدعم للتوجيه بتحول هيكلي للعائلة الجزائرية حيث يصبح النقاش في معظم العائلات أمراً طبيعياً ومحبباً وواجباً وبل تتعاضد الثقة في رأي ومسؤولية المرأة إلى درجة التصرف بالمطلق ودون إهمال النسبة صغيرة ممثلة لنسبة 04 % من المقرين بوجود وفائدة المناقشات العائلية وهم 3/4 العينة الذي يمكن إدراجهم في 3/1 الثلث الآخر حيث لا يقيمون النقاش إلا بعد اتخاذ القرار لنقل للعلم أو من باب الإطلاع على المعلومة ولكن مع ذلك يعتبرونه نقاش .

إذا هذه المشروعات كبيرة ولكنها مخدوشة بنسبة الثلث ومحدوثة بأرقام رغم صغرها لكنها تحيلنا إلى عجز على المستوى الفردي أو الأسري أو الاجتماعي على تخطي مضمون التسلط والاستبداد والذكورية التي لا طالما وصفت بها العائلة الجزائرية خاصة في أدبيات الباحثين الغربيين سواء كانوا أنثروبولوجيين أو علماء الاجتماع أو مستشرقين في صورة تنظيمية منسجمة على كل ما هو شرقي وصابغة لحقب طويلة زمنياً . وممتدة إلى حاضرتنا. وتتدعم هذه النمطية في كتابات السوسيولوجيين الجزائريين كما ظهر في الفصل الخاص بالعائلة والمجتمع الجزائري .

إن هذا الخدش هو كما يمكن إيجاد مبررات له لكن دون نفيه فنعم هناك توقف وهناك تسلط وهناك إستبداد ذكوري داخل العائلة الجزائرية ، ولكن هناك تطور وتقدم وقبول وتطبيع ونقاش وحوار يؤثر وجود هذا التحول البطيء نعم والصعب نعم ولكنه موجود.

الجدول رقم 10 : توزيع المبحوثين بحسب رأيهم في صاحب القرار الأقوى داخل العائلة الجزائرية

صاحب القرار	التكرار	النسبة	
الأب	202	%83	1
الأم	37	%15	2
الأجداد	02	%0.8	4
الأولاد	00	%00	3
بالتشاور	03	%12	5
المجموع	244	%100	

الأرقام أعلاه مفرغات السؤال رقم 43 في الإستمارة والذي صيغ بحيث يسمح بإبراز صاحب القرار الأقوى والأهم داخل العائلة من بين الاقتراحات الخمس الموضحة ، وكذلك يسمح بترتيب هذه الاقتراحات من 1 إلى 5 بحسب المبحوث .

لقد حدث نوع من الإجماع يقترب إلى نسبة 83 % حول أحقية الأب بالقرار الأقوى واقعيا وشرعيا بما يؤسس لبديهية ظهرت في تعليق مجموعة منهم . مثلا "دون شك" "ومن غيره " أو " حتى أنت رتبتي الأول " مسجلة على أوراق الاستثمارات المسترجعة وهو ما يذهب مع الملاحظات والمعلومات المتداولة حول محور القرار كصورة من صور السلطة في يد الأب الزوج الذكر لكن نسبة 15% المقررة دون مشاركة بوجود معاكسة كلية لهذه الأجوبة الذكورية في سلطة القرار يعطي مدلولاً إيجابياً لأهمية التغير الذي أصاب بالاعلان ودون تروية أو أخفاء لحالة استحواذ كلي ودون تجزيئه للقرار النهائي داخل الأسرة إن هذه الحالة وإن ارتبطت بعوامل مسهلة كغياب الأب في حالتين بسبب الموت ، أو الانفصال أو كغياب مؤقت في حالات ثلاث بسبب العمل فإنه يمكننا إعادة بعض الملاحظات لتدعيم هذه الإجابات المهمة جداً للباحث فتصريح كهذا رغم بساطته فهو خطير ومفصلي لأن عملية التجاوز والإهمال سوف تتيح لحالات 202 المتمركزة حول الأب مخفية أو ساكته أو خائفة

إن جاز القول من إعلان وجود قوة قرار في الطرف الآخر إن لم يكن نهائي فهو موازي أو معادل أن عدم الإعلان هنا من باب لمقولة "كيماجارك" أو "ماذا عن الآخرين " إن ملاحظتنا تتيح لنا توقعاً لإجابة مختلفة نوعاً ما عن هذه النسب لو توفرت شروط مصارحة أكبر ، وتوقعنا أنها تتعدى 30 % وبالنسبة للأباء تقل عن 70 % .

حقاً إن هذه الأرقام غير موثوقة بالمطلق ولكن يمكن استحلاب ذلك عن الأرقام المعلنة والمرسمة 15 مقابل 83 ، وإن ظهر منها الفرق المثبت لفكرتي الأبوية والهيمنة الذكورية المستمرة في العائلة الجزائرية ، والطابعة للعلاقات الأسرية حيث لازال وربما لوقت طويل مستقبلاً للذكر حضوراً وفعالية إنما إعلان بنسبة 15 % بـ 37 مفردة في حالة هيمنة وعموم وشيوع ، وكذلك إن شيئاً مصاحباً للأحقار والإهانة والإستصغار للمعلن عنه "بالألفاظ زوجتي صاحبة القرار في بيتي " جملة غير محببة ولو على سبيل المزاح .

إن هذا التجزؤ على الشائع والعام والمهيمن ، وكسر لفكرتي الإهانة والإحتقار بهذا الرقم 15 % هو إعلان تحول ربما في الواقع هو أعظم ولكنه يوحي بتغير يمكن أعتماده في العلاقات الأسرية بين الزوج والزوجة وبين الزوجة وباقي أعضاء الأسرة الواقعيين تحت مجال هيمنة جديدة توضح بأنها أنثوية .

إن الأرقام الأخرى وإن كانت بنسبتها 0.8 % إلى 1.2 % للأجداد بـ حالتين وبالتساو 03 حالات تكاد تكون مهملة وغير مؤثرة فإنه يمكن إدراجها في قراءة أخرى منقصة لسلطة الأب ومزعزعة لها ومدعمة لسلطة قرار أنثوي سواء بالتشارك أو بتدخل الأجداد مع ملاحظة انتقاء كلي لدور فعال للإبناء ولو بإقتراح واحد ، ولكن بتسجيل مدهش مقابل ترتيب هؤلاء الأبناء الغير مصرح بسلطتهم في لإتخاذ القرار بعد الأب والأم وقبل الأجداد أو التشارو وهو ما يجعل التصريح متأخر أو متقدم عن إدراك حقيقي لدور سواء الأب أو الأم أو الأولاد داخل العائلة الجزائرية .

كذلك يجعلنا نفر بوجود تمرکز حول سلطة الأب وانفراده بالقرار سواء كان بصورة فعلية أو تصورية وبنسبة كبيرة 83 % وكذلك وجود انحياز جيد لتطور آخر لإنفراد كلي للمرأة وبصفة واقعية وتصورية 15 % وباجمالي 17 % هو إنحياز لوجود قوى مؤثرة في القرار النهائي للأسرة من مسائلها الداخلية أو في علاقتها مع المحيط .

الجدول رقم 11: توزيع المبحوثين بحسب طريقتهم في حل المشاكل داخل الأسرة

الطريقة	التكرار	النسبة	
مع الزوج فقط	136	55.7%	١
بإشراك الأولاد	70	28.7%	
بإشراك الأباء (جد)	34	14%	
بإشراك الأقارب	01	0.4%	
بإشراك الأصدقاء والجيران	03	1.2%	
المجموع	244	100%	

الجدول أعلاه الذي يحمل أرقام بحسب توزع المبحوثين من إجاباتهم على السؤال (44) الذي يستفتي المبحوث في طريقتة في حل المشاكل العائلية ومع من يتم ذلك .

إن الإجابات ورغم تمركزها في حصر الحل وطريقة معالجته مع الزوج أو بين الزوجين فقط ، بنسبة 55.7 % وهي عادة معبرة عن حالة افتراضية بالنسبة للباحث ، حيث أن هذه الإجابات معبرة عن حالات الاستقرار أو العائلات الجديدة التي لم تخبر معنى المشكل العائلي وصعوبات حله ، أو حتى حصره بين الأزواج ، دون إشراك لباقي مكونات العائلة ، وهو بذلك يحمل صفة الافتراضية لأن المجيب يعتقد أنه قادر على إنجائه في حدود الثنائية، حقا هناك كثير من الخلافات الزوجية التي يجب أن تعالج بهذا الحصر والتكتم وعلى الأزواج في تربيتهم أن يستوعبوا أهمية الدرس التربوي والوعظي الذي يحاول السيطرة قدر المستطاع على المشكلات الأسرية بإيجاد هذه الآلية البسيطة والنافعة إلى حين لإمتصاص حالات التوتر والقلق الذي يصاحب الأزواج خاصة في سنوات الاستكشاف الثنائي والمفاجئات التي تحطم كثير من التوقعات.

لكن هذه الحالة سوف تتكسر ويصبح الصوت أعلى وضبط النفس أقل ، والتعقل صبر لايطاق .

إن الأرقام المعبرة عن تدخل أطراف أخرى خاصة من ذات العائلة في صورة أبناء وأباء للأزواج قد عبر عنه بـ 104 مفردة وبنسبة معتبرة كذلك قريبة إلى 43% مع أفضلية للأبناء لكن بإعتقاد الباحث أنه يحدث ذلك في غياب الآباء أي أن تفوق الأبناء في إشراكهم في المشكل العائلي بنسبة 28.7 % هو على الأغلب راجع إلى غياب الجد أباء الأزواج ، بدليل الترتيب المقترح في الخانة المقابلة حيث مباشرة بعد استثناء الزواج فيما بينهم فقط يأتي في المرتبة (02) أباء الأزواج قبل الأبناء الذين يتدرجون إلى الترتيب الرابع (04) بعد كذلك الأقارب .

إن هذه الحالة توجي إلى أهمية توجي الحذر في قراءة الرقم سواء كان كبيراً أو صغيراً إن نسبة 28.7 % لا تصبح في الترتيب أقل من نسبة 0.4 % أي 1 مقابل 70 .

ما يعزز طرحنا أن المشكل العائلي الذي يحاول الطرفين الأساسيين ضبطه في حدود الثنائية الزوجية سوف ينكسر بالصوت المرتفع أو بتدخل الأبناء أو من حضر بيما في ذلك الجيران أو الأصدقاء المعبر عنه بنسبة 1.2 % وإن رتب خامسا (05) . إن هذه الحالة سوف تطرح أكثر من احتمال .

1- أن الأولاد يأخذون هذا الحظ من المشاركة في غياب المرتب ثانيا أباء الأزواج سواء بالموت أو بالبعد .

2- أن الأولاد يدخلون في الحل عندما يكونون هم أصل أو جزء من المشكلة .

3- أو أنهم يدخلون في الحل بين الآباء حين يتحملون المسؤولية بسنهم وبرشدتهم وبمساهمتهم في اقتصاد العائلة .

مما يجعل هذه الأرقام منسجمة مع معطيات الجدول العاشر (10) حين تم استثناءهم بالمطلق من مسؤولية إتخاذ القرار العائلي .

الجدول رقم 12 : يمثل توزع المبحوثين حول رأيهم في دور الجد والجدة داخل العائلة الجزائرية وكيفية ذلك

دور الجد	التكرار	كيف يتم ذلك ؟	نسبة %
المساعدة الاقتصادية	21	مباشرة+ الأبناء	8.6 %
المساعدة المعنوية	132	البركة الدعوات الزيارة ، حل المشكلات	54 %
المساعدة في تربية الأبناء	34	البقاء معهم داخل البيت ، التكفل الكلي	14 %
لا دور لهم	27	التفرقة ، الموت ، عدم التدخل	11 %
أخرى	30	المناسبات / على قد حالهم	12.3 %
المجموع	244		100 %

الأرقام أعلاه هي حصيلة تفريغ لتوزع إجابات المبحوثين على السؤال المدون في الاستمارة تحت رقم (41) حول نوعية الدور الذي لازال أباء الأزواج خاصة الزوج في صورة جد وجدة إن كان تربويا أو اقتصاديا أو معنويا أو ماذا لم يعد له أي دور ليلعبه في المحيط العائلي لما يعرف بالأسرة الزوجية .

حقا هناك كما سلف التطرق إليه في الجانب النظري للعائلة عموماً والجزائرية خصوصاً ما يعزز ويدعم حقيقة التحول الذي يظهر في الجانبين البنائي والوظيفي للمؤسسة الأسرية خاصة بعوامل التسريع الحضري والاقتصادي التي تحتم وضعيات لتكيف جديد مع حالات السكن وعمل الزوجة وتمدرس الأطفال وكفاية السوق في ما تطرحه من بدائل خدمية ذات جودة وفعالية أفضل والعائلة الجزائرية في ظل هذا التحول بحسب ما سبق لم تكن استثناء أو عرض وإنما لحق بها من هذا التكيف ما يغري بتحول هيكل ووظيفي إن لم تظهر مؤشرات ونتائج حاضراً فهي دون شك تؤسس لهذا الانقلاب الحادث لا محالة .

الأرقام أعلاه وفي القراءة المستعجلة هي متفقة مع هذا الطرح إذا ما حملنا الرقم الدلالي في خانة اللأدور بالمطلق وهو 11 % ب 27 تكرار هذا الرقم دون شك سوف يتعزز بنوعيات مساعدة عن بعد أو بالنويا الحسنة ما يوحي بحالة انفصال كلي عن الأباء أو لنقل العائلة الكبيرة ، فتكرار 132 بنسبة 54 % من القاريين والمنظمين إلى إستئناف الدور السلفي ولكن بما هو معنوي الذي ترجم في كلمات البركة الدعوات الزيارات وفي حالات قليلة حل المشكلات العائلة .

هذا الرقم مدعم ب 30 تكرار بنسبة 12.3 % في خانة أخرى أي بمساعدات غير مقترحة والتي ترجمت في التقاف حول كلمة " قد حالهم أي لا يملكون ما يساعدون به " إن عملية الجمع للأرقام أعلاه تنتقل من 54 % إلى 77.3 % إن استمرار الدور للأسلاف في صورة أباء أزواج أو بكلمة أجداد لا يقترب إلا بحالتين مباشرتين تربوي ب 34 تكرار بنسبة 14 % سواء بالتكفل الكلي بالأحقاد أو بالبقاء معهم في أوقات على البناء سواء داخل البيت الأسري أو بيت آخر .

أو بدور اقتصادي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بنسبة 8.6 % في صورتين مساعدة للأحقاد بمبالغ مالية أو بلوازم متعلقة بهم في صورة ثياب وأغراض تدرس وإطعام . أو بمساعدة للإبناء بشراء ممتلكات أو المساعدة فيها كالبيت أو السيارة أو الأثاث ، أو بمنح دورية في صورة أموال مقبوضة .

إن هذه الأرقام لا يمكنها أن تتحدث بأكثر مما كتب وبالنسبة للباحث عليها أن تسكت رغم أنها أدوات الوحيدة الإثبات افتراضه ، إن ضرورة استحضار الحس البحثي الذي يحيط بكل العملية البحثية في جميع مراحلها ومستوياتها النظرية أو التطبيقية وإبرغام الموقف للملاحظة والاستدلال والمحاسبة كذلك أمكننا تسجيل مايلي:

1- إن معظم الحالات التي رفضت إسناد أي دور للأسلاف "أبائهم" هم ذكور دخلوا في خلاف عميق معهم حول مسائل مادية ومع باقي الإخوة لذلك كانت أجوبتهم المبررة للموقف : هي أنهم مفرقين أو كل واحد في حدو ، أو الاستقلال بسد الباب اللي يجيك منو الريح .

2- أن أغلب المتلفين حول المستوى المعنوي للمساعدة لم يستطيعوا شرح المعنى المقصود من المعنوي ففي ظنهم أنه عدم تلقي مبلغ مباشر من الدخل تقاعدي أو تجاري أو عقاري معين من الأسلاف ، بمثابة انقطاع رغم وجود مساعدات في الجانبين التربوي والإقتصادي . إن نسبة كبيرة من 132 مجيب هم بالأساس يسكنون مع إخوانهم في مساكن الأباء ، لقد وجدنا عائلة من أربع أبناء متزوجين في مسكن عائلي واحد ، والأب يدخل لا يتعدى 1800 دج شهريا ، يستقل مع 03 أبناء صغار وأهمهم ، ويجب 02 من الأبناء المتزوجين أن الجد والجدة لا دور لهم على الإطلاق ، مع اختيار التصنيف المساعدة المعنوية الحالات هذه متكررة وبقوة وفي أحاديثنا الهامشية حيث يغلب على الأبناء المتزوجين المشكلين لعائلات حديثة أو قديمة نوعا ما الإستحياء من إظهار عدم القدرة بما يستدعي تدخل آخرين للمساعدة حتى ولو كانوا أباء فما بالك بأطراف أخرى ، إنها مسألة متعلقة بالكبرياء الذكوري الذي يخفي ويستنكر إستمرار دور الأب في إطعام ومساعدة عائلة الإبن .

3- أن هناك معدل كبير لغياب هؤلاء الكبار سنا المساعدة البنات بمقولة "وليات" على حساب الذكور ، وبمل ميل هؤلاء الكبار سنا المساعدة البنات بمقولة "وليات" على حساب الذكور ، هذه النقاط سوف تجعل القراءة السابقة إن لم تسجل إنقلابا فإنها سوف تقلل من قيمة الرقم 11 % و 77 % .

الأول الخاص باعلان انتهاء دور الأسلاف في العائلة الجزائرية والثاني في إنحصار دورهم إلا في جوانبه المعنوية " البركة والدعاء والزيارات فقط "

ليمكننا على الأقل بالنسبة لإحساس الباحث الوقوف في إستمرار الوجود والمشاركة و للمساعدة للعائلة الجزائرية في أحضان أسلافها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، وسوف ينضج ذلك من خلال الأرقام والقراءات الثابتة .

الجدول رقم 13 : توزيع المبحوثين بحسب رأيهم في من يحتاج الآخر بين الأسرة والعائلة الكبيرة

العلاقة	التكرار الأسرة	النسبة	تبرير ذلك
الأسرة الصغيرة تحتاج العائلة الكبيرة	163	66.8%	الأصل / العين لا تعلو على الحاجب / التقاليد / الحماية
العائلة الكبيرة تحتاج الأسرة الصغيرة	34	14%	الأولاد / العناية
كلاهما يحتاج الآخر بالتساوي	47	19.2%	دون تعليق / تحتاج في الخلف / تحتاج الأصل والتعاون
المجموع	244	100%	

إن هذا الجدول الذي يوضح توزيع المبحوثين بحسب رأيهم في من يحتاج للآخر أكثر الأسرة الصغيرة أم العائلة الكبيرة هو في الأصل تابع للجدول الثاني عشر والسؤال الذي يعطيه رقم (42) هو مرتب بعد السؤال الخاص بدور الجد والجدة داخل الأسرة الصغيرة وهو بذلك مكمل ليصحح الإجابات السابقة التي اعترضنا على أغلبها بما وضحناه خاصة لما كان أغلب المجيبين ذكور أبناء يمثلون أسرهم بصفة أبناء وهي صفة محترمة ومقدرة ويجب أن تأخذ حقها من التعالي والترفع الذي ينفي كل ما يشوبه من عوز أو مساعدة ، نقول هذا الكلام حتى لا نستحضر أفكار أخرى تجرنا ربما إلى عقد صنفها فرويد بحسب رأيه ورغباته.

إن هذا الجدول سوف يبين لنا في أرقامه وقراءتها أن الأرقام سوف تتعاكس مع الجدول السابق حيث سيصبح دور العائلة الأكبر مهيم وسابق عن الأسرة الأصغر والأخيرة محتاجة للأولى بنسبة آراء ممتازة 66.8% . وتعطي هذه الآراء حول تبعية الأسرة كمؤسسة إلى العائلة كمؤسسة ولكن بتبريرات تكاد تكون " الأصل " " التقاليد " ومقولة " العين لا تعلو على الحاجب " وربما كانت تعابير الحماية في صياغات كثيرة لم تتعمق إلى معناها هل هي

قانونية إقتصادية ، أمنية ، أم هي مجرد إحساس بوجود السند الذي نتكى عليه كما أجاب أحدهم .

إن هذه التبريرات تشبه ارتباك من نسأله على اثبات النهار ، فهو لوضوحه مسلم به لكنه خارج تبريرات الضوء والاستيقاظ والوقت والنشاط ، إن هذه المسلمة التي قاربت ثلاثة أرباع المجيبين حسابا مع نسبة 19.2 % الذين اعتقدوا باحتياج الأثنين لبعضهما في تعليقات قليلة جدًا ، " الخلف والأصل " و " التعاون " والأعراض في معظم 47 مفردة على الإجابة والامتناع عنها في 45 مرة ، أي دون تعليق أصلا .

إن هذه الحالة سوف تعيد قراءة الأرقام التي احتواها الجدول (12) بما يدعم ملاحظتنا حيث يستمر دور العائلة الكبيرة ولكن بمن ؟ وكيف ؟ هل بكل الأقارب ؟ هل بالأخوة ؟ هل بالآباء ؟ ثم هل استمرار هؤلاء والاحتياج لهم لا نستطيع تبريره إلا بألغاز غائرة في الغموض أم أن مجمل الاحتياج يتراوح بين النفسي الذي يبرر كلمة حماية لأنه إطمئنان وحب وعاطفة وانتماء وبين الاجتماعي حيث تتمركز بقوة كلمة تقاليد وأصل حيث تعيد الإلتزام والإجبار والممنوع والمسموح به بوضعيات الأكبر من يدعم الأصغر والأصغر من يحترم الأكبر .

إن رقم العائلة الصغير هي من يتفوق ويعلو على العائلة الكبيرة في حدود الرقمية 14 % إن عبرت على شيء فهي عن بداية ظهور وضعيات ربما هي مدعمة لهذا الانفصال الذي في اعتقاد الباحث سيطول لوجود آليات مقاومة أخرى سوف تظهر على العائلة الجزائرية ومبرر الأولاد والعناية بالكبير العاجز هي وإن عبرت على حقيقة فهي كذلك لا تنفي التبريرات السابقة إذا فهمناها .

الجدول رقم 14 : توزيع المبحوثين حول موقفهم من ديمقراطية العائلة الجزائرية الحديثة

الموقف	التكرار	النسبة
موفق	80	%32.8
غير موافق	61	%25
صحيح في بعض الحالات	103	%42.2
المجموع	244	%100

جدول رقم 15 : توزيع المبحوثين الموافقين على ديمقراطية الأسرة الجزائرية الحديثة بحسب مؤشرات ذلك .

مؤشرات ديمقراطية الأسرة الجزائرية	التكرار	النسبة
توزيع السلطة واتخاذ القرار جماعي	80/80	1/1
زيادة دور الزوجة	80/38	2/1
قدرة الأبناء على المساهمة	80/41	1/2
المجموع	80/80	1/1

الجدول رقم 16: توزيع المبحوثين الراضين لديمقراطية الأسرة الجزائرية الحديثة بحسب مؤشرات ذلك

مؤشرات عدم ديمقراطية الأسرة الجزائرية	التكرار	النسبة
الذكر لا يقبل بالتحولات الاجتماعية	61/16	1/4
المرأة الجزائرية غير قادرة على مجارات الرجل	61/32	1/2
الأبناء ملزمون بالطاعة	61/30	1/2
المجموع	61	1/1

الجدول الثالث هي محصلة تمركز أجوبة المبحوثين حول السؤال رقم 48 والمتفرع لـ 49 - 50، لقد طلبنا من المبحوث أن يعطي رأيه من فكرة أن الأسرة الجزائرية الحالية هي ديمقراطية ، وإن كانت النتائج مفاجئة بعض الشيء للباحث الذي أعتقد أن التمرکز سوف يغلب حول الموافقة بمبرر أن هذا المصطلح بشيوعه أصبح غير مزعج والكل يتغنى به دون العمل به إلا عن فئات قليلة تضعه في زاوية إيديولوجية عقائدية لا مجال للغوص فيها في هذا التعليق بالذات ، لكن عمومًا إن نسبتي 32.8 % للموافقين مضافة إلى النسبة الأعلى 42.2 % ما يمثل 75 % 3/4 من المبحوثين غير قلقين من هذه العبارة وإن كان أغلبهم لا يعتبرها حالة جوهرية أو عادة ملازمة للعلاقات الأسرية داخل العائلة الجزائرية ، وإنما هي متماشية مع صفة للشخصية الجزائرية التي سبق أن صنفناها بالمزاجية والعصبية حيث أن العلاقات الخاضعة لمثل هذه الحالات يمكنها أن تنتقل من النقيض إلى نقيضه فالعائلة التي تتحاور وتتشاور وبل يغلب صغیرها رايه في زمان ومكان عطلة معينة حيث يصبح للأمر الزوجة كامل الحق في اصطحاب من تشاء ويمكنها التحكم في المصاريف وإبقاء من تشاء وفي جو هادئ وتشاوري أن تتحول أثناء الطريق أو قبله أو بعده لا يمكن توقع اللحظة إلى أفراد معاكس ومغاير في حالة تسلط غير ديمقراطي في تصرف وقرار الوالد الزوج ، إن هذه العلاقة وإن اختصرناها في قبول الذكر أولاً من مسألة الحوار والتشاور وإقتسام المسؤولية داخل الأسرة الجزائرية كمؤشرات عن حالتها الديمقراطية فإننا كذلك لا نغامر في استيراد المفهوم إلى درجة المقارنة أو محاولة المطابقة مع نموذج غربي إن يقضتنا هنا سوف نتحاشى ذلك ، وتقتصر على حالة تغير نحو القبول ولو في حالات ولو بمزاجية ولو بتنازل ، ولو بقدرة على فرض الرأي وقدرة على رفع الصوت ، وإنما سهو كذلك ، بالحالة التي سبق لنا توضيحها في خصائص المجتمع والفرد الجزائري .

إن نسبة غير الموافقين التي تتركز عند 61 مفردة بـ 25 % أي ¼ ربع العينة هي معبرة عن استمرار هذه الذكورية في مقاومة التحول ، ولو بآلية الإنكار الانتفاخ ولو في صورة تماثل مع مقولات اجتماعية متباهية بمفاهيم "الراجل" "أرقاز" "التراس"

التي لا تتحقق بالبرزوخ لما يسمى كذلك بنفس الموقف "الداخلية" "لعوايل" "لمرية" تصغير لكلمة "مرأة" التي تثير الإشمئزاز وتعني الشتيمة إذا ما وصف بها الذكر وأي شتيمة !.

إن تسميات "الذاراري" "لبزوز" التي تستعمل لتوصيف الأطفال "اللي يدير راي الذراري" يبقى كفهم "

إن نسبة الربع الذين أجابوا بغير الموفقين على ديمقراطية الأسرة الجزائرية وحيث طلبنا منهم توضيح موقفهم باقتراح ثلاث اختبارات وهي عدم قبول الذكر بالتحولات الاجتماعية والمرأة غير قادرة على تحمل المسؤولية ومجارات الرجل وثالثا إلزامية خضوع الأبناء لإبائهم خاصة الوالد ، وأن توزعت اختباراتهم بتفضيل ولو بنسبة أعلى بمقدار النصف 30 و 32 من أصل 61 لتبخيس قدرات المرأة والطفل على السواء فإن الذي كان يدور في العقول هو كذلك لا يجب على الرجل بالمفاهيم السابقة أن يرضى بما يفرضه هذا المجتمع الذي يحمل قبولا بالمطلق مما صار إليه في تحوله من قبل هؤولائي ولذلك كانت الأجوبة متمركزة حول هاذين الاختبارين ثم بنسبة الربع فقط حول عدم التكيف والقبول بالحالة المجتمعية المتحولة نحو المساوات والديمقراطية وهي تحديداً 16 إلى 61.

إن الجدول الـ 15 الذي يقدم كذلك للموافقين على مقولة ديمقراطية الأسرة الجزائرية ثلاث اقتراحات وهي توزيع السلطة داخل الأسرة واتخاذ القرار بصورة جماعية أو زيادة دور الزوجة الأم أو المرأة ، ثم أخيراً قدرة الأبناء على إبداء الرأي والمساهمة فيه .

ولما كان 80 الثمانون من الموافقين على ديمقراطية الأسرة الجزائرية متفقون كذلك على لا مركزية القرار ووجوده هناك بين جميع المكونات كان علينا كذلك موافقة ذلك وقبوله كما هو

دون تعليق أما تناقصهم في الاختبارين الآخرين إلى حدود النصف 38 في اختبار المرأة و41 في اختبار الأبناء فهو ما يحتاج إلى تعليق ربما يحمل بعض السند في شرحنا السابق لعقلية وميزة المجيب الذكر الممثل للأسرة بمصطلح الرب والصاحب ، أي المالك والتي تتأتى إلا بإنقاص وعدم اعتراف ولو في حالتنا الديمقراطية بإمكانات وتطورات مكوني الأسرة الذين لا تفهم كلمة حوار تشاور تعاون في تحمل المسؤولية المؤثرة على الديمقراطية في عدم قدرتهم أو عجزهم ، لذلك نرجع على قولنا السابق أن الخطاب العام لا يغري بالتبدل العام ، وأن الرفض العام لا يغري باستقرار الحال ، إنما هناك دوماً ما سميناه ودعمته أرقام الجدول (14) في الحالة المزاجية والعفوية للفرد الجزائري وخاصة الذكر فيه .

الجدول رقم 17: توزيع المبحوثين بسحب تصنيفهم لطريقة تسيرهم لأسرهم

طريقة التسيير	التكرار	النسبة
ديمقراطي	47	19.3%
ديكتاتوري	81	33.2%
حسب المزاج	116	47.5%
أخرى	00	00%
المجموع	244	100%

أسلوب التسيير الذي يعتنقه المبحوث أو يعتقد أنه ميزته في تصريف شؤون أسرته أو رأي من ناب عنه قد توزع على ثلاث احتمالات قدمها الباحث في السؤال رقم (51) ، مع عدم اعتبار أي حالة من خارج الاقتراح في صورة أخرى تذكر ...

رقميا فضل أغلب المجيبين الاقتراح الثالث بـ 116 تكرار ما نسبته 47.5 % وآخر الإختبار الديمقراطي إلى الترتيب الأخير بـ 47 تكرار فقط أي ما نسبته 19.3 % بين وبشكل صريح ومباشرة أعتقد الـ 81 الآخرون 33.2 % أنهم ديكتاتوريون داخل أسرهم.

سوف لن نحمل إجاباتهم محمل الجد خاصة فيما تعلق بـ 33.2 % من المائة منهم حيث وجودنا في بعض الأوراق ما يتناقض في الأجوبة على الأسئلة السابقة 48-49 حيث كان موافقا على حالة التوصيف للعائلة الجزائرية من أنها ديمقراطية وأعطى اختياره حتى بالزيادة لدور الزوجة داخل الأسرة ، لكنه ينضم في السؤال (51) إلى صنف الديكتاتوريين الأسريين إن قبل منا الوصف .

لقد بررنا ذلك بوجود مجيب غير الأب في هذه الحالات المتناقضة حيث عبروا في البداية عن موقفهم وعبروا في الأخير عن حالة واقعية لأرباب أسرهم .

ومع هذا فلا زلنا نصر على مزاجية العلاقات الأسرية وتبديلها من حالات عسكرية إلى حالات منفتحة ومتفتحة على كل الآراء والممارسات ، ما يجعل هذه النسبة 33.2 %

تتناقص إلى حدود أقل بكثير ولكنها تتيح مساحة أفضل للاختيار المزاجي الذي من المؤكد أنه في ظروف إجابة أخرى سوف يكبر 50% الحالة هذه تجعلنا مصرين أكثر على استمرار الطابع الذكوري المزاجي للسلطة داخل الأسرة وكذلك بالطابع الاحتكاري والمركزي للعلاقات الأسرية حيث تدور حول محور نهائي والأخير هو الأب الزوج الذكر المتحكم في ميزانية ومدخول الأسرة ما يجعل هذا التمرکز بالوصف الأخير مقبول للتفاوض في حدود معلومة للجميع ومسموح بها عندما يتقاسم الآخرون هذا المدخول العائلي سواء كانت زوجة أو أبناء ولكنها بنفس الطريقة تعطي انطباع على مقاومة سلسلة وليست بالضاغطة للحالة الديمقراطية والاستبدادية للعلاقات الأسرية للعائلات الجزائرية .

جدول رقم 18 : توزيع المبحوثين حسب آرائهم من مقولة "أن الأسرة الجزائرية قد انكششت فعلا على الأم والأب والأود" .

الرأي	التكرار	النسبة
موافق	88	36%
غير موافق	92	38%
بعض أحيان	64	26%
المجموع	244	100%

السؤال رقم (38) حول ما إذا كان المبحوث موافق أو غير موافق لمقولة إنكماش الأسرة الجزائرية على أعضائها الأساسيين الأزواج والأبناء ، أم أن الأمر متساوي بين الصحة والخطأ أو القبول والرفض .

الإجابات توزعت بنسب متقاربة خاصة بين الموافقة والرفض وكان الفرق بينهما 04 تكرارات ونسبة 2 % ، فقط وحتى وإن تأخر الفلقون أو المذبذبون في تحديد موقفهم ب 10 % ب 24 صوت فإن ذلك لا يجدي كثيرا فهي نسبة يمكن توزيعها على أصحاب الرأي القاطع ما يحيلنا إلى مرحلة عدم حسم بين توجهين حول مسألة واحدة وهي إنكماش الأسرة الجزائرية في علاقتها واهتماماتها على أعضائها فقط . إن الحالة هذه وإن كانت لا تعطينا الدليل الكافي للجزم بأن هناك استعداد داخلي من الأفراد لحسم انتمائهم واختصار جهدهم وتقليص أهدافهم حول أسرهم الصغيرة فقط من خلال الإهتمام بشؤونها والسهر فقط على تلبية وتحقيق احتياجاتها وترك ما دون ذلك لعدم الإهتمام أو القدرة أو لصعوبة التوفيق فإنها تحرك مسلمة ذات قدم عند الأفراد الجزائريين الذين يعتبرون أسرهم امتداد لهم ليس فقط معنويا ولكن ماديا كالجسم الواحد ، الذي يمشي كله ويجلس كله ويضرب كله ، ثم يعتبرون انتمائهم إلى عوائلهم الموجهة وإلى قبائلهم بشكل آلي تضامني ما يجعل هذه الأسر بما احتوت تابعة لمصالح الانتماء الدموي أو العصبي وهذا التحريك سوف يجعل المراجعة لباقي

المسلمات المتعلقة بهذا الشأن إن لم تكن حاسمة اليوم فهي للعد القريب أقرب وأكثر وضوحًا، إن هذا التردد أو لنقل الانقسام غير الحاسم في استمرار اعتبار الأسرة الخاصة جزء من العام وخاضعة وخادمة له ، أو في القبول بإنكماشها وبالتالي انفصالها واستقلالها ما يجعلها جسمًا مستقلا ذا مسؤولية محدودة ومعلومة لا يكفي أعضائها المزيد من التضحيات خارج نطاق مطالب الأعضاء الأساليب خاصة الأبناء في الأعمار الطفولية.

جدول رقم 19 : توزيع المبحوثين الموافقين على إنكماش الأسرة الجزائرية على أعضائها الأصليين حول مؤشرات ذلك

المؤشر	التكرار	النسبة
يعد فعلا بعيدا عن الأقارب	42	48%
لا علاقة مباشرة بأباء الأزواج	02	02%
أصبح من مصلحة الجميع الاهتمام بأسرهم	44	50%
المجموع	88	100%

إن السؤال رقم (39) هو امتداد للسؤال الذي قبله من خلال محاولة فهم سبب الموافقة على مقولة انكماش قبله من خلال محاولة فهم سبب الموافقة على مقولة انكماش الأسر الجزائرية على أعضائها الأصليين الزوجين والأبناء باختبارات ثلاث .

- 1-إنها فعلا تعيش مستقلة أي أن الواقع يتحدث عن الإجابة .
- 2-أن أباء الأزواج (الأجداد) قطعوا العلاقة مع الأسر الصغيرة وهم واقعا منفصلون عنها .
- 3-الإعتقاد أنه من مصلحة الجميع الإكتفاء على أسرهم الأصلية .

إن الأفراد الموافقين وهم 88 ممثل أسرة قد توزعوا بنسب جد متقاربة بين الاختبار الأول والثالث أي أنهم أجابوا بنسبة 48 % بالرجوع إلى واقعهم حيث يعيشون فعليا دون امتداد للأباء والأجداد بعزلة أو باستقلال أو بانفصال ، وكذلك ربما بغياب هؤلاء الأباء بالموت ، إننا لن نناقش ما هي دوعي هذا الإستقلال ومشروعية ولكننا سوف نشير على قيمة هذه النسبة في العينة المبحوثة ككل 17.2 % من الأسر المستقلة تماما عن باقي محيطها العائلي بحسب التصريح إن هذه النسبة 17.2 % بالنظر على واقع وخصائص المجتمع الجزائري إنها تؤسس لمرحلة ربما هي قادمة من اتساع لهذا الاستقلال الذي سميناه انكماش الأسرة على مكوناتها الأصلية فقط .

إن الرقم الآخر 44 الذي هو النصف تماما الذي يقر بعقلانية عصرية أو حضرية يوافق على هذا الادعاء بانكماش واستقلال الأسرة ويرى أنه من مصلحة الجميع سواء العائلة الكبيرة في صورة إسلاف أو الأسرة الصغيرة في صورة خلف (أزواج وأبناء) الإهتمام بشأنه وبأحواله وهي برأيهم مبررة وواعية بالصعوبات والمحاسن والمساوئ التي تأتي من استمرار التبعية والاندماج أو بوضع حد لذلك بالانكماش والاستقلال ، هو رأي ممثل بنسبة أكبر من الموفقين 50 % مقابل 48 % إلى 02 % فقط وهو يمثل ما نسبة 18 % من العينة الكلية 244 أي ما يحيلنا إلى صعوبات استمرار هذه العلاقة التي ترفضها تغيرات هيكلية ووظيفية داخل المجتمع تجعل من الصعب استمرار علاقات بنائية ووظيفة آلية تقليدية ، إن نسبة 02 % فقط من الموفقين والمبررين لحالتهم بإقرار القطيعة الفعلية بين أباء الأزواج واسر أبنائهم هي حالة مطمئنة للباحث الذي بدأ يدخله الشك من افتراضاته ، فالإباء برأي أبنائهم ليسوا هم المبادرون لهذه القطيعة الموصوفة بالانكماش وهم يقنعون المستقلون والمنفصلون أنفسهم أن قرار الفصل ليس من قبلهم كأباء بل هو متأ من قبلهم كأبناء ، اضطراتهم وضعيات مؤرقة أو ضاغطة أو صعوبات معينة أو عقلانية جديدة ، على تفضيل الانفصال والبقاء بعيدا عن الأهل الذين يصبحون بالتغيير والتحول عبئ ثقيل أن إقرار كهذا سوف يجعلنا نقرر ولو

بتسرع أن الأجيال الجديدة هي التي تميل أكثر لهذا الاستقلال العائلي الذي بحسبها له من الفوائد ما يجعلها أفضل ومن مصلحة كل الأطراف بما في ذلك المجتمع للإبقاء وتدعيم ذلك أما الأجيال السابقة فهي في حالتها هذه المعنونة بالجدول أعلاه هي المقاومة التي لازالت تطمح إلى ما يعرف بالعائلة الكبيرة وباعتراف الجيل المتسرع نحو الانفصال والاستقلال ، بإقرار أنه فقط 02 % من المجموع الكلي للموافقين ينفون العلاقة بأبيهم .

الجدول رقم 20 : توزع المبحوثين غير الموافقين على مقولة إنكماش الأسرة الجزائرية على أعضائها الأصليين حول أدلة معاكسة لها

النسبة	التكرار	الأدلة
30.4%	28	استمرار تواجد الأسرة الجزائرية في أحضان العائلة الكبيرة
46.7%	43	لا يمكن للأجداد مواصلة الحياة دون أحفاد
17.4%	16	الأزواج الحديثون عاجزون عن القيام بأسرهم دون أبائهم
05.4%	05	أخرى (الدين يحرم ذلك / الأحفاد لا تربون دون أجدادهم)
100%	92	المجموع

وكذلك الجدول أعلاه هو تدوين لتوزع الإجابات المتفرعة عن السؤال (38) لغير الموافقين على مقولة الإنكماش للأسرهم على الأفراد الأصليين وهم 92 تكرر أي ما نسبته 38 % من المجموع العام للعينة المبحوثة .

يتمركز الرافضون للإنكماش أو ما عبرنا عنه بالانفصال والاستقلال حول عذر عدم قدرة الأباء في صورة أجداد من مواصلة الحياة دون الأحفاد ، أو لنقل حاجتهم الماسة كآباء لأخلافهم لتتبع أمل العيش والرغبة فيه ما يجعلهم ملتصقين بعائلات أبنائهم وغير منفصلين ولا مستقلين عنهم .

إن هذا التبرير القوي 64.7% ويتفوق عن واقع استمرار الأسرة الصغيرة ، ضمن احضان العائلة الكبيرة بـ 16 % وهو الاقتراح القرب لم يصدر عن الأباء أنفسهم ولكن عن أرباب أسر صغيرة ، أي أن حقيقة ذلك متعلقة بالأباء أنفسهم وما جواب الأبناء أو من يمثلهم من داخل أسرهم الصغيرة هو مجرد توقع تأويل تغمين لنا أن تقبله ولنا أن نرفضه إذا أن سببية الاستمرار في العيش أو الحياة لم يثبت أبداً أنه متعلق بالأبناء فما بالك الأحفاد وهو نوع من المجازية التي ربطت بين تعلق الأباء بأحفادهم وربما تعلق الأحفاد بأجدادهم بحالة من

الإرتباط والحب الذي يترجم في مقولة كثيرة التردد " ولد لولد ولد " و " الشايب يولد مرتين " وهي حقيقة لا يمكن إنكارها لكن في مستواها العاطفي أما أن نربط العيش والاستمرار فيه بهذا العامل فهو أمر آخر .

إن الرقم الموالى المشار إليه في قرية الممثل 30.4 % للمقرين بإستمرار تواجد الأسر الصغيرة ضمن العائلة الأكبر يستطيع أن نضيف له نسبة إبداء العجز للأزواج الحداثين التي ترددت 16 بنسبة 17.4 % وهي نوع من الإقرار الواقعي بإستمرار تواجد هؤلاء ضمن النطاق العائلي للأباء الأسلاف أي بمجموع تقارب نسبة 48 % من مجموع الموافقين وبتكرار 44 من المجموع الكلي للعينة 18 % وهو وإن تفوق إلا أنه مقارب جدًا للأسر المنفصلة فعلا وواقعا عن العائلة الكبيرة في صورة أباء أو أقارب ما يجعل عملية التحليل تتوقف كذلك في منتصف الطريق بين متساويين ينبآن بوجود تحرك مع تغير مع ثبات وأنفصال مع مقاومة أو أرتكاز الحالة هذه سوف تعطينا قدرة على فهم طبيعة وواقع الأسرة الجزائرية في علاقتها بمحيطها القرابي والعائلي تحديداً حيث حالة الحسم مازالت مؤجلة وإن حملت بورد الانتقال إلى نوع جديد من التضامن العائلي المبني على استقلالية الأطراف وانحصر الإهتمام والإنكماش على وظائف داخلية متعلقة بالمكونات الفعلية والأساسية للأسرة الجزائرية الصغيرة أو لنقل الحديثة إن قبل منا ذلك .

إن اقتراح إجابات أخرى خارج اختيار الباحث من قبل نسبة قليلة 05.4 % هي تتوهم ذلك بمقولات غير مؤكدة مثل "الدين يحرم ذلك " أن الأبناء الصغار لا يمكن أن يتربوا بعيداً عن أجدادهم ما يجعلها أكثر عاطفية وأقل واقعية وبالتالي أقل تأثيراً في تصور الباحث للإجابات.

جدول رقم 21 : توزيع المبحوثين حسب آرائهم من مقولة أن رأسمال الأسرة الجزائرية أبنائها ولا يمكن تسميتها بالعائلة إلا بوجودهم .

الرأي	التكرار	النسبة
موافق جدا	118	48.4 %
غير موافق	62	25.4 %
صحيح في بعض الأحيان	64	26.2 %
المجموع	244	100 %

يوضح السؤال 34 مواقف المبحوثين وهم في الغالب أرباب أسر من مقولة رأسمال الأسرة الجزائرية أبنائها وأنه لا يمكن تسميتها بالعائلة إلا بوجودهم (أي الأبناء) .

والجدول البسيط أعلاه مبوب بحسب الإقتراحات التي قدمها الباحث للمبحوث في اختيار الأنسب لإتجاهه موافق جدًا غير موافق تمامًا ، أو أنه صحيح ولكن في بعض الحالات فقط.

التوزيع الذي يظهر في الخانات ويتركز بقوة أكبر في الموافقين على المقولة وهم بذلك لا يرون أن الأسرة بدون أبناء تستحق هذه التسمية وهي إما زواج شرعي أو علاقة غير طبيعية أو نوع من المشروع القابل للإستمرار أو التوقف ، كما سيظهر في الجدول الموالي هذا التوجه الذي قارب النصف بنسبة 48.4% هو نوع من الانفعالية مع سؤال غير منتظر لأنه وقعًا الزواج هو الزواج وهو الأسرة وهو الجد في هزله فما بالك بجده والإنسان الجزائري كفرد أو كمجموعة أو ضمن المجتمع الكلي مقدس ومحترم ومتحفظ فيما يخص الأسرة سواء كانت زوجة وهي نفسها العائلة كما سبق ووضحنا أو للبيت أو للأولاد وإن كان لا يبدي تفرقه في هذا المراحل لكن علينا كذلك إدراج ملاحظات حول بعض التساهل والديمقراطية والرومنسية التي تسبق فترة الإنجاب حيث يمكن للأزواج في مجتمع الدراسة أن يظهر في الأماكن

العامة على شكل " عشاق " مثل الثنائي الرومانسي ، حيث المبالغة في التزين والبروتوكولية، ويبدو أن خبرات الزوجين تبدأ بالشعور والإرتياح بالتخلص من سلطة الأب وشعور بمتعة الإشباع الجنسي ، والشعور بالمسؤوليات الجديدة ويمارس الزوجان تجارب واسعة ويتمتعان بمظاهر الحياة الجديدة ومجالاتها ⁽¹⁾.

ما يوحي أنه نوع من التعارف المليء بالاكشاف والاشتياق ولعل هذا ما جعل مفاجئة السؤال تعجل بمثل هذا الاختيار الذي وإن مثل توجهها لكنه في الغالب لا يعبر عن حقيقة أن مشروعية الأسرة تتحدد بالأولاد وأن رأسمالها فقط في وجودهم ، إن المقولة " تدبيرة عام في زواج ليلة " ليست للتهكم وإنما لجدية الزواج المؤسس للأسرة سواء تقدم أو تأخر الأبناء في المجيء لكن الأكبر أنهم سيعززون من تماسك وظهور أركان التثبيت العائلي .

الأرقام الأخرى المتبقية والتي تفوق بمجموعها 52 غير جازمة في 26 % ولكنه متأكد في ربع الإجابات بالرفض المطلق للفكرة أو المقولة وبالنسبة لهم الأسرة هي الأسرة هي العائلة من لحظة الزواج إن لم يكن من لحظة الخطوبة مع وجوب الوقوف أمام ترتيب غير الموافقين الأخير . وتقدم الموافقين ثم المترددين ما يوحي أن هناك توجس أو شك حتى وإن كان السؤال مفاجئ والأغلب لم يناقشه بالوقت والقدر الكافي لاعطاء الموقف النهائي الذي نعتقد إنه سيختلف قليلا عن الأرقام المقدمة .

(1) - جون برنارد ، دراسات عائلية ط1 ترجمة أحمد رمو ، دار علاء الدين ، دمشق 2002 ، ص 42.

جدول رقم 22 : يمثل توزع الموافقين على ضرورة الأبناء للأزواج ليشكلوا أسرة في نوع التسمية الملائقة بالأزواج دون أبناء .

النسبة	التكرار	التسمية المقترحة
91.5%	108	زوج شرعي
0.0%	00	علاقة شرعية غير طبيعية
8.5%	10	أخرى (مشروع يستمر أو يتوقف/ شركة / إستكشاف)
100%	118	المجموع

وهذا الجدول يظهر توزع المبحوثين المجيبين على السؤال 34 بالموافقة من المقولة " رأس مال الأسرة الجزائرية أبنائها وبدونهم هي لا تستحق إسم عائلة "

في السؤال ملحق رقم 35 في اقتراح تسمية أخرى للعائلة أو الأسرة بدون أولاد وقد اقترح الباحث اختياريين

1- زواج شرعي أي couples Légitimes 2- علاقة شرعية غير طبيعية مع فتح المجال للمبحوث أن يقترح تسميات أخرى يراها أكثر تناسبا مع هذه الحالة لقد حدث تركيز كبير ومذهل حول الاقتراح الأول زوج شرعي بنسبة 91.5 % وكذلك رفض كلي للوصف علاقة شرعية غير طبيعية ويبدو أن الاعتراض قد وقع على كمية غير طبيعية وليس على الشرعية لأنه تأكد حتى للباحث أن الطبيعي هو هذا أن يتزوج أولا الآباء ثم ينجبوا فيما بعد الأبناء وبطريقة شرعية إذا طبيعيا أن يستمر الزوج الشرعي حتى وإن لم يكون أسرة بعد مدة لا تقل عن 109 أشهر يصبح له أطفال ، ولكنه وإن لم نقبل تسمية بالأسرة أو على الأقل شكنا في ذلك فهو لا يعتبر غير طبيعيا فهو طبيعي ومنطقي لأنه شرعي ، ولا بد منه فكان الرفض الكلي إعادة تصحيح لتوجه الباحث نفسه الذي عول أن يسمي ولو بتحفظ المرحلة

السابقة عن الإنجاب الغير طبيعية في التصنيف الاجتماعي للزواج في المجتمع الجزائري على الأقل الذي سيظهر تقديسه للأبناء وتمحور العائلة حول المواليد .

ومع هذا فإن نسبة 8.5 % وإن قلت وهم 10 من 118 لم يقبلوا بهذه التسمية زوج شرعي واقتروا بدلا منها تسميات شركة (مؤسسة) مبنية على عقد الأهداف تنحل إذا لم تحققها وأولها الإنجاب ، ومثله مثل عقد مدرب كرة القدم مع فريق بأهداف البطولة أو البقاء يستمر بالتحقيق وينحل بالإخفاق .

وآخرون وصفوه بالمشروع وآخرون سموه بالاكشاف ولذلك يسمى عند المشاركة " بالعسل " "الحب والمتعة " .

الجدول رقم 23 : توزيع المبحوثين غير الموافقين على ضرورة الأبناء للأزواج ليشكلوا أسرة حول الجوانب الأكثر أهمية في تشكيل الأسرة .

النسبة	التكرار	الأساس المشكل للأسرة
59.7%	37	الزوج هو الأساس والأولاد نتيجة لا يحددها الأبناء
21.0%	13	الرضى هو الأهم والأبناء يمكن تعويضهم بالتبني
19.3%	12	الحب هو الأهم يسبق الزواج ويستمر حتى بدون أولاد
00%	00	أخرى
100%	62	المجموع

الجدول أعلاه هو كذلك تابع لسلسلة الجداول السابقة المتفرعة عن السؤال (34) ، وهو تحديدًا مخصص لتوزيع إجابات المبحوثين غير الموافقين على مقولة رأس المال الأسرة الجزائرية أبنائها وأنها محددة إلا بهم ، والذين توقف رقمهم عند 62 تكرار ليبدو موقفهم من خلال ثلاث اقتراحات قدمها الباحث لهم مجال اقتراح آخر وهي:

- 1- إنكم غير موافقين لأن الزواج هو الأساس والأولاد نتيجة لا يحددها الأبناء .
- 2- إنكم تعتبرون أن الرضى الزوجي هو الأهم والأبناء يمكن تعويضهم حتى بالتبني .
- 3- تعتقدون أن الحب الأهم لأنه يسبق الزواج ويمكنه الاستمرار بدون أولاد .

لقد توزع الرافضون لفكرة أهمية الأبناء الأساسية في تحديد هوية الأسرة ، وتمركزهم كـرأس مال لا غني ولا قوة بعده بقبول لفكرة الحب كمحدد لهوية الأسرة وأسبقية على الأولاد إذا يمكنه أو لنقل الإبقاء ، أو الأسرة بمفهومهم دون الإنجاب حتى وبنسبة هي الصعب 19.3 % فقط أي بتكرار 12 مفردة وهي معتبرة بين 62 إذ أنهم لا يقولون هذا بدون وجود وأدلة أو شواهد عن استمرار العلاقة الزوجية في إطارها الاجتماعي كـأسرة تؤدي باقي الوظائف الاجتماعية دون الأبناء وذلك في حالات مثل مساعدة الأهل لها بالأولاد أو قبولهم من فكرة

الحب 21 % أي بزائد تكرار 13 مقابل 12 لكن هنا علينا أن نقيم عملية جمع بين الاختيارين 25 تكرار بنسبة مقبولة جدًا وهي 40.3 % تجعلنا في مثل حالتنا حيث خصائص المجتمع المدروس تميل أكثر في الشأن العائلي وخاصة فيما تعلق منه بمسألة الزواج في مقدماته وعوامل استمراره إلى التقليدية والسلفية المتجمدة حول الإبقاء وعدم المناقشة إن هذا الرقم وإن كان في مجمل العينة لا يمثل إلا ما يفوق بقليل نسبة 10 % لكن رمزيته سوف تترك لنا بعض الحجة في تقبل تبرير التحول والتغير والتبدل وكل مرادفات الانتقال إلى وضع فيه إعادة لفهم ولصياغة معنى الزواج وأهدافه ومركزية الحب والرضي أو الأبناء والتقاليد ، مع الإبقاء على لغة الرقم التي تجعلنا مازلنا محبطين من استمرار لقوى المقاومة الداخلية التي ستظهر في الأرقام اللاحقة ، إذ علينا أن نقرأ في لغة الرفض القطعي لفكرة مركزية الأبناء ، وهوية الأسرة بهم فقط ، حيث يتمركز حول اختيار مقابل للحب وللرضي وهو الزواج نفسه بالشرعية الاجتماعية العرفية بنسبة هي الأعلى حتى بمجموعهما 37 ما يمثل 59.7 % أي أنهم انحازوا إلى فخ الباحث الذي أعاد السؤال ولكن بصياغة أخرى ، فما معنى الزواج هو الأصل حين نرفض نتائجه المترتبة عنه لنحدد معنى المؤسسة كأن نقول في لغة الاقتصاد أن الأهم في المؤسسة هو عقدها الورقي أو الشفوي وليس ناتجها الصناعي أو الربحي أو نشاطها ، وهذا غير صحيح ، فالزواج في عقل من أجاب هو مقدمة نتائجها إما أن تكون الأولاد أو شيء آخر أهمله الباحث ، مثل المتعة مثل السترة ، مثل الإتحاد... إلخ قد يكون أحد هذه الأسباب هو المختفي في الإجابات أو كلها ، لكن المضمون واحد والأغلب أن المجيبين أو المقترحين لهذا الطرح هو من ممثلي الأسر غير الأباء أو أنهم ممثلي أسر حديثة لازلت تعيش عذوبة شهر العسل ، أو أنهم ممثلي أسر تأخر فيها الإنجاب أو وقعت تحت تأثير وسائل الإعلام وربما تقدمه من خطاب ورموز تمجيد الالتفاف حول الإخلاص والتعاقد ، والإنتظام ، وكذلك الحداثة والعصرية ، وسوف يظهر هذا الإتجاه حين مناقشة نفس المجيبين عن أسئلة التعدد وسلطة الزوجة والزوج داخل الأسر الجزائرية .

الملاحظة الأخرى في قراءتنا لهذا الجدول أن كل المجيبين رفضوا إعطائنا اقتراحات أخرى ربما لكفاية ما قدمه الباحث أو أنهم كما قلنا سابقا مصدومين من السؤال وبالتالي أصبح مشوشا ومثيرا للقلق ، وسيظهر هذا في الأتي من الأسئلة حيث سيتكشف لهم الإشكال الذين هم بصدده .

المحور الرابع : وضعية الرجل والمرأة في الأسرة الجزائرية مكانة وظيفة وسلطة

جدول رقم 24 توزيع المبحوثين بحسب رأيهم إذا كان الرجل قد فقد سلطته داخل الأسرة

الرأي	التكرار	النسبة
نعم	83	34%
لا	147	60.3%
في بعض الأحيان	14	5.7%
المجموع	244	100%

الجدول البسيط أعلاه هو تبويب للسؤال رقم (46) الذي كانت صياغته :هل تعتقد فعلا أن الرجل فقد مكانة القائد في الأسرة الجزائرية باقتراحات نعم أو لا أو في بعض الحالات .

لقد أختار 14 منهم التقليل من الوضع والوقوف موقف المعتذر وبحسبهم أن هناك بعض الأمور وبعض المواقف وبعض الشؤون المنزلية التي تبعد الزوج الرجل عن لعب دور القائد ولكنه على العموم يستمر في باقي الأمور ممارسا لهذا الدور النسبة هنا لم تتعدى 5.7 % وهي بعيدة حتى على المدعين لهذا الطرح أو لنقل لأولئك الذين عايشوا وفهموا واقتنعوا أن الزوج الرجل قد فقد دوره القيادي في الأسرة الجزائرية حيث ارتفع الرقم إلى 34 % كرقم ذو دلالة جيدة عن اقتناع جماعي أو لنقل توجه عام عن وجود قبول ولو بالتضخيم ولو بالتكثيف ولو بالنقد والاستياء الرقم 34 % بـ 83 مجيب من عينة بسيطة 244 مفردة هو شيء كثير في مجتمع إلى وقت قليل جداً كان لا يمزح لا يستاء ولا يضخم مثل هكذا مسألة ويعتبرها بديهية لا تناقش سواء عند الذكر المتزوج أو غير المتزوج وعند المرأة كذلك سواء المتزوجة أو غير المتزوجة حيث تعمل التربية على تشريبها بما يوجب القبول المسلم به الزوج رئيس ورب الزوجة تابع وخادم له إن نسبة 40 % التي هي محصلة الجمع بين القابلين والمتزدين هي مؤشر أقوى وإن كان أغلب المجيبين يرسمون صورة أخرى لمقابل

لهم بعيداً عن شخصهم أو عائلتهم فالمسألة هي نوع من إلقاء التهمة على الجار أو الصديق والقريب ولكن برفضها أن تقترب من حالته الخاصة كما سيظهر في الإجابات اللاحقة التي لم نشأ صياغتها بطريقة مباشرة .

إن استمرار 60.7 % من المبحوثين في إثبات مكانة الزوج الذكر كرب للأسرة أو كقائد المتسلط ، لنقل هو استمرار لهذه المسألة التي لم ترغب في المزاح أو إصاق التهمة بالآخرين فمن معاشتنا وملاحظتنا لمجتمع البحث المسألة لا تناقش واقعياً ويمكن فقط التلاعب في منطلق التسلي على الورق ، ويبدو أن الـ 60 % من مجموع العينة لا يرغبون حتى بهذا النوع من التسلي الخالي من التبعات ويستمرون في اعتبار الرجل قائد ومسؤول ورب للأسرة الجزائرية وإن أقررو سابقاً أولاً حقاً بتزعزع هذه المكانة بفعل التحول والتطور الاجتماعي .

الجدول رقم 25 : توزيع المبحوثين الموافقين على فقدان الرجل سلطته داخل العائلة حول أسباب هذا التراجع .

أسباب تراجع سلطة الرجل	التكرار	النسبة
خروج المرأة للعمل واستقلالها المالي	12	14.5%
زيادة الوعي لدى النساء	02	2.4%
تطور المجتمع وتعدد الحياة	01	1.2%
القانون الجديد	11	13.3%
نوع رجال اليوم	57	68.7%
المجموع	83	100%

لقد طلبنا من الموافقين على السؤال رقم (46) اختيار واحد من الأسباب الخمسة التي افترضناها ترتيبا وأخرنا عمداً اقتراح أن السبب شخصي ومتعلق بالرجل نفسه ، كنوع غير لائق للقيادة وهو لا يمثل حقيقة الرجل الذي يتشبع به المخيال الاجتماعي في صورة أرقاز أو لفحل .

لقد رتبنا بداية من خروج المرأة للعمل واستقلالها المالي والتي لاقت موافقة مقبولة 14.5 % ثم زيادة الوعي لدى النساء والتي لم يستجب معها إلا ما نسبته 2.4 % ثم اقترحنا تطور المجتمع وتعدد الحياة والذي قوبل بموافقة وحيدة من بين 83 حالة أي ما نسبته 1.2 % وعندما اقترحنا رابعاً فكرة القانون الجديد الذي يرفع من حالة اللبس العائلي ويحمي الأطراف التي بدى للمشعر أنها الأضعف كالمرأة والطفل لقي هذا الاقتراح نسبة موافقة مقاربة لمقترح خروج المرأة واستقلالها المالي بنسبة 13.3 % .

إن هذا السؤال بالنسبة للباحث هو مكمل للسؤال السابق والاقتراح الأخير هو فحه الذي يدعم به تمركز المجيبين حول قبول مفتوح فقدان الزوج الرجل لمكانته في الأسرة الجزائرية إن 82

الموافقين على ذلك قد تركز ومرة أخرى حول اختيار خامس يشكك في فحولة ورجولة الرجل الجزائري أو المعاصر أو الحديث .

باقتراح نوع رجال اليوم ، لقد وافق 57 من 83 على هذا المقترح أي ما نسبته 68.7 % أنه شك الباحث الذي تحقق رغم وجود هذه النسبة المقبولة من القابلين والذين يعتقدون إجابتهم باقتراح تحسن مالي وقانوني وكذلك بزيادة الوعي وتطور المجتمع ومع هذا فإن هناك إرتكاس يمكن من أن يعيد هذه النسبة الجديدة على النسبة السابقة في الجدول رقم 24 أي $147 + 57 = 204$ بنسبة 84 % من المجموع الكلي لماذا ؟

كما قلنا سابقا إن هؤلاء لم يجيبوا عن حالتهم بل أجابوا عن حالة مقابلة لهم يريدون النيل منها بالتقليل والتشكيك وإن توفرت الأدلة التي يحتكمون إليها على فقدانهم هذه المكانة وتراجعهم إلى خلف زوجاتهم فإنهم في الغالب يرفضونها وبالتالي وإن كانوا هم كذلك بواقعهم لكنهم في تصورهم يجب تسمية الحالة ليس بواقعها ومنطقها ولكن بنقد ورفض واشمئزاز منها، أي استمرار لهذا المبدأ سيادة الرجل ولو حتى كانت الأمثلة تؤكد تراجعها وبروز سيادة موازية في شكل امرأة مستقلة وواعية ومدعمة قانونيا واجتماعيا .

الجدول رقم 26: يوضح العلاقة بين رضى الزوج عن نمط حياته داخل الأسرة وتفضيلاته لو تراجع الزمن إلى الوراء

النسبة	التكرار	سيختار نفس الزوجة والوضعية			يكتفي بعدد الأولاد أقل			سيختار زوج آخر			سيرفض الزوج تماما			التوقع درجة الراضي
		النسبة الكلية	التكرار	النسبة الجزئية	النسبة الكلية	التكرار	النسبة الجزئية	النسبة الكلية	التكرار	النسبة الجزئية	النسبة الكلية	التكرار	النسبة الجزئية	
%45	110	%39.7	97	%88.2	%1.6	04	%3.6	%1.2	03	%2.7	%2.5	06	%5.5	راضي جدا
%51.3	125	%34.8	85	%68	%05	12	%9.6	%2	05	%4	%9.4	23	%18.4	راضي بعض الشيء
%3.7	09	%00	00	%00	%00	00	%00	%00	00	%00	%3.4	09	%10	غير راض تماما
%100	244	%74.5	182		6.5	16		2.%	08		%15.6	38		المجموع

إن هذا الجدول الذي يربط بين السؤالين 19 و 20 في الاستمارة المقدمة للمبحوثين ، حيث كان السؤال 19 يتمحور حول إجابات موزعة على ثلاث احتمالات:

1-الرضي الكلي عن الزوجة

2- الرضي بعض الشيء .

3- عدم الرضي تمامًا .

طبعاً كان المجيبون في الغالب أزواج ولكنهم ليسو كلهم ذكوراً وبعضهم كان أبناء للأسرة ما يوجب الحذر من فائدة إبقاء رقم العينة 244 حتى وإن لم يحدث تخلف حول هذا السؤال .

أما السؤال رقم 20 الذي هو غير متعلق بسابقه بحيث لا يتعقب أو يترقب اختيار معين فقد ترك في مجمله كذلك حتى يستدرج المجيب الحذر أو المستعجل أو الغير متعاون إلى إعادة ترتيب أولويات أو لنقل استكشاف أفضل لرأيه .

لقد ظهر تركز غالباً حول الرضي بمضمونه التام بنسبة اقل وهي 45 % أو الناقص أي هناك رضى ولكن مشوب ومشوه ببعض الكدر وهو الغالب بنسبة فاقت النصف 51.2 % المجموع إذا لا يقل عن 96 % وهو رقم يحمل دلالات التفاؤل عكس بعض القلق الذي تسرب في الأجوبة السابقة كالجدول رقم (09) الخاص بطبيعة المناقشات الزوجية والجدول رقم (14) حول طبيعة التسيير والمناقش داخل الأسرة وبعض الأرقام الأخرى في الإجابات السابقة التي وكأنها تتنبأ ببداية التفكك بإشارة ولو ضعيفة لوجود قطيعة بين الأزواج ومحاولة استصغار وتهميش .

إن هذا الرقم المرتفع 96 % وإن مال إلى رضى غير تام وهو الحال الطبيعي في كل أحوال المعيشية ، حيث لا يتم الرضى إلا بخلق وضعية طلب جديد لتحقيق رضى غير محقق مع صعوبة لمسناها في قياس هذا النوع من الشعور ودرجته التي يتحقق فيها وليس جديداً القول أن ما يحقق الرضى في جماعة هو نفسه يحقق السخط وعدم القبول في جماعة أخرى ، وأن

حالة الرضى هذه مجرد توقيت سريع التغير وانقلاب تبعا للحالات الانفعالية والظرفية للمجيب نفسه إن الرقم الصغير الذي ظهر بجانب الرقمين السابقين ليعبران عن حالة الرضى الكلي والرضى النسبي 45 % و 51.2 % على التوالي وهو فقط 3.8 % ب 09 تكرارات فقط من مجموع 244 إجابة وهو كذلك بالقراءة الاحصائية الرياضية لكن علينا أن نخضعه لبعض التحليل لفهم مدلوله السوسيولوجي وكيف يقدم واقعاً أكثر تعبيراً عن باقي الأرقام .

أولاً : أن المسائل الأسرية هي مسائل خاصة ولا يرغب في إخراجها للعلن إلا في حالات الانفجار في شكل دوي ومفاجأة .

ثانياً : أن المتمركزين حول اختيار الرضى هم في غالبيتهم لا يقرون به بالمطلق ، أي موجود ولكن بقليله ولا نعلم حد هذا القدر من القليل الذي يجعل المجيب يحس ويستشعر وجوده مثل كمية الفلفل التي تجعل أحدهم يتوقف عن مواصلة الأكل وتجعل الثاني مسترجعاً لكل شهيته للشروع مجدداً في المواصلة وبنهم .

ثالثاً : أن المجيبين أنفسهم عن فرضية الرضى التام قد تورطوا في اختيار تفضيلات جديدة تعبر عن رضى ناقص أن لم نقل منعدم فإذا كان الرضى قوى ولا شك فيه فلماذا يتم القبول بفرضية اختيار زوج آخر أو القبول بالرفض الكلي لفكرة الزواج كما ظهر في الجدول أعلاه.

هذه النقاط الثلاث ترغمنا على الأقل في هذا الموضع تثمين وتقدير هذه النسبة لأنه إعلان ضد الشائع وضد التوجه العام إذ لم نقل ضد عرف المجتمع ، ولا يكون ذلك إلا حين يحس المجيب أنه فعلا غير قادر على الأدلاء بإجابة أخرى مقللة من حدة قناعته التي حتماً ستزعج وستطرح مجموعة من الأسئلة الأخرى إن هذه الوضعية سوف تجعلنا نفر بصديقة هذا الرقم وبدليل أن المجيبين الـ 09 يترددو في إنكار الزواج جملة وتفصيلا ولم يتورط ولا واحد منهم في إختيار آخر ولو بتغير الزوج ما يوحي أن القرار محسوم ووضوح الخطأ

والخسارة قد رسخ قبل الإجابة بوقت هذا عكس الأرقام الأخرى التي يمكن استدراج بعضها إلى الخانة الثالثة (عدم الرضى التام) حيث أن 38 تكرر بنسبة 15.6 % من المجموع الكلي للعينة وهو ما يعني نسبة معتبرة من المجيبين بما فيهم الراضين جداً عن زوجاتهم ، ولكنهم يسبون الزواج بالمطلق ، 06 حالات ما نسبته 2.5 % من المجموع العام وما نسبته 5.5 % من مجموع الراضين من زوجاتهم وحياتهم الأسرية وبل يصرح 2.7 % منهم أنهم سيختارون زواجات أخريات أو آخرون وهو ما يعني أن الرضى المعلن في السؤال السابق مجرد كذب أو للتخفيف نقول توهم أو سكوت حتى لا يتم الإزعاج ، كما أنه يمكننا كذلك التشكيك في الرغبة الحقيقية من الجواب الثاني بتأثيرات مختلفة ، إنه نوع من الخلط الذي يعزز مصداقية الرقم الصغير ويشكك في قوة وتمثلية الرقم الكبير .

الكلام نفسه ولو بأقل حدة سيقال عن المجيبين 23 الذين يمثلون 18.4 % من مجمل الراضين إلى حد ما عن حياتهم الأسرية والزوجية ، ولكنهم يقبلون بفكرة رفض كلي للزواج وتشكيل الأسرة .

إن الجدول أعلاه ببعض التناقضات في إجابات المبحوثين على سؤالين متصلين رغم تعمد الباحث فصلها عن بعضهما البعض قد أجابوا بقوة عن وجود إرغام إجتماعي سواء كان قديماً ومرتسماً في ثقافة المجتمع الجزائري ككل أو فقط المجتمع المبحوث ولو حتى في العينة الممثلة أو أنه حديث ومستحدث يلزم الأزواج القبول والإستمرار في الحياة الزوجية سواء كانوا راضين أو غير راضين وحتى وإن كانت قناعتهم توحى لهم بمثل ما يوحي الشيطان من حين إلى حين ، مرة بلعن الحياة الزوجية بمطلقها ومرة أخرى برغبة جامحة في استبدال الزوج وهنا الزوجة أساساً للتخلص من تكديرها وتنغيصها للحياة ، وهو أمر عادي يمكن تفهمه هي غير ضار بحالة مختصرة في المقولة المتداولة تعديلها " إن لم تعمل ما تحب فأحب ما تعمل حتى تعمل ما تحب " التي يمكن تعديلها " إن لم تعيش مع من تحب فأحب من تعيش معه حتى تعيش مع من تحب "

إنها تفيد في استمرار الأسرة وبقائها في جو مشحون بالبدائل والأمثلة الأكثر جذبًا ، وفي قوى تنزع إلى التفكك وتستطيع بدرجة مسموح بها أن تنفك وتعلن التمرد لكن على العموم هي هناك باقية ومستمرة سواء رغم أعضائها المشكلون لها ورضوا عن بعضهم أو لم يرغبوا ولم يرضوا .

الجدول رقم 27 : يوضح توزع المبحوثين حسب رأيهم في تعدد الزوجات

الرأي	التكرار	النسبة
جيد في هذا الزمن	10	4.1%
ضروري إذا توفرت الإمكانيات	38	15.6%
متاعبه أكثر من فوائده	30	12.3%
غير ممكن أبدا	166	68%
المجموع	244	100%

يبين الجدول أعلاه توزعاً لاجابات المبحوثين حول سؤال رقم 21 على الاستمارة المقدمة لهم وهو مرتب بعد السؤالين حول الرضى الزوجي واختيارات ما إذا تراجع الزمن ما قبل لحظة الزواج نفسه لاستكمال توضيح مكانة الزوج الرجل داخل الأسرة ما إذا كان عليها تحولا وتغيراً أم أنها اعادت التشكل بموجبات زمنية وقتية مع الاحتفاظ بمضمونها التقليدي .

إن مسألة التعدد مسألة تعدت مضمون الممارسة الاجتماعية لتصبح مسألة ذات بعد عقائدي شائك من حيث وضوحه و من حيث الإباحة والمثل التاريخي المجسد في شخصيات الدين الإسلامي التي لم تحد عن القاعدة الاجتماعية .

والإباحة الدينية أو كذلك بإستمرارها ولو بتقلص في المجال الجغرافي المكاني والتقدم الزمني ، حيث تختلف من مناطق معينة في الجزائر عن مناطق أخرى فهي تكاد تتناقص كلما توجهنا شمالا وتكبر كلما توجهنا جنوبا ، وفي بعض الجيوب الجغرافية كالهضاب العليا والأرياف وبعض الجماعات القبلية في مناطق الجلفة البيض و الاوراس والصحراء امتداداً إلى النعامة و بشار .

الظاهرة مستمرة ولا تحتاج إلى تدليل عليها أو إعادة إحياء أو إقناع .

إما مجتمع البحث بالخصائص المقدمة سابقا فهو مجتمع حضري منتمي إلى منطقة الاوراس بمكوناتها البربرية والعربية وفي نفس الوقت ذات الأصول الريفية حيث لم تكن هذه الظاهرة غريبة ولا هي بالمستهجنة ولا المرفوضة بل هي مستمرة وإن بشكل أقل بروزاً وفي عينتنا بالذات قد ظهر ذلك بوجود أكثر من عائلة متعددة .

إن السؤال هذا هو إحياء لظاهرة التعدد كمؤشر عن التسلط الذكوري أو هو إبراز للمدلول الذي تتحدد فيه القدرة الذكورية والممارسة السلطوية للذكر على زوجات وعلى أسر ثم على عيالة أكبر مما شائع وغالب .

لقد توزعت الإجابات بشكل لافت ومهم جداً حول رفض لهذه الحالة ليس بالمنطق التكفيري والإيماني لجانبها الديني ولكن فيما هو متصل بالعصر والزمن والوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي يعيشه الأفراد على الأقل المبحوثين 68 % هي نسبة جد معتبرة عن تحول عن القديم وعن البدوي وعن الريفي وعن باقي الانتماءات غير المعارضة وبل المعترزة سابقا بالتعدد الذي تجعله مرادفا لقدرة الإنفاق أي الغني والقدرة الذكورية أي الفحولة والقدرة التسلطية أي التسيير الإدارة والاختصاص إن الرقم هنا قد تطابق مع الواقع دون ريب حيث أن التعدد في تقلص وهو إذا ما قرأ بغير هذا سيشوه الواقع الذي يتجنب كل خوض إلا في حدود أخرى وحالات مرغمة له كالطلاق والموت أي الترميل ، أو المرض المعذر للزوجة وليس الزوج .

إنه وإذا دل على تراجع عن سمة ثقافية قديمة فإنه لم يعطي الدليل الكافي على تراجع مكانة الذكر في أسرته وعلى زوجته خاصة ، ولم يثبت حتى التعادل الذي يجعلنا مطمئنين للتحول في تسلط وتربع الرجل الذكر .

لأن الرقم الموالى مباشرة هو 15.6 % الذين لا يرونه فقط جيد بنسبة 4.1 % بل يعتبرونه ضروري بشرط توفر الإمكانيات المادية كالمسكن المفرق والإنفاق المقتدر وطبعا قوة العدل في الحقوق .

إن الذين اعتبروه متعب ومرهق هم كذلك مع هذا الرد فهو من حيث المبدأ لا يزعج لكن حالتهم الاقتصادية أو حتى الصحية تمنع وتجعلهم بـ 30 حالة يرون متاعبه أكثر من فوائده إذا هو مقابلة ترجحت لصالح الرضا ليس للتطور وليس للتحويل وليس لتبديل الثقافة والسياسة والقانون والاجتماع ، ولكن بنمط برغماتي منحاز إلى وضع المجيب الذي لا يسمح له ظرفة وكأنه لا يمانع ليس بمطلق الضرورة ولكن إن توفرت الإمكانيات ما يعني إمكانية الجمع بين النسبتين $15.6 + 12.3 = 27.9$ % دون باقي النسبة الغير حاسمة لموقفها من الرضا ، بل الحاسمة بالقبول والمستحسن 4.1 % الذين يعتبرون التعدد جيد في هذا الزمن ربما لأسباب متعلقة بالعنوسة أو للاختلاط أو لتوفر بعض الظروف المعيشية والصحية التي تجعله جيذاً وليس مرفوضاً أو سيئاً .

جدول رقم 28: توزيع المبحوثين حول إعتقادهم في أن قانون الأسرة قد زاد من سلطة الزوجة وتحديد ذلك

النسبة	التكرار	محددات عدم فقدان الزوج مكانته في الأسرة	النسبة	التكرار	الإعتقاد
12%	29	لأن السلطة أبدا لم تكن عند الزوجة	00	00	نعم
5.3%	13	التقاليد هي التي تحدد صاحب السلطة	100%	244	لا
82.7%	202	القانون لا يدخل بين الزوج والزوجة إلا في حالة الطلاق	100%	244	المجموع
100%	244	المجموع			

إن السؤال رقم 45 على الاستمارة المقدمة لأفراد العينة اعتنى أكثر بحالة الموافقة لاستخراج دواعي هذا التبدل الذي أحدثه قانون الأسرة في صياغته الجديدة لكن المؤسف لتوقع الباحث أن كل المجيبين قد رفضوا أو رؤوا على الأقل أنه لا علاقة بين قانون الأسرة وما قرناه في تعبير زيادة سلطة الزوجة بفعل تغير القانون ، لذلك كان إدراجنا لجدولين برقم واحد 28 بما أن الإجابة انحازت إلى الرفض المطلق ، إذا تحولت الأهمية إلى تبرير هذا الرفض ، وقد قدم الباحث في السؤال رقم 46 المتفرع عن السؤال 45 ثلاث اختيارات للمبحوثين لتبرير ذلك .

- 1- تكذيب ادعاء الباحث وهو وجود سلطة للزوجة مدعومة بالقانون المسمى بقانون الأسرة .
- 2- إن التقاليد الاجتماعية سواء في مجتمع البحث أو في باقي المجتمع المتصل به ترفض تسلط الزوجة كما لا تصرح بتسلط الزوج ولكنها هي من تحدد وليس القانون .
- 3- أن الحالتين الوحيدتين اللتين يظهر فيهما القانون ويرجع إليه هو التزويج ولتطبيق حيث تكون هناك حقوق والتزامات بين المتفرقين عن معنى زوج أو عائلة أو أسرة .

رغم أن الاعتراف قد ذهب في كثير المرات إلى انحياز للجوانب التقليدية في تحديد الوظائف والعلاقات الأسرية وكان الاعتراف لها سواء بشكل فعلي أو ضمنى ممارسة أو قولاً بالأولوية والأسبقية في الشأن الأسري خاصة والاجتماعي عامة ، إلا أنه في الحالة المتعلقة بالسلطة الأسرية ولتوضيحها بالترتيب بداية من الرفض المطلق لفكرة أن قانون الأسرة الجزائري قد تدخل في زيادة سلطة المرأة أو الزوجة داخل بيتها ما يفهم طبعاً على حساب زوجها الرجل.

إن مفردات العينة وبنسبة جد ضئيلة 5.3 % فقط من تبين لهم ذلك أي أن التقاليد محدد لصاحب السلطة وهي نسبة تكاد تكون مبهرة للباحث نفسه الذي عول على استمرار دعم الجوانب التقليدية التي تشكل بناء ووظائف الأسرة مما يتناسب مع طرح وتوجه البحث إلى وجود مقاومة رغم مظاهر التبدل ومع وجود نسبة مقبولة نوعاً ما 12 % من المبحوثين الذين ينفون بالمطلق في أسرهم أو خارجها حاضراً أو ماضياً ما سماه الباحث سلطة المرأة أو الزوجة داخل الأسرة على حساب الرجل أو الزوج ، إن هذا الرفض وإن تحاشا اختيار التقاليد فهو نتيجة له أي المجيبين قد تشكلوا به فهم لا يرونه كشكل أو هيكل إنما هم في توجههم مضمونة الأصلي وجوهره الخاص الذي يرفض أي اعتراف إلا بما قرره العرف والتقليد ، فهو بذلك لا يرى وحتى وإن وجد أي شيء قادر على الخروج على هذا العرف الذي طبعاً سيتوفق القبول بعكسه تهديماً خطيراً على التركيبة الفكرية والوجدانية للفرد التقليدي .

إن التفاف أغلب المجيبين الأ 202 ما نسبته 82.7 % على اعتبار القانون المسمى بالأسري غير قادر على التدخل في الشأن الأسري بناءً ووظيفة لا يمانعون بحقيقة اجتماعية لا تتعارض مع التقليد والعرف ، والواقع كذلك وهي أن الأسرة فعلاً تتعقد بالقانون ولا يمكنها أن تتحل إلا به أي أنه في نظرهم إن هذا القانون أن وجد في أذهانهم فهو لا يتعدى المنطق الإداري الذي يلزم من خلال ارغامات أخرى مثل مسألة التأمين التي هي إرغام أكثر منها اقتناع بدليل وجود مصطلح " ورقة البراج " أي رخصة حتى لا يتعرض

صاحبها للمسالة والتغريم في الحواجز الأمنية فكذلك هذا اللجوء القصري للقانون الأسري ليس من باب الاحتكام والاعتراف ولكن من منطق الترخيص حتى لا يتم الإزعاج .

إن مسألة تحول سلطة المرأة داخل العائلة الجزائرية وإن قالت الأرقام ما يبرر ذلك في بعض الحالات إلا أنها على الأقل في أيامنا هذه مسألة لا تقبل الاعتراف وعلى أقل تقدير معرضة للتكذيب والاستبعاد إلى أن تصبح مرغمة ليس فقط بواقعها ولكن بالقبول على التبديل القصري للتوجه المبني على أعراف وتقاليد رافضة للعكس وإن تحقق.

الجدول رقم 29 : يوضح توزيع المبحوثين حسب رأيهم في نساء ما إذا كانت نساء زمان أفضل من نساء اليوم وتبريرات تلك القناعات .

الرأي	النسبة	التكرار				
صحيح نساء زمان أفضل	%68.9	168	نساء اليوم غير قانعات	نساء اليوم لا يحسن عمل البيت	نساء اليوم غير مطيعات لأزواجهن	نساء اليوم مطالبهن أكبر من إمكانيات الزوج
			52	38	28	50
خطأ نساء اليوم أفضل	%31.1	76	نساء اليوم متعلمات وعصريات	نساء اليوم يتعبن أكثر في أعمال البيت	نساء اليوم أكثر قدرة على إسعاد أزواجهن	
			22	30	24	
المجموع	%100	244				

الأسئلة من 22 إلى 25 التي تمحورت حول شأن نساء الأسر الجزائرية في مقارنة بين السابقات والحاليات .

أولا طلبنا من المبحوث الإجابة بأحتمالات ثلاث حول رأيه من مقولة أن نساء زمان أفضل وأرفع شأن من نساء اليوم ، ب صحيح - أي موافق - خطأ - أي غير مرغوب فيه - أو لافرق - أي أنه لا يلاحظ أي فرق ، ولما كان الاختيار الثالث لا فرق قد رفض من مجموع المبحوثين كلهم ، فإننا أبقينا في الجدول المركب على الصحيح والخطأ ثم طلبنا منهم تبرير مواقفهم على أن نساء اليوم أقل شأن بأربع اختيارات.

1- في مسألة القناعة (الرضى)

2- في مسألة جودة القيام بالشؤون المنزلية (أعمال البيت) .

3- في مسألة طاعة الزوج .

4- في مسألة كثرة مطالبهن دون مراعات للحالة المادية للزوج .

ثم طلبنا من الذين خطؤوا المقولة واعتبروا نساء اليوم أفضل من نساء زمان أن يختاروا واحدًا من الأسباب التي اقترحها الباحث .

1- في مسألة المستوى التعليمي والثقافي لنساء اليوم الذي يفوق بكثير نساء زمان ما يجعلهن عصريات والقديمات تقليديات متخلفات .

2- في مسألة المشاق والمتاعب الجديدة الملقاة على عاتق نساء اليوم إضافة إلى إقامتهن بأعمال البيت فإنهن عاملات ومدرسات ومراقبات لأبنائهن بأكثر وسائل الأشغال والتشويش.

3- أن زوجات اليوم بما توفر لهن من وسائل قدرات على إسعاد الأزواج أفضل سواء بالتزوين أو بالإطعام المتنوع أو بالتنظيم والتحكم .

هذا التوضيح مهم لفهم هذا الجدول المركب من أكثر من ثلاثة أسئلة تفرعت أولا من قبول أو رفض لمقولة نساء زمان أفضل من نساء اليوم . إن هناك انحياز كبير بحسب الرقم التكراري 168 مقابل 76 تكرار للرافضين أي نسبة عالية من القابلين بالمقولة 68.9 % أي ما يقارب ثلاثة أرباع وهو ذلك الانحياز الذي لا يشمل بال المبحوثين فقط أو مجموع البحث الواقع تحت طائلة الدراسة من أسر جزائرية وإنما هو انحياز وقبول إن لم نقل سمة فكرية غالبية على التفكير المجتمعي ومحددة لأسلوب تفكير يتجاوز المقولة والوضعية والمشكلة لقلوب كل مناحي الحياة بداية من تصور مفاده " أن كل قديم جيد وأحسن " بما في ذلك المناخ ومجمل مكونات البيئة من نبات وحيوان وصولا إلى الإنسان في كل مكوناته البيولوجية والعاطفية والعقلية والأخلاقية إن الأمر يتجاوز حدوده حتى في المجال العلمي خاصة والمعرفي عموماً حيث ما قاله أو تصوره القدامى أفضل قولاً وخبراً ، إن هذا الأمر يحتاج من المؤكد دراسة بحد ذاتها قد تكشف كثيراً من الخلل في كثير من شؤوننا المعرفية

والتربية السياسية والتنظيمية إن هذه الحالة التي ندرجها هي بغير شك منطقية ومتطابقة مع هذا الاقتراح نساء الأمس ونساء اليوم وهذا التصديق الكبير 68.9 % وإن كان هناك تغيب وتبدل في الموقف في حدود 31 % فإن ذلك سوف يتوزع على قرارات ثلاث متاحة وفي اعتقادنا أنه لو أُتيحت اختيارات أكثر لتوزعت الإجابات أكثر ما يعني أن إحساس وعقيدة حدوث التحول لصالح الحاضر في مؤشر النساء مشوش بين كثير من الشواهد والأدلة إن كانت التي اقترحها الباحث 39.5 % لكمية التعب والجهد الموزع بين متطلبات العمل ومتطلبات البيت والكثافة الجهد والتنوع فيه بين انشغالات التربية والتدريس الذي سيأتي دوره في النقاش ، أو لتعقد الحياة الاجتماعية خاصة خارج المنزل حيث النقل والواجب والتسوق وباقي التفرعات الاحتفالية والقريبة التقليدية المرهقة للزوجات أو بـ 24 % في خاصية الإسعاد التي تختلف تناقضا مع الاقتراح القريب منه بـ "11 درجة فقط حيث أن هذا الإسعاد يستلزم من حقيقية امتلاك أدوات ووسائل ومعارف تجعلهن أكثر اتقان للوظيفة الأنثوية والوظيفة الأمية (الوالدية) وللوظيفة البيوتية حيث يمكنها التمتع بقدر أوفر من النظافة والصحة والإبقاء على اللياقة والتجمل وحتى الإغراء من أخريات لم يتوفر لهن ذلك لا قليله ولا كله ، إن مقارنة بين صور الماضي وصور الحاضر تدلنا على هذا الفارق حيث تصبح المرأة ذات العمر الصغير قديماً عجوزاً أمام المرأة ذات العمر المضاعف حاضراً ، وتنوع ألوان اللباس وجاذبيتها ما يجعل الفرق بين الفراشات والديدان أحيانا ، أو بـ 22% متعلقات وعصريات كصفة نساء اليوم وهو تبرير آخر لا يتأخر عن الثاني إلا بـ 02 % فقط إن هذا الاختيار وإن أدرك معنى التعلم كمستوى وشهادة وعصري كمتقدم ومستفيد من مستحدثات وتطورات الحاضر فإنه مشوش حيث لا يضع حدوداً لهذا الاختيار بمعنى هل العصري بالضرورة متعلم ؟ وهل المتعلم بالضرورة عصري وهل متعلم تعني التمدن ؟ أم تعني المعلومات المستخلصة من وفرتها ووسائلها ؟ وهل عصري تعني اللباس ؟ أو الأكل ؟ أو المسكن ؟ أو السفر ؟ أو الحديث ؟؟؟

كلها إجابات مشوشة ظهرت في التعليق الذي اعطي للمجيب في السؤال 25 حيث لم يلبي الغالبين الطلب والقليلون قد تاهو في تحديد معاني هذا التطور وهذا العصرية وهذا المستوى العالي من التعليم ، هذا فيما تعلق بالنسبة المخطئة للمقولة والمعاكسة حيث ترى أن نساء اليوم أفضل من نساء زمان وهي 31.1 % بتكرار 76 مجيب فقط .

أما الغالبية التي نسبتها 68.9 % الموافقة على المقولة نساء زمان أفضل من نساء اليوم ، فإنهم كذلك يتوزعون بين مبررات أربع قدمها الباحث .

أولاًها أنهم غير قانعات ما يعنى أن نساء زمان أكثر قناعة ومعناه القدرة على القبول بالقليل والضروري والصبر عليه بنسبة 31 % بتكرار 52 ، إن هذا الاختيار في اعتقادنا كمقارنة يفقد الدليل الكلي على ذلك اللهم إلا بعض القياسات المتعلقة بالقلة والوفرة ، بالفقر والغنى ، بالكيف والكم مقابل الأفضل والأسوء والكثير والقليل مع خطورة هذه المقارنة ولكنها مع مبررت الأكبر سناً أو في تاريخ بيوتنا تجد لها قبولاً واستسلاماً على درجة البداية وثانياً وبنسبة جد مقارنة 29.7 % بـ 50 مفردة اقرار مقارب كذلك وهو أن نساء اليوم مطالبهن لا تنتهي وبل لا تراعي إمكانيات الزوج سواء ما تعلق بالشأن المنزلي أو بهن وبأغراضهن ، إن هذا الاختبار الذي يجعل المقارنة تميل إلى نساء زمان كمعاكسات حيث أن مطالبهن بالتالي كانت أقل ومراعية لإمكانات الزوج وهذا التبرير مقارب إن لم نقل مستوحى أو مستنتج من إقرار الاختيار الأول " غير قانعات " إن هذا كذلك مدرج في حالة التطور والغنى والفقر والتعقد ، والإتاحة إن مائدة اليوم بمطلب اجتماعي وأسري وبمطلب الأزواج في تنوعها وغناها وكثرتها لا تقارن أبداً . بمائدة زمان التي أعطت الأفضلية للمرأة القديمة في ذهن المجيب ، إن مصطلح مائدة زمان يكاد يكون مبالغاً فيه خاصة في بعض المناطق وتحديداً في منطقة الاوراس حيث تمت الدراسة ، إن هذه المقارنة الواحدة من بين ألف هي لا تحتمل عنصر التكافؤ على اعتبار أن وضعية زمان مختلفة حد التناقض . لنعطي مثلاً معروفاً أن بعض الخضر والفواكه لم تكن تدخل قائمة عناصر الطبخ مطلقاً مثل الجزر واللفت والخيار

وهي أسماء الخضر مستعملة بكثرة في مطبخنا منذ أقل 50 سنة فقط ، ويعتقد من يقرأ هذه السطور أننا نبالغ ، فإذا كانت الخضر غير داخلة في طهي الأسر الأوراسية القديمة رغم أنها تزرع وتستهلك لكن خارج الطهي وخارج الموقد وخارج المائدة كفاكهة أو طعام تلهيه وتسليه ، فما بالك بالحديث عن بعض الفواكه أو مشتقاتها كالموز والكيوي والمربى والعصائر هذه الإشارة في قلتها قد تنفع في فهم معنى مائدة زمان ومائدة اليوم ومطلب المرأة زمان ومطلب المرأة اليوم ، وتفضيل نساء زمان والتقليل من شأن نساء اليوم كونهن يطلبن ما هو مطلب أسري واجتماعي وعصري واقتصادي وذوقي وما هو اليوم في حكم العادة والتقليد والعرف.

ومن هذا المثل علينا أن نستدرج باقي مؤشرات المقارنة بداية من وسائل وسوائل التنظيف إلى وسائل وسوائل التزيين وإلى باقي المواد التي بكثرتها وتنوعها وتعددتها لا تجعل المطالب زائدة حولها بهذا التنوع وهذا التعدد وهذه الكثرة إضافة طبعاً لتبدل عادات لاستهلاك لدى العوائل الجزائرية بين واقع اليوم وحقيقة الأمس الذي تدخل فيه فقط النساء كمقارنة إذا يصبح الطبيعي أن نساء اليوم تبعاً لهذه العادات ولهذا التنوع ولهذه الكثرة يظهرن وكأنهن منفردات ومنفصلات في صناعة هذا الطلب الكثير والكثيف الذي يجعلهن إما غير قانعات أو مطالبهن أكبر من إمكانيات الزوج .

إن الاختبارين اللاحقين بالتدرج ثالثاً لا يحسن عمل البيت بـ 22.6 % ورابعاً غير مطيعات لأزواجهن بنسبة 16.7 % وهي أقل نسبة تجعلنا بالتصنيف الذي ركبنا فيه مسألتي القناعة وكثرة المطالب من حيث النوع والجنس قادرين على التركيب الثاني الذي نجمع فيه مسألتي عدم إتقان عمل البيت وعدم الطاعة كجنس واحد ، وهما المتدرجين في نسبتي أقل من الاولتين 31 % + 28.9 % = 60 % تقريباً .

مقابل 22.6 % + 16.7 % = بالتقريب 40 % .

مع بعض الاعتراض على وجود المقارنة بين نساء زمان ونساء اليوم في ذهن الباحث وحتى وجودها لا يمنح أفضلية لأحدهن على اعتبار التبدل والتغير الحادث في وضع المرأة ووضع الأسرة ووضع المجتمع ككل .

إلا أنه علينا اعتبار هذه النسبة الغالبة عند المجيبين 68.9 قابل بالأفضلية لصالح نساء زمان و 60 % يكون أكثر قناعة وأقل مطلباً و 40 % يراهن أكثر إتقان لأعمالهن المنزلية، وأنهن كذلك ولو بنسبة أقل مطيعات لأزواجهن .إن وضع المرأة الحالية المنقسم بين البيت والعمل أولاً وبين مطالب الأبناء المتزايدة بالمقارنة مع أطفال زمان من حيث التمدرس بقوته وبفعاليته ومشكلات التربية المنقسمة حول متطلبات متزايدة ووسائل مشوشة وحالة تعقد متزايد بين الأمن المنزلي والمدرسي والمجتمعي ككل حيث تتزايد مظاهر التعدي والجريمة والمخدرات وكثير من المصاعب التي تشوش عملية التربية الأسرية خاصة على المرأة المنقسمة أصلاً بين الإهتمام المنزلي والاهتمام بواجبات العمل الخارجي .

إن هذا الوضع المنقسم لم تعشه المرأة الجزائرية زمان بشهادة المبحوثين أي حدود 50 سنة أو أكثر أو أقل سواء بوجودهم أو من خلال تصور وسرد لحالة لم يشهدها إذا المجال المنزلي ومحيطه القريب منه هو مجمل الاهتمام حتى وإن مارست في بعض البيئات الريفية الجبلية أو الرعوية السهبية نشاطات الالتقاط والمشاركة لكن مجالها الحقيقي هو المنزل مع خروج الأبناء من دائرة القلق لأنهم أنفسهم يصبحون أدوات مساعدة وإنتاج فهم لا يتمدرسون لا يطلبون الترفيه لا يطلبون استدراكاً صحياً أو تعليمياً أو ترفيهياً ، بالعكس هم مساعدون ما يعني أن مجمل الإهتمام يتحول إلى بعض النشاطات المتعلقة بالطهي والتنظيف والترقيع أو إنتاج بعض المستهلكات المنزلية التي تأسس مع البيت نفسه كالمنسج والمطحن ...إلخ .

مع وجوب التعليق على كلمات الطهي والتنظيف هذه التي لا تتعدى عدة أنواع معلومة وموروثة ولا تتطلب اجتهاد أو تسوق أو استخدام لوسائل متنوعة وكثيرة كما هو في يومنا .

إن إقتراح غير مطيعات الذي ربطناه بعدم اتقان عمل البيت ، مثير لبعض سوء الفهم حتى وإن كان دالا على ذلك ، وإن كانت نسبته أيضا هي الأقل 16.7 % إن حقيقة ذلك وإن أقرها 28 مجيب فهي كذلك يمكن إدراجها في منطق سوء الفهم أو سوء التقدير حين إدراجها طبعاً في عملية مقارنة إذا يمكن فهمها انهن مطيعات ولكن ليس بدرجة نساء زمان أي يمكن نفي هذه التهمة إذا ما قبلناها بالنفي المطلق عنهن فضيلة الطاعة للزوج إن حساب هذه المسألة سوف يتدرج في جوانب أخرى مختفية في مناطق ظل حول مفهوم الطاعة عند المجيبين أنفسهم ودلائل الطاعة في سلوك وتصرفات المطيع فإذا كانت بعض المؤشرات الصالحة في وقتها تعبيراً جيد على هذه الطاعة فإن التبدل الاجتماعي وتحول الاتجاهات قد عجل لاستنكار هذه المؤشرات وجعلها ليست بعدية للحديث عن تعبير الطاعة ولكنها مغرقة في الإذلال مثل غسل أرجل الزوج ضرب الزوجة حتى وهي حامل أو على فراش المرض أو حين الإنجاب ... إلخ .

إن ملخص هذا الجدول الذي رسم لنا تقريب تمثلات المبحوثين وهم في الغالب ذكور وأرباب أسر حول مسائل متعلقة بالمرأة ، حين يقبلون بنسبة كبيرة أفضلية نساء زمان عن نساء اليوم ما يعنى أن وضع المرأة تحسن ولكن ليس في صالح أو في تصور الرجل وإنما في الاتجاه الذي عزز من إهمالها للبيت ومن إهمال الزوج وزيادة مطالبها سواء لشأنها العائلي أو الخاص بها كإنسان وكعاملة وكفاعلة في المجتمع.

مع ضرورة إدراج هذا التمثيل في منطق السوسيولوجي الذي سيكشف عن جوانب خلل في التصور وإن كان الغالب ، مع وجود قدر ولو ضعيف من المبحوثين بنسبة مقبولة 31 % نقول عنها أنها متفهمة ومعتزة للمرأة وراضية عن أدائها الأسري والزوجي والوالدي في نطاق العائلة الجزائرية .

الجدول رقم 30 : يوضح توزع المبحوثين حسب رأيهم في وضع المرأة الجزائرية داخل الأسرة وتبريرات ذلك .

الآراء التبريرات	أسوء من زمان		/	أحسن من زمان		الآراء التبريرات
	النسبة	التكرار		النسبة	التكرار	
استمرار اعتبارها مجرد خادم داخل البيت	11%	05		23.2%	46	تحسن الحالة الاقتصادية
خلط الرجل للقيم التقليدية والعصرية	8.7%	04		25.2%	50	ارتفاع مستواها التعليمي
استفحال الظلم الاجتماعي للرجل والمرأة معا	54.3%	25		44.5%	88	القوانين الجديدة
عدم وجود إرادة سياسية في تحسين الوضع	26%	12		7.1%	14	تفتح شخصية الرجل
المجموع الجزئي	18.8%	46		81.2%	198	المجموع الجزئي
		المجموع الكلي 244				

الجدول أعلاه الذي هو نتيجة للأسئلة (26-27-28-29) المترتبة عن بعضها البعض من سؤال نفسه متدرج عن سؤال المفرع في الجدول 29 والمقروء بالتحليل السابق .

لقد طلبنا من المبحوثين بعد أن ابدوا رأيهم في المقارنة بين نساء زمان ونساء اليوم وقد أحتكموا في معظمهم إلى مقولة نساء الأمس أفضل من نساء اليوم وينسبة غالبية جدًا 68.9 % .

في هذه القراءة للسؤال المبوب في الجدول 30 وبالتدرج من الأسئلة المعلنة سابقا ، سوف نكتشف انقلابا مغايرًا للإجابات السابقة وذلك ب :

1- 81.2 % من المجيبين يعتبرون وضعية المرأة اليوم أفضل من وضعيتها في الأمس لنقل زمان و 81 % تعني الأغلبية إقرار اجتماعي وتوجه عام للاعتقاد أن وضع نساء اليوم أفضل وبكثير عن نساء زمان .

2- أن نسبة 18.8 % المغايرة والتي تعتبر أن وضع المرأة أسوأ هي لا تدخل في ذهنها المقارنة السابقة بل تعتمد القراءة من وجهة نظر سياسية أيديولوجية لنقل معارضة أو بتعبير مقارب ساخطة على الوضع السياسي والاقتصادي والتسيير للبلاد عموما ويتضح ذلك من خلال النسبتين الكبيرتين 54.3 % الذين لا يستثنون الرجل عن هذا التدهور ويعتقدون أن الجزائري كله حالته متدهورة سواء كان زوج أو زوجة رجل أو امرأة صغير أو كبير ثم أن 26 % يحملون المسؤولية بالكامل وبالمباشر للنظام السياسي الذي يفقد الإرادة في تحسين الوضع الاجتماعي والمعيشي للمرأة .

3- إن التكرارات الباقية هي أقل معارضة أو لنقل ذات مسافة مبتعدة عن السياسة والأيديولوجيا وهي بالتحديد 09 تكرارات وبنسبتين متوزعين بالتقارب بين 11 % يعتبرون المسألة أخلاقية وإنسانية وهي احتقار الرجل للمرأة باعتبارها خادمة وأن المسألة ثقافية عقائدية تجعل الرجل غير قادر على التخلص من القيم القديمة لصالح القيم الجديدة التي تسود العصر وحتى المجتمع حيث الاحترام والتقدير والمساواة... إلخ

إذا من 1 إلى 3 يمكننا استرجاع التقرير السابق الذي اعترضنا عليه في حينه وهو وجود هذا الميل لتفضيل الماضي على الحاضر وخاصة عندما يتعلق بالمسائل الشخصية أو على الأقل المنزلية ، لذلك كان التفضيل للنساء زمان بقوة في الجدول السابق وبتسرع لهذا المنطق الاجتماعي زمان أفضل من الآن والآن أفضل من اللاحق .

إن الأرقام التي نقرأها في الجدول المركب أعلاه هي نوع آخر من الأحكام المستعجلة والمملوءة بالتقسيم المتسرع خاصة لما يبتعد عن إدراج الذات في هذه المسألة ويبقى الاهتمام

بعملية تقييم للأخر أو لوضعية بعيدة عنا المتعلقين بنفس الحالة الاقتصادية وارتفاع المستوى التعليمي للمرأة كعامل مستقل مسبب لحالة التحسن وإن كان الواقع يقول بذلك من خلال معدلات تؤثر لهذا الواقع ، حيث نسب التمدرس بين الإناث لا تزيد فقط وإنما هي تتفوق كما ونوعا عن مستوى الذكور ، وأن الوضع الاقتصادي للنساء خاصة العاملات وفي جميع المجالات مع أفضليات مجالي التطبيب والتعليم ، قد تحسن بأدلة مشاهدة سواء في طرقاتنا أو داخل منازلنا ، أو مؤسساتنا الخاصة والعمومية .

ومع هذا فإن الباحث مصر على المجيبين الذين هم في غالبيتهم ذكور وإن اقروا بتحسن المرأة عن وضع زمان وبشكل كبير إلا أنهم عاجزون على إدراك السبب أو لنقل الاعتراف به والتمركز حول قانون أسري سبق رفضه حيث التدخل في شأن التسلط الأسري هو من جهة رفض الاعتراف بتبديل . لنقل تنازل ، لنقل رضوخ الرجل الجزائري لحقيقة تقدم تطور تحول تحسن وضع المرأة ، لكن للأسف استمرار الاعتقاد في أنه انتقاص من وضع ومن حال ومن مكانة هذا الرجل مع وجود أدلة التحسن الكلي للحالة الأسرية ولوضعيهما الاثنتين داخل الإطار الاسري والمجتمعي ، ما يجعل منطق الاستمرار في الاتهام أو اللقلق محقق في إجابات متسرعة ومشوشة وغير ثابتة على موقف واحد .

المحور الخامس : وضع الطفل في الأسرة الجزائرية مكانة وتربية واهتمام

جدول رقم 31 : يوضح توزع المبحوثين حسب رأيهم في وضعية الأطفال داخل الأسرة الجزائرية مقارنة بالسابق .

الوضعية	التكرار	النسبة
تحسن كثير	220	90.2%
لا فرق بين الماضي والحاضر	08	3.3%
العكس في الماضي أفضل	16	6.5%
المجموع	244	100%

يظهر أن الاتفاق حول تحسن وضعية الطفل داخل الأسرة الجزائرية قد أصبح حقيقة ملموسة وتكاد تكون قادرة على التحدث بنفسها عن نفسها ، فالسؤال الذي وجهناه للمبحوثين وهم في الغالب أرباب أسر وقد مروا بالتالي بأسر التوجيه في طفولتهم أي أنهم قادرون على إقامة المقارنة من جهتين من خلال تجربتهم هم أنفسهم كأطفال في الأسر السابقة ووضعية أطفالهم في أسرهم الجديدة ، أو من خلال ملاحظات عامة وراء ومواقف معاشة مع الأهل والجيران والأصدقاء وفي أماكن متعددة من المقهى إلى الشارع إلى المدرسة إلى مكان العمل ، والأمر كذلك إذ أن نسبة 90.3 % كمجيبين متأكدون من حقيقة تحسن وضعية الأطفال وتطورها بشكل كبير في الحاضر مقارنة بزمان بتفضيل الاختبار الأول للسؤال المصاغ بالطريقة التالية " من غير شك تطورت وتحسنت كثيرا " إذا هي نسبة عالية جدًا 90.3 % المتبقية والموزعة بين 0.5 % مفضلين لوضعية الماضي على وضعية الحاضر فيما يحصي الأطفال فإن لهم وجهة نظر أخرى مختلفة بجوانب لنقل عنها أنها معنوية كما سيظهر فيما بعد .

أما النسبة المتبقية وهي ضعيفة للغاية وكأنها فقط تريد التهرب من السؤال حتى لا نتورط في استكمال السئلة المتفرعة لا يمثلون إلا 3.3 % من مجموع المبحوثين الذين لا يرون فرقا ملاحظا حول وضعية ومعيشة وحال الأطفال في الماضي والحاضر والحق يقال أن الفرق موجود وإنكاره ولو بعدد مبحوثين 8 من 244 يعد استكبار واضح ويتأسف الباحث أنه لم يجرئ السؤال إلى الاحتمالات الثلاث بدل التركيز فقط على الرفض المطلق والقبول المطلق بتحسن وضعية الأطفال اليوم مقارنة بزمان .

ليتين له على الأقل بعض من توجهات هؤلاء الرافضين والمعاكسين لحقيقة التغير وأسباب هذا الاستياء وهذه الظلامية في توجههم هذا .

الجدول رقم 32 : يوضح توزيع المبحوثين الموافقين على تحسين وضع الأطفال مقارنة بالماضي ، حسب الأسباب الجديدة .

أسباب التحسن الحالي	التكرار	النسبة
اهتمام الآباء زاد عن الماضي	134	61%
عدد هم اليوم مناسب داخل الأسرة	04	1.7%
لا يقومون بأي دور داخل الأسرة	82	37.3%
المجموع	220	100%

الجدول أعلاه هو تفريغ لاقتراحات المبحوثين الموافقين في الجدول السابق على حقيقة التغير بالتطور والتحسين في وضعية الأطفال في أسر اليوم مقارنة بأسر زمان وعددهم 220 موافق ، ويظهر من الأرقام أعلاه توزع المبحوثين بين اقتراحين للباحث بنسبة كبيرة 61 % لحقيقة زيادة اهتمام الآباء اليوم بأطفالهم مقارنة بآباء الأمس وبنسبة أقل وإن كانت معتبرة 37.3 % على موافقة أن الأطفال في الأسر الحديثة لا يقومون بأي دور داخل أسرهم الحديثة بينما لم يرى إلا نسبة قليلة فقط 1.7 % أن المسألة راجعة لعدد هم المناسب داخل الأسر الحديثة بـ 04 إجابات فقط رغم أن كل الإحصائيات والملاحظات والدراسات تذهب في اتجاه إثبات حقيقة تناقض عدد الأطفال بما يتناسب مع إمكانيات الآباء .

إن التوجه الكلي الذي قبل بوجود تحول إيجابي في وضعية الأطفال داخل أسرهم الحديثة مقارنة بالأسر القديمة أو السابقة فقط هو دعم لحقيقة اجتماعية لا يمكن إنكارها ولا تحتاج على عناية أكثر للاستدلال عليها إلا أن إيجابية هذا الوضع متفرقة أساسا بين تصورين وإن كان واضحا التردد بالتأخر في إقرار حقيقة عدم دخول الأبناء وهم أطفال في أي مسؤولية أسرية ولا يعتمد عليهم في مساعدة أسرهم في نشاطات أو أعمال منتجة والتي رآها المجيبون

حول هذا الاقتراح بنسبتهم 37.3 % وكأنها نوع من التميز الذي غاب عنهم في صغرهم هم بالذات حيث في الغالب أنهم مرو بطفولة أكثر صعوبة استدعت مشاركتهم في أنشطة منزلية ومعيشية جعلتهم يلاحظون وإن لم يكن بعين الجسد فبعين المتحسر على طفولته التي ربما ضاعت بين أعمال وواجبات اقلها جلب الماء والتسوق والتنظيف وقد تصل إلى القيام بعض الأعمال والنشاطات المأجورة أو بمقابل لمساعدة أسرهم وهو في نظرهم ما يجعل أطفال اليوم في أسرهم الحديثة بعيدين عن وضعية زمان حيث هم اليوم غير ملزمين مطلقاً بأي واحدة من المسؤوليات والأدوار السابقة التي تجعل من طفولتهم اليوم أحسن وجعلت طفولة السابقين وهم أبائهم القادريين على المقارنة أقل مستوى إن لم نقل أسوأ من الحالة العادية للطفولة العادية .

إن نسبة الأعلى من المجموع القابل بحدوث التغير والمصر عليه وهم 220 مبحوث ، وهي البالغة 61 % أي أكبر من النصف بمجموع 134 مبحوث قد اختاروا تفضيل زيادة اهتمام الأباء بأبنائهم في الأسر الجزائرية الحديثة مقارنة بأباء وباهتمام الأسر القديمة إن هذا التفضيل الذي انحاز له المبحوثين هو بالتأكيد موجب لقراءة أعمق لأن المقارن الأول النسبة السابقة وهي 37 % قد تحدث عن وضعه هو وأحاسسه سواء كان حاسداً أو مستنئاً أو متحسراً أو مغبطاً لما مر به وما يشاهده في وضعية أطفال الغالب هم أبناءه .

أما هؤلائي الأغلبية فهم يعتبرون أن الأباء في معاملتهم وفي اهتمامهم وفي حرصهم على أبنائهم اليوم قد زادو من فرص تحسن وضعيتهم المعيشية وتطورها إلى الأفضل مقارنة بالماضي .

وإذ كان كذلك ينقل لنا إحساس هؤلائي أنفسهم وقراءتهم للمعاملة التي كانوا يلقونها داخل أسرهم التوجيهية مع أبنائهم وما يقدمونه وما يحسونه اليوم بوصفهم أبناء أو كذلك من خلال ملاحظاتهم للإهتمام الزائد الذي يلقيه الأبناء سواء في تدرسه في معيشتهم أو ترفيههم أو في أمنهم من قبل أبنائهم فالملاحظات قوية في جوانب متعلقة بالحرص الزائد للأباء في

توفير فرص النجاح في الدراسة من خلال تكثيف ومتابعة وحضور للمستوى وللمدرس لأبنائهم أو من خلال ملاحظات حول زيادة الإنفاق في مقارنة بين الماضي والحاضر بداية من الحفاظات وأنواع الحليب والتأمين الصحي إلى نوعية الألبسة وللعبة المتوفرة سواء داخل البيوت أو للتعزز الدائم للأنشطة التجارية التي تزداد ربحيتها كلما أتجهت نحو توفير متطلبات الأطفال ، هذا إضافة إلى إستفادة جديدة لم تكن حاضرة سابقا متعلقة بالترفيه والعطل والأهداء التي كانت في السابق كماليات لا يرقى إليها إلا بعض أطفال قليل من الأسر والغالبية لم تحرم فقط منها وإنما كانت غير معلومة الوجود كما علق أحدهم " أنه لم يكن يعرف أن الصيف عطلة وأن البحر مكان استجمام وأن الغابة مساحة لعب " لنقل أن هذا الإهتمام الزائد قد وصل بحد جعل المقارنة تميل لصالح الطفل الجزائري في أسرته الحديثة ليس فقط بمؤشر التحسن وإنما بمؤشر الثروة حيث الانتقال قد أدخل طفل اليوم في وضع مختلف ومتناقض تماما لوضع الطفل الجزائري القديم في الأسرة الجزائرية القديمة ، لقد أصبح بالتالي هو مركز اهتمام الأبوين والمجتمع والساسة والاقتصاد فالآباء اليوم لا يخلون في أن يسمو أنفسهم "حمير أبنائهم " والمجتمع اليوم ملتف حول أطفاله في توفير مؤسسات ولو خارج القانون للاهتمام به بداية من الخواضن إلى الجمعيات التحضير المدرسي والرعاية الطبية بزيادة تخصصات الطفولة العلاجية ، وكذلك بنزوع القوانين وتأسس ما يسمى بمنظمات وجمعيات حماية الطفولة وزيادة مؤسسات التكفل النفسي والصحي هذا طبعا إلى زيادة الاهتمام بما يسمى باقتصاد الطفولة في جوانبه الاستهلاكية والترفيهية والتمدرسية بتنوع كثيف للمنتجات ذات الاستهلاك الطفولي أو بالاستثمارات الكبيرة في وسائل الترفيه وتنويعها بين اللعب والحدايق والعروض السياحية بما في ذلك أضخم الفنادق التي توجهت إلى إدراج الطفل كمستهلك مربح وطبعاً فيما يعرف بسوق الكتاب والإعلام الذي يكسب جيداً من هذا الطفل الجزائري .

الذي تحسنت وضعيته المعيشية والاجتماعية والتعليمية .

جدول رقم 33 : توزيع المبحوثين المعبرين حالة أطفال الأمس أفضل من أطفال اليوم داخل الأسرة الجزائرية حسب الأسباب القديمة .

النسبة	التكرار	الأسباب القديمة
6.25%	01	المستوى المعيشي والاهتمام بهم زمان كان أكبر
18.75%	03	أذكي وأنصح
75%	12	أطفال زمان يساعدون آبائهم في أعباء الحياة و لا يكلفونهم شيئاً
100%	16	المجموع

كذلك الجدول أعلاه هو تنتم للجدول رقم 31 من خلال متابعة للمبحوثين المجيبين حول سؤال حقيقة تحسن وضعية الطفل في الأسر الجزائرية الحديثة مقارنة للأسر القديمة أو أسر زمان وتحديدًا أولئك الذين رفضوا الاعتراف بوجود هذا التحسن وبل كان موقفهم تفضيل للحالة السابقة وأن التغير حصل في الجانب السلبي حيث تدهورت وضعية الأطفال مقارنة بالماضي إن نسبتهم الممثلة في المجموع الكلي 6.5 % بعدد 16 تكرار .

ورغم هامشية هذا الرقم نسبة إلى 244 مبحوث إلا أنه عند التوزع على الاقتراحات التي تضمنها السؤال المجزء من سؤال وضعية الطفل المعيشية بين الأمس واليوم والذي اقترح من الرافضين للتطور والتحسين ثلاث اقتراحات مع فتح إمكانية الاقتراح .

1- أن المستوى المعيشي والاهتمام كان زمان أفضل

2- أن الأطفال في السابق كانوا أكثر نضجا وأذكي من أطفال اليوم .

3- أطفال اليوم لا يساعدون أسرهم وأطفال زمان أفضل بما كانوا يقدمونه لأسرهم من مساعدة وبالتالي هم مكلفون لأبائهم .

إن نسبة 75 % من المجموع الكلي 16 رافض قد أرجعوا سبب هذا الرفض لحالة التحسن الزائف حسب تقديرهم والشيء الذي خفي على الأغلبية الموافقة . أن أطفال زمان لم يكونا ابداً عبئاً على أسرهم وبل كانوا مساعدين لهم في جوانب متعددة منها عدم التكلفة في ملبسهم ومأكلهم ومطالبهم وأنهم مساعدين لهم في تحمل مسؤولية بعض الواجبات المنزلية كالمساعدة في تربية الأخوة أو الغسل أو القطف أو ببعض النشاطات الخارجية خاصة في البيئات غير الحضرية حيث يدخلون في دائرة النشاط الزراعي والرعي الذي تمارسه الأسرة وحتى بعض الأنشطة ذات المسافة الأبعد من المحيط العائلي كالتجارة ، والمرافقة للتسوق والتبضع لمسافات وأسواق بعيدة عن السكن .

إن حالة البنات ربما كانت أكثر إنتاجية داخل المسكن العائلي خاصة إذا ما علمنا أن الإناث ينقطعن في سن مبكرة من طفولتهن ويصبحن بإمتهار ربات بيت صغيرات وإن بصفة مساعدات إن هذه القراءة بحقيقتها هي واقع إن كان ماضياً أو حتى حاضراً في بيئات بدوية خاصة حيث لازال الأبناء يحرمون من التعليم وبفعل قلة يد ذويهم يضطرون إلى المساعدة أو الدخول في الوظائف والمسؤوليات الأبوية منذ طفولتهم المتأخرة وعادة ما يصحبون بالغبن دون المرور بمرحلة الطفولة إنها موجودة ولكن واقعا ليست بالحقيقة الغالبة بل هي استثناء في بعض الزوايا الجغرافية وبين فئات إجتماعية قليلة جداً .

إن الرقم الآخر الذي التف على جعل حول فكرة أفضلية الطفل القديم بالذكاء والنضج وبنسبة كذلك قليلة في فئتها 18.75 % ولا تذكر في المجموع الكلي لا تستدعي كثيراً من التعليق كون هذا الظن لا سند له معرفياً أو دراسياً ويمكن لظن آخر معاكس أن يقر بعكسه لنقل أنه نوع من الهروب عن إرادة تميز منحصرة في فئة معينة تصبغ الواقع بما تراه هي وليس كما هو .

إن النسبة الأخرى الفالطة كونها 01 مبحث من 16 أصلا من 244 الذي أعتبر أن المستوى المعيشي للأسر القديمة أفضل وأن الإهتمام الأبوي القديم بالأبناء في الأسر السابقة

أفضل من الإهتمام في الأسر الحديثة لا يستدعي إلا القول أنه في حالة صدقه فهو يتحدث عن حالته التي كانت مع السابق أفضل مما هي حاليا مع أسرته وأبناءه .

جدول رقم 34 : يوضح توزيع المبحوثين حول رأيهم في مدى استمرار تفضيل الأسرة الجزائرية للذكور على حساب الإناث وتبريرات ذلك .

النسبة الرأي	التكرار	النسبة	الذكر مهم ولا يهم تربيته	التربية هي الأساس	زمن الإناث وليس الذكور
نعم	80	%32.8	22	42	16
			%27.5	%52.5	%20
النسبة الرأي	التكرار	النسبة	استمرار تفضيل الذكور	الرغبة في الحصول على ذكر واحد على الأقل	وجود حالات اعادة الزواج لعدم الحصول على ذكر
لا	164	%67.2	102	56	06
			%62.2	%34.5	%3.7
المجموع	244	%100			

الجدول المركب أعلاه هو خلاصة رقمية مستخلبة من إجابات المبحوثين على السؤالين رقم (32-33) والذي طلبنا فيه رأيهم من حقيقة أن الأسرة الجزائرية اليوم لم تعد مبالية بجنس الأولاد.

لقد ظهر من خلال الأرقام المجمع ميل كبير جداً بنسبة عالية 67.2 % لرفض هذه المقولة أو هذا الإدعاء ما يعني توجه جماعي كبير جداً نحو تفضيل جنس للأبناء على حساب جنس آخر وفي ذهن الباحث كما في ذهن المبحوثين هذا الميل متوجه للذكور كجنس إذ لزال الاعتقاد أن الذكر هو الاستمرار الحقيقي للعائلة للإسم وللذات بينما الأنثى هي وعاء لماء الآخرين إن هذا الاتجاه بالطبع ليس وليد اللحظة بل هو ممتد بما شاء الله من العمق الإنساني والاجتماعي في قلب التاريخ والتجارب والعقائد والغرائز كذلك طبعت وجبلت ما يعرف بالذات الإنسانية وإن كان الإدعاء النشوئي التطوري قد مال اعتبار النسب الأنثوي قد تغلب في مراحل متقدمة أو متأخرة من التاريخ البشري فإنه نفس الاتجاه لم يقرو لم ينفي حقيقة هذا التفضيل للذكور على الإناث وإن فصلناه على مسألتنا النسب والقرابة .

إن العائلة الجزائرية بالأوصاف السابقة التي أقرنا بها فهي ذكورية أبوية ويبدو أننا كلما تعمقنا إلى الوراء كلما زادت هذه الحقيقة رسوخا وبل إيماننا لا يقبل الشك الذي يعني الكفر والخيانة إذا نحن أمام قاعدة طبيعية تاريخية ثقافية ونزيد عنها بأنها إيمانية عقائدية "الذكور أفضل من الإناث" والإنجاب الحقيقي " هو الذكوري " وتوقعنا كذلك لو أن هذا السؤال قد طرح على أجيال سابقة فقط بـ 50 سنة لكانت النسبة أعلى بكثير من 67.2 % التي أجاب بها جيل أرباب الأسر أو الأباء الحاليين ولن تقل عن 99 % إذا الذي يهمنا وفي نفس الوقت لا يزعجنا ليس هذه النسبة التي تبدو أنها عالية ومستمرة للحفاظ على قوتها زمن ليس بالقليل ، بل النسبة التي تبدوا ضئيلة وغير معتبرة عند المقارنة اللحظية وهي 32.8 % من الموافقين على مقولة الباحث " الأسرة الجزائرية حاليا غير مهتمة بجنس مولودها " إن الرقم سوف يتضخم في فهمنا للأرقام ولرمزيتها فجواب العاقلين عن سؤال : من أين تشرق الشمس؟ 100 % من جهة الشرق لا يعتبر حدثا ، أو قلنا في حين أن جواب 01 % فقط من الغرب ، سوف يطرح قلقا وحيرة وتحسرا وكل مشاعر الإلتباس بالنسبة للباحث إن نسبة 32.8 هي كبيرة جداً وكأن ثلثي الناس العاقلين لا يعرفون أن الشمس تشرق من الشرق ، إن حقيقة الذكور كاستمرار وزيادة وإضافة للأسرة الشرقية عموما والجزائرية خصوصا ، هي كحقيقة الشرق والمغرب ولما نجد في زمن وفي جماعة وفي عينة نسبة تفوق 1% و 10 % و 20 % وحتى 30 % ، وهي بالتحديد 32.8 % سوف لن نحترق ولكن سنتوقف قليلا لفهم هذا التطور والتحول لأنه بمثابة ثورة كبيرة لن نقول تهدد لأننا لا نشعر بمسؤولية حراسة أي نمط من الأسر القديمة أو التقليدية أو الحديثة ولكن ثورة في المفاهيم والعقائد والإيمان القديم الذي كان يضغط بقوى متنوعة لاستمرار وجوده في أذهان الأتباع ، إن واقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، قد جعل هذه الحقيقة تصطدم بمتناقضات أخلاقية ومعرفية ومنفعية ، تظهر من خلال التوزع الجديد للمبحوثين الموافقين وهم 80 مبحوث على الاحتمالات الثلاث التي اقترحها الباحث على هؤلائي وهي ، إما أن :

1- استمرار هذه الحقيقة ولكن ليس بالحدة السابقة ويكفي أن يولد للعائلة طفل ذكر سواء كان ترتيبه الأول أو الأخير .

2- أن الأساس في العملية ليس جنس الأولاد ولكن الأهم هو التربية السليمة لهم .

3- أن الزمن اليوم هو زمن الإناث وليس زمن الذكور إذن لا فائدة من جنس المولود .

لقد ترتبت الإجابات المختارة على النحو التالي تفضيل بنسبة 52.5 % الإختيار الثاني الخاص بالتربية ثم ثانيا اختبار وجود أهمية الذكور في الحلقة لكن دون أهمية السابقة في عدده وترتيبه بنسبة 27.5 % وجاء أخيراً التقاف ضعيف حول فكرة أن الوقت والزمن للإناث فلا فائدة للحديث عن جنس المواليد بنسبة 20 % إن هذا الترتيب للفئة التي خرجت عن المألوف وأزعجت إضافة للباحث الذي كان يتوقع حدوث تغييراً وتحولاً . وفي قضايا توصف بأنها جوهرية لكن دون مقدرة وشجاعة من المبحوث على التصريح بها وإعلانها إضافة للأعراف والتقاليد والنمطية الأسرية الجزائرية التي لازالت في كتابات الكثيرين كافرة بالتحول أو أنها قابلة به في مظاهر ورافضة في جواهر منها حقيقة الذكورية والرغبة في الإستمرار من خلالها .

هذا الترتيب نفسه يثبت توجه الباحث الذي اعتبر التحولات الاجتماعية والاقتصادية خاصة وكذلك السياسة عندما يفضل هؤلائي أهمية التربية السليمة والمتوازنة والنافعة للأبناء سواء كانوا إناث أو ذكور عن طبيعة جنسهم وبنسبة هي الأكبر 52.5 % وهي بذلك تحول في الأولويات فعندما ترتقي التربية التي من شأنها تشكيل وتهيئة الإنسان ليس فقط للاندماج ولكن للنجاح مع شعور قوي وجود فرص النجاح تبعا للجهود المبذول في الأعداد والتدريب فإن ذلك يرغمنا على القبول بقدرة الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على توفير الحد الضروري الذي سوف لن يسمح بالتميز والاحتقار أو الإقلال من الحظوظ تبعاً للجنس وهو ما حدث تحت أعين الآباء والأفراد اللذين يلمسون في واقعهم هذا لتطور في حظوظ

الإناث في مجالات العمل والحرية وحتى جوانب أخرى متعلقة بالانضباط والإلتقان أفضل ما يسمح لها بأن تعطي المثال الموجب للمتريدين حتى يثقون في إمكانية ليس فقط النجاح ولكن التفوق .

إن الشعور الأبوي سوف يدفع عنه كثيرًا من القلق حول جنس المواليد ويصبح همه وقلقه منصب على توفير وسائل التربية والتعليم والنجاح التي تتيح لهم دون النظر إلى جنسهم ودون قلق من حدوث خلل تميزي التركيز فقط على هذا الجانب التربوي .

إن الاختيار الثاني الذي أعطى نسبة متأخرة ولكنها مقبولة من المبحوثين 27.5 % يعتقدون أنه لازال هناك تفضيل لجنس الذكور في الأولاد ولكن ليس بنفس الحرص القديم أو السابق ولأن لا يهم ترتيبهم ولا عددهم . إن هذا التفضيل وإن عبر عن ارتياح للأولياء من وضع أطفالهم خارج إطار التصنيف الجنسي ، سوف يلتف كذلك على جانب نفسي عاطفي ربما يضرب بأعماق أكثر في النفس الإنسانية حيث رغبات الديمومة والاستمرار دون قلق تتحرك لإعلان رغبة أو أمنية دون الحرص أو الغضب لها ، وفي نفس الوقت سوف تتوجه إلى قبول نوازع التقليد وصعوبة الافتراق عن التوجه العام ولو بقانعات مختلفة ومشاعر متناقضة.

إن الاختيار الثالث وهو الأضعف بين الثلاث وإن لم يبتعد كثيرًا عن الثاني بنسبة 20 % تحديدًا سوف ينبونا عن توجه آخر منزعج رافض مستاء من الحالة الاجتماعية والسياسية وحتى الاقتصادية للبلاد ككل وهو سوف يصب جام غضبه ليس على جنس المواليد ولكن على جنس المجتمع الذي أصبح برأيه مؤنثًا ومحبًا لتأنيث ما يجعله غير قلق رغم رفضه وانزعاجه ومعارضته للتوجه هذا على جنس الأبناء وبل يعلنها صراحة أن زمن الإناث يتطلب جنس الإناث بدل الدخول كما قال أحدهم في "مشكلة التخنيث " إن هذه الحالة وإن قدرنا على ضمها للحالة الموجبة في توجهنا بصعوبة فإنه كذلك يمكننا رفضها وإعادتها إلى الفئة السالبة بتعبيرنا وهم الرافضون ، لفقدان هوية الذكورية الأسرية ما يجعلنا نعيد قراءة الأرقام الأخرى ذات التوجه الغالب دون تأثير أو الغالب في نفس المغالبة وهم 164

مبحوث ، إنهم أنفسهم يقرون بنسبة عالية 62.2 % منهم وجود واستمرار هذا التوجه ليس فقط لهم أو داخل عائلتهم ولكن عند باقي الأسر وعند باقي المجتمع ككل . وبوجود حالات قليلة وهي واقعية وأعطيت الأمثلة عليها 06 حالات إعادة الزواج سواء بالإضافة أو بالتطبيق لعدم إنجاب الذكور هو تعزيز قوي لهذا الاستمرار النسبة التي تفيدنا في قراءتنا وتجعلنا قادرين على إضافتها إلى النسبة 37.8 % من المجموع العام هم 56 مفردة ذات نسبة 34.5 % من مجموع الراضين الذين يقرون باستمرار الرغبة في الحصول على الذكور ولكن في النطاق المعقول كما هو معبر عنه في الاختيار الأول في السؤال السابق وبنفس الكيفية مع تعمد الباحث تغيير الصياغة فقط ، وكانت هذه 56 مفردة مضافة إلى 22 مفردة ما يعطينا 78 بنسبة 32 % من المجموع العام وهي إضافة مهمة ستعجل بترتيب آخر نسبة القابلين بإقتراح الباحث يرتفع إلى 136 أي بنسبة أعلى من النصف 56 % تقريبا .

جدول رقم 35 : يوضح توزيع المبحوثين حسب المسند له تربية الأبناء وأسباب إسنادها خارج الأسرة

أسباب إسنادها المكلف بالحضانة	التكرار	النسبة	عمل الزوجة	أفضل للعناية بالأطفال	حتى يندمجون إجتماعيا
الحضانة	30	%12.3	13	%43.3	15
مساعدة خارجية	57	%23.4	أقارب الزوج	الجيران	أخرون مؤجرون
			27	%47.4	18
				%31.6	12
الأم فقط	77	%31.5			
مساعدة داخل الأسرة	80	%32.8			
المجموع	244	%100			

الجدول أعلاه هو عمل تركيبي بين الأسئلة (52- 53 - 54) إننا لم نعد إلى عملية التقاطع بين المؤشرات ، وإنما جمعناها تحت ضغط المتغير الواحد الذي يظهر ببعض الاختلاف وهو المسند له تربية الأبناء ما إذا كانت الأم فقط أو أنها تتلقى المساعدة خارجية أو داخلية أو من مؤسسة مختصة بالحضانة ، ثم تتبع أسباب اللجوء إلى هذه المؤسسة إذا ما كان عمل المرأة أو رغبة في الحصول على إدماج أفضل للطفل أو لتحقيق رعاية أحسن من تلك التي يتلقاها في البيت ثم أنه إذا كانت المساعدة في عملية التربية يتلقاها الطفل فعليا حصرنا أنواعها أو طبيعتها هل هي منحصرة في أقارب الزوج ؟ أم في الجيران فقط ؟ أم تعدتها إلى أشخاص مأجورين ؟ يقومون بالعمل التكلفى سواء داخل البيت العائلي أو خارجه .

أولا : لقد بات واضحا من الأرقام أعلاه توزعا متقاربا حيث أحسن تركيز لم يتعدى نسبة 32 % وأقلها لم ينزل تحت 12 % ما يوحي بتفضيلات مشتتة للمجيبين على الأسئلة .

ثانيا : بالجمع بين القائمين بالتربية فعليا للأطفال في فئتين خارج واخل البيت تصبح التركزات أكثر تركز حيث تتجمع في تفضيل الترتيب داخل البيت بتجميع للنسبتين 32.8 + 31.5 = 64.3 % مقابل فقط نسبة 35.7 % من المعتمدين على المساعدة خارج البيت العائلي في تربية أبنائهم .

ثالثا : أن الأم المربية المتراجعة إلى الترتيب الثاني بنسبة 31.5 % متخلفة عن المساعدة الداخلية بما يقارب 2% ، وأن الحضانة كمؤسسة متخصصة لا تحضر إلا بنسبة هي الأقل 12.3 % فقط .

ومتخلفة جدًا عن المساعدة الخارجية بنحو 12 % كذلك ، وبـ أن صفة المؤجر في عملية المساعدة الخارجية تصبح منافسا للحضانة بـ 12 تكرار يصل إلى 5% تقريبا .

إن مجموع هذه الأرقام تعطي للباحث جملة من القراءات الممكنة التي تؤسس لتبريرات حتى لا نقول تفسيرات للتحولات البنائية والوظيفية للأسرة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية والتحولات الاجتماعية .

إن وضعية الطفل خاصة في جانبها التربوي (الرعاية والرضاعة) التي هي شأن عائلي وأمي تحديداً خاصة فيما يعرف بالمرحلة الأولى المبكرة التي يحتاج فيها المولود إلى أمه بشكل أساسي إن لم يكن كلي . فإضافة إلى الحاجات المترتبة بها فإن باقي الدوافع العاطفية والغريزية هي ذات موجه طبيعي وفطري في وضعية التصاق المولود بأمه إن الأسرة الجزائرية في أصلها كما كل الأسر المشرقية أو حتى كل الأسر في كل المجتمعات وقبل سنوات قليلة جدًا تعطي للمولود أهمية قصوى من خلال العناية والرعاية التي تتلقاها الأم في حد ذاتها فهي إلى اليوم الأربعون بعد الوضع ممنوعة من القيام بأي من شؤون البيت صغيرها وكبيرها وفي الغالب تكلف إحدى قريبات زوجها أو إحدى قريبتها بخدمتها وصغيرها ومن ثم جميع أفراد الأسرة ، ثم يحاط هذا المولود بعناية خاصة تقترب إلى الاحتفالية منه

إلى الرعاية في شكل طقوس إرضاع ومساج وتقميط ولعب " بالنغشة " ثم تستعمل باقي طقوس قص الشعر وإنبات الأسنان والختان... إلخ في عملية مركزة ومبتهجة بهذا القادم ، إن الأرقام أعلاه التي تفقد هذه الرعاية تركيزها وتركيزها بالأرقام السابقة خاصة في حالات الاستعانة بالمساعدة الخارجية والمؤسسة الحاضنة بمعدل نسبي قدره 36 % من المجموع العام للأسر المبحوثة من دون شك يعطي إسنادًا جيدًا في قبول ثورية التغيرات التي طرأت على الأسرة الجزائرية في علاقتها بمواليدها وفي العناية بهم ورعايتهم خاصة في المرحلة المبكرة من الطفولة كما أن تبلور اتجاهات جديدة حول هذه المساعدة الخارجية في شكلها الرسمي أو غير الرسمي في صورة " تقديم عناية أفضل للأطفال " وقدرة أفضل للاندماج الاجتماعي ، وكذا دخول أغراب على عملية العناية والرعاية للأطفال في صورة مؤجرون وجيران ، لن يتناسب فقط مع فرضية خروج المرأة للعمل ، على اعتبار أن نسبة العاملات في مجموع العينة لم يتعدى 13 مفردة 5.3 % فقط وهو لا يمثل داخل الطالبين للمساعدة إلا ما نسبته 15 % أي 13 مفردة من 87 مفردة .

علنيا إذا أن نستحضر قراءة أخرى أعمق من فكرة عمل المرأة يؤدي إلى رعاية للأطفال بالمساعدة وكأنه المرأة لا تعمل يؤدي إلى رعاية أطفال بنفسها الأرقام المذكورة تقول أن 85 % لسن المستعينات بالرعاية الخارجية لأطفالهن وفي المراحل الأولى هن لسن بعاملات "ماكثات " ومع ذلك يقمن بهذا الطقس الغريب نوعا ما عن الأسرة الجزائرية التقليدية التي قلنا أنها ليس فقط ترعي أطفالها بل تحتفل بهم في عملية طقسية ملئية بالتقدير والرعاية والعناية ، والأمل لنلاحظ أن 46.7 % منهن يوجهن أبنائهن مباشرة إلى المؤسسة الرسمية الحضانة وهن متفوقات على العاملات بـ 03 % و 43.3 % من المستعينات بالمساعدة الخارجية يجدنها في غير الأقارب ويبداون من النقطة الأقرب الجار ثم المستأجر ، بقي علينا إذا البحث في العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤسس لهذا التحول في شكل أنماط استهلاكية غير مباشرة وتوفير جيد للصحة ولل فراغ أو حتى نقول لاكتساب رمزية

المكانة الاجتماعية التي تربط بشكل فوضوي بين رعاية المولود والضعف الاقتصادي وحتى الرأسمال الثقافي ، كما أن عرب قريش يفعلون مع أبنائهم في زمن ما قبل بعثة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم ، حيث يستأجرون مرضعات فقيرات لمواليدهن للظهور بمظهر السيدات القادرات .

إنه نوع من الإفتخار الاجتماعي الذي يستحلب كل تفضيل معاشي بما فيه كيس التسوق وصولا إلى ماركات النظارات والساعة والسيارة للقول دون كلام ، نحن الأفضل والأرقى .

جدول رقم 36 : يوضح توزع المبحوثين بحسب أداء أبنائهم لدروس الدعم وأسباب الإقدام أو الرفض لها.

الأسباب الرأي	التكرار	النسبة	ضعف الأبناء دراسيا	صعوبات التأقلم مع البرامج وكثافتها	التفوق والنجاح	انشغال الأباء
نعم	136	%56	32 23.5 %	23 17%	71 52.2%	10 7.3%
الأسباب الرأي	التكرار	النسبة	صعوبات مالية	لا يوجد أبناء متمدرسين	المتابعة الجيدة مع معلمهم	المعارضة
لا	108	%44	56 52%	17 16%	13 12%	22 20%
المجموع	244	%100				

إن الجدول أعلاه الذي يجمع معطيات رقمية للإجابات المحصلة من السؤال 56 المتفرع إلى السؤالين 57 و 58 ، يحصر الأسر في طريقة تعاملها ورؤيتها لوسيلة دعم أساسية محددة للنجاح أو الفشل الدراسي وهي دروس الدعم التي تتطلب مالا ووقتا وقبولا كذلك بين حقيقة الشروع فيها وقبولها أو من حيث عدم القدرة عليها وتعويضها ، أو رفضها أصلا . وقبل قراءة الأرقام أعلاه علينا التنبيه أن موضوعنا ليس الجوانب المتعلقة بالتربية والتدريس وحتى بالدروس الخصوصية التي تسمى بالدعم أو في مصطلح الشارع Les coures وهي بحد ذاتها ظاهرة إجتماعية وتربوية واقتصادية تحتاج إلى عناية خاصة ودراسة مستقلة .

إن إستحضار لهذا الشكل من الظواهر بالطبع ليس للدعاية ولا للمحاسبة إنما نستدرجها لما لها في تقدير من قوة تدليل على تبدل جوانب الرعاية الأسرية لأبنائها وتحول إدراكهم سواء المعرفي أو الإجتماعي أو الإقتصادي لأهداف التربية والتدريب والنجاح الذي بالطبع يتمشى مع نظرة الأباء للمدرسة ولعملية التعليم المرتبطة بمستقبل أبنائهم ، إننا بذلك نقيس أهمية الأبناء ومدى تعلق الأسر الجزائرية بتوفير جوانب النجاح والتفوق لهم وطبعا هذه الجوانب

كلها مرتبطة بعملية التمدرس وتطور حولها كما هو حال الصلاة وباقي العبادات إن المبحوثين الـ 244 الممثلين لمجتمع البحث يميلون بنسبة أعلى من النصف 56 % إلى الاستعانة بالدروس الخصوصية لأنبائهم وبالتالي يظهر وكأن العدد الباقي الذي يمثل نسبة 44% رافضين لهذه العملية لكن ظهر تخلف 16 % من نفس النسبة أي ما يعادل 17 من 244 وهي 7 % تقريبا .

لتصبح النسبة الحقيقية فقط $44 - 7 = 37$ % يترتبون بنسبة 5 % منهم ذوي الصعوبة المالية التي تمنع ماديا وليس توجهاً ، وادعاء 12 % منهم أنهم يوفرون في البيت ظروف التمدرس والمتابعة الجيدة مع المعلمين وهؤلاء إجمالاً حسب المعاشة والمتابعة للموضوع ومن خلال الملاحظات المسجلة هم في الغالب أولئك الذين لازالوا لم يشعروا بأهمية الدعم سواء بقدرة أنبائهم في المستويات الأولى أو أن العملية التعليمية هي ذات إهتمام ثانوي سواء لهم أو لأنبائهم كحالة البنات العاقدات على الزواج والاشتغال المنزلي أو أصحاب الحرف العائلية الجماعية كالتجارة والمقولة والمخابز التي تطلب تجنيد مستمر لكل القوى العائلية خاصة الذكورية ، إننا إذا أمام رقم دلالي واحد ممثل بـ 20 % فقط من الرافضين (الايديولوجيون) لكل العملية التي هي تجارة واستغلال وقلة حياء من أصحاب المآزر المتجرون حسب رأيهم هامش وظيفتهم دون ضامن قانوني أو أخلاقي أو عرفي أو سائلي حتى أن هؤلاء الـ 22 الذين لا يمثلون إلا نسبة 9 % وإن مثلاً قطاعاً أو شريحة من المجتمع ذات فهم محافظ أو حتى تسبيقي كذلك لخطورة بعض النشاطات وبعض الوظائف التي من بينها وظيفة التعليم ، ونشاط الدروس بمقابل الغير قانوني ، فإنها وكذلك في حسابنا لا تمثل قدرًا معينًا لتوجه إجتماعي نحو اهتمام زائد وإضافي بالأبناء في عملية مكلفة، ومرهقة وحتى غير قانونية لكنها نافعة في حسم مستقبل الأبناء إذا تصبح ذات أهمية وقبول وإقبال بنسبة 56 % وهي معلنة دون ريب أو تغليب إن الهدف هو التفوق والنجاح الذي يتدعم تمدرسا ودعماً بـ 52.2 % وهم بدرجات أقل يعترفون بضعف الأبناء ولكن

واعون بإمكانية الاستدراك من خلال الدعم المستمر لهم ولو على حساب إمكانياتهم المادية ومشاكلهم ، بنسبة 23.5% الذين لاحظوا وتأكدوا من ضعف أبنائهم وعرفوا حقيقة أن العلاج هو اللجوء إلى هذه الدروس الخصوصية بمقابل ، وغير بعيد حسابيا أي 17 % تتركز فئة من الآباء يميزون بين ضعف الأبناء وصعوبات التأقلم مع البرامج الجديدة وكثافتها ، أي استباق التأخر الذي ينتجه عدم التأقلم وعدم الاستيعاب في كثافة وصعوبة وجدة البرامج المدرسية لإيجاد فرص تأقلم واستيعاب بدفع المقابل لأجل الأبناء وبالتالي في سبيل نجاحهم ، إن الأرقام هذه هي دليل آخر يعزز موقف الباحث الذي استدرج هذا المؤشر التربوي في شقه الاستدراكي والدعم بالمقابل لتأكيد تمركز اهتمام الأسرة الجزائرية الحالية أكثر على أطفالها وعلى سبيل نجاحهم وإهتمام أكثر بمستقبلهم بالدعم الكافي والضروري وفي جميع الجوانب منها التعليم نفسه .

سادسا :الوظيفة الترفيهية التثقيفية للعائلة الجزائرية الحديثة

الجدول رقم 37 : توزيع المبحوثين بحسب رأيهم فيما إذا كان البيت كافي لتحسين ظروف حياة الأبناء ووسائل الترفيه الموجودة به.

البيت وسائل	متسع جدا	بعض الشيء	غير متسع	المجموع	النسبة
تلفاز	26	186	32	244	%100
انترنت	16	63	07	86	%35
مكتبة	20	73	11	104	%43
مكان اللعب	02	04	00	06	%2.5
غرف خاصة	25	68	01	94	%38

الجدول أعلاه والذي يظهر رأي المبحوثين في تناسب مساحة مسكنهم مع حاجات أبنائهم وكذلك مجموع وسائل التكميل التربوي والترفيهي للأبناء باقتراحات خاصة بالبحث نفسه ، بداية من التلفاز إلى ربط المسكن بالانترنت ووجود مكتبة داخل المسكن ومساحة لعب خاصة أو مكان مهيء داخل البيت لهذا الغرض ، ثم أخيراً ما إذا كان للأبناء غرف خاصة بهم .

الأرقام أعلاه توضح بداية أن صفة المسكن المتسع بعض الشيء لتربية الأبناء هي الغالبة بـ 186 تكرار وبنسبة 76 % وهي نسبة مقبولة تماماً إذا ما قسناها بمشاعر الرضى لدى ممثلي الأسر الذين هم في الغالب أبارب أسر لنتذكر أن أغلب المبحوثين في جميع أعمالنا السابقة يضعون مسافة أمام الباحث وأوراق الاستمارة تماماً كالمسافة التي يعتقدونها مع الأجهزة لإدارية فكل تصريح هو مدروس بأهداف أو محكوم بتحفظ ، لذلك نعتقد أن الإتفاق كهذا هو تحسن كبير على حساب الاستياء الكلي بعيداً عن واقع ليس بنفس السوء ، كما وضح أن نسبتي الاتساع الكامل وعدم الكفاية إلى درجة الضيق على ساكنيه فالنسبتين جد

مقاربتين بتأخر للحالة الجيدة بـ 2.8 % فقط أي 12.6 % مقابل 13.4 % بالترتيب ، وحتى تظهر قرأتنا الرقمية أفضل نقسمها إلى مراحل :

1- أن جهاز التلفاز في البيت الجزائري لم يعد ذلك المكمل أو الغريب فهو موجود في كل البيوت دون استثناء وبل بتعدد حسب الأفراد وربما أكثر 100 %.

2- أن الانترنت كمؤشر عن اتصال بالمعلومة المساعدة تربويا وترفيهيا ، متوفرة بنسبة جيد 35 في المجموع فأصحاب البيوت الواسعة بـ 61 % وأصحاب المتوسطة بـ 34 % والضيقة 22 % .

3- المكتبة كمؤشر على التعلم وتوفير ما يلزم الأولاد من مراجع وتنقيف إضافة إلى رمزياتها الارستقراطية فهي كذلك مقبولة بحضور كلي 43 % وبتفاوت من 78 % للبيوت المتسعة إلى 39 % إلى 34 % بحسب تقلص المساحة المكونة مع ملاحظة أن مقصود بعض المجيبين لم يكن حول الكتب إنما حول أثاث يسمى بالمكتبة ويجعل للتزيين وقد تأخر الباحث في إدراك هذه الهفوة .

4- المكان الخاص باللعب تمامًا ولا يخصص لأي غرض حضوره جد ضعيف بنسبة لم تتعدى 2.5 % وهو في البيوت الضيقة غير موجود أصلا ومستغرب من سؤالنا عليه إلى درجة الاستهزاء والضحك إما في البيوت المتسعة فهو لم يتجاوز 8 % بـ 02 مسكن فقط ، بينما في البيوت المتوسطة لم يتجاوز 02 % بأربع حالات فقط .

5- الغرف الخاصة بالأبناء دون سواهم ومجهزة تجهيزًا خاصا بهم أي أسرة ومكتب وخزانة وبعض التزيينات المناسبة لأعمارهم ، فهي مشجعة بنسبة 38 % بالمجموع ويبدو أن عائق المساحة المسكونة هو الذي أجّلها فقط بدليل 96.4 % من ساكني المساحة الكافية 36.5 % من ساكني المساحة المتوسطة بينها لم تتعدى 03 % فقط في المساحات الغير كافية بـ 01 من 32 مفردة .

إن هذه الأرقام سوف توضح انتقال إيجابي للاهتمام بالطفولة في جوانب متعلقة بأدوات وملزمات التمرس المكتبة والأنترنت وكذلك زيادة في الترفيه بتخصص مساحات للعب داخل المسكن العائلي وتوفير غرف خاصة بالتجهيزات المناسبة لأعمار هؤلاء الأطفال ولكن كل هذا مرتبط بمساحة المسكن وكأن هناك ارتباط متزامن بين المساحة وتوفير وسائل التربية والترفيه للأبناء أي كلما زادت المساحة زادت الوسائل والعكس صحيح أي كلما نقصت المساحة نقصت هذه الوسائل ما يعني أن ممثلي الأسر وهم الأباء وأرباب تلك الأسر مهتمين حقيقة بأبنائهم ومستعدين وبل راغبين في تحقيق ذلك ولكن بما تسمح به مساحة البيت أي وجود الاهتمام والرغبة في التحسين وإن غابت واقعا وفعليا عن بكثير من المساكن والأسر فذلك لا يعود إلى نفسها وإنما لتعذر معذر هو المكان الكافي لتحقيق ذلك.

الجدول رقم 38 : توزيع الأسر بحسب كيفية الترفيه خارج البيت وطريقة التخطيط للعطل

الترفيه خارج البيت		العطلة		تخصص ميزانية		برنامج عطل محدد	
بانتظام		51		31		20	
حسب الحال		106		82		24	
لا يهتم بذلك		24		24		00	
أخرى		63		بشكل فردي		11	
				رحلات العمل		07	
				زيارة طويلة للأهل		45	
المجموع		244		137		107	

الجدول أمامنا يمثل توزيعاً للمبحوثين حول موضوع الترفيه خارج البيت العائلي ما ذا كان يتم برنامج محدد الوجهة والوجهة والوقت ؟ وما إذا كان تخصص له ميزانية في شكل عطل سنوية أو فصلية ؟ بتقاطع مع ما إذا كانت منتظمة أو حسب الظروف والأحوال الادخارية والفراغ والرغبة أو ما إذا لم تكن في الأصل غير موجودة ولا يفكر فيها راعي العائلة أو باقي أفرادها.

لقد ظهر لنا أن خانة أخرى خارج الإطار الذي وضعه الباحث لتوضيح طريقة الترفيه والعطلة في نقاط ثلاث وهي الانتظام حسب الحال أو عدم الاهتمام تماماً بذلك ، أنه يوجد أشكال مغلقة بما يعرف بالترفيه والتتزه الفردي لأحد أعضاء الأسر ولمسؤولها المجيب بـ 11 حالة من 244 وحدة ، و 07 من 244 حالة يستغلون العمل نفسه للقيام بهذه النزاه كما أن مجموع كبير 45 من 244 بنسبة 18.5% يعتبرون زيارات الأهل خاصة أهل الزوجة والبقاء عندهم لمدة طويلة بمناسبة العطل المدرسية بمثابة عطلة وترفيه عائلي معادل للاستجمام المقابل الذي كان يقصده الباحث من خلال اختياراته الثلاث ، والتي أظهرت

166 مفردة بنسبة مهمة جدًا 68 % لا تعترض ولكنها تخضعها لمنطق إمكانيات مادية وإتاحة ظرفية إما العطل أو عدم الانشغال بواجبات عائلية كالمرض والزيارات العائلية والولادة والتجهيز المنزلي... إلخ ، ومن هؤلاء نسبة جيدة 14.5 % هم في الأساس مبرمجين لهذه الرحلات والجولات وفي أماكن بعيدة عن البيت وربما خارج الوطن وفي مدة زمنية مدروسة وطويلة بما يسمح للاسترجاع سواء لهم كعاملين أو لأبنائهم المتدربين .

إن النسبة الأخرى ذات الأهمية بالنسبة للباحث هي أولئك المنتظمين الذي يجعلون من العطل ضرورة حياتية لهم ولأبنائهم وهم مبرمجين لهذا الحدث بشكل دقيق سواء بتوفير الميزانية بشكل مبرمج أو عشوائي وبنسبة جيدة 22 % ومنهم 37 % يحددون بدقة المكان والبرنامج والزمن بتخطيط دقيق إن هذه الفئة التي بدأت في التضخم من حجم العائلات الجزائرية في الآونة الأخيرة بشكل انفجار اجتماعي يمكن التحقق منه أوقات العطل خاصة الصيفية حيث تتوجه العائلات شمالا اتجاه المدن والمناطق الساحلية في ظاهرة اقتصادية واجتماعية ملفتة ومربحة ومثيرة للجدل كذلك في الأوساط السياسية والإدارية العاجزة في الغالب على توفير ما يناسب هذا الطلب الكبير والمتضخم سنة بعد سنة منذ رجوع الأمن إلى معظم مناطق الوطن ، إن الملاحظة نفسها يمكن استقائها من ذلك التزامم الكبير على المعابر الحدودية والمطارات ومكاتب الحجز والأسفار السياحية في شكل يوحى بهجرة جماعية للعائلات في أوقات تحديداً الصيف ما يوافق العطل المدرسية ، إن هذه الظاهرة وهذا الرقم الذي نستند له بـ 22 % مخصص للميزانية ومحسوبة في الإنفاقات العائلية طيلة السنة ووجود التخطيط والبرمجة بأشهر عديدة ، وحتى بأسابيع هو دليل واحد من أخرى توحى أن هناك تحول في ما يعرف بالوظائف والضروريات الأسرية حيث لم يعد الإطعام والإسكان وحده شاغل الأسر الجزائرية وإنما حدث تحولا نحو ضرورة الترفيه والتنزه وتبديل الأجواء بما يتيح فرص الاسترجاع ، إن الرابط بين هذه المظاهر وبين العطل المدرسية هو كذلك مرتبط بعملية ترفيهية ومزية جديدة للأسرة الجزائرية الحديثة على حساب الأسر القديمة

التي كانت إلى القريب جدًا لا تعترف بمثل هذه الوظيفة ولم تدخل أصلا في تخطيطها وميزانيتها وإلى وقت قريب أعتبرت العطل والتفسيح والتنزه نوع من إضاعة للوقت واللعب عديم الجدوى الذي لا يليق لا بالكبار تحريما ولا بالصغار ترفعا وتربية .

الجدول رقم 39 : توزيع المبحوثين بحسب أوقات ما بعد العمل للأرباب الأسر من حيث أماكن قضائها ومجالات إستغلالها.

النسبة	التكرار	فضاء الإستغلال
62.3%	152	داخل البيت
77	13	في مشاهدة التلفاز
42	20	في الإهتمام بالأطفال وواجباتهم
13.1%	27.6%	في الحديث مع الزوجة والأقارب
37.7%	92	خارج البيت
22	20	في المقاهي والتسكع
24%	21.7%	أداء أعمال إضافية
37%	17.3%	عبادات ونشاطات جموعية
100%	244	المجموع

الأسئلة (62، 63، 64) المخصصة لأماكن قضاء أوقات الفراغ أو ما بعد العمل داخل أو خارج البيت والنشاطات والمتعودون على اتيناها هي المعبر عنها بأرقام داخل الجدول المرقم بـ 39 وهو بذلك مركب من نتائج ثلاث أسئلة .

إن الغالبية من أرباب العمل والذين هم في معظمهم أزواج ذكور وعمال يقضون أوقات الفراغ أو ما بعد العمل في بيوتهم بنسبة عالية 62.3 % مقارنة بنسبة 37.7 فقط الذين يفضلون قضاءها في أماكن أخرى خارج المسكن العائلي سواء بالقرب منه أو في الشارع أو بعيداً في أنشطة وأعمال إضافية .

إن الأرقام هذه هي نوع من التحول الذي فرضته طبيعة الحياة المتسارعة والمشغل الجديدة داخل البيت العائلي وكذلك للتحولات التي شهدتها الدخل العائلي على الأزواج الذكور خاصة حيث أصبح مرحبا بها وبل ضاغطا حتى يبقوا بداخلها سواء للهروب من تبعات البقاء خارجا وتعويضا لنقص الأماكن العامة المستوعبة والمريحة والمرحبة كذلك بهؤلاء العمال الذين يطلبون قسطا من الراحة والهدوء الذي لا يجدونه إلا قبالة التلفاز المنزلي وربما في غرفة النوم ذاتها حيث أن يستغل المرفق الواحد لشحن ثلاث بطريات الاستلقاء بالتمدد ومشاهدة البرامج التلفزيونية سواء الرياضية أو الإخبارية أو برامج التسلية والأهم من ذلك هو خلق جو الاسترخاء والفراغ الذهني الذي سيعمل في اتجاه استحضار ما يسميه أصحاب فكرة سوسيولوجيا فعل التدبير المنزلي المخيال والذي سيجعل الأفكار تسترسل بشكل أكثر راحة واطمئنان لتنفذ في عمق المشكلات والصعوبات وباقي الأغراض التخطيطية والتجهيزية.

إن النسبة المقترحة وهي 50.7 % كافية لنقول أن ميل الأزواج لهذا النشاط الاسترخائي بعد أوقات العمل الذي يبدو في ظاهره انعزالي وسلبى وهروب هو إعادة إنتاج لهويته المهمشة طيلة أوقات العمل وليس كما يبدو فقط ملاحقة لفتنات ولمشاهدة غير نافعة بتعبير البعض ، إن النسبة الأقرب والمالية تماما وعلى بعد 23 % من مشاهدة التلفاز هي تحديداً 27.6 % من الأزواج الذين يفضلون قضاء أوقات فراغهم مع أبنائهم خاصة المتمدرسين سواء في حل واجباتهم أو مراقبة دروسهم إن هذا العمل الإضافي الذي يدخل ضمن دائرة الراحة المنزلية للأباء هو استجابة لتحول عائلي حول الطفل كمركز والت مدرس كهدف يستنفر القوة المسخرة لهذا الغرض ممثلة في الأم وفي دروس التقوية وبرامج الترفيه وفي القوة المتبقية من جهود العمل الخارجي وتدبير القوة بالعمل وكسب لاستمرار تلك الجهود وتلك الأهداف إن راحة الأباء التي يعاد استغلالها في العمل التربوي والت مدرس للأبناء في أوقات فراغهم القليلة وبالنسبة المعبرة أعلاه 27.6 % وهي بالطبع مأخوذة من أولئك القادرين على استقاء شرط

المساعدة بوجود حد أدنى للمستوى التعليمي لهؤلاء الأباء هم في حدود 33 % دون المستوى الثانوي أي ما يعني أنها نسبة مستحلبة من 60 % من ممثلي الأسر فقط وهي بذلك أعلى حتما لو كان كل الآباء قادرين على المساعدة في الأعمال المدرسية لأبنائهم .

النسبتين الأقل بروزاً في هذا التصنيف أو الاختيار لطرق استغلال أوقات الفراغ داخل المسكن العائلي هي 13.1 % في ما سميناه الحديث أو التسامر مع مكوني الأسرة في صورة الزوجة أو باقي الأقارب وربما الأبناء كبير السن كذلك وهو كذلك نشاط اعتيادي مريح عند كثيرين ويعمل على إفراغ الذهن وخلق الاسترخاء العضلي والعقلي .

أما النسبة الأقل وهي 8.5 % من المجيبين فهم أولئك الذين يستكملون أعمالهم داخل بيوتهم أي أولئك المشتغلين بمهن تطلب التحضير أو التدقيق أو الاستكمال في البيت العائلي وهؤلاء كذلك يمثلون قطاعا مهما من المهن التعليمية والإدارية وربما حتى التجارية.

في المقابل فإن النسبة القليلة التي لازالت تحاول إيجاد الراحة والاسترخاء خارج البيت وهي 37.7 % وإن لم تصرح أنها لم تجد راحتها داخل البيت أو أنها تفهم الاسترخاء بمنطق آخر وفي جو آخر فالبعض يتحجج بالعبادات واستكمال الأعمال والنشاطات الجمعوية التطوعية سواء قالبها السياسي أو الرياضي أو الإنساني كما هو مبين في النسبة الأعلى 37 % وإن دل على الانتماء الحضري ضمن الهيكلية والتنظيم الاجتماعي للمدينة الذي يميل إلى خلق حيوية هذه النشاطات الطوعية سواء في المسجد كمكان عبادة والتقاء وممارسة جماعية أو بالانتماء النقابي الحزبي الرياضي أو الإنساني وهو في الإطار العامل مؤثر عن تحول الكلي للمجتمع الجزائري من الحالة الأولية إلى الحالة الثانوية .

النسبة الثانية وهي بالنسبة للباحث مقاومة أو لنقل متوقفة فهي تلك التي تختار المكان العمومي المتمثل في المقهى برمزيته الثقافية والاجتماعية والنفسية كذلك ، لما تعينه عند الرجل الجزائري وفي الثقافة الشعبية ومقصدها ودافعها الاجتماعي إن نسبة 24 % ب 24

من ضمن 244 مفردة تعتبر قليلة وقليلة جدًا مقارنة بأزمة ماضية حيث كان أغلب العمال وأرباب الأسر يلجؤون إلى المقاهي في جميع أوقات الفراغ اليومية أو الأسبوعية أو الفصلية وينسب كثيرة إلى درجة الإحساس أن المقهى مجال تابع للبيت أو أنه يمثل البيت الثاني على الأقل ، حيث يحسب رواده خاصة في الأحياء القديمة والمدن الصغيرة أنه البيت الرجالي الذي خصص للمشروبات والتدخين فإنه في الأساس مكان التقاء والأهم مكان راحة نفسية وجسدية حيث أن الحرية التي تقابل مفهومها عنه بأنه غير مقدس وغير محترم بالقول المتداول "وكانه في مقهى " إذا ما صدر عنه كلام أو سلوك غير لائق أو حتى غير أخلاقي مدعم بالقول الاستفهامي المتداول " هل تظن نفسك في المقهى ؟" تجعل منه فضاء التعبيز الارتجالي والمزح والتكيت والتعليق ومكان اللاجدية "كلام مقاهي " ما يجعل المتردد المداوم مستريحًا بالانطلاق داخله بكل عفوية وفطرية ما يجعل الاسترخاء أكثر حضورًا عند أنواع محددة من الفئات الاجتماعية خاصة أولئك المتقاعدون أو أصحاب الحرف الشاقة أو الأعمال الروتينية ، إن هذا المكان المقاوم هو موروث من الماضي ومنافس للبيت وللأسرة ولذلك هذه النسبة على قلتها فهي نوع من الاستمرار العمومي والذكوري للرجل الجزائري في فضائه الذي بدأ ينغلق أكثر حول الذات وحول العائلة في شكل اهتمام متزايد بالشأن المتطلبات والأهداف الأسرية إن النسبتين المتبقيتين يمكن التفرقة بينهما في نوعين من الاستغلال المتناقض لأوقات الفراغ فنسبة 21.7 % تفضل الظروف خاصة ومحددة سواء بشروط ذاتية أو ضمن نزعة أو توجه قوي إلى البقاء بالقرب من المسكن العائلي وداخل الحي ، ربما لمتانة العلاقات الجوارية أو لنوع الصداقات أو ربما لعدم قدرة اندماج داخل المحيط العمومي الآخر المقهى ، وفي كليهما هو تفضيل آخر مختلف لأرباب الأسر الجزائرية وعلى قلته فهو موجود في صورة تفريغ وتسامر من الجيران والأصدقاء .

النسبة الأخرى وإن كانت الأقل فهم أولئك الذين لا يعتبرون أن العمل جهد وتعب إنما هو نشاط يجب أن يستمر حتى تنتهي الحاجة والفاقة أو حتى تتحقق الأهداف مادامت الصحة

موجودة والمطالب لا تنتهي أو الأهداف أكبر مما يحققه زمن ومردود العمل اليومي هؤلاء الممثلون بنسبة هي الأضعف 17.3 % تعتبر جديدة في مجتمعنا الذي كان إلى وقت قريب لا يعمل على العمل الإضافي ومتعلق بالإرث الأخلاقي الذي مفاده أن القناعة كنز لا يفنى وأن " كل عطلة فيها خير " وأن "لجسدك عليك حق".

الجدول رقم 40 : توزيع المبحوثين بحسب تحضيرهم أو عدم تحضيرهم للطعام داخل البيت وأنواعه.

الموقف	التكرار	النسبة		
يحضرون الطعام داخل البيت دائما	203	%83.2	يحضرون فقط الأكل التقليدي والأكثر شعبية	يحضرون كل الأطباق التي تحتاجها العائلة ويفضلها أعضاؤها
			78	198
			%38.4	%97.5
لا يحضرون الطعام داخل البيت أحيانا	41	%16.8	الزوجة عاملة	إعتماد كلي التسوق أقل تكلفة أسرع وأطيب على المطاعم
			15	40
			%36.6	%97.5
المجموع	244	%100		

الجدول أعلاه المركب من الأسئلة (69-70-71) التي تمحورت حول ما إذا كانت العائلة الجزائرية تقوم بالطهي بصورة كلية أو جزئية أو أنها أصبحت تعتمد على ما توفره السوق في شكل أكلات مطهوة طازجة أو معلبات و سلع محفوظة ، وإن كان بالنسبة للباحث هدف يعلم مسبقا أنه سيكون قليل العدد والنسبة في مثل المجتمع المبحوث على اعتبار أن هناك بعض الفئات الاجتماعية التي لو تم اختيارها بقصد لكانت الأرقام أكثر إذهال في نسبتها العالية .

إن الأرقام أعلاه طبيعيا أن تتحاز لصالح استمرار العائلة الجزائرية في طهي طعامها بنفسها وداخل نطاقها المنزلي دون استعانة بالآخرين بنسبة عالية جدًا ولكنها غير مطمئنة ف 83.2 % مقابل 16.8 % فقط وإن بدى حسابيا الأمر محسوم لهذه الدلالة المؤكدة إلا أنه علينا أن نستذكر أن هذه النسبة هي من داخل مجتمع بخصوصية شبه حضرية وفي مدينة داخلية حيث لازالت التصورات التقليدية حول الأسرة الكبيرة الكريمة والمضيافة بالمرأة المجيدة

للأعمال المنزلية عموماً والطبخ تخصيصاً بل أن كلمة الاعتراف "فحلة" و"أمره ونص" و "انتاع دار" التي تجعلها في محيطها القرابي والاجتماعي نجمة وزوجها كما أهلها فخورين بها الإثبات الدائم لقدراتها المنزلية خاصة في إجادة الطهو وتحديدًا الطهو التقليدي الذي يحتاج إلى الدقة والصبر والإتقان وكذلك الإحساس الذي يسمى في عالم الطبخ "النفس" إن هذه الملاحظات من شأنها أن تجعل تخلف 41 عائلة بنسبة تبدو ضئيلة عديمة الجدوى وغير مؤثرة هي 16.8 % فقط ، لكنها عند الباحث هي ذات دلالة ومعنى مناسب تماماً لطرحه الذي يقول وجود تحولات تلاقي المقاومة اللازمة في مجتمع مبني على القرابة وهي مبنية على مؤسسة توصف بأنها لبنة وأساس واصل المجتمع ، إن هذه النسبة من الأسر الممثلة في عينة الباحث المكونة من 244 وحدة هي كافية لوحدها لكونها اعتراف في وسط متكتم ومتباهي وحساس بما يمس سمعته الأسرية ، إن مسألة الطهو هذه وإن بدت ذات حياد دلالي عن هوية الأسرة حتى لا نقول شرفها فهي في الواقع عنوان جيد على الأقل لفهم الاستقرار والكفاية والسعادة والقبول بين أعضاء العائلة . إن رضى الزوج عن زوجته حتماً سيبدأ بهذه القضية وينتهي إليها ومحبه وإصراره سوف يعتمد إما على تمجيد مستمر أو كتمان مستمر ومحاولة تكيف داخلي وسلوكي لكن دون الإفصاح باللفظ إن قبلنا أن 15 أسرة الزوجات فيها عاملات مع أن العدد المقدم لنا قبل أقل وهو كل حال عذر مقبول حتى لا ندعي أننا نحضر الأكل دائماً في بيتنا ، فإن النسبة العالية جداً التي كادت أن تكون 100 % وهم 40 من 41 بما فيهم أولئك المتحجبون بعمل الزوجات يقرون بحقيقة اقتصادية وذوق جديد بدأ يتسرب إلى مجتمعنا وطريقة استهلاكنا سواء الفردي أو العائلي وهو أن التسوق أقل تكلفة وأسرع تحضيراً وأطيب والأخيرة أهم أن الأكل الجاهز من قبل باعة طهات أو متخصصين من محلات الراقية أو عادية في المتناول هي مسألة مصاحبة للمدينة ومرافقة لها منذ أن وجدت والمدن الجزائرية اليوم سواء الصغيرة والكبيرة وحتى مراكز الأرياف لا تخلو من هذه المحلات وهي دوماً كانت تقدم خدماتها سواء للعمال أو المتسوقين أو المسافرين أو حتى المتطفلين والذواقين ، وإن كان للعائلات حظ منذ أزمنة سواء بالارتداد

مباشرة على هذه المطاعم ساعات السفر أو الابتعاد عن البيت أو في مناسبات خاصة أو برغبة الترفيه والتفسيح أو حتى باستحضار منتجها الطازج للبيت مباشرة ، لكن أن تعتمد أسر بهذا الحجم على هذا النوع من النشاط الخدمي الاقتصادي وفي صورة عقلانية حسابية تجمع بين الفائدة والخسارة والتكلفة والزمن المستغرق والجودة والإتقان والمتمثلة في كلمة أطيب التي تختصر هذه المعاني الاقتصادية ، إن هذه النسبة العالية 97.5 % من المرحبين سواء بطريقة واقعية حادثة في الماضي والحاضر أو في قريب الوقت هم الذين يتخلون عن منطق ورمزية الطهو والطبخ المنزلي المرتبط بالمرأة وبصفات وبالعائلة وبصفات القدرة والكفاية والكرم ...

إن الأرقام الخاصة بالطهو الذي يمارس وإن لم تكن ذات دلالة قوية كما الأولى بالنسبة للباحث فإنها مع ذلك توضح استمرار هذا النشاط التقليدي حتى في صورة الأقصى والأكثر تكلفة واجتهادا للمرأة وللبيت ككل وهو تحضير الخبز التقليدي "الكسرة " "أغروم " "المطلوع" وكثير من التسميات له ، مع توفر الخبز الاقتصادي في كل البقالات والمخابز القريبة إلى البيوت والأسر الجزائرية .

إن استمرار هذا النشاط حتى وهو يتوفر بنفس جودته خارج البيت كذلك كهم لفهم هذه المقاومة الداخلية التي تصنع فارقا ولو ضئيل في فهم تقليدية الأسرة الجزائرية وإن وجدت في ثورة الحداثة والتحول التقدمي بمؤشراته التكنولوجية والتعليمية والعقلانية إن أسلوب الحياة الأسر الجزائرية وإن بدأ يعلن انفصاله عن الخصوصيات فإنه بالمقابل يعطي الانطباع في مؤشرات بسيطة وأحيانا يصعب شرحها لغير المتخصصين أنها ستستمر إلى وقت طويل محافظة ليس بمعنى التقليدي لكلمة ولكن عن خصوصية تحتاج فيما بعد فهمها ما إذا كانت تعمل بشكل سلبي أو إيجابي ، إن الانطباعين الذين أوجدهما الرقمين 97.5 % من نسبة الصغيرة 16.8 و 97.5 % من النسبة الكبرى 83.2 % عن وجود تحول وإن قل رقمه ونسبته وعن وجود مقاومة بحقيقة ورمزية الرقم الأكبر كذلك فإنه علينا أن نتقبل هذا الازدواج

الذي سيتحقق في الرقم الثاني الممثل بـ 198 عائلة تقوم بالطهي داخل المنزل ولكن دون تخصص تقليدي أي أنها لا تكتفي بالأطباق التقليدية وإنما هي متماسكة مع معروضات السوق المتنوعة والمستحدثة ، وكذلك طبقات الأجيال الجديدة في صورة أطفال وشباب له أذواق غير تقليدية عموما ومبال إلى الوجبات السريعة في صورة مستحضرات ذات ذوق تجاري كالبيتزا والبطاطا المقلية والحلويات والعصائر والمثلجات ، وكذلك متجاوبة مع الجو الإعلامي والثقافي المعلوم الذي يبحث عن وحدة عقائدية يبدو أنها لن تمرر قبل إيجاد وحدة مذاقية .

الجدول رقم 41 : توزع المبحوثين بحسب رأيهم في مدخول العائلة الجزائرية من حيث الكفاية وعدمها وترتيب أسباب عدم الكفاية .

النسبة	التكرار	الرأي
52.4%	128	لا
31.2%	76	نعم
16.4%	40	إلى حد ما
100%	244	المجموع

الأرقام أعلاه المدونة في جدول بسيط مكون من ثلاث خانات وأعمدة مترتبة في درجات احصائية مأخوذة من نتائج الإجابة على السؤالين 71 و 72 الأول خاص باعتقاد المبحوث حول الدخل الخاص بعائلته هل هو كافي أم غير كافي أو أنه إلى حد ما يكفي لإبقاء حاجيات العائلة أما السؤال الثاني وهو تابع إليه ضمناً دون أن يدرك المبحوث أنه يكرر إجابته بشكل مختلف حيث هذه المرة سوف لن يبدي رأيه حول مدخوله وحول عائلته ، إنما حول قضية عدم كفاية الدخل كمقولة تطلب الترتيب ضمن ستة تصنيفات يقدمها الباحث بترتيب عشوائي ويعيد المبحوث ترتيبها .

إن الأرقام الأولى هي كما تظهر مبالغة إلى عدم كفاية الدخل العائلي لإيفاء حاجيات البيت أو اعضاء الأسرة الجزائرية سواء بالنسبة للمتأكدين من ذلك بصورة جواب قطعي "لا" 52.4 % أو المترددين في الإجابة " إلى حد ما " وهي بالضرورة تعنى عدم الكفاية لأنه بوقوعها لا تطرح تردداً أو إغفالا إما أن تكفي أو لا تكفي والتردد يرجحه الباحث إلى النفي إن في مجموعة أو في بعض الطموحات التي يخفيها المبحوث كافتناء سيارة أو تحسين ترتيبه الاجتماعي ما يعنى ضم 16.4 % إلى 52.4 % لنحصل على 68.8 % مقابل 31.2 % فقط متأكدين من كفاية مدخولهم لاحتياجات بيوتهم وهو رقم جيد إذا ما اعتبرنا أن هذه المسألة بالذات لا يتحدث بها إلا عندما لا يمكن إخفاؤها أي مترتبات الخوف من العين

والحسد وثقافة القلة والفقر التي خلفها استعمار تدميري للذات الجزائرية أول ما تظهر في قضية الإقرار بالنعمة التي غالبا ما نص عليها الشرع الإسلامي الذي يطالب المؤمنون بعدم إخفاء مظاهر النعمة ووجوب التحدث بها كنعمة ولاستحضار الحمد والبركة هذا الحث الديني بسيط سيصتدم غالبا بهذه الروح الخائفة من الآتي ومن الحاسد ، ومن انقلاب الأيام ، وكذلك مما سميناه العين والحسد اللذان سيذهبان البركة ويعرضان هذه النعمة للنقصان ، فإذا أعترف هؤلاء 76 الذين يمثلون نسبة معتبرة 31.2 % هم ليسو فقط مكتفون ولكنهم تجاوز حدود الخوف والحسد والعين وتغلبوا على ثقافة التقليل والإقلال التي تتمظهر حتى في اللغة المستعملة تأنيثا وتصغيرا كالقول "دويرة بدل الدار وليدات بدل أولاد ، شويهاات بدل قطيع ، دريهمات بدل المال ، ذهبيات بدل ذهب وهكذا " إذا يعتبرون رقم 68.8 % مبالغ فيه وهو أقل من ذلك بكثير .

لذلك فالأعمدة أعلاه التي تعيد ترتيب أسباب ضعف المدخول ما إذا كان في نسبته أو كميته أو رقمه أو طريقة إنفاقه وفي المتطلبات المنتظرة منه في أشكال ثقافة ، أو قنوات تبذير داخل الميزانية الإجمالية للبيت وفي كثرة المستهلكين لهذا الدخل من خارج مكوني الأسرة الأصليين . إن تفوق سبب المتطلبات على الدخل الضعيف أصلا هو إعادة فهم الأرقام الأولى لأن الذي يضعف الدخل ليس رقم أوراقه وعددها وبالتالي كميته وإنما هو هذه المتطلبات إن الأمر هنا لا يتعلق بطبيعة مورثة لكننا أمام حالة مستحدثة في مستوى الإستهلاك وتنوعه وفي زيادة إنتاج ليس للأشياء المستهلكة ولكن لطلبات الأستهلاك حيث تبرز يوميا مطالب وأساليب وهي بالضرورة تابعة للتحسن المعيشي متمثلا في الدخل وعدم القلق عليه بظهر في ملزمات الطهي والطبخ كأدوات وموارد ، وفي التأثير النوعي والكمي وفي الإنفاق المتزايد لمواد الطاقة والتنظيف ومطالب النشاط الخارجي والمدرسي ممثلا في الألبسة ووسائل النقل والتفسيح والاستهلاك الخارجي ، وهي كلها مستحدثات لم توجد سابقا حيث كانت العائلات الجزائرية تركز على الضروريات لننتذكر أن تأثير البيت لا يهتم

بالمزينات والتناسق والجمالية وأن طعام المائدة لا يهتم بالتنوع ، ولا بالمقادير الغذائية وأن الكماليات الأخرى سواء الخاصة بالأكل أو اللباس أو التمشير الخارجي أو الداخلي ، حتى السوق لم يعرضها ولم يجعلها مركز نشاطه عكس اليوم ، حيث يعجز السوق أحيانا في ملاحظة طلبات متزايدة كما ونوعا ، بداية من الخبز والحليب وأساسيات الغذاء من زيت وسكر... إلخ إلى سوق السيارات والأجهزة الكترونية وسوق الاتصال ، إن كمية ما تنفقه العائلة الجزائرية اليوم عن الاتصال في صورة مكالمات وانترنت فقط يظاهاي ربما أضعاف ما كانت تنفقه العائلة الجزائرية في الثمانينات مثلا ، وهكذا يمكن متابعة قنوات الإنفاق المتزايد الذي يجعل الدخل غير قادر على اللحاق في صورة خطين متوازيين ولكن بسرعات مختلفة .

استهلاك متزايد ← التسارع كبير جدًا ← متتالية هندسية

دخل متزايد ← التسارع قليل جدًا ← متتالية حسابية

الأولى بمتتالية هندسية : $2 - 4 - 16 - 256 - 65536 \dots$

الثانية بمتتالية حسابية : $2 - 4 - 8 - 16 - 32 \dots$

إن متغيرات السوق والإعلام والإشهار التسويقي الذي يستفيد من أرباح مسبقة ولاحقة ومتبقية يجعل خطر الفقر الوهمي متفاقم مع تخلي دائم عن الحاجات الأساسية والضرورية ، إلى خلق متراكم ومتزاحم من الحاجات التكاملية وفوق التكاملية ، إلى درجة العبثية التي ترغم الطباخ مثلا على استحضار 100 نوع من المكونات و 100 نوع من الأدوات ، وبذل 100 ساعة من التحضير لطبق لا يتعدى وزن الغذاء المقدم ملعقة وحجم لقمة صغيرة إنه تمثيل مبالغ لكنه متقدم إلى العائلات في صورة تجاوز الكمي إلى الكيفي ومرور من حالة " الله يقنعمكم " إلى حالة " Bon appètes " شهية طيبة والأكل مثلا الجوع ودون تحصيل الشبع والأكل للعيش إلى الأكل دون جوع ولأجل التلذذ والعيش للأكل وليس العكس .

إن هذه الحالة التي يعتقد بها الباحث سوف تجعل المرتب يميل إلى إدراك أن الدخل وإن قيمة بالضعف سوف يتراجع إلى خلف الطلبات من 1100 درجة إلى 9.38 درجة ، و 706 درجات يترتب منطق عدم وجود ثقافة استهلاك ثلاثا دون بعيد عن عشوائية التسيير للميزانية بـ 418 وهو ما يعني أن هناك إدراك للمسافة التي نسميها هو بين الدخل والحاجة والتسيير والتخطيط الذي سيخلف إما عجز حقيقي أو عجز متخيل غير واقعي وإنما في الغالب معبر عن حالة تعكسها أكثر الإشاعة والرأي العام الذي تصنعه وسائل إعلام أو عجز جماعي عن تقييم وفهم الواقع .

جدول رقم 42 : يمثل توزيع المبحوثين بحسب تمثيلهم لبيتهم كمكان راحة وسكنية أو مصدر إزعاج وطلبات .

التمثل	التكرار	النسبة
مكان إستراحة من التعب	72	29.5%
مكان عمل وإستكماله	03	1.2%
مكان طلبات وإزعاج	15	6.1%
مكان حب وسكنية	06	2.4%
هو كل شيء	148	60.7%
المجموع	244	100%

الجدول أعلاه الذي يمثل توزيع المبحوثين بحسب رؤيتهم وتمثيلهم لبيتهم بحسب الاختيارات الخمس التي اقترحها الباحث ، إن تعمد الباحث استعمال الاختيار الأخير بلفظ " هو كل شيء " بدل " هو كل ما سبق " حتى يفهم المبحوث أنه أمام اختيار خامس وليس اختيار حوصلة بدل كل الأربعة ومع ذلك يبدو أن بعضهم لم يفهم هذا لقصد بنفس الطريقة ، لأن التعليق الذي تركناه بعد السؤال قد أتاح لنا تفحص جوانب أخرى لم يتخيلها الباحث أو غابت عن تفكيره لحظة صياغة السؤال مثل : البيت فندق ، مكان نوم فقط ، مكان عبادة ، لكن عموما فإن الغرض من السؤال قد تم على اعتبار أن مقصد البيت ليس الجدران ولكن ساكني تلك الجدران ، إذ إن مفهوم البيت عند الباحث وعند المبحوثين قد فهم بمعناه لاستعمالي " هو نفسه العائلة " ولذلك في الواقع الجزائري تستخدم ألفاظ " داركم " لتدليل على عائلتكم و " بيت فلان " يعني عائلة فيقال مثلا " سوف أكلم دارنا " أو " كلم داركم " أو " قالت لي دراى " وهي بذلك تفيد الزوجة " معايا الدار " مثلا ، فالدار والبيت هو نفسه العائلة والأهل والمرأة والزوجة أحيانا فاختيارات الإجابة الحب والسكنية وهو كل شيء تعني هل

العائلة هي الحب والسكينة ؟ هل هي الطلبات وإزعاج حتى وإن استعمل لفظ مكان وتصبح هي كل شيء لدلالة على الزوجة والأبناء وليس على الجدران والأسمت .

إن الأرقام أعلاه تؤدي نفس المعنى إذ هي بالفعل كل شيء بنسبة عالية 60.7 % مضاف إليها 2.4 % كمصدر حب وسكينة مضاف إليها 29.5 % كقوة استرجاع بالاستراحة والتجديد تبقى نسبة 7.3 % المقصومة بين اعتبارها مكتب عمل أو ملحق مؤسسة بنسبة جد ضئيلة 1.2 % ومكان طلبات وإزعاج بنسبة أعلى ولكن بضعف بارز 6.1 % فقط أي بمجموع 15 مفردة فقط .

ما يعني إجمالاً أن 92.7 % يعتبرون البيت كما العائلة كما الزوجة والأبناء دارنا ، بيتنا ، عائلتنا هي الراحة والاسترجاع والتجديد هي الحب والسكينة وبالتالي هي كل شيء بالنسبة للمبحوثين في غالبيتهم ، أما ما تبقى فإنهم حالات تؤدي معنى ضيق في الغالب مرتبطة بصعوبات التأقلم أو مشاكل متصادفة مع الإجابة فتصبح الاستثمار والسؤال نفسه فرصة التفريغ الأفضل وهكذا إلى حدود غير منتهية من التبريرات التي أرادها الباحث لإثبات أهمية العائلة والبيت العائلي للإنسان الجزائري حتى وإن لم يستطيع التعبير وإظهار تلك الأهمية .

النتائج العامة :

أولا : محور الحالة الاقتصادية المعيشية للأسر الجزائرية .

1- من حيث الدخل : رغم أن الأرقام المقدمة للباحث متحفظة في هذا الشأن وبل مبالغ في إخفائها ، ووصلت بهذا الشكل إلى وجود تقريبا (14 عائلة) ما نسبة 5.7% بدخل أقل من 20.000 ألف بمعدل 7 أفراد أي بمبلغ 2850 دج شهريا أي ما يعادل 95 دج يوميا ، بسعر الدولار أي ما يمثل 0.7 دولار يوميا وهو أقل من الحد المصنف لخطوط الفقر .

لذلك علينا دوما في قراءات الإحصائيات أن نفرق بين الدخل والمستوى المعيشي لأن هذه الأسر المصنفة بحسب دخلها دون خط الفقر بكثير هي عائلات قادرة على الترفيه وعلى إعطاء الصدقة والتمتع بكُماليات كثيرة وأجهزة الكترونية جد متطورة .

لكن عموما بأرقام المقدمة أن الأغلبية لها دخل يساوي أو يفوق 50 إلى 70 ألف دج بل يصل إلى أرقام عالية جدا (مليون دينار جزائري) عند مشاركة باقس أفراد العائلة ووجود مداخل أخرى عقارية تجارية وإنتاجية .

2- من حيث السكن الغالبية تسكن في بيوت مقبولة إن لم نقل جيدة جدا وتصنيفات تقليدي وعادي وفيلا سقطت في تقييمات محلية ثقافية مصغرة تجنباً للحسد والأرقام توضح تصنيف عادي بـ 125 أكثر من النصف 51.2% و102 من هذا العادي هو خاص ، وقد أمكن للباحث التقاط صور لهذه الأبنية العادية التي لا تقل في شيء عن اسم فيلا .

ما يلاحظ كذلك أن الملكية استقرت في رقم معتبر وهو 130 وحدة 53.2% مضاف إليها الطابع الاجتماعي 80 أي 32.8 ما يعني 86% خاص بـ 34 حالة فقط إيجابية وهي 14% منها 27 موجودة داخل المساكن الجماعية الاجتماعية.

3- الحالة المعيشية للأسر الجزائرية المبحوثة لقد تحسنت بشكل مذهل وإن كانت الإجابات تدور في خانة العادي 168 أسرة بنسبة 69% لكن هذا العادي نفسه هو تعبير ثقافي متجنب لمبالغة التي قد تؤدي إلى زوال النعمة والبركة التي هي واحدة من صفات العائلة الجزائرية التقليدية التي لم تشأ مغادرة تفكير أعضاء الأسر الجزائرية كما أن المصرحين بالحالة الممتازة لأسرهم معيشيا هو كذلك رقم جديد ، ومتفوق عن المعلنين صراحة أن حالتهم سيئة إلى درجة المزري . 52 مقابل 24 أو بنسبتي 21.2% مقابل 9.8% فقط ، ومع هذا يجب الإشادة بالتعاون الأسري الذي يؤدي إلى تحسن الحالة المعيشية داخل الأسر وذلك بتظافر جهود المكونين لها في شكل أزواج وأبناء ، وبوجود نشاطات غير ثابتة الدخل وفي الغالب هي إقتصادية ، مع قلتها في نسبة لم تتعدى 4% من مجموع ذوي الحالة الجيدة ، وما يمثل 0.8% من المجموع الكلي للمبحوثين ، أي ما يعني أن هذه النشاطات وإن كانت بالفعل مربحة ومطورة للحالة الاقتصادية المعيشية للأسر الجزائرية بدليل وجودها في الحالة الجيدة.

4- توقعات الأسر بتحسن حالتهم المعيشية قد أصاب الباحث بخيبة متناقضة مع الأرقام المسجلة سابقا وهي معاكسة للأرقام المسجلة في خانة التشاؤم أو فقدان الأمل في وجود أي بادرة للتحسن المستوى وحالة عائلاتهم معيشيا واقتصاديا أن الرقم 70% يمكن أن يغرينا بهذه القراءات وببساطة لكن الانتباه والملاحظة قائمة على النقائص التالية:

1- أن نسبة 21.2% من نفس النسبة هي للعائلات ذات المستوى الجيد معيشيا والتي سجل أفرادها رضا عن حالتهم وإذا توقع التحسن هو إضافة حسدية وتبترية (تبتر) عن ما أعم عليهم الله من بركة .

2- أن نسبة كبيرة من المبحوثين المتشائمين لم يجيبوا بطريقة مباشرة عن وضعيتهم الخاصة (أي لعائلاتهم) وإنما بالحالة العامة للبلد ، بدليل ربط توقعهم في الغالب ، بالفساد المالي والتسيير للحكومة وأعوانها المحليين ، وبحالة الغلاء المصاحبة لظاهرة اقتصادية بالتضخم

وهبوط سعر الدينار ، وهذه الحالة بالذات يجب التنبيه إلى نسبتها الواقعية ولكن إلى حقيقتها الإعلامية وتوجهات الرأي العام الذي يبدو أنه تكتل حول مسلمات وبديهيات غير قابلة للمناقشة رغم ممارسة الواقع والحال لها .

وهي حالة من اليأس والرفض وعدم الاكتراث وكذلك التبسيط والتساهل في إصدار الأحكام . ويبدو أنها كسبت من أدوات الدعم ما يجعلها حقيقية غير قابلة للنقاش في صورة تحليلات بما يعرف بالخبراء ، ونخبة سياسية تستثمر في كل الوجوه وخطاب متكرر في وسائل الإعلام ، ومواقع التواصل وعند إنصاف المثقفين خاصة في قطاعي التربية والشؤون الدينية في شكل خطب متشائمة .

ثانيا : محور العلاقات والروابط الداخلية ومع المحيط للأسرة الجزائرية .

1- تتميز الأسر الجزائرية بالاستقرار ظاهري ونسبة كبيرة جدا مثلت في العينة المدروسة بـ 85 % بين الإستقرار العادي والممتاز جدا الذي وصل إلى نسبة 17% في حين نسبة 05 % تمثل أولئك الذين أقروا بوجود العلاقة المضطربة داخل أسرهم والنسب هذه رغم شساعة الفارق بينها إلى درجة التناقض الإحصائي لكن القراءة السوسيولوجية تمكننا من إعتبار الملاحظة المنسجمة مع مقصدنا البحثي هو التمرکز الآخر للإجابات في خانة الأزواج القرايين دمويا وعموما 113 مقابل 04 فقط من 244 مبحوث في شكل زمالات عمل أو دراسة ، وهي أرقام نوعا ما مقلقة للإتجاه المتبني حول تغير وتطور العائلة الجزائرية إذ مذهبه أن الزواجات القارية الداخلية هي في إضمحلال مقابل تعارفات أخرى يصنعها العالم الحداثي بوسائله وبكثافة تنشيطية للعلاقات الثنائية سواء في مجال العمل والدراسة حيث أصبح مكان مختلط دون حاجة لتدليل أو بوسائل اتصال دائم في الأماكن العمومية ووسائل النقل وحتى الأماكن المغلقة إضافة إلى التنقلات التي تساهم خارج أرقامنا المقدمة على وجود ميل إجتماعي إلى الاختلاط القاري والزواج بعلاقات كثيرة أقلها دون شك العلاقة القارية .

2- الأرقام المقدمة تحيلنا إلى مشروعية اعتبار نسبة 75% من سلامة طبيعة الحياة الأسرية في ظل وجود النقاش ونسبة 100 % في الجوانب الاستشارية وكذلك المشاركة في إتخاذ القرار وبل يوجد 30 من المبحوثين الـ 184 أي ما نسبته 16.3 % حيث يتخلي الأزواج الذكور بهذا النقاش عن كل مسؤولية لتحميلها للزوجات كليا . وهو رقم مدعم للتوجيه بتحول هيكل العائلة الجزائرية حيث يصبح النقاش في معظم العائلات أمرا طبيعيا ومحبا وواجبا وبل تتعاظم الثقة في رأي ومسؤولية المرأة إلى درجة التصرف بالمطلق.

هذه المشروعات كبيرة ولكنها مخدوشة بنسبة الثلث ومخدوشة بأرقام رغم صغرها لكنها تحيلنا إلى عجز على المستوى الفردي أو الأسري أو الاجتماعي على تخطي مضمون التسلط والاستبداد والذكورية .

نعم هناك توقف وهناك تسلط وهناك إستبداد ذكوري داخل العائلة الجزائرية ، ولكن هناك تطور وتقدم وقبول وتطبيع ونقاش وحوار يؤثر وجود هذا التحول البطيء نعم والصعب نعم ولكنه موجود.

3- إن القرارات العائلية الجزائرية مازالت ذكورية أبوية إذ نقر بوجود تركز حول سلطة الأب وانفراده بالقرار سواء كان بصورة فعلية أو تصورية وبنسبة كبيرة 83 % وكذلك وجود انحياز جيد لتطور آخر لإنفراد كلي للمرأة وبصفة واقعية وتصورية 15 % وباجمالي 17 % هو إنحياز لوجود قوى مؤثرة في القرار النهائي للأسرة من مسائلها الداخلية أو في علاقتها مع المحيط ، وهو متماشي مع ببطء التحول الأسري سواء بصورة واقعية أو بتمثل ذلك أمام الغريب المراقب .

4- رغم إستمرار حالة التكتّم على الشأن العائلي بإسكات صوت الخلاف في رقم يفوق 55% ويرفض تدخل غير الزوجين في الحل إلا أن المشكل العائلي الذي يحاول الطرفين الأساسيين ضبطه في حدود الثنائية الزوجية سوف ينكسر بالصوت المرتفع أو بتدخل الأبناء أو من حضر بيما في ذلك الجيران أو الأصدقاء المعبر عنه بنسبة 1.2 % وإن رتب خامسا (05) ، إن هذه الحالة سوف تطرح أكثر من احتمال .

5- رغم الأرقام 11 مقابل 77 تعلن بقوة انتهاء دور الأسلاف في العائلة الجزائرية والثاني في إنحصار دورهم إلا في جوانبه المعنوية " البركة والدعاء والزيارات فقط "

فعلى الأقل بالنسبة لإحساس الباحث ضرورة الوقوف في إستمرار الوجود والمشاركة و للمساعدة للعائلة الجزائرية في أحضان أسلافها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، وسوف ينضج ذلك من خلال الأرقام والقراءات الثابتة .

6- يستمر تواجد الأسلاف في العائلة الجزائرية واقعيا كدور ووظيفة للأباء الأزواج رغم أن الأرقام المستخلبة من العينة تضع 77 مقابل 11 في شكل تدخل معنوي وتدخل واقعي هذا المعنوي والمحصور في البركة والدعاء والإحساس بالأمان هو تماما الذي يخفي المشاركة بالواقع المادي سواء التربوي أو الاقتصادي أو الاجتماعي وإن رفض أرباب الأسر الجدد الإعتراف بذلك أمام الباحث الغريب أو من خلال قناعة تكونت في علاقة المحيط الضاغط والزوجة المراقبة لذكرة ورجولة وإستقلالية زوجها .

7- إن ديمقراطية العائلة الجزائرية وإن كانت ممارسة داخل جدرانها فإنها في الغالب تخضع لمزاجية ذكورية تقبل بها جميع الأطراف دون خدش أو رفض في صورة زوجة مهيئة لقبول دكتاتورية الذكر ولمجتمع مشجع لهذا النمط رمزيا وعرفيا بمقولات ترتقي على مستوى المقدس (الرجلة أرقاز) مقابل (مرية ولية) .

8- إستمرار الطابع الذكوري المزاجي للسلطة داخل الأسرة وبل بطابع إحتكاري مركزي في صورة الزوج الذكر الأب ويتدعم ذلك كلما كان متحكما في ميزانية البيت ولا يفقد من مركزه إلا بما يفقده بمشاركة أعضاء الأسرة في ميزانية البيت .

9- رغم وجود مؤشر إنكماش الأسرة الجزائرية الحديثة على نفسها لكن الأرقام المرفقة في صورة 2% فقط موافقة و 10% يحيلنا إلى القبول بإستمرار إمتداد الأسرة الجزائرية كعضو في جسم أكبر منها بصفة آلية تضامنية هو العائلة الأكبر أو العشيرة نفسها التي تنتمي إليها الأسرة الجزائرية

10- إن مفهوم الأسرة في ذهن الجزائري مرتبط بوجود الأبناء لذلك فهو لا يتوانى وبنسبة كبيرة في تمثيل عينتنا بأن يسميه زوج شرعي couples Légitimes وإذا ما سماه على مضض بالعلاقة الشرعية غير الطبيعية فإنه يفعل ذلك بإستحياء وفي نفس الوقت لا يستطيع تبرير عدم قبوله بالاقتراحين في تعثر مؤسف أمام مصطلحات العقد والحب والإخلاص خارج منتج العقد نفسه وعامل تثبيت الحب ومعنى الإخلاص .

ثالثا : محور السلطة العائلية ووضعية الرجل في الأسرة الجزائرية.

1- إن وضعية الرجل الجزائري في الأسرة الجزائرية لم تتغير بشكل الذي يغيرنا في تقبل أطروحة المساواة وتقاسم السلطة وإذا كانت الأرقام التي قدمها الجدول 24 في تبويبنا لنتائج سؤالنا عن وضعه تبدو مرتفعة في شكل وصف إن لم يكن إلصاق تهمة تقيده في عائلته وفقدانه لمكانة السيد الأمر برقم 34% فإنها لم تكن إلا تهكما وإستقصا من الآخر في صورة جار أو قريب أو فئة معينة .

وقد إتضح بالدليل أن السؤال المباشر حول الوضع الخاص لا يقبل ولو مزحا المساس بهذه المكانة التي تعني دوام الرجولة وكأننا بالتالي نعول على مقاومة مازالت متماسكة بفهم قديم يصعب إستصاله .

إن هؤلائي يريدون النيل بالتقليل والتشكيك وإن توفرت الأدلة التي يحتكمون إليها على فقدانهم هذه المكانة وتراجعهم إلى خلف زوجاتهم فإنهم في الغالب يرفضونها وبالتالي وإن كانوا هم كذلك بواقعهم لكنهم في تصورهم يجب تسمية الحالة ليس بواقعها ومنطقها ولكن بنقد ورفض واشمئزاز منها، أي استمرار لهذا المبدأ سيادة الرجل ولو حتى كانت الأمثلة تؤكد تراجعهم وبروز سيادة موازية في شكل امرأة مستقلة وواعية ومدعمة قانونيا واجتماعيا .

2- وجود إرغام إجتماعي سواء كان قديما ومترسقا في ثقافة المجتمع الجزائري ككل أو فقط المجتمع المبحوث ولو حتى في العينة الممثلة أو أنه حديث ومستحدث يلزم الأزواج القبول والإستمرار في الحياة الزوجية سواء كانوا راضين أو غير راضين.

هذه الحالة تجعل كل إستحلاب لتوجه الأزواج في قضية الرضى الزواجي كإستحلاب ثعبان من أنداء لم تتكون بعد فمن جهة تعمل الأعراف على إسكاته ومرة يعطل الغريب الباحث كل فضفضة ممكنة حول هذا الشأن وعليه فإننا نقبل بتلك الصورة السطحية التي تقر بوجود

رضاء بشكل من أشكال يجعل العائلة الجزائرية بصمام حافظ بغلق جيد حتى وإن كانت واقعيًا بمثابة منغص وكاتم لكل أمل ورغبة وطموح .

3- تعدد الزوجات الذي هو واحدة من خصائص العائلة البطريركية القديمة والذي لا زال موجودا في عائلات أوساط بدوية شبه زراعية وفي مناطق محددة خاصة الصحراء والهضاب العليا أدرج كمؤشر جيد لمتابعة فكرة التسلط في ذهن الزوج في العائلة الجزائرية دون الاهتمام بالواقع الذي يخالف هذه الخاصية ، النسبة الكبيرة الراضية له بالمطلق تجعلنا نتراجع عن قوة المقاومة العقائدية لمكون الأسرة ولكن في نفس الوقت الذي نؤكد أنها كدليل على تراجع مكانة وقدرة الرجل الزوج الأب في الأسرة الجزائرية كذلك فهي ليست بالمسألة الجوهرية التي تعطي هوية الأسرة في شكل جوهر غير قابل للتحويل كتابع أو مردد صدى.

4- الذين ينفون بالمطلق في أسرهم أو خارجها حاضرا أو ماضيا ما سماه الباحث سلطة المرأة أو الزوجة داخل الأسرة على حساب الرجل أو الزوج ، إن هذا الرفض وإن تحاشا اختيار التقاليد فهو نتيجة له أي المجيبين قد تشكلوا به فهم لا يرونه كشكل أو هيكل إنما هم في توجههم مضمونة الأصلي وجوهره الخاص الذي يرفض أي اعتراف إلا بما قرره العرف والتقليد ، فهو بذلك لا يرى وحتى وإن وجد أي شيء قادر على الخروج على هذا العرف الذي طبعا سيتفوق القبول بعكسه تهديما خطيرا على التركيبية الفكرية والوجدانية للفرد التقليدي .

إن التقاف أغلب المجيبين الأ 202 ما نسبته 82.7 % على اعتبار القانون المسمى بالأسري غير قادر على التدخل في الشأن الأسري بناءً ووظيفة لا يمانعون بحقيقة اجتماعية لا تتعارض مع التقليد والعرف ، والواقع كذلك وهي أن الأسرة فعلا تتعقد بالقانون ولا يمكنها أن تتحل إلا به أي أنه في نظرهم إن هذا القانون أن وجد في أذهانهم فهو لا يتعدى المنطق الإداري الذي يلزم من خلال ارغامات أخرى.

فهذا اللجوء القصري للقانون الأسري ليس من باب الاحتكام والاعتراف ولكن من منطق الترخيص حتى لا يتم الإزعاج .

إن مسألة تحول سلطة المرأة داخل العائلة الجزائرية وإن قالت الأرقام ما يبرر ذلك في بعض الحالات إلا أنها على الأقل في أيامنا هذه مسألة لا تقبل الاعتراف وعلى أقل تقدير معرضة للتكذيب والاستبعاد إلى أن تصبح مرغمة ليس فقط بواقعها ولكن بالقبول على التبدل القصري للتوجه المبني على أعراف وتقاليد رافضة للعكس وإن تحقق.

5- إن وضعية المرأة الجزائرية بمؤشرات التعليمية والمهنية وبتقلدها لمناصب عليا قد حسنت بلا شك وضعها الاجتماعي خارج الأسرة لكنها وبنفس المؤشرات خلقت وضع مختلف لكنه غير محسن داخل الأسرة يثير لدى الرجل شكوك وإحياء لعقلية الماضي في رموزه الذكورية والتسلطية التي وإن رفضها الواقع فإنها تبقى وسيلة دفاع على الأقل أمام الآخر كموضوع إتهام أو دفاع أوتسلية .

رابعاً: محور وضع الطفل في الأسرة الجزائرية مكانة وتربية واهتمام

1- إن وضع الطفل الجزائري داخل الأسرة وبالعودة إلى استفتاء مفردات العينة المبحوثة قد تحسن بدرجة ثورية عن حالته في السابق والتي هي في ذهن المجيب مقارنة مع طفولته الخاصة في أسرته السابقة وبنسبة عالية جيداً 90.2%.

2- لقد زاد اهتمام الأباء بأبنائهم في الأسر الجزائرية الحديثة مقارنة بأباء وباهتمام الأسر القديمة إن هذا التفضيل الذي انحاز له المبحوثين هو بالتأكيد موجب لقراءة أعمق .

فالأغلبية يعتبرون أن الأباء في معاملتهم وفي اهتمامهم وفي حرصهم على أبنائهم اليوم قد زادوا من فرص تحسن وضعيتهم المعيشية وتطورها إلى الأفضل مقارنة بالماضي .

وإذ كان كذلك ينقل لنا إحساس هؤلاء أنفسهم وقراءتهم للمعاملة التي كانوا يلقونها داخل أسرهم التوجيهية مع أبنائهم وما يقدمونه وما يحسونه اليوم بوصفهم أباء أو كذلك من خلال ملاحظاتهم للإهتمام الزائد الذي يلقاه الأبناء سواء في تدرّسهم أو في معيشتهم أو ترفيههم أو في أمنهم من قبل أبنائهم فالملاحظات قوية في جوانب متعلقة بالحرص الزائد للأباء في توفير فرص النجاح في الدراسة من خلال تكثيف ومتابعة وحضور للمستوى وللتمدرس لأبنائهم أو من خلال ملاحظات حول زيادة الإنفاق في مقارنة بين الماضي والحاضر بداية من الحفاظات وأنواع الحليب والتأمين الصحي إلى نوعية الألبسة وللعبة المتوفرة سواء داخل البيوت أو للتعزز الدائم للأنشطة التجارية التي تزداد ربحيتها كلما أتجهت نحو توفير متطلبات الأطفال ، هذا إضافة إلى إستفادة جديدة لم تكن حاضرة سابقاً متعلقة بالترفيه والعطل والأهداء التي كانت في السابق كماليات لا يرقى إليها إلا بعض أطفال قليل من الأسر والغالبية لم تحرم فقط منها وإنما كانت غير معلومة الوجود لديهم .

3- إن حالة التأخر التي تجعل بعض الأباء مستاءين من وضعية أبنائهم اليوم باللجوء إلى مقارنة غير موضوعية مع الماضي هي نوع من الهروب الغير المبرر إلا في هوامش حيث

الفقر وانقطاع دراسي لأسباب خاصة لا يمكن تعميمها منحصرة في استغلال الأطفال داخل أو خارج الأسرة أو لمستوى وعي متخلف وغير مهتم أصلا بالأبناء كأولوية مقابل الأولويات الأخرى .

4- النسبة التي تبدوا ضئيلة وغير معتبرة عند المقارنة اللحظية وهي 32.8 % من الموافقين على مقولة الباحث " الأسرة الجزائرية حاليا غير مهتمة بجنس مولودها " إن الرقم سوف يتضخم في فهمنا للأرقام ولرمزيتها فجواب العاقلين عن سؤال : من أين تشرق الشمس؟ 100 % من جهة الشرق لا يعتبر حدثا ، أو قلقا في حين أن جواب 01 % فقط من الغرب ، سوف يطرح قلقا وحيرة وتحسرا وكل مشاعر الإلتباس بالنسبة للباحث إن نسبة 32.8 هي كبيرة جداً وكأن ثلثي الناس العاقلين لا يعرفون أن الشمس تشرق من الشرق ، إن حقيقة الذكور كاستمرار وزيادة وإضافة للأسرة الشرقية عموما والجزائرية خصوصا ، هي كحقيقة الشرق والمغرب ولما نجد في زمن وفي جماعة وفي عينة نسبة تفوق 1% و 10 % و 20 % وحتى 30 % ، وهي بالتحديد 32.8 % سوف لن نحترق ولكن سنتوقف قليلا لفهم هذا التطور والتحول لأنه بمثابة ثورة كبيرة .

إن النسبة أعلاه رغم أنها لا تقارن بالنسبة المقابلة لكنها تكشف عن تحول عن قبول أبي في الأسرة الجزائرية لجنس الأنثى تبعا لتحولات الاجتماعية الملموسة والتي يرمز لها سياسيا بتأنت المجتمع الجزائري عموما .

5- إن موضوع الدروس الخصوصية الذي أستملمه الباحث لغرض معرفة أهمية مستقبل الأبناء لأبائهم في الأسرة الجزائرية أعطى فائدته في إثبات تحول في إهتمام مبالغ فيه لا يحرص على الحاضر فقط وإنما يوفر شروط النجاح لمستقبل بداية من حرص دراسي ولو في شكل يقبل كثير من النقاش حول وضعه وأخلاقيته وقانونيته .

إن الرقم الذي تجاوز 52 % من قبول بممارسة واقعية مقابل تخلف لا يحمل إلا نسبة 11% كرفض حقيقي والباقي متعذر عليه القبول والممارسة لغياب الأطفال أنفسهم كمتدربين أو وجود العائق المالي والإهتمامات الأخرى خارج التمدريس .

خامسا: محور الوظيفة الترفيهية التثقيفية للعائلة الجزائرية الحديثة

1 - ارتباط التاثيث المنزلي باغراض خاصة بتربية الاطفال وارتباطها كذلك عند المبحوثين بمساحة البيت هو مؤشر مقبول عن تحول في اهتمامات الاسرة الجزائرية الحديثة بأبنائها حيث توفر أو هي مستعدة لذلك بما في ذلك مساحة اللعب الخاصة والمجهزة او الغرف الخاصة والمجهزة... الخ وقد استجابت العينة المدروسة واقعا او طموحا مع خصوصيتها الاقتصادية والثقافية ما يعل الطموح او لنقل الحاصل في بيئات اجتماعية اخرى داخل الجزائر قادرة على تقديم الدليل الافضل عن تحسن حاة الطفل بتحسن حالة وطموح اهله وتمركزه في قلب الاهتمام العائلي .

2- إن الترفيه كمؤشر تحول وظيفي في أداء الأسرة الجزائرية سواء بشكل مخطط ومنظم وبميزانية سنوية ممثلة بنسبة 22 % من عينة البحث أو بشكل مقبول وخاضع لبعض الإمكانيات الغير المعطلة بأنشغالات أكثر أهمية وبنسبة تفوق 60% من العينة المبحوثة يعطينا قوة إثبات بالدليل عن تحول تابع للمستوى المعيشي للأسرة الجزائرية وكذلك تابع لزيادة أهمية الإهتمام لجوانب الترفيهية التربوية للأطفال .

3- مكان أوقات الفراغ للأرباب الأسر في صورة الزوج تقدم لنا شكلا آخر من التغيير الأسري الذي يجب الإشادة به. فالبيت الذي كان لا يرحب بالذكر أصبح اليوم وعلى الأقل من خلال العينة المبحوثة مكان راحة وإسترجاع بالنسبة تقارب 38% مضافا إليها نسب أخرى الخاصة بإستكمال واجبات العمل والمساعدة في الواجبات المدرسية للأبناء ، كل هذا مقابل تقلص وصل فقط إلى 24% للذين يفضلون الفضاء العمومي الذكوري خاصة المقهى ذات البعدين الثقافي الشعبي والنفسي الإسترخائي والتي كانت إلى زمن قريب بمثابة بيت ثاني للرجل الجزائري .

4- إن بقاء المطبخ العائلي الجزائري للأسرة الحديثة مستوحى على إستهلاك وذوق الفرد الجزائري سواء بالاحتكار أو بنوعية الطهي التقليدي المميز للثقافة الجزائرية بدأ ينحصر في أدنى صورته مستجيبا للضغوطات الخارجية التي يفرضها عالم الإستهلاك والخدمة الإستهلاكية كمنتج سريع مضمون ومتاح في أي وقت ، وكذلك تحت ضغط الأذواق الجديدة للأجيال الجديدة والتي إن أرغمه البيت على البقاء في مطبخه فإنه كذلك يعمل على إرغامه في تغيير أسلوب ونوع مطهواته . إنه إشارة أخرى لتبدل وظيفي للأداء الأسرة الجزائرية بمنطق تحول مصاحب لمتغيرات ظاغطة إقتصادية اجتماعية وعولمة استهلاكية .

5- إن الإستهلاك العائلي قد زاد وتنوع بشكل مذهل يجعل الأساسي الذي كانت العائلة الجزائرية قديما تجتهد كثيرا للإبقاء هو مجرد بديهية لا تدخل في تقييم المستوى المعيشي للأسرة الجزائرية الحديثة فتصبح الحاجات التكميلية وما فوق التكميلية كأدوات تزين وبحث عن الذوق والموضة والديكور وباقي المستلزمات التفاخر أمام الآخر هي المقيم لوضع المعيشي تحت ضغط هجوم لوسائل إعلام بشكل مكثف ما يجعل كلمات الرضى والقبول مختفية أمام حالة السخط الجماعي من تدهور معيشي يدور حول كماليات وليس الأساسيات.

6- مفهوم البيت عند الفرد الجزائري لا زال يحمل معناه القديم في صورة كل شيء بإعتباره يمثل الأهل والزوجة والإنتماء بعيدا عن المعنى المسطح للملكية والجدان فكلمة دارنا على الأقل في مجتمع البحث تعني الزوجة وكلمة الدار تعني أهل .

مناقشة فرضيات الدراسة في ظل النتائج المتحصل عليهما :

1-الفرضية الأولى :

تشهد الأسرة الجزائرية الراهنة تحولات طفيفة في بنيتها مقارنة بقوة التغيرات الاقتصادية والسياسية

مؤشرات البنية الاجتماعية :

أولا : العلاقات والروابط الداخلية ومع المحيط

1- 83% إستقرار كلي في علاقة مقابل 05% فقط علاقة مضطربة
17% حياد .

2- 75% نقاش عائلي وفي جوانبه الاستشارية بما فيها اتخاذ القرار .

3- بقاء القرار العائلي ذكوري بنسبة كبيرة 83 %

4- 55% يرفضون اعلان وجود خلاف عائلي .

5- اقرار عكسي أمام الباحث وقبول واقعي بدور الأباء الأزواج ولو بالجوانب المعنوية
البركة والدعاء مع أن الحالات هي احتضان كلي داخل البيت العائلي في تسجيلات
كثيرة .

6- وجود ديمقراطية تابعة لتحول أنثوي ولكن بخضوع لمزاجية ذكورية .

7- القبول رغم التردد في بقاء الأسرة الجزائرية كإمتداد لجسم العائلة الأكبر بشكل
تضامني عضوي وكذلك تابعة عشائرية وإن قلت الأرقام .

8- استمرار ارتباط مفهوم الأسرة في الذهن الجزائري بوجود الابناء وتحايل فقط على
الزواج الفارغ الذي لا يستمر إلا بوجودهم .

9- إذا ماربطنا هذا مع مؤشرات الحالة السياسية التي أثبتت تطورها وتحولها النوعي
والكمي والكيفي .

المؤشر الثاني

وضعية الرجل والمرأة والسلطة العائلية

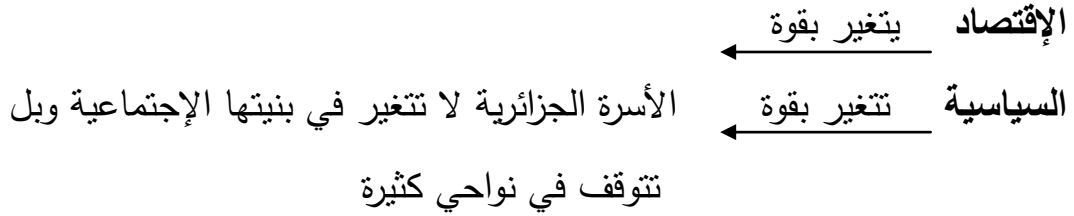
1- من المفروض أن التحول البنائي سيظهر في تغير ملموس لسلطة المرأة داخل الأسرة بفعل تبدل حالتها التعليمية كرأس مال ثقافي وحالتها الاقتصادية كعامله بدخل كمشاركة في الميزانية

لكن :

- 2- الجدول 24 ورغم قبول 34% من المبحوثين إلا أنه تغير حالة المتسلط داخل جدران البيت العائلي إلا أنه تعبير عن استهزاء يرمي به الآخر ويستثنى منه المجيب دوما.
- 3- إن حالة عدم الرضى الزوجي لم تغري بتغير الحال بالتطليق أو بإعادة الزواج ، ويمارس بذلك إسكات لهذا القلق بمفعول ثقافي مستمر في إرغام الأزواج على البقاء بيتهم ومع أبنائهم .
- 4- تعدد الزوجات هو موضوع غير مقبول ولا يستحضر إلا للتمنى أو المزاح .
- 5- التنشئ الثقافي للأزواج يرفض أي إعتراف لتفوق المرأة حتى وإن كان صريحا والغريب منها نفسها امام الرجل
- 6- القانون الأسري لا يدخل بين الأزواج وبنسبة 82.7% إلا في حالتين إنعقاد الزواج أو حين الطلاق .
- 7- التحسن في حالة المرأة زوجة وأم وابنة لم يغير من وضعها داخل الأسرة بحيث تخلق وضعا آخر مشوش لها وللرجل (القلق ، الشك ، الحجب خارج أوقات العمل والدراسة) .

إذن هناك قليل من التحول في الجانب الشكلي الذي لم يمس من بنية العائلة الجزائرية

بالربط :



البنية الاجتماعية لعائلة الجزائرية ورغم عوامل التغير الكبير في وضعها الاقتصادي والقانوني وبالتالي السياسي إلا أنها لم تتغير إلا بقدر صغير مثل بعض التسهيلات التي تحاول الانفصال على الكل الأبوي أو العشائري وبعض الاستشارة والحوار الداخلي وبعض التنازل في ما هو رمز سلطة وتسلط ذكوري .

بمحصلة لم يحدث التحول الذي يعطينا دليل على أن الأسرة تابع بالجبر والقوة كمردد صدى لما يحدث من تغير في العاملين الاقتصادي والسياسي .

ثانيا الفرضية الثانية :

تغيرت بعض وظائف الأسرة الجزائرية الراهنة بواقع طبيعة مسايرتها لقوة التحولات الاقتصادية والسياسية .

المؤشر الأول : تربية الأطفال ومكانتهم وزيادة الإهتمام بهم

1- إن الوظيفة التربوية هي أساس أهم وظيفة وإن كانت العائلة التقليدية بفعل تراكم مشكلات صعوبات العيش وكثرة الأعمال التشاركية قللت من الإهتمام بالأطفال لصالح كسب العيش . لكن أمام تحول وتحسن المستوى المعيشي مع إجبارات التعليم وتوفر سبل النجاح به ومحفزات الإهتمام أصبح الإبن الطفل محور الإهتمام العائلي للأسرة الجزائرية ف :

أ- غير مهم جنسه .

ب- غير مهم عددهم .

ج- التدريس مسألة إنتاجية وليس مجرد تماثل مع الآخر .

المؤشر الثاني : الترفيه والتنقيف في العائلة الجزائرية

لقد حدث تحولا مهما في هذا الجانب حيث أصبح الترفيه مسألة مركزية وخاصة للأبناء ومدرج في ميزانية البيت إضافة إلى وسائل الإهتمام والإطعام ب :

أ- نوعية التآثيث والتخصيص المنزلي للمجالات الطفولية عيشا ولعبا وخصوصية .

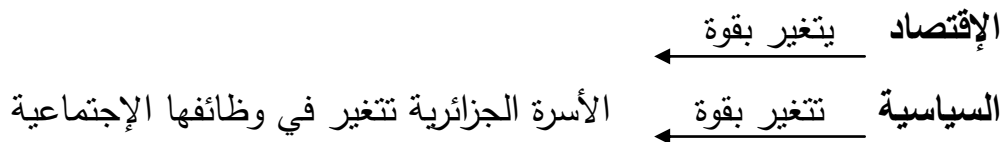
ب- العطلة مبرمجة ومقدسة عندما ما نسبته 22% ولا تلغى إلا بوجود طارئ عند 60%

ج- البيت مأوى للرجل ومرحب به كذكر أثناء النهار .

د- تنوع المطبخ وتماشيه مع الحداثة بزيادة وتنوع الإستهلاك العائلي بتنوع الأذواق وخاصة الأطفال .

هـ- إستمرار مفهوم البيت بمعنى حرمة ونحن ولنا وزوجة كذلك في ذهن الرجل الجزائري .

وبالمحصلة إذن إن الوظائف الأسرية قد تطورت وإرتقت إلى جوانب أكثر عقلانية وإزدهرت جوانب منها إلى درجة الترفيه والإستئناس بالبيت وبالجو العائلي .



بازدهار وعقلانية

فالمحصلة العائلة الجزائرية في ظل
التحولات الاقتصادية والسياسية تقبل
التحول والتحسين في جوانبها الوظيفية
ولكنها لا تقبل التحول في بنيتها
الاجتماعية وإذا ما حدثت فإنها في
الوظائف تكون سريعة جدا وفي البنية
الاجتماعية بطيئة جدا

العلماء فوق



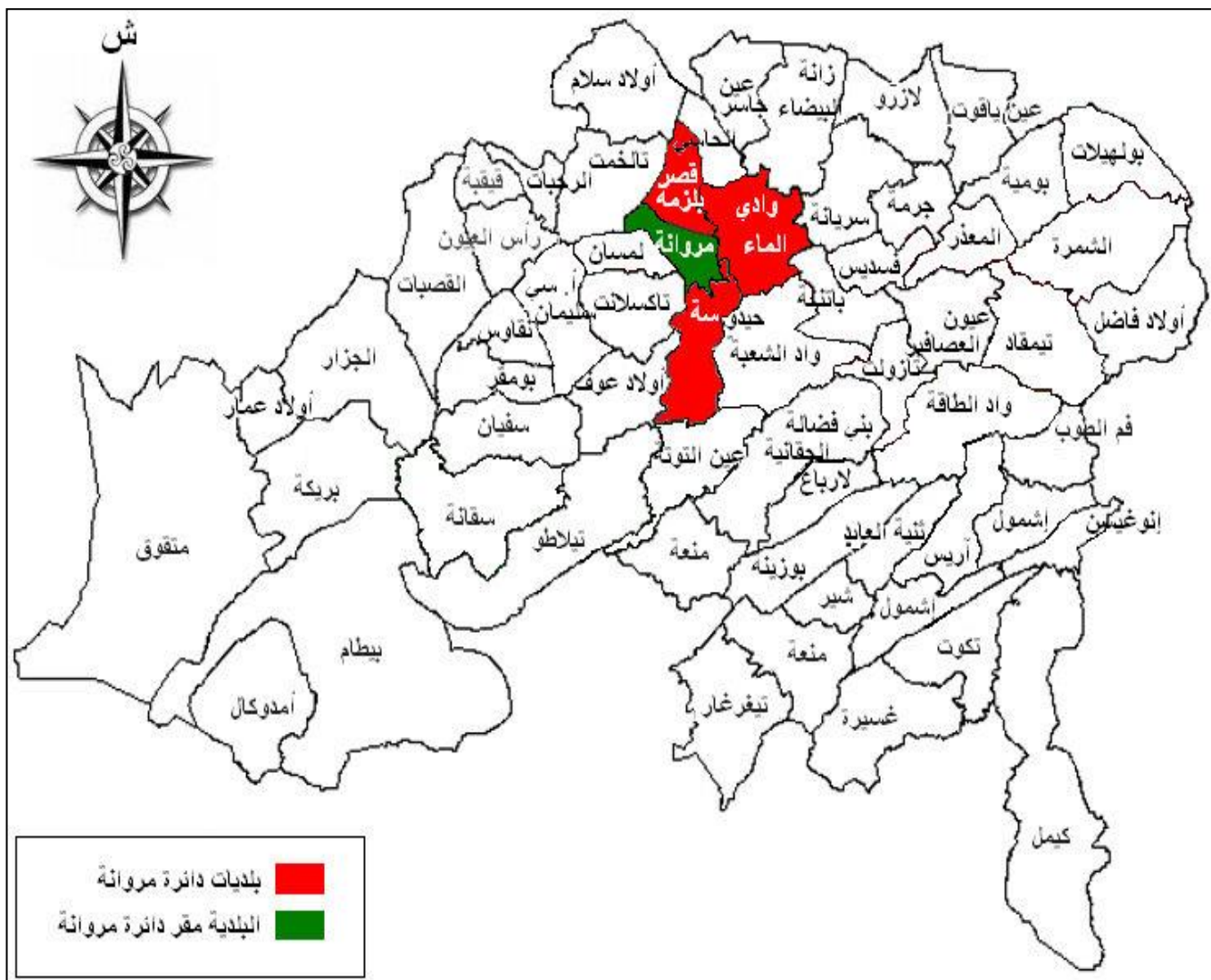
صورتان تبينان سكنات اجتماعية بحي البناء الذاتي بمدينة مروانة



صورة رقم 03 : تبين منظر لمدينة مروانة من الجهة الجنوبية



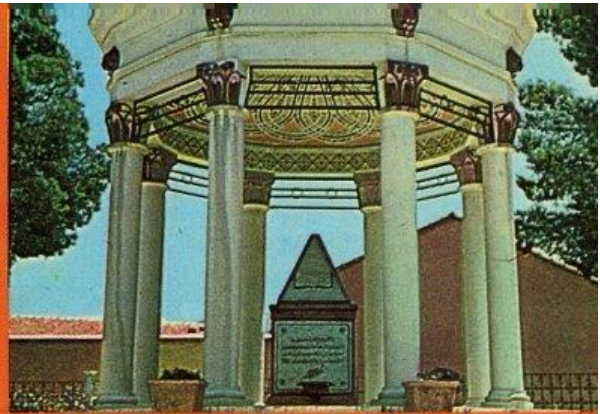
صورة رقم : تبين المدخل الجنوبي لمدينة مروانة



Aurès - Merouana années 60 ⵍⵔⵓⵙⵉⵏⵓ







ⵝⵓⵎⵉⵏ ⵙⵓⵛⵉⵏⵉⵔ ⵎⵉⵔⵓⵏⵓ ⵝⵓⵎⵉⵏ

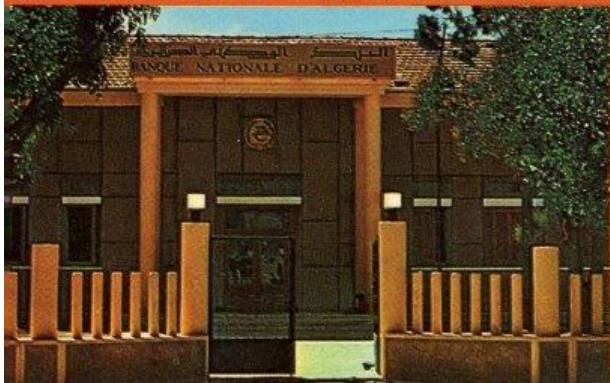


photo hamadi 2010/09/26





photo namani 2010/09/27



تطور السكان والمساكن في تجمع " مروانة "

السنة	عدد	المكان	الملاحظة
1903	130	المساكن	بدون إحصاء سكان الدواير التابعة للتراب البلدية
1956	265	//	سكان شيدي + 3068 أولاد مروانة مركز 3041
1966	4106	655	
1977	6290	995	
1987	12564	2451	
1994	16746	2800	
2000	34657	4719	
2014	41577	5940	

	المقاطعات district	السكان	المساكن	الاسرة	م.ح الاسرة	م.ش المساكن	نسبة المشتغلين في القطاع 3 %
احصاء 66	/	4106	655	/	/	6.2	61.2%
احصاء 77	من 19 الى 26	6290	995	951	6.6	6.3	72.6%
احصاء 87	من 17 الى 29	12564	2451	1824	6.9	5.1	97.2
احصاء 94	/	16746	2800	/	/	6.0	/

مرافق وتجهيزات

المساحة (هـ)	العدد	مرافق وتجهيزات
		<u>ادارة وخدمات</u>
3.0	01	مقر الدائرة
0.32	01	مقر البلدية
0.15	01	مركز بريد + مركز هاتفي
0.04	01	وكالة بريدية
0.22	01	الضرائب المختلفة
0.28	01	محكمة
0.06	01	الضمان الاجتماعي
	01	الشركة الوطنية للتأمينات S.A.A
0.03	01	الصندوق الوطني للتأمينات
0.12	01	الاجتماعية
0.01	01	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
0.01	01	بنك التنمية المحلية
0.24	01	ديوان الترقية والتسيير العقاري
0.04	01	المصالح التقنية
0.14	01	القسم الفرعي الفلاحي
0.01	01	مصلحة سونلغاز
0.12	01	مؤسسة توزيع مياه الشرب
	01	فرع الغابات O.N.T.F
0.15	01	مقولة مابين البلديات للأشغال
0.09	01	م.ج.للتعاون الافلاحي C.R.M.A
2.4	01	مقولة النقل

1.2	01	الدرك الوطني
0.3	02	الحماية البلدية
		مركز الشرطة
8.93	24	المجموع
المساحة	العدد	مرافق وتجهيزات
		<u>ت: التعليمية</u>
3.6	08	مدرسة
5.21	04	متوسطة
3.0	03	ثانوية
3.42	01	مركز التكوين المهني
3	01	مفتشية التعليم
0.05	03	دار الحضانة
0.14		
18.42	20	المجموع

		<u>ت: صحية</u>
2.3	02	مستشفى
0.4	02	عيادة متعدد العلاجات
2.7	04	المجموع

		<u>ت: شعائرية</u>
2.3	04	مسجد

مقبرة	02	0.4
المجموع	06	3.68

مرافق وتجهيزات	العدد	المساحة هـ
ت: ثقافية - رياضية - <u>سياحية</u>	01	0.39
دار الشباب	01	0.2
مركز ثقافي	01	0.16
قاعة سينما	01	1.3
قاعة متعددة الرياضات	01	0.16
ملعب	01	0.28
قاعة حفلات فندق		
المجموع	07	2.55

		<u>ت:تجارية+ وحدات صناعية</u>
0.4	01	الاروقة الجزائرية
1.2	01	سوق اسبوعي
0.2	01	مؤسسة الرياض SEMPAC
0.14+0.2	01	الديوان الوطني للتجارة ONACO
0.06	01	مؤسسة الصناعات الغذائية
0.12+0.64	01	ومشتقاتها
0.008+0.42	01	تعاونية الحبوب والخضر الجافة
0.2	01	م.و.ت. بالمنتجات النسيجية
0.12	01	وتوزيعها
0.008	01	"EX .ONACO " EDPAL
0.56	01	"EX SONACAT" EDDL
0.05	01	د.و. لأعضاء المعاقين وملحقاتها
0.8	01	مذبحة
1.2	01	م.ت. مواد البناء "EDIMCO"
/	/	و.الادوات المنزلية "SIDBA"
		وحدة البسكويت
		محلات تجارية
6.8	14	المجموع

تابع

المساحة	العدد	
0.08	02	ت: اخرى
0.36	04	نقب
0.65	01	خزان مياه
0.28	01	محطة شحن (سوناطراك)
0.18	01	حضرة البلدية
1.01	03	ثكنة
		محطة بنزين
2.65	12	المجموع
45.7	82	المجموع العام

الإستثمار

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر - باتنة

كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية والإسلامية
قسم العلوم الإجتماعية
شعبة علم الاجتماع

وثيقة استمارة أسئلة

حول الموضوع : البناء والوظائف الاجتماعية للأسرة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية " دراسة ميدانية على أسر مدينة مروانة "

مقدم لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع العائلي

- إعداد الطالب : قنفود محي الدين

- تحت إشراف الأستاذ الدكتور : بوذراع أحمد

الذان يتقدمان بالشكر الجزيل والتقدير والاحترام لقبولكم وتعاونكم للإجابة على الأسئلة المتضمنة فيها والتي لا تعدو أن تكون سوى مادة بناء لموضوع علمي لا أكثر .

ملاحظة: سيدي وسيدتي المتعاون هذه الوثيقة لا تحمل أي إشارة لشخصكم لا بالاسم ولا بالصفة . ومع هذا فهي في مأمن ومحاطة بكل السرية والمسؤولية فقط لا تبتلوا عنا ببعض وقتكم .

السنة الجامعية : 2011/2010

بيانات شخصية :

- 1- ممثل الأسرة (المجيب) : ☐ ذكر ☐ أنثى ☐
- 2- المستوى التعليمي حدد : ☐ السن : ☐
- 3- الأسرة المبحوثة: عدد الأفراد ☐ الأزواج ☐ الأبناء ☐ الأقارب ☐ آخرون : ☐
- 4- المستوى التعليمي: للزوج ☐ للزوجة ☐ لأبناء ☐ ☐ ☐ ☐ ☐ ☐
- 5- الأعمار: الزوج ☐ الزوجة ☐ الأبناء ☐ ☐ ☐ ☐ ☐ ☐
- 6- سنة الزواج:
- 7- مصادر دخل الأسرة:

- ☐ دخل الزوج ☐ - فلاح ☐ ☐ دخل الزوجة ☐ - ورث ☐ ☐ دخل الأبناء ☐ - مساعدات الدولة ☐ ☐ تجارة ☐ - مساعدات أقارب ☐ ☐ صناعة ☐ ☐ متوسط الدخل شهريا:
- 8 - طبيعة المسكن: - خاص ☐ - اجتماعي ☐ - إيجار ☐ - أخرى.....
- تقليدي ☐ - عادي ☐ - عمارة ☐ - فيلا ☐ - أخرى.....

- 9- هل تعتبر الحالة المعيشية للأسرة: - جيدة ☐ - عادية ☐ - مزرية ☐ - أخرى : ☐
- 10 - إذا كانت جيدة: هل بسبب؟ - مشاركة الأبناء في ميزانية البيت ☐ - مشاركة الزوجة في ميزانية البيت ☐ - نشاطات اقتصادية وتجارية ☐ - أخرى.....

- 11- إذا كانت مزرية لماذا؟.....
-

- 12- هل تتقرب تحسنا في الحالة الإقتصادية للأسرة : - نعم ☐ - لا ☐
- 13- في كلتا الإجابتين لماذا؟.....
-

14- هل زوجتك: - قريبة/دمويا ☐ - جارة سابقة ☐ - زميلة سابقة ☐ - أخرى.....

15- هل علاقتك بزوجك : - مستقرة ☐ - ممتازة ☐ - مضطربة ☐ - أخرى.....

16- هل تناقش مع زوجك في موضوعات الحياة والأهداف ومستقبل الأسرة ؟ - نعم ☐ - لا ☐

17- إذا كان نعم - للإستشارة ☐

- للمشاركة ☐

- لتحمل المسؤولية ☐

- من باب العلم ☐

18- إذا كان لا - اللاجدوى من ذلك ☐

- عدم اهتمام الطرف الآخر ☐

- الثقة في قراراتي فقط ☐

19- ما هي الموضوعات التي يكثر حولها النقاش مع الشريك؟

- المسائل الاقتصادية المتعلقة بالميزانية ☐

- المسائل الاجتماعية والواجبات والالتزامات ☐

- المسائل التربوية ومستقبل الأبناء ☐

- المسائل السياسية والفن والرياضة ☐

- أخرى تذكر.....

20- هل أنت راضي عن زوجتك وحياتك معها ؟

- راضي جدا ☐

- راضي بعض الشيء ☐

- غير راضي تماما ☐

21- "نساء اليوم أقل شأنا من نساء زمان"

- صحيح ☐

- خطأ ☐

- لا فرق ☐

22 - في حالة صحيح: هل لأنهن

- ☐ - غير قانعات
- ☐ - لا يحسن عمل البيت
- ☐ - غير مطيعات لأزواجهن
- ☐ - مطالبهن أكثر من إمكانيات الأزواج

23- في حالة خطأ: هل لأنهن

- ☐ - متعلمات أكثر وبالتالي عصريات
- ☐ - يتعبن أكثر في أعمال البيت والعمل
- ☐ - أكثر قدرة على إسعاد ومساعدة أزواجهن

24- يمكنك التعليق.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

25- هل وضعية المرأة الجزائرية داخل الأسرة؟ - أحسن من زمان ☐

- ☐ - غير مرضية
- ☐ - سيئة

26- في حالة كونها أحسن من زمان هل يعود ذلك؟

- ☐ - إلى تحسن الحالة الاقتصادية
- ☐ - إلى ارتفاع مستواها التعليمي
- ☐ - إلى القوانين الجديدة
- ☐ - إلى انفتاح شخصية الرجل الجزائري

27- في حالة اعتبارها سيئة : هل يعود ذلك إلى:

- ☐ - استمرار ذهنيات التخلف التي تعتبر المرأة مجرد خادم داخل البيت
- ☐ - استمرار الرجل في الخلط بين القيم التقليدية /القديمة ، ومتطلبات الحياة

- المعاصرة للمرأة / المتعلمة والعاملة ☐
- عدم وجود إرادة سياسية في تحسين الوضع ☐
- عدم وجود جدوى من ذلك في ظل استمرار واستفحال الظلم الاجتماعي للرجل وللمرأة معا ☐

28 - يمكنك التعليق على ذلك

.....

.....

.....

.....

.....

.....

29- هل حالة الأطفال داخل الأسرة اليوم أفضل من حالتهم فيما سبق؟

- من غير شك تطورت وتحسنت كثيرا ☐
- لا أرى فرق ☐
- في الماضي أحسن ☐

30- إذا كانت الإجابة "من غير شك" هل لأن ؟

- اهتمام الآباء قد زاد بأطفالهم ☐
- عددهم مناسب داخل الأسر ☐
- لا يقومون بأي دور داخل الأسرة ☐
- أخرى

31- في حالة الإجابة ب وضعية الطفل في الماضي أحسن هل لأن ؟

- المستوى المعيشي والاهتمام بهم كان أفضل ☐
- لأنهم كانوا ذكي ونضج ☐
- يساعدون لا يكلفون أسرهم كثير ☐

- أخرى :

32- هل فعلا أصبحت الأسرة الجزائرية غير مبالية بجنس الأولاد؟

- نعم ☐ لا ☐

33- في حالة الإجابة ب: لا. هل يرجع ذلك؟

- إلى استمرار تفضيل الذكر على الأنثى ☐
- إلى الرغبة على الأقل في الحصول على ولد ذكر من بين الخلفة المؤنثة ☐
- وجود حالة إعادة الزواج بسبب عدم الحصول على ذكر ☐
- أذكر الحالة :

34- في حالة الإجابة ب نعم :

- حقيقة الذكر مهم ولكن لا يهم إن كان الأول أو الأخير ☐
- التربية هي الأساس وليس جنس الأولاد ☐
- أنه زمن الإناث وليس بزمن الذكور ☐

35- يقال أن رأسمال الأسرة الجزائرية الحقيقي مازال هو أبناءها وهي بدونهم لا تعتبر عائلة.

- موافق ☐ غير موافق ☐ ليس دائما ☐

36- إذا كانت الإجابة موافق. فكيف تسمي إذا الأسر التي ليس لها خلف؟

- زوج شرعي ☐
- علاقة غير طبيعية ☐
- أخرى تذكر :

37- إذا كانت الإجابة غير موافق . هل ذلك راجع إلى كون ؟

- الزواج هو أساس الأسرة و الأولاد نتيجة لا يتدخل فيها الأزواج ☐
- المهم الرضا بين الأزواج و الأبناء يمكن تعويضهم بتربية أطفال سواء من العائلة أو من ملاجئ الأيتام ☐
- أن أساس الأسرة الحب و هو سابق عن الزواج و يستمر حتى بدون أولاد ☐
- أخرى تذكر :

38- يقال أن "الأسرة الجزائرية انكمشت على الأم و الأب و الأولاد فقط".

- موافق ☐ غير موافق ☐ بعض الشيء ☐

39- إذا كنت موافقا . للأنها؟

- تعيش فعلا بعيدا عن الأقارب ☐
- ليس لأباء الأزواج أي علاقة بالأسرة ☐
- أصبح من مصلحة الجميع الاهتمام فقط بأسرهم الأصلية ☐
- 40- هل ترى أن الأسرة الجزائرية قادرة على الإستقلال ؟
- الأسر الجزائرية لازالت تعيش في أحضان العائلة الكبيرة ☐
- الأجداد لا يواصلون حياتهم إلا من خلال أحفادهم ☐
- الأزواج الحديثين لا يستطيعون تكوين أسرهم بدون وجود آبائهم ☐

41- ما هو دور الجد و الجدة في الأسرة الجزائرية؟

- المساعدة الاقتصادية ☐ المساعدة المعنوية ☐ المساعدة في تربية الأبناء ☐

لا دور لهما ☐ أخرى :

42- برأيك أيهما يحتاج للآخر؟ أعضاء الأسرة الصغيرة ام العائلة الكبيرة؟

- الأسرة الصغيرة أكثر ☐
- العائلة الكبيرة أكثر ☐
- كلاهما يحتاج إلى الآخر ☐

في كل الحالات برر ذلك

43- في رأيك من هو صاحب القرارات المهمة في الأسرة ؟ مع ترتيبهم

- الأب ☐ ☐
- الأم ☐ ☐
- الأجداد ☐ ☐
- الأولاد ☐ ☐
- بالتشاور ☐ ☐

44- في حال حدوث مشكل أسري مع من يتم حله؟ مع ترتيبهم

- مع زوجك فقط ☐ ☐
- إشراك الأولاد ☐ ☐
- مع والديك ☐ ☐
- مع الأقارب ☐ ☐
- مع بعض الأصدقاء والجيران ☐ ☐

45- هل تعتقد أن قانون الأسرة الحالي قد زاد من سلطة الزوجة؟

نعم ☐ لا ☐

46- في حالة نعم . كيف ذلك؟

.....

47- في حالة لا . لماذا ؟

- لأن السلطة ليست للزوجة أصلا ☐
- لأن التقاليد هي التي تحدد والقانون لا يدخل بين الزوج والزوجة إلا في حالة الطلاق ☐
- أخرى :

48- هل تعتقد فعلا أن الرجل فقد مكانة القائد في الأسرة الجزائرية ؟

نعم ☐ لا ☐ في بعض الأحيان ☐

49- في حالة نعم . هل ذلك راجع إلى؟

- خروج الزوجة للعمل و استقلالها المالي ☐
- زيادة الوعي لدى النساء ☐
- تطور المجتمع و تعقيد الحياة ☐
- أخرى تذكر:

50- يقال أن الأسرة الجزائرية الحالية ديمقراطية؟

موافق ☐ غير موافق ☐ في بعض الحالات ☐

51- إذا كنت موافقا . هل ذلك راجع إلى ؟

- توزيع السلطة و اتخاذ القرار من كل مكوني الأسرة ☐
- زيادة دور الزوجة داخل و خارج البيت ☐
- قدرة الأبناء على المساهمة الأسرية ☐

52- في حال كنت غير موافق: هل لأن؟

- الأب الذكر لم يقبل بالتحويلات داخل المجتمع ☐
- لأن المرأة غير قادرة على مجارات الرجل ☐
- لأن الأبناء ملزمون بالطاعة و حسب ☐

53- في أسرتك هل أنت؟

- ديمقراطي ☐

- ديكتاتوري ☐

- حسب المزاج ☐

أخرى تذكر:

54- من يقوم بتربية أبنائك في السنوات الأولى؟

- الأم فقط ☐

- الحضانة ☐

- مساعدة من داخل الأسرة ☐

- مساعدة من خارج الأسرة ☐

- أخرى :

55- إذا كان أبنائك يذهبون إلى الحضانة فهل ذلك يعود إلى ؟

- تحضيرهم أفضل للمدرسة ☐

- حتى يندمجون اجتماعيا ☐

- لأنه لا يوجد مكان آخر تتركهم أثناء ساعات العمل ☐

أخرى :

56- في حالة مساعدة من خارج الأسرة . من هم ؟

- أقارب الزوج ☐

- جيران ☐

- آخرون مؤجرون ☐

- أخرى :

57- هل يستفيد أبنائك المتمدرسين من دروس الدعم ؟ نعم ☐ لا ☐

58- حال نعم : هل تفعل ذلك؟

- بسبب ضعف أبنائك دراسيا ☐

- بسبب صعوبات التأقلم مع البرامج الجديدة وكثافتها ☐

- بسبب رغبتك في تفوق أبنائك ☐

- بسبب إشغالكم عن مساعدة أبنائكم دراسيا داخل البيت ☐

59- في حالة لا : هل ذلك بسبب ؟

- يؤثر ذلك على ميزانية العائلة بشكل كبير ☐
- لا يوجد أبناء متدرسين في العائلة ☐
- نتابعهم جيدا مع معلمهم ونوفر لهم شروط أفضل في البيت ☐
- لأنكم تعارضون أصلا هذه الدروس الخصوصية ☐

60- هل بيتك متسع كفاية لتحسين ظروف حياة أبنائك؟

- متسع جدا ☐
- متسع بعض الشيء ☐
- غر متسع تماما ☐

61- ما هي وسائل الترفيه و التثقيف التي يحتويها بيتك؟

- تلفاز ☐
- مكان اللعب خاص ☐
- انترنت ☐
- غرف خاص بأجهزة خاص ☐
- مكتبة ☐
- أخرى :

62- هل ترفه على أفراد أسرتك خارج البيت؟

- بانتظام ☐
- حسب الحال ☐
- لا تهتم بذلك ☐

63- كيف تخطط للعطلة ؟

- ببرنامج وميزانية و اختيار مكان العطلة ☐
- حسب الحال والإمكانيات ☐
- أخرى :

64- هل بيتك يمثل لك:

- مكان إستراحة وإسترجاع من التعب ☐
- مكان إستكمال عمل ☐
- مكان طلبات و إزعاج ☐
- مكان حب و سكينه ☐
- هو كل شيء ☐

65- أين تقضي معظم وقتك بعد العمل ؟

☐ - داخل البيت

☐ - خارج البيت

66- إذا كان داخل البيت . هل تخصصه ؟

☐ - في تحضير الواجبات المتعلقة بالعمل

☐ - في مشاهدة التلفاز

☐ - في اللعب والإهتمام بالأطفال

☐ - في مساعدة الزوجة

☐ - أخرى :

67- ماذا لو تراجع الزمن إلى الوراء ؟

☐ - سترفض الزواج

☐ - يتخترار زوج آخر

☐ - ستكتفي بعدد أطفال أقل

☐ - أخرى تذكر

68- ما رأيك في تعدد الزوجات ؟

☐ - جيد في هذا الزمن

☐ - غير ممكن في هذا الزمن

☐ - ضروري إذا توفرت الإمكانيات

☐ - متاعبه أكثر من فوائده

69- هل تقومون بتحضرين الأكل داخل البيت؟ ☐ دائما ☐ أحيانا

70- في حالة دائما هل ؟

☐ - تحضرين الخبز دائما (تعجنو)

☐ - تحضرين فقط الأكل التقليدي (كسكس وباقي الأكلات الشعبية)

☐ - تحضرين كل الأطباق التي تحتاجها العائلة

☐ - أخرى :

71- في حالة أحيانا : هل يعود ذلك لكون ؟

- الزوجة عاملة ☐
- الإعتماد كلياً على مطاعم خارجية ☐
- التسوق أقل كلفة و أسرع ☐

72- هل تعتقد أن مدخول العائلة الجزائرية يكفي لتلبية استهلاكها الحالي؟

- نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما ☐

73- رتب هذه الأسباب التي تجعل الدخل العائلي لا يكفي في هذا الزمن

- الدخل ضعيف ☐
- متطلبات العائلة كثيرة و متنوعة ☐
- كثرة المناسبات الاحتفالية ☐
- كثرة الأهل و الأصدقاء (الزائرين) ☐
- عشوائية تسيير الميزانية ☐
- عدم وجود ثقافة استهلاك ☐

يمكنك التعليق حول الموضوع :

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

شكرا بكل تقدير

قائمة المصادر والمراجع :

1- القرآن الكريم :

2- المراجع بالعربية :

- 1- الأسرة المتغيرة بين الإنتاج إلى الإستهلاك ، فاييزة محمد عبد المنعم ، محمد الجوهري وآخرون مبادي علم الاجتماع ، 1984 .
- 2- السيد الحسيني : الإتجاهات الفينومينولوجية الحديثة في علم الاجتماع ، تحليل نقدي ، علم المعرفة العدد الثاني ، المجلد 25 أكتوبر ، ديسمبر 1996.
- 3- السيد رمضان ، اسهامات الخدمة الإجتماعية في مجال الأسرة والسكان دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع الأزاريطية الأسكندرية د.ت .
- 4- العربي دحو ، حول الشعر في مروانة ، مجلة آمال الثقافة الأدبية الذكرى العشرون للإستقلال، العدد 7 .
- 5- الزاوي بغورة ، الخطاب الفكري في الجزائر ، دار القصة للنشر 2003 ، الجزائر.
- 6- أحمد أنور : الآثار الاجتماعية للعولمة الإقتصادية ، برعاية السيدة سوزان مبارك ، إشراف مصطفى غنائم ، وسمير سرحان ، 2008 .
- 7- أحمد سالم ، علم الاجتماع الأسري بين التنظير والواقع المتغير، القاهرة ، بدون تاريخ .
- 8- أحمد كمال أحمد ، دار وهدان للطباعة والنشر ، الفجالة القاهرة ، 1973.
- 9- أميل دركايم : قواعد المنهج ، مترجم ، د.ت.
- 10- بلقاسم بوقرة ، من الاستبداد الشرقي إلى النظام العالمي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004.
- 11 - حامد عبد السلام زهران ، علم النفس الطفولة والمراهقة ، ط5 ، دار عودة ، 1991.
- 12 - حمدان عثمان خوجة ، المرات ، ترجمة محمد زبيري ، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر.
- 13- خيرى خليل الجميلي وبدر الدين عبده ، الممارسة المهنية في مجال الأسرة والطفولة ، المكتب العلمي للكمبيوتر للنشر والتوزيع مصر ، د.ت.
- 14- جون برنارد ، دراسات عائلية ط1 ترجمة أحمد رمو ، دار علاء الدين ، دمشق 2002 .
- 15- جلييلة القاضي : التحضر العشوائي ترجمة البتراوي ، دار العين للنشر ، الأسكندرية ، 2009.
- 16- جوفاني بوسينو ، نقد المعرفة في علم الاجتماع ، ترجمة محمد عرب المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط1، بيروت 1995.
- 17- جون برنار ، دراسات عائلية ، د.ت.
- 18- ر. بوتمر ، تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمة مجموعة من الأساتذة ، مطابع دار المعارف ، ج.م.ع ، طبعة الثالثة ، 1987 .

- 19- زمام نورا لدين السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري ، دار الكتاب العربي ، الجزائر .
- 20- سامية محمد جابر : علم الاجتماع المعاصر دار النهضة العربية ، لبنان ، 1989 .
- 21- سناء الخولي ، الزواج والعلاقات الأسرية ، دار النهضة العربية ، 1983 ، القاهرة .
- 22- سليمان عشراي ، الشخصية الجزائرية الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية ، ديوان المطبوعات الجامعية 2002 .
- 23 - سامية محمد جابر : منهجية البحث في العلوم الاجتماعية دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر .
- 24 - سعيد حسن العزة ، الإرشاد الأسري نظرياته وأساليبه العلاجية مكتبة دار الثقافة للنشر ، عمان الأردن ، 2000.
- 25 - سناء خولي ، الأسرة والحياة العائلية ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، 1994.
- 26 - سلوى عبد الخطيب ، نظرة في علم الاجتماع الأسري ، المصرية لخدمات الطباعة القاهرة ، 2007.
- 27- شحاتة صيام ، النظرية الاجتماعية مصر العربية للنشر والتوزيع ، 2009 .
- 28- صلاح القوال ، دراسة علم الاجتماع البدوي مكتب غريب للنشر ، مصر ، 1974.
- 29- ضياء مجيد الموسوي ، الخصوصية والتصحيحات الهيكلية ، دم.ج ، 2001 .
- 30- علياء شكري : الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة ، دار المعارف ، ط1 ، 1979 .
- 31- عبد الخالف محمد عفيفي ، الأسرة والطفولة ، 2002 .
- 32- علياء شكري وآخرون : الأسرة والطفولة ، دراسة اجتماعية وأنثروبولوجية ط1 ، دار المعرفة الجامعية الإزراطية ، مصر دون طبع.
- 33- عفاف بنت حسن الحسيني : دور الأسرة التربوي في استتباب أمن الفرد والمجتمع من خلال التنشئة الاجتماعية والظبط الاجتماعي ، دار المحمدي ، الطبعة الأولى ، السعودية ، 2005
- 34- عبد الرحمان بن خلدون ، المبتدأ و الخبر ، الجزء 6 ، دار التراث ، لبنان .
- 35- عبد الوهاب بن خليف ، تاريخ الحركة الوطنية دار طللطية الجزائرية ، الجزائر .
- 36- علي محمد الصليبي ، كفاح الشعب الجزائري ط1 ، 2015 ، دار العزة والكرامة ، وهران ، الجزائر
- 37- عبد القادر القصير ، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية ط1 ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت ، 1999.
- 38- علي وهب ، المجتمعات البشرية والأنماط المعيشية والسلوكية الجامعية اللبنانية ، دار الفكر اللبناني بيروت ، 1996.
- 39- فاروق مصطفى إسماعيل ، التغير والتنمية في المجتمع الصحراوي ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، 1990.

- 40- فهمي سليم الغدوي وآخرون ، المدخل إلى علم الاجتماع ، دار شروق عمان ، الأردن 2006.
- 41 - فهمي الغزوي ، التغير الاجتماعي والتحديث ، دار الشروق ، عمان 2006 .
- 42- فايزة محمد عبد المنعم ، الأسرة المتغيرة بين الإنتاج إلى الإستهلاك ، محمد الجوهري وآخرون مبادي علم الاجتماع ، 1984 .
- 43- فايزة محمد عبد المنعم : الأسرة المتغيرة بين الإنتاج والإستهلاك ، مؤسسة فرانكين للطباعة والنشر 2004 .
- 44 - كارل ماركس ، رأس المال ، مترجم ، ج1، دت.
- 45- محمد حسن توفيق رمزي ، كتاب علم السياسة ، دار النهضة العربية ، 1956.
- 46- محمد الجوهري ، علياء شكري ، علم الاجتماع الريفي والحضري ، دار المعارف القاهرة 1980 .
- 47- مصطفى الخشاب ، دراسات في علم الاجتماع العائلي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع الأزاريطة الإسكندرية ، دت.
- 48 - محمود حسن ، الأسرة ومشكلاتها ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت ، 1981 .
- 49 - محمد أحمد بيومي ، عفاف عبد العليم ناص ، علم الاجتماع العائلي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2003.
- 50 - محمد العيد مطمر ، هوارى بومدين رجل القيادة الجماعية ، دار الهدى 2003 .
- مبارك الملي ، تاريخ الجزائر، ج 1 .
- 51 - محمد فؤاد حجازي ، الأسرة والتصنيع ، مكتبة وهبة ، القاهرة ط1.
- 52 - مصطفى الخشاب ، علم الاجتماع ومدارسه ، الجزء الثاني ، ط3 ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة 2002 .
- 53 - محمد سمير حسانين : التربية الأسرية ، كلية التربية جامعة القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1994 ، .
- 54 - محمد سمير حسانين : التربية والمجتمع إزاء مشكلات الأسرة والتلوث والإرهاب والإدمان، جامعة طنطة الطبعة الثالثة ، 2007 .
- 55 - محمد علي محمد : تاريخ علم الاجتماع الرواد واتجاهات ، الفصل الأول الفكر الاجتماعي .
- 56 - مصطفى الرافي : نظام الأسرة عند المسلمين والمسحدين فقها وقضاء ، الشركة العالمية للكتاب ، دار الكتاب العالي ، الطبعة الأولى 1990 .
- 57 - ماك فيفر : المجتمع الجزء الأول ، مترجم ، دت.
- 58 - محمد سمير حسانين ، مشكلات الأسرة والتلوث والإدمان والإرهاب ، جامعة القاهرة ، الطبعة الأولى 1995 .
- 59 - محمد عارف : تاكوت بارسونز رائد الوظيفة المعاصرة في علم الاجتماع ط1 ، 1962 ، المكتبة الأنجلومصرية .
- 60- ناصر يوسف : الأبعاد الاجتماعية للإقتصاد الجزائري ، مجلة العلوم الاجتماعية المجلد 23 .

61- وائل نعيمة : إغتراب عند كارل ماركس ، كنوز الحكمة ، الجزائر 2013 .

3- المراجع باللغة الأجنبية :

1-Vladimir Federovski : Le roman de la Perestroika , Du Rocher- Paris-

2013.

2- Mohamed Marbi , le FLN , Mirage et realité P09, Naqd ; enal , Alg , 1993.

3- FRIEDRICH ENGELS , L'origine de la famllé de la propriété privee et de l'état ; editions du progrès noscom , 1979 .

4- المعاجم والقواميس :

1- قاموس علم الاجتماع والأنثروبولوجيا ، وتاريخ علم الاجتماع ورواده 1995 .

2- بودون بريكو ، معجم علم الاجتماع النقدي ، ترجمة سليم حداد ديوان المطبوعات الجامعية ، 1986 .

3- معجم الأنثروبولوجيا والأنثولوجيا : بيابونت ، ميشال إيزار : ترجمة زإشرف مصباح الصمد ، معهد العالي العربي للترجمة ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت الحمراء ، الطبعة الأولى 2006 .

4- فرنسوا بوريكو ، وريمون بدون : المعجم النقدي لعلم الاجتماع مترجم سليم حداد المؤسسة الجامعية للطبع والتوزيع ، بيروت 1986.

5- إبراهيم مذكور ، معجم العلوم الاجتماعية 1975 .

5- الدوريات والنشريات :

1- ليلي محمد حسن ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية ومستقبل النظام الأسري في مجتمع الإمارات رسالة دكتوراة ، عين شمس القاهرة ، 2001.

2- عبد الفتاح الشنتاوي ، التحول الاجتماعي والاقتصادي في الجبل الأخضر وآثاره في تركيب الأسرة الليبية ، رسالة دكتوراة ، عين شمس القاهرة ، 1989.

3- سهام بن عاشور ، التكيف الداخلي للمسكن الجديد وعلاقته بزواج الأبناء ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علم الاجتماع الحضري.

4- راضية لبرش ، نظام الزواج في الريف الجزائري بين الثبات والمتغير ، رسالة ماجستير جامعة باتنة ، 2002.

5- السعيد عواشرية ، الأسرة الجزائرية إلى أين ، مجلة العلوم الإنسانية ، عدد 19 جامعة قسنطينة الجزائر ، 2003.

6- الصحف :

1- الشروق اليومي حول خبر تأسيس جمعية تونسية لحماية الذكور من العنف الأنثوي ، العدد شهر مارس 2016.

2- خالد عمر بن ققة ، المؤسسة العسكرية الجزائرية والشرعية ، مؤسسة الشروق، 2016 .

7- المواقع الإلكترونية :

1- www.waqfeya.com/category.php.

2- www.socio.montadarabi.com/t1155-topic

3- www.noorsa.net/browse.php

4- www.univbouira.us/t1705-topic

فهرس الموضوعات

المقدمة : أ- ب- ج- د

الفصل الأول : البناء المفاهيمي والمنهجي للدراسة

- الإشكالية وتساؤلات الدراسة 06
- فرضيات الدراسة 11
- أهداف الدراسة 12
- أهمية الدراسة للموضوع 13
- ضبط المفاهيم الأساسية لدراسية 14
- 1- البناء الاجتماعي والبناء الأسري 14
- 2- الوظائف الاجتماعية للأسرة 15
- 3- التحولات الاقتصادية والسياسية في الجزائر 16

الفصل الثاني : الأسرة في التراث السوسيولوجي عموما والبنوي الوظيفي خصوصا

- 1- التعاريف السوسيولوجية للأسرة 20
- مشكلات التعريف 20
- 1-1 المشكلة الأولى : الأسرة من أنواعها 21
- 2-1 المشكلة الثانية : الأسرة والعائلة في لغة العلم ولغة الواقع 22
- 3-1 المشكلة الثالثة : العائلة أم الأسرة أيهما أكبر ؟ 24
- 4-1 المشكلة الرابعة : الأسرة بالأبناء أم بالزواج ؟ 25
- 2- التعريف بالفهم لمؤسسة الأسرة 26
- 3- النظرية السوسيولوجية الأسرية وأيديولوجية التبسيط : 29
- 4- مداخل واتجاهات في دراسة الأسرة : 36
- 4-1 مداخل معرفية غير سوسيولوجية في دراسة الأسرة : 37

- 1-1-أ- المنظور الديني للأسرة 37
- 1-4-ب- المنظور الأنثروبولوجي للأسرة : 40
- 1-4-ج- المنظور الإقتصادي للأسرة : 41
- 1-4-د- المنظور النفسي للأسرة : 43
- 1-4-هـ- المنظور البيولوجي والطبي للأسرة : 45
- 2-4- الإجتاهات النظرية في دراسة الأسرة : 48
- 2-4-أ- الاتجاه النظري التطوري في دراسة الأسرة : 48
- 2-4-ب- الإجتاه الصراعي في دراسة الأسرة : 55
- 2-4-ج- الاتجاه التفاعلي الرمزي في دراسة الأسرة : 61
- 2-4-د- الإجتاه الأنثوي في دراسة الأسرة : 65
- 5- المقاربة بالوظائف الاجتماعية للأسرة من منظور بنائي ووظيفي : 70
- 1-5- العاطفة والمشاعر المتداخلة : 72
- الجنس والأمومة والأبوة 74
- 3-5- الوظائف الاجتماعية للأسرة كمبرر للتحليل البنائي الوظيفي : 77
- 3-5-أ- الوظيفة الإقتصادية : 79
- 3-5-ب- التنشئة الاجتماعية التربوية أو "و" التعليم : 82
- 6- التغير الاجتماعي والتغير الأسري : 87
- 7- التغير التكنولوجي الصناعي والتغير الأسري : 99

الفصل الثالث :المحددات الإقتصادية والسياسية للمجتمع الجزائري وخصائص الأسرة الجزائرية :

- 1- الشخصية الجزائرية أمام تاريخها 103
- 1-1 الفترة العثمانية : 104
- 2-1 الفرنسيون هنا مجتمع قديم ذاكرة مفككة : 107
- 1-2-1 المرحلة العسكرية " الصدمة وردات الفعل المتأخر " : 108
- 2-2-1 مرحلة التفكير المنظم والوعي بالذات الوطنية 112
- 3-2-1 مرحلة النضال الوطني والمجتمع الثوري أمام تحدياته 115
- 4-2-1 مرحلة البناء وإعادة الهوية : 119

126	1-2-4-أ- المعارضة :
127	1-2-4-ب- الأصولية الدينية :
129	1-2-4-ج- الدولة المانحة :
130	1-2-4-د- الهوية المشوشة :
132	1-2-4-هـ- الوعي الناقص :
137	1-5- العشرية السوداء التجربة الخاسرة :
139	1-6 - التجربة الجديدة لنظام الحكم والتعددية السياسية في الجزائر :

2- الأسرة الجزائرية بنية ووظائف تحت طائلة التغيير

143	1- الوظيفة البيولوجية
144	2- الوظيفة الاقتصادية
144	3- الوظيفة النفسية
145	4- الوظيفة التربوية
146	5- الوظيفة التعليمية
146	6- الوظيفة الدينية والأخلاقية
147	7- الوظيفة الإجتماعية
148	8- الوظيفة الترفيهية والترفيهية
149	3- الأسرة الريفية خصائص وتحديات :
152	4- الأسرة الجزائرية الخصوصية التقليدية في الوسط الحضري :
153	5- المجتمع التقليدي كمفهوم أنثروسيولوجي :
154	5-1 - التماسك الاجتماعي
154	5-2 - الشعور بالإنتماء
155	5-3 - علاقات الجيرة
155	5-4 - علاقات الصداقة
156	5-5 - سيادة العرف
156	5-6 - سيادة القيم
157	5-7 - انتشار العادات والتقاليد
159	6- التحضر من عملية تاريخية إلى مشكلة سوسيولوجية :

- 6-1- في العالم الثالث الخطر أكبر: 161
- 6-2- التحضر في الجزائر 162

الفصل الرابع : الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

- 1- التعريف بمدينة مروانة كمجال للدراسة الميدانية : 170
- 1-1- تاريخ مدينة مروانة : 170
- 1-2- جغرافيا 171
- 1-3- فلكيا 172
- 1-4- المحيط العمراني 172
- 1-5- التطور العمراني 173
- 1-6- النسيج العمراني 173
- 2- الإطار الزمني والمكاني والبشري للدراسة : 175
- 2-1- إحياء الوسط 175
- 2-2- المنطقة الحضرية السكنية الجديدة 176
- 2-3- حي الجنوبي 176
- 2-4- حي فاخرة 176
- 2-5- حي بوعزيز 177
- 3- أسلوب إختيار المعاينة البحثية : 178
- 4- المناهج والأدوات المستخدمة في الدراسة 181
- 5- أدوات ووسائل جمع البيانات 183
- طرق التحليل والتفسير 185

الفصل الخامس : تبويب وتحليل النتائج الدراسة الميدانية

- المحور الأول : البيانات الشخصية للمبحوثين 188
- المحور الثاني : الحالة الإقتصادية المعيشية للأسرة الجزائرية 195
- المحور الثالث : العلاقات والروابط داخل الأسرة الجزائرية ومع محيطها 206
- المحور الرابع : وضعية الرجل والمرأة في الأسرة الجزائرية مكانة ووظيفة وسلطة 244

المحور الخامس : وضع الطفل داخل الأسرة الجزائرية مكانة وتربية واهتمام	269
المحور السادس : الوظيفة الترفيهية والتثقيفية للعائلة الجزائرية الحديثة	289
النتائج العامة للدراسة :	310
مناقشة فرضيات الدراسة في ظل النتائج المتحصل عليها	325

الملاحق

الإستمارة

قائمة المصادر المراجع

فهرس الموضوعات

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول
124	جدول يمثل المخططات ونسبة إنجازها
162	جدول يمثل النمو المتسارع في نسبة التحضر في العالم (1800-2000)
164	جدول يبين تطور سكان الحضر والريف ما بين 1886-1998
188	الجدول رقم : 01 جنس ومكانة ممثل الأسرة أمام الباحث
190	الجدول رقم 02: السن والمستوى التعليمي لممثلي الأسر المبحوثة
193	الجدول رقم 03 : عدد أفراد الأسرة و أقدميتها
195	الجدول رقم :04 مصادر دخل الأسر ومتوسطه عموما
198	الجدول رقم :05 طبيعة ونوع مسكن الأسرة
200	الجدول رقم 06:طبيعة الحالة المعيشية للأسرة ونوع المشاركة فيها كما يراها المجيب
203	الجدول رقم 07 :توقعات الأسر حول تحسن حالتهم الاقتصادية مستقبلا
206	الجدول رقم 08 : طبيعة الرابطة بين الأزواج ومستوى العلاقة الزوجية داخل الأسرة .
210	الجدول رقم 09 يوضح إمكانية وطبيعة المناقشات الزوجية في موضوعات الحياة والأهداف
213	الجدول رقم 10 : توزيع المبحوثين بحسب رأيهم في صاحب القرار الأقوى داخل العائلة الجزائرية
216	الجدول رقم 11: توزيع المبحوثين بحسب طريقتهم في حل المشاكل داخل الأسرة
218	الجدول رقم 12 : يمثل توزع المبحوثين حول رأيهم في دور الجد والجدة داخل العائلة الجزائرية وكيفية ذلك
222	الجدول رقم 13 : توزع المبحوثين بحسب رأيهم في من يحتاج الآخر بين الأسرة والعائلة الكبيرة
224	الجدول رقم 14 : توزع المبحوثين حول موقفهم من ديمقراطية العائلة الجزائرية الحديثة
224	جدول رقم 15 : توزيع المبحوثين الموافقين على ديمقراطية الأسرة الجزائرية

	الحديثة بحسب مؤشرات ذلك .
224	الجدول رقم 16: توزيع المبحوثين الرافضين لديمقراطية الأسرة الجزائرية الحديثة بحسب مؤشرات ذلك
228	الجدول رقم 17: توزيع المبحوثين بحسب تصنيفهم لطريقة تسييرهم لأسرهم
230	جدول رقم 18 : توزيع المبحوثين حسب آرائهم من مقولة "أن الأسرة الجزائرية قد انكمشت فعلا على الأم والأب والأود" .
232	جدول رقم 19 : توزيع المبحوثين الموافقين على إنكماش الأسرة الجزائرية على أعضائها الأصليين حول مؤشرات ذلك
235	الجدول رقم 20 : توزيع المبحوثين غير الموافقين على مقولة إنكماش الأسرة الجزائرية على أعضائها الأصليين حول أدلة معاكسة لها
237	جدول رقم 21 : توزيع المبحوثين حسب آرائهم من مقولة أن رأسمال الأسرة الجزائرية أبنائها ولا يمكن تسميتها بالعائلة إلا بوجودهم .
239	جدول رقم 22 : يمثل توزيع الموافقين على ضرورة الأبناء للأزواج ليشكلوا أسرة في نوع التسمية اللاتقة بالأزواج دون أبناء .
241	الجدول رقم 23 : توزيع المبحوثين غير الموافقين على ضرورة الأبناء للأزواج ليشكلوا أسرة حول الجوانب الأكثر أهمية في تشكيل الأسرة .
244	جدول رقم 24 توزيع المبحوثين بحسب رأيهم إذا كان الرجل قد فقد سلطته داخل الأسرة
246	الجدول رقم 25 : توزيع المبحوثين الموافقين على فقدان الرجل سلطته داخل العائلة حول أسباب هذا التراجع
248	الجدول رقم 26: يوضح العلاقة بين رضى الزوج عن نمط حياته داخل الأسرة وتفضيلاته لو تراجع الزمن إلى الوراء
253	الجدول رقم 27 : يوضح توزيع المبحوثين حسب رأيهم في تعدد الزوجات
256	جدول رقم 28: توزيع المبحوثين حول إعتقادهم في أن قانون الأسرة قد زاد من سلطة الزوجة وتحديد ذلك
259	الجدول رقم 29 : يوضح توزيع المبحوثين حسب رأيهم في نساء ما إذا كانت نساء زمان أفضل من نساء اليوم وتبريرات تلك القناعات

266	الجدول رقم 30 : يوضح توزيع المبحوثين حسب رأيهم في وضع المرأة الجزائرية داخل الأسرة وتبريرات ذلك .
269	جدول رقم 31 : يوضح توزيع المبحوثين حسب رأيهم في وضعية الأطفال داخل الأسرة الجزائرية مقارنة بالسابق
271	الجدول رقم 32 : يوضح توزيع المبحوثين الموافقين على تحسن وضع الأطفال مقارنة بالماضي ، حسب الأسباب الجديدة .
274	جدول رقم 33 : توزيع المبحوثين المعتبرين حالة أطفال الأمس أفضل من أطفال اليوم داخل الأسرة الجزائرية حسب الأسباب القديمة
277	جدول رقم 34 : يوضح توزيع المبحوثين حول رأيهم في مدى استمرار تفضيل الأسرة الجزائرية للذكور على حساب الإناث وتبريرات ذلك.
282	جدول رقم 35 : يوضح توزيع المبحوثين حسب المسند له تربية الأبناء وأسباب إسنادها خارج الأسرة
286	جدول رقم 36 : يوضح توزيع المبحوثين بحسب أداء أبنائهم لدروس الدعم وأسباب الإقدام أو الرفض لها
289	الجدول رقم 37 : توزيع المبحوثين بحسب رأيهم فيما إذا كان البيت كافي لتحسين ظروف حياة الأبناء ووسائل الترفيه الموجودة به.
292	الجدول رقم 38 : توزيع الأسر بحسب كيفية الترفيه خارج البيت وطريقة التخطيط للعطل
295	الجدول رقم 39 : توزيع المبحوثين بحسب أوقات ما بعد العمل للأرياب الأسر من حيث أماكن قضائها ومجالات إستغلالها.
300	الجدول رقم 40 : توزيع المبحوثين بحسب تحضيرهم أو عدم تحضيرهم للطعام داخل البيت وأنواعه.
304	الجدول رقم 41 : توزيع المبحوثين بحسب رأيهم في مدخول العائلة الجزائرية من حيث الكفاية وعدمها وترتيب أسباب عدم الكفاية .
308	جدول رقم 42 : يمثل توزيع المبحوثين بحسب تمثلهم لبيتهم كمكان راحة وسكينة أو مصدر إزعاج وطلبات .